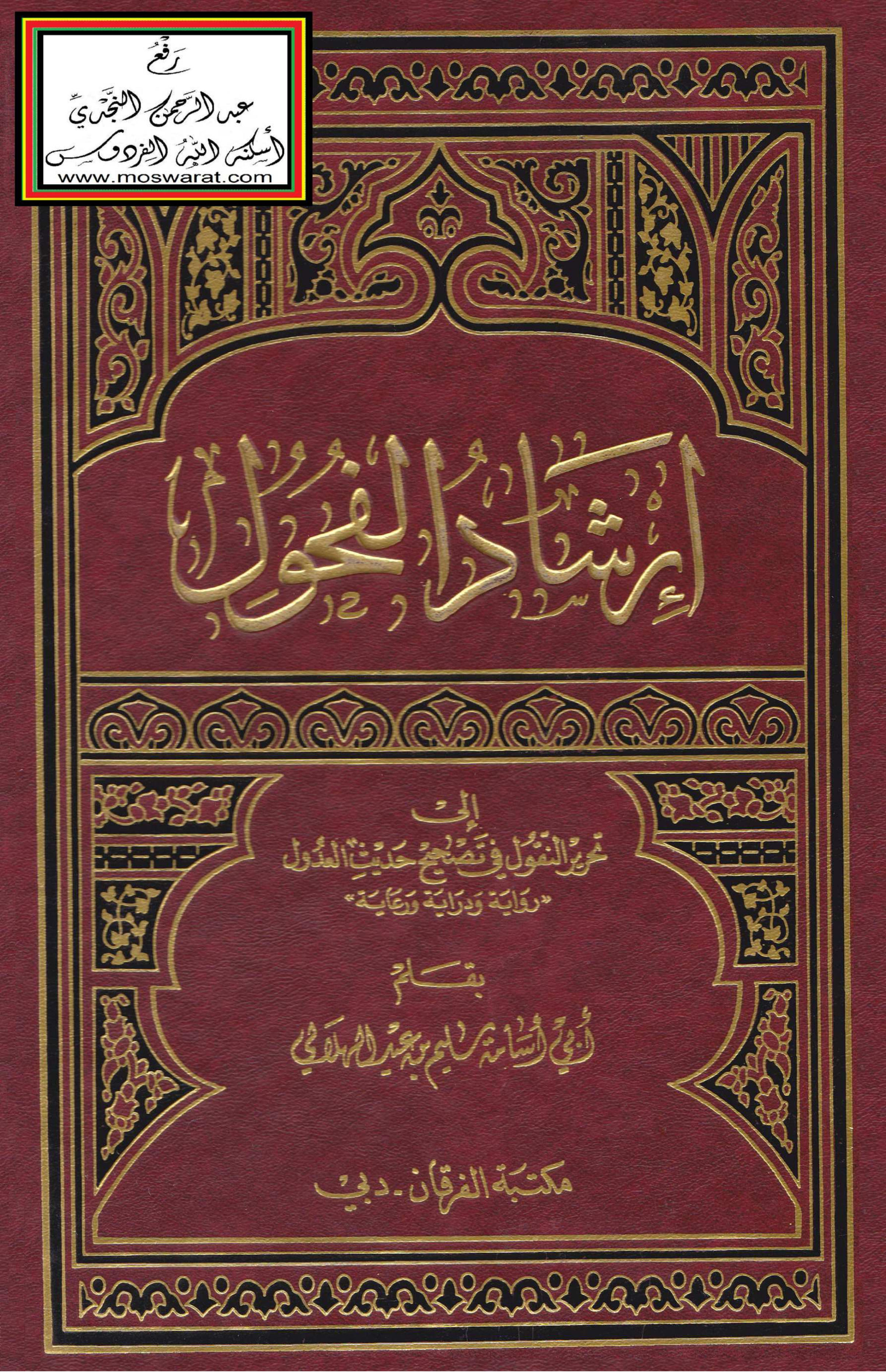


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
إرشاد الفحول
إلى
تحرير النقول في تصحيح حديث العدول
«رواية ودراية ورعاية»
بقلم
أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي
مكتبة الفرقان - دبي



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إرشاد الفحول

إلى

تحرير النقول في تصحيح حديث العدول

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

مكتبة الفرقان - دبي



إرشاد الفحول

إلى

تحرير النقول في تصحيح حديث العدول

«رواية ودراية ورعاية»

بقلم

أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

مكتبة الفرقان - دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة القول

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

إن الحمد للَّه؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساءً واتقوا اللَّه الذي تساءلون به والأرحام إن اللَّه كان عليكم رقيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا اللَّه وقولوا قولاً سديدًا. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع اللَّه ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أحسن الكلام كلام اللَّه، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

«الحمد للَّه الذي شيد منار الدين وأعلامه، وأوضح للخلق شرائعه وأحكامه، وبعث صفوته، وخصائص أوليائه المصطفين؛ لتبليغ رسالته من أنبيائه يدعون إلى توحيده، وترك ما خالفه من الملل؛ لئلا يكون للناس على

اللَّه حجة بعد الرسل، وختم الدعوة بنبينا محمد ﷺ سيد المرسلين، وفضله على من سبق وغَبَرَ من الأولين والآخرين، وجعل شريعته مؤيده إلى يوم الدين، ووكل بحفظها من الصحابة والتابعين من تقوم به الحجة، وترتفع بقوله الشبهة، وهم الفقهاء الذين ألزمهم حراسة شريعته، والتفقه في دينه»[(١)].

«فامتثلت الصحابة -حينئذ- الذين هم خير قرون هذه الأمة، بشهادته -عليه أفضل الصلاة والسلام-، فحفظوا عنه أحواله وأقواله وأفعاله؛ امتثالاً لأمره، وابتغاء ثوابه وأجره.

ثم فعل ذلك بعدهم التابعون وتابعوهم قبيلاً بعد قبيل، وجيلاً بعد جيل، تلقوا ذلك عنهم، واستفادوا منهم -رضي اللَّه عنا وعنهم-.

لكن دخل في ذلك قوم ليسوا من أهل هذا الشأن، ولا جَرْيَ لهم في هذا الميدان، فأخطأوا فيما نقلوا، وحرَّفوا، وربما وضعوا، فدخلت الآفة من هذه الوجه، واختلط الصحيح بالسقيم، والمجروح بالسليم.

فحينئذ أقام اللَّه -سبحانه، وله الحمد والمنة- طائفة كبيرة من هذه الأمة، هم نجوم للدين، وعلم للمسترشدين.

فدونوا التصانيف المبتكرة -المبسوطة والمختصرة-، ونظروا في رجالها -جرحًا وتعديلاً، وانقطاعًا ووصلاً- بالنظر التام، وبذلوا وسعهم في ذلك، وقاموا به أحسن قيام، أعظم اللَّه أجرهم، ولا خيب سعينا وسعيهم.

وهم مستمرون على ذلك مدى الدهور والأعوام، من زمنه -عليه أفضل الصلاة والسلام- إلى انقضاء الدنيا والذهاب، بإخباره -عليه أفضل الصلاة والسلام- حيث قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة».

---

(١) «الفقيه والمتفقه» (١/ ٦٩).

فكانت هذه الطائفة؛ كما وصفهم -عليه الصلاة والسلام- في الخبر المروي عنه مرسلاً... ومسندًا...: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»»[١].

وقد وقع اختلاف شديد بين أهل العلم من المحدثين السابقين والمتأخرين في الحكم على حديث العدول؛ لذلك رأيت حسم مادة الخلاف بتخريجه في جزء حديثي، لطيف استقصي فيه كل ما جاء حوله رواية في ضوء علم الحديث الشريف، ثم أعرج على متنه دراية ورعاية؛ لأنه يمثل حجر الزاوية في منهج أهل الحق حتى يأتي أمر اللَّه، وهم على ذلك.

وبدأت صلتي بهذا الجزء منذ عشرين سنة خلت، عندما كنا نعرض[٢] على شيخنا الإمام محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- كتابنا: «الرد العلمي»، فمررنا على حديث العدول؛ فقلنا لشيخنا -رحمه اللَّه-: أننا نرى تحسين الحديث متابعة لجِلَّةٍ من أهل العلم؛ كالإمام أحمد، والعلائي، وابن قيم الجوزية وغيرهم، بينما شيخنا متوقف فيه[٣]، فقال -رحمه اللَّه-: لكم رأيكم[٤].

---

(١) «البدر المنير» (١/ ٢٠٩- ٢١٥).

(٢) مشاركة مع أخي في اللَّه الشيخ الفاضل علي بن حسن الحلبي -وفقه اللَّه لمراضيه-.

(٣) ولم يزل الشيخ -رحمه اللَّه- على ذلك، حتى وفاته سنة (١٤٢٠ هـ)، وقد صرح بذلك في عدة كتب له؛ فقال في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ ٨٣/ ٢٤٨): «... والنية متوجهة لتحقيق القول فيها لأول فرصة تسمح لنا -إن شاء اللَّه تعالى-»، ومثله في «هداية الرواة» (١/ ١٦٣/ ٢٣٩).

وقال في تعليقه على «الباعث الحثيث» (١/ ٢٨٤): «ونحن في صدد جمع طرقه، وتحقيق الكلام عليها -إن شاء اللَّه تعالى-».

قلت: ولم يتيسر ذلك لشيخنا -رحمه اللَّه-.

(٤) وهذا منه -قدس الله روحه، ونور ضريحه- مزيد فضل وكرم، فقد ربانا على الاعتماد -بعد الله وتوفيقه- على أنفسنا، وأن نسير مع البحث العلمي حيث حطت =

ثم رأيت رغبتي جامحة في التوصل إلى قول فصل في درجة الحديث في ضوء قواعد الصنعة الحديثية، فبدأت أجمع طرقه وشواهده، وأخبرت شيخنا -رحمه اللَّه- بذلك، ففرح كثيرًا، وشجعني على ذلك، وأعطاني -جزاه اللَّه خيرًا- ما جمعه من طرق الحديث من المصادر المخطوطة التي اطلع عليها، فنسختها بخط يدي في مكتبته.

وهأنذا أقدم[1] ما استقر عليه الأمر بشأن هذا الحديث الجليل، الذي لا يشك عالم أن عليه أنوار النبوة وهيبة الحق وجلال الصدق، لإخواني المسلمين بعامة، وأهل العلم وطلابه بخاصة، وسميته: «**إرشاد الفحول إلى تحرير النقول في تصحيح حديث العدول رواية ودراية ورعاية**»؛ راجيًا من اللَّه العلي الأعلى أن يجدوا فيه منارًا لمعالم دعوة الحق وأهله؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه بقلمه ونطقه بفمه

حامدًا لربه ومصليًا ومسلمًا على رسول الله

أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي نسبًا، السلفي عقيدةً ومنهجًا وسلوكًا في مجالس متعددة متفاوتة؛ آخرها ضحى يوم الاثنين عاشر ربيع الأول من سنة ألف وأربع مئة وأربع وعشرون من هجرة رسول اللَّه ﷺ في داري الكائنة في عمان البلقاء؛ عاصمة جند الأردن، من بلاد الشام المباركة المحروسة.

=ركائبه، وأن لا نحابي في دين اللَّه أحدًا.

(١) وممن أفرده بجزء مفرد:

١- العلامة مرتضى الزبيدي في رسالة اسمها: «الروض المؤتلف في تخريج حديث يحمل هذا العلم من كل خلف»؛ كما ذكر الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٥٣٩).

٢- عبداللَّه بن يوسف الجديع -هداه اللَّه-؛ كما ذكر ذلك في حواشيه على «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٤٦)، وادَّعى ضعفه.



حديث العدول رواية

١- نص الحديث وتوثيقه.

٢- الآيات القرآنية التي تشهد للحديث.

٣- الأحاديث النبوية التي تشهد للحديث.

٤- الآثار السلفية التي تشهد للحديث.

٥- العلماء الذين صححوا الحديث.

٦- ضبط ألفاظ الحديث وشرحها.



نص الحديث

قال رسول اللَّه ﷺ:

«يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ: يَنْفُونَ عَنهُ تَحرِيفَ الغَـالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبطِلِينَ، وتَأوِيلَ الجَاهِلِينَ».

توثيق الحديث:

ورد الحديث عن جمع من الصحابة -رضي اللَّه عنهم-:

١- أبو هريرة -رضي اللَّه عنه-.

٢- عبداللَّه بن مسعود -رضي اللَّه عنه-.

٣- علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه-.

٤- عبداللَّه بن عمرو بن العاص -رضي اللَّه عنهما-.

٥- عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-.

٦- معاذ بن جبل -رضي اللَّه عنه-.

٧- جابر بن سمرة -رضي اللَّه عنه-.

٨- عبداللَّه بن عباس -رضي اللَّه عنهما-.

٩- أنس بن مالك -رضي اللَّه عنه-.

١٠- أبو أمامة الباهلي -رضي اللَّه عنه-.

١١- أبو الدرداء -رضي الله عنه-.

١٢- أسامة بن زيد -رضي الله عنهما.

١٣- مرسل إبراهيم بن عبدالرحمن العذري.

أولاً: حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وله طريقان:

الأولى: أخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١/ ١٥٣) -ومن طريقه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٣٢٦- ٣٢٨/ ٧٠٥)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٢٨/ ٥٢)-، والقاضي إسماعيل؛ كما في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٥٠٠)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٣٢٧-٣٢٨)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٨/ ١٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ١٦٤-١٦٥) من طريق مسلمة بن عُلَي الخشني: حدثني عبدالرحمن بن يزيد بن تميم السلمي، عن علي بن مسلم البكري، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قلت: وهذا سند ضعيف جدًّا؛ فيه علل:

الأولى: عبدالرحمن بن يزيد بن تميم: متروك الحديث:

قال أبو داود[1]، والنسائي[2]، والدارقطني[3]: «متروك الحديث».

وقال البخاري[4]، ودحيم[5]: «منكر الحديث».

وقال الوليد بن مسلم[6]: «كذاب!».

(١) «سؤالات الآجري» (١/ ٢٤٢/ ٣٢٧).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» (١٥٨/ ٣٨٠).

(٣) كما في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٧).

(٤) كما في «العلل الكبير» للترمذي (٢/ ٩٧٤ - ترتيب أبي طالب القاضي).

(٥) كما في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٩٨).

(٦) كما في «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٣٨٠).

وضعفه الإمام أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن معين، وابن عدي، وابن حبان[١].

الثانية: مسلمة بن عُلَيّ الخُشني: متروك -أيضًا-:

قال النسائي، والدارقطني، والبرقاني، والحافظ ابن حجر: «متروك الحديث».

وقال أبو زرعة، والبخاري: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يشتغل به؛ هو في حد الترك».

وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون».

وقال الذهبي في «المغني»: «تركوه».

وقال في «الميزان»: «شامي واه ... تركوه»[٢].

وبه أعله الحافظ محمد بن طاهر المقدسي[٣]، فقال: «ومسلمة: هو الخشني؛ كذاب».

الثالثة: علي بن مسلم البكري، لم أجد له ترجمة!

الطريق الثانية: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٢)، وأبو الحسن بن غنائم في «الفوائد» (١/ ٦/ ٢) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة به.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨٢-٤٨٦) -والتعليق عليه-.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٧٠) -والتعليق عليه-، و«سؤالات الآجري» (٢/ ١٩٤/ ١٥٧٦)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ١٠٩)، و«المغني» (٢/ ٦٥٧).

(٣) «ذخيرة الحفاظ» (٥/ ٢٧٧٨)

قلت: رجال إسناده ثقات؛ إلا أن أبا حازم -سلمة بن دينار- لم يسمع من أبي هريرة[١].

ثانيًا: حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-:

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٢٨/ ٥٤) من طريق محمد بن المظفر الحافظ: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكير: حدثنا محمد بن ميمون بن كامل الحمراوي: حدثنا عبدالله بن صالح -كاتب الليث-: حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: أحمد بن يحيى بن زكير:

قال الدارقطني[٢]: «ليس بشيء في الحديث».

وقال في «المؤتلف والمختلف»[٣]: «لم يكن يرضى في الحديث».

الثانية: محمد بن ميمون بن كامل الحمراوي؛ ضعيف -كما قال الدارقطني[٤]-.

الثالثة: عبدالله بن صالح: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة؛ قاله الحافظ في «التقريب»، والراوي عنه ليس من الجهابذة الحذاق؛ فتنبه.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٧٥)، و«جامع التحصيل» (ص ٢٢٧).

(٢) في «غرائب مالك»؛ كما في «لسان الميزان» (١/ ٣٢٣).

(٣) (٢/ ١١٠٥).

(٤) في «الغرائب»؛ كما في «اللسان» (١/ ٣٢٣).

ثالثًا: حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٢): أنبأنا محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي: حدثني موسى بن إسماعيل بن جعفر بن محمد: ثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب مرفوعًا به.

قلت: وهذا سند موضوع؛ شيخ ابن عدي متهم، وهو آفة هذا الحديث: قال ابن عدي[1]: «حمله شدة تشيعه إلى أن أخرج لنا قريبًا من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل عن آبائه... وعامتها مسنده، مناكير كلها أو عامتها... وكان متهمًا في هذه النسخة، ولم أجد له فيها أصلاً».

رابعًا: حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٦) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٥٩)-، والبزار في «مسنده» (١/ ٨٦/ ١٤٣ - «كشف»)، وتمام الرازي في «فوائده» -كما في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٥٠٠)- من طرق عن خالد بن عمرو القرشي، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن أبي قبيل، عن عبدالله بن عمرو[2]، وأبي هريرة مرفوعًا به.

قلت: وهذا سند موضوع.

قال البزار: «خالد بن عمرو؛ منكر الحديث، قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، هذا منها».

قلت: بل هو كذاب وضاع، مشهور بذلك.

---

(١) في «الكامل» (٦/ ٢٣٠٣- ٢٣٠٤).

(٢) وقع في «كشف الأستار»: «عمر»، وهو خطأ؛ فليصحح.

وقد وقع على الصواب في «مختصره» للحافظ ابن حجر (١/ ١٢٢ - ١٢٣).

قال الإمام أحمد[١]: «ليس بثقة، يروي أحاديث بواطيل».

وقال يحيى بن معين[٢]: «كان كذابًا يكذب، حدث عن شعبة أحاديث موضوعة».

وقال صالح بن محمد البغدادي[٣]: «كان يضع الحديث».

وقال ابن حبان[٤]: «كان ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره».

وقال ابن عدي[٥]: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد -يعني: ابن عمرو القرشي-، عن الليث بن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي: أن خالد بن عمرو وضعها على الليث».

وقال[٦] -أيضًا-: «وخالد بن عمرو هذا له غير ما ذكرت من الحديث عن من يحدث عنهم، وكلها أو عامتها موضوعة...».

ولذلك؛ قال الحافظ الهيثمي: «رواه البزار؛ وفيه عمرو بن خالد القرشي -كذا، والصواب: خالد بن عمرو؛ فليصحح- كذبه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ونسبه إلى الوضع»[٧].

وقال الحافظ في: «وقد كذبه -يعني: خالدًا- أحمد، وابن معين»[٨].

---

(١) كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٤).
(٢) كما في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٩٩)، و«التقريب» (١٦٦٠).
(٣) كما في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٠)، و«التقريب» (١٦٦٠).
(٤) «المجروحين» (١/ ٢٨٣).
(٥) «الكامل في الضعفاء» (٣/ ٩٠٢).
(٦) «الكامل في الضعفاء» (٣/ ٩٠٣).
(٧) «مجمع الزوائد» (١/ ١٤٠).
(٨) «مختصر زوائد البزار» (١/ ١٢٣).

وقد اضطرب خالد بن عمرو -هذا- في سنده؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة يرويه عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه مرفوعًا به.

فجعله من مسند عبدالله بن عمر:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٢ و٣/ ٩٠٢)، وتمام الرازي في «فوائده» (١/ ٣٥٠/ ٨٩٩، أو ١/ ١٤٢/ ٨٠ - ترتيبه)، والسلفي في «معجم السفر» (١٥٨٥)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٣٣١-٣٣٢/ ٧٠٧)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٨٨٣٢ و٩٠١٢ - مختصر).

قال ابن عدي عقبه: «هذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن الليث غير خالد بن عمرو».

قلت: قال -كما تقدم آنفًا عنه-: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث».

وقال ابن طاهر المقدسي: «وهذا موضوع، والآفة من خالد؛ فإنه لا شيء»[١].

خامسًا: حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه-:

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (١١/ ١٤): أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي: حدثنا الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري: حدثنا عبدان: حدثنا زيد بن الحريش: حدثنا عبدالله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن شهر بن حوشب، عن معاذ مرفوعًا به.

---

(١) «ذخيرة الحفاظ» (٥/ ٢٧٧٩)

قلت: وهذا سند موضوع؛ فيه علل:

الأولى: شيخ الخطيب -محمد بن الحسن الأهوازي-؛ متهم بالكذب:

قال الخطيب البغدادي[١]: «كان قد أخرج إلينا فروعًا بخطه قد كتبها من حديث شيوخه المتأخرين عن متقدمي البغداديين الذين في طبقة عباس الدوري ونحوه؛ فظننت أن الغفلة غلبت عليه؛ فإنه لم يكن يحسن شيئًا من صناعة الحديث، حتى حدثني عبدالسلام بن الحسين الدباس -وكان لا بأس به، معروفًا بالستر والصيانة- قال: دخلت على الأهوازي يومًا وبين يديه كتاب فيه أخبار مجموعة، وهو صحيفة لا يوجد فيها سماع، فرأيت الأهوازي قد نقل منه أخبارًا عدة إلى مواضع متفرقة من كتبه، وأنشأ لكل خبر منها إسنادًا!!» ا.هـ.

وقال أبو نصر أحمد بن علي بن عبدوس الجصاص[٢]: «كنا نسمي ابن أبي علي الأصبهاني -يعني: محمد بن الحسن هذا-: جراب الكذب».

الثانية: زيد بن الحريش؛ قال ابن القطان الفاسي[٣]: «مجهول الحال».

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]، وقال: «ربما أخطأ».

الثالثة: عبدالله بن خراش؛ متروك الحديث:

قال أبو زرعة الرازي[٥]: «منكر الحديث، يحدث عن العوام بأحاديث مناكير».

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢١٨-٢١٩) -وعنه السمعاني في «الأنساب» (١/ ٣٩٣)-.

(٢) المصدر السابق.

(٣) كما في «لسان الميزان» (٢/ ٥٠٣).

(٤) (٨/ ٢٥١).

(٥) «أسئلة البرذعي» (٢/ ٤٤٨).

وقال البخاري[١]: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم[٢]: «منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث».

وقال ابن عدي[٣]: «عامة ما يرويه غير محفوظ».

وقال الساجي[٤]: «ضعيف الحديث جدًّا، ليس بشيء، كان يضع الحديث».

وقال محمد بن عمار الموصلي[٥]: «كذاب».

وقال النسائي[٦]: «ليس بثقة».

الرابعة: شهر بن حوشب، صدوق كثير الأوهام والإرسال؛ كما في «التقريب»[٧].

الخامسة: لم يسمع شهر من معاذ بن جبل؛ قاله البزار[٨]، والضياء المقدسي[٩].

سادسًا: حديث جابر بن سمرة -رضي الله عنه-:

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٣٣٠/ ٧٠٦) -ومن طريقه ابن

(١) «التاريخ الكبير» (٥/ ٨٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٦).

(٣) «الكامل في الضعفاء» (٤/ ١٥٢٦).

(٤) كما في «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٨).

(٥) المصدر السابق، و«التقريب» (٣٢٩٣).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» (؟؟؟).

(٧) (٣٠/ ٢٨).

(٨) في «البحر الزخار» (٧/ ١٤)، ونقله عنه الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٣٧١).

(٩) كما في «جامع التحصيل» (١٩٧/ ٢٩١).

الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣١ - المقدمة)- من طريق لاحق بن الحسين المقدسي: ثنا محمد بن محمد بن حفص القزاز: ثنا عبدالملك بن عبدربه الطائي: ثنا سعيد بن سماك بن حرب، عن أبيه، عن جابر بن سمرة مرفوعًا به.

قلت: وهذا سند موضوع؛ فيه علل:

الأولى: لاحق بن الحسين المقدسي.

قال الخطيب(١): «تغرب وحدث بأصبهان وخراسان وما وراء النهر عن خلق لا يحصون من الغرباء والمجاهيل أحاديث مناكير وأباطيل».

وقال الإدريسي الحافظ(٢): «كان كذابًا أفاكًا يضع الحديث عن الثقات، ويسند المراسيل، ويحدث عمن لم يسمع منهم... ووضع نسخًا لأناس لا تعرف أساميهم في جملة رواة الحديث؛ مثل: طرغال، وطربال، وكركدن، وشعبون!! ومثل هذا شيئًا غير قليل، ولا نعلم رَأَيْنَا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة، مع قلة الدراية...!!

خرج إلى نواحي خوارزم في سنة (٣٨٤ هـ)، ومات بها في تلك الأيام، وتخلص الناس من وضعه الأحاديث، ولعله لم يخلف مثله من الكذابين -إن شاء الله-».

وقال محمد بن أحمد بن سليمان الحافظ(٣): «كان كذابًا».

وقال ابن ماكولا(٤): «لا يعتمد على حديثه، ولا يفرح به».

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٩٩).

(٢) المصدر السابق، ونقله عنه -أيضًا-: الحافظ في «لسان الميزان» (٦/ ٢٣٦).

(٣) هو الإدريسي السابق ذكره.

(٤) «لسان الميزان» (٦/ ٢٣٦).

وقال الحاكم: «حدث بالموضوعات».

وقال ابن النجار: «مجمع على كذبه».

وقال ابن السمعاني: «وضاع قبيح، لا يعرف أسماء رواها، وكان أحد الكذابين، ادعى نسبًا إلى سعيد بن المسيب».

الثانية: عبدالملك بن عبدربه الطائي.

قال الذهبي[١]: «منكر الحديث».

الثالثة: سعيد بن سماك.

قال أبو حاتم الرازي[٢]: «متروك الحديث».

سابعًا: حديث عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما-:

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٣١٥-٣١٦/ ٧٠٤) من طريق الفضل بن عبدالله بن مسعود: ثنا مالك بن سليمان؛ قال: كتب إليَّ وهب ابن وهب أبو البختري: ثنا عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس مرفوعًا به.

قلت: وهذا سند موضوع؛ فيه علل:

الأولى: وهب بن وهب؛ كذاب.

قال الإمام أحمد[٣]: «كان كذابًا يضع الحديث، روى أشياء لم يروها أحد».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٥٨)، و«المغني» (٣٨٢٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥)، و«الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٥٢٦)، و«بحر الدم» (٤٥٤/ ١١٢٩).

وقال[١] -أيضًا-: «أبو البختري أكذب الناس».

وقال إسحاق بن راهويه[٢]: «كان كذابًا».

وقال ابن معين[٣]: «أبو البختري كذاب خبيث، يضع الأحاديث... لا رحم اللَّه أبا البختري».

وقال[٤] -أيضًا-: «كذاب، عدو اللَّه، خبيث».

وقال أبو حاتم[٥] والساجي[٦]: «كان كذابًا».

وقال الفلاس[٧]: «كان يكذب، ويحدث بما ليس له أصل».

وقال الجوزجاني[٨]: «كان يكذب ويجسر، فسقط ومال».

وقال ابن عدي[٩]: «وهو ممن يضع الحديث».

وقال ابن حبان[١٠]: «كان ممن يضع الحديث على الثقات، كان إذا جنه

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «تاريخه» (٢/ ٦٣٧ -رواية الدوري)، و«المجروحين» (٢/ ٤١٥ و٤١٦)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦)، و«الكامل» (٧/ ٢٥٢٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨٤ و٤٨٥).

(٤) رواية ابن محرز (١/ ٨)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨٥).

(٥) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦).

(٦) كما في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨٦).

(٧) المصدر السابق، و«الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٥٢٧).

(٨) «أحوال الرجال» (١٣٤/ ٢٢٧) -وعنه ابن عدي (٧/ ٢٥٢٦)، والخطيب (١٣/ ٤٨٦)-.

(٩) «الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٥٢٩).

(١٠) «المجروحين» (٢/ ٤١٥).

الليل؛ سهر عامة ليله يتذكر الحديث ويضع، ثم يكتبه ويحدث به؛ لا تجوز الرواية عنه، ولا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال علي بن المديني[1]: «هو كذاب».

وقال أبو بكر بن عياش[2]: «ولم يكن صاحب حديث، كان كذابًا».

الثانية: مالك بن سليمان؛ ضعيف:

قال العقيلي[3]، والسليماني[4]: «في حديثه نظر».

وقال الساجي[5]: «بصري، يروي المناكير».

وقال ابن حبان[6]: «كان مرجئًا ممن جمع وصنف، يخطئ كثيرًا، وامتحن بأصحاب سوء كانوا يقلبون عليه حديثه، ويقرؤن عليه، فإن اعتبر المعتبر حديثه الذي يرويه عن الثقات ويروي عنه الأثبات مما بين السماع فيه؛ لم يجدها إلا ما يشبه حديث الناس، على أنه من جملة الضعفاء أُدخِل -إن شاء اللَّه-، وهو ممن استخير اللَّه -عز وجل- فيه».

وضعفه الدارقطني[7].

الثالثة: الفضل بن عبداللَّه بن مسعود اليشكري.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٣٢٣).

(٤) كما في «لسان الميزان» (٥/ ٤).

(٥) كما في «لسان الميزان» (٥/ ٤).

(٦) «الثقات» (٩/ ١٦٥).

(٧) كما في «لسان الميزان» (٥/ ٤).

قال ابن حبان[1]: «يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال، شهرته -عند من كتب من أصحابنا حديثه- تغني عن التطويل والخطاب في أمره، فلا أدري: أكان يقلبها بنفسه، أو يدخل عليه فيجيب فيها؟».

وقال الدارقطني[2]: «ضعيف».

ثامنًا: حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١٧٥-١٧٦، أو ١٥/ ٦٧١-٦٧٢ - مخطوط): أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم السلمي الفرضي؛ قال: قرأت في كتاب لجدي أبي بكر محمد بن عقيل الشهرزوري: نا القاضي أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن سلمة بن عبدالله المالكي: نا أبو نصر محمد بن أحمد الإسماعيلي: نا أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد الشيرازي الحافظ: حدثني أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد البغدادي: نا محمد بن مهدي الواسطي: نا أحمد بن عبدالله بن يونس: نا جعفر بن سليمان، عن مالك بن دينار، عن أنس بن مالك مرفوعًا به.

قلت: إسناده ضعيف، رجاله كلهم ثقات، عدا محمد بن مهدي وتلميذه أبو الحسين البغدادي؛ فإني لم أجد لهما ترجمة بعد طول بحث، فنظرة إلى ميسرة.

تاسعًا: حديث أبي أمامة الباهلي -رضي الله عنه-:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٦): حدثنا محمد بن داود ابن خزيمة، عن محمد بن عبدالعزيز بن محمد الواسطي، عن بقية بن الوليد،

---

(١) «المجروحين» (٢/ ٢١٢-٢١٣).

(٢) كما في «لسان الميزان» (٤/ ٤٤٤).

عن رزيق أبي عبدالله الألهاني، عن القاسم بن عبدالرحمن، عنه مرفوعًا به.

قلت: وهذا سند حسن **في الشواهد والمتابعات**؛ بقية بن الوليد مدلس وقد عنعن.

وفي محمد بن عبدالعزيز كلام لا ينزله عن درجة الحسن:

قال أبو زرعة[1]: «ليس بالقوي».

وقال أبو حاتم الرازي[2]: «كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو».

وقال البزار[3]: «لم يكن بالحافظ».

وهذا الذي ذكر في محمد بن عبدالعزيز الرملي الواسطي لا يسقطه بالمرة، ولا ينزله -أيضًا- عن رتبة الحسن؛ وهاك البيان:

أما قول أبي زرعة: «ليس بالقوي»؛ فهذا تعبير يدل على ضعف الحفظ وفتوره؛ فهو نفي لكمال القوة، لا لأصلها؛ فهو لم يبلغ درجة القوي الثبت.

قال الحافظ ابن حجر[4] -في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي-: «قال النسائي: ليس بذاك القوي... فأما تضعيف النسائي له؛ فمشعر بأنه غير حافظ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[5] -عند ذكر عتبة بن حميد الضبي-:

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) كما في «كشف الأستار» (١/ ٤٧٩).

(٤) كما في «هدي الساري» (ص ٣٨٥- ٣٨٦).

(٥) «إقامة الدليل» (٣/ ٢٤٣ - الفتاوى الكبرى).

وقد قال ذهبي العصر الشيخ المعلمي اليماني -قدس الله روحه، ونور ضريحه- في=

«وقد روي عن الإمام أحمد أنه قال: «هو ضعيف، ليس بالقوي»؛ لكن هذه العبارة يقصد بها: أنه ممن ليس يصح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديثًا مثل هذا: ضعيفًا، ويحتجون به؛ لأنه حسن؛ إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسومًا إلا إلى صحيح وضعيف...» ا. هـ.

قلت: ومثله قول البزار: «ليس بالحافظ».

وقول أبي حاتم ليس جرحًا مفسرًا، وقوله ليس صريحًا في التضعيف المسقط للراوي، بل هو صريح أنه فيه ضعف، وهو -قد يكون- إلى الضعف أقرب، مع التذكر أن الإمام أبا حاتم الرازي من المتشددين في الرواة؛ فعندئذ لا بد من النظر في كلام غيره -كما قال الذهبي[1]-.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي[2]: «كان حافظًا».

وقال العجلي[3]: «ثقة».

ووثقه ابن حبان[4]، وقال: «ربما أخطأ».

وقال الحافظ[5]: «صدوق يهم، وكانت له معرفة».

=«التنكيل» (١/ ٢٤٠): «فكلمة (ليس بقوي) تنفي القوة مطلقًا، وإن لم تثبت الضعف مطلقًا، وكلمة: (ليس بالقوي) إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة».

فقول أبي زرعة لا ينافي ما سيأتي ذكره من توثيق أهل العلم له؛ لأنه لم ينف عنه القوة مطلقًا -كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم-.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٠).

(٢) «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٣٧).

(٣) «تاريخ الثقات» (٤٠٩/ ١٤٧٨).

(٤) «الثقات» (٩/ ٨١).

(٥) «التقريب» (٦٠٩٣).

زد على هذا كله: أنه من شيوخ البخاري، وقد روى عنه في «صحيحه» حديثين؛ فمثله مما تطمئن النفس للاحتجاج به، فهو حسن الحديث ما لم يخالف[١].

وأعله بعض من ليس له عناية بالحديث بضعف القاسم بن عبدالرحمن -راويه عن أبي أمامة-، ورزيق أبي عبدالله الألهاني!!

وهذا إعلال متهافت، لا وزن له عند التحقيق العلمي؛ وهاك البيان:

أما إعلاله الحديث بضعف القاسم؛ فاعتمادًا على قول الحافظ في «التقريب»[٢]: «صدوق يغرب كثيرًا»، وكتم عن قرائه: قول البخاري[٣]: «ثقة».

وقول يحيى بن معين[٤]: «ثقة».

وقول أبي إسحاق الحربي[٥]: «كان من ثقات المسلمين».

ووثقه العجلي[٦]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٧]، ويعقوب بن شيبة

---

(١) وأزيد هنا، فأقول: قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٥/ ٣٥٧) -بعد ذكر الخلاف فيه-: «فمثله ينبغي أن يكون حسن الحديث».
وقال في «الصحيحة» (٦/ ٥٦١): «فأرجو أن يكون حديثه حسنًا».

(٢) (٥٤٧٠).

(٣) كما نقله عنه تلميذه الإمام الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٥١٢ - ترتيب أبي طالب القاضي)، و«السنن» (٥/ ٣٤٦).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٨١)، و«سؤالات ابن الجنيد» (٣٩٦/ ٥١٤ و٤٠٩/ ٥٧١).

(٥) كما في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٢٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) «المعرفة والتأريخ» (٣/ ٣٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٨٩).

السدوسي[١]، والترمذي[٢].

وقال أبو حاتم الرازي[٣]: «حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء».

نعم؛ تكلم بعض أهل العلم فيه، لكنهم بينوا أن الغرائب والمناكير من الرواة عنه، ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني[٤] -رحمه اللَّه-: «ليس هو محلاً للتهمة -إن شاء اللَّه تعالى-؛ بل الراجح فيه عند المحققين: أنه حسن الحديث».

وقال -أيضًا-: «صدوق»[٥].

وأما إعلاله الحديث -أيضًا- برزيق أبي عبداللَّه الألهاني؛ فهو أوهى من بيت العنكبوت، ويكفي أنه لا يحسن النقل؛ فضلاً عن أنه لا يعرف معاني عبارات أهل العلم؛ فإنه نقل عن ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ٤٨) أنه قال عن رزيق هذا: «في عداد المجهولين!!».

وهذا لا وجود له ألبتة في كتاب «الإكمال»، بل هو لراويين آخرين، أحدهما اسمه: رزيق بن عبداللَّه، فاشتبه اسمه باسم راوي حديثنا رزيق أبي

(١) كما في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٨٩).

(٢) «السنن» (٤/ ٥٧٥ و٥/ ٣٤٦).

(٣) كما في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٨٩).

(٤) في «الضعيفة» (٢/ ٣٣٥).

(٥) في «الصحيحة» (١/ ٦١٣).

وقال (١/ ٦٦١): «تكلم فيه بعضهم، والراجح من مجموع كلام العلماء فيه: أنه حسن الحديث، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق»».

وقال (١/ ٧٢٨): «فيه كلام يسير، لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن؛ ولهذا قال الحافظ فيه: «صدوق»».

عبداللَّه!!

مع أن ابن ماكولا -رحمه اللَّـه- ذكـر راوي حديثنـا هـذا -أعـني: أبـا عبداللَّه الألهاني، وليس ابن عبداللَّـه- في الصفحـة نفسـها (سـطر: ٢)، ولم يذكر فيه شيئًا، فأين هذا من ذاك؟!

ثم هب -جدلاً- أن ابن ماكولا جهله، لكن أبا زرعة قـال: «لا بـأس به»، وهذا تعديل، ومن علم حجة على مـن لم يعلـم، والمثبـت مقـدم علـى النافي.

لكنها العشوائية العمياء؛ حيث نقل عن ابن حبان قوله في «المجروحين» (١/ ٣٠٣) -عن رزيق هذا-: «لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق»!

وكتم -عمدًا أو جهلاً- أن ابن حبان -نفسه- تناقض في رزيـق هـذا؛ فإنه ذكره في كتابه الآخر: «الثقات»[1].

بل وكتم قول الإمام الذهبي: «صدوق»[2]، وقول الحافظ: «صدوق له أوهام»[3]، ولم يعرجا على جرح ابن حبان ألبتة.

وفاته -أيضًا- أن ابن خلفون ذكره في «الثقات»[4].

وإني أنصح هؤلاء الناشئة بنصيحة الإمام الذهـبي الغاليـة النفيسـة، قالهـا مشفقًا على أمثالهم ناصحًا لهم؛ حيث قال -رحمه اللَّه-: «لا سبيل إلى أن يصـير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب، والفحص

---

(١) (٤/ ٢٣٩).

(٢) في «المغني» (٢١٢١)، و«الكاشف» (١/ ٢٤١)

(٣) في «التقريب» (١٩٣٨).

(٤) كما في «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٧٨).

عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والاتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال اللَّه -تعالى-: ﴿فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [الأنبياء: ٧].

فإن آنست يا هذا! من نفسك فهمًا، وصدقًا، ودينًا، وورعًا؛ وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب؛ فباللَّه لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود اللَّه؛ فأرحنا منك؛ فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ﴿ولا يحيق المكر السيىء إلا بأهله﴾ [فاطر: ٤٣].

فقد نصحتك؛ فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب»[1] ا.هـ.

قلت: هكذا رواه محمد بن داود بن خزيمة -شيخ العقيلي-، وخالفه ابن أبي داود -وهو ثقة ثبت-؛ فرواه عن الرملي هذا به، لكن جعله من مسند أبي الدرداء.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ١٧/ ٣٨٨٤) عن أبي داود به.

وهذا اختلاف غير مؤثر في نقدي؛ لأن الصحابة كلهم عدول، فسواء كان عن أبي أمامة أو أبي الدرداء؛ فهو سيان، وإن كان عن أبي أمامة أرجح؛ لأن القاسم مشهور بالرواية عنه، ولأن ابن عدي رواه في «كامله» (١/ ١٥٣) من طريق آخر عن الرملي به؛ فجعله من مسند أبي أمامة -أيضًا-.

لكن سقط من سند ابن عدي (عن بقية)، والصواب إثباته كما عند

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤).

الطحاوي والعقيلي، والله أعلم.

وجملة القول: إن هذا الطريق هو أمثل طرق الحديث وأحسنها، والله أعلم.

وقد قال ابن طاهر المقدسي: «وهذا إسناد يحتمل»[١].

عاشراً: مرسل إبراهيم بن عبدالرحمن العذري:

أخرجه القاضي وكيع في «كتاب الغرر من الأخبار»؛ كما في «الإصابة» (١/ ١١٧)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١/ ١٢٧ و١٥٣ و٢/ ٥١١)، وعبدالرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٧٠-٢٧٢/ ١ و٢٧٢-٢٧٣/ ١)، و«ذكر الأمر بلزوم الجماعة» (١/ ١)، وابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٠)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٣٩٦)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢٥/ ١)، وابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار» (٢/ ١٣٥)، والدراقطني؛ كما في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٩٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١٩٨/ ٣٣)، وابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٢١١/ ٧٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٩)، و«دلائل النبوة» (١/ ٤٣-٤٤)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٢٩/ ٥٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٥٨-٥٩ و٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢٧)، والحازمي في «الفيصل» (٢/ ١)، وعبدالغني المقدسي في «العلم» (ج٢/ ق ٤٤/ ب)، و«الإكمال» (ج١/ ق١٢/ ب) وغيرهم من طريق إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ومبشر بن إسماعيل، وسعيد بن

---

(١) «ذخيرة الحفاظ» (٥/ ٢٧٧٩)

عبدالجبار، ومثنى بن بكر، كلهم عن معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم العذري به مرسلاً.

قلت: وهذا مرسل حسن الإسناد.

وخالف هؤلاء الرواة عن معان: محمد بن سليمان بن أبي كريمة؛ فرواه عن معان بن رفاعة، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد مرفوعًا به.

أخرجه الطبري؛ كما في «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٤٩٧-٤٩٨) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٢٨/ ٥٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢٨)-، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص ٣٤)-: حدثنا عثمان بن يحيى القرقساني: ثنا عمرو بن هاشم البيروتي، عن محمد بن سليمان به.

قال الحافظ العلائي: «هذا حديث حسن غريب صحيح، تفرد به من هذا الوجه: معان بن رفاعة، وقد وثقه علي بن المديني ودحيم، وقال فيه أحمد بن حنبل: لا بأس به، وتكلم فيه يحيى بن معين وغيره.

وقد رواه حماد بن زيد، عن بقية بن الوليد، عن معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، قال: قال رسول الله ﷺ:... (فذكره) هكذا معضلاً.

وبقية معروف.

وهذا السند الذي سقناه أمثل منه؛ لأن محمد بن سليمان هذا هو الحراني، يعرف بـ (بومة): وثقه سليمان بن سيف وطائفة، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقد تكلم فيه.

وعمرو بن هاشم البيروتي؛ قال فيه ابن عدي: «ليس به بأس».

وعثمان بن يحيى القرقساني؛ ذكره ابن حبان في «الثقات»» ا.هـ.

قلت: وفيما قاله نظر؛ فإن محمد بن سليمان هذا ليس هو ابن أبي داود الحراني، بل هو ابن أبي كريمة -كما جاء مصرحًا به عند الطبري والخطيب، وابن عساكر-، وهو -أعني: ابن أبي كريمة- ضعيف الحديث؛ كما قال أبو حاتم الرازي(١).

وعليه؛ فالصحيح ما رواه الجماعة عن معان، عن إبراهيم العذري مرسلاً، والله أعلم.

قال الحافظ في «الإصابة» (١/ ١١٧): «قال أبو نعيم: ورواه محمد بن سليمان بن أبي كريمة، عن معاذ، عن أبي عثمان، عن أسامة؛ ولا يثبت» ا.هـ.

على أن معان بن رفاعة توبع عليه: تابعه الوليد بن مسلم -وهو ثقة من رجال الشيخين- عن إبراهيم به؛ لكن زاد: عن الثقة عنده من أشياخه.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٣) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢٧)-، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢٧/ ٢).

أما ابن القطان؛ فقد ضعف هذا المرسل، فقال: «معان بن رفاعة السلامي هذا، هو دمشقي: قال ابن حنبل: «لم يكن به بأس».

وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره: قال الدوري عن ابن معين: إنه ضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال السعدي: ليس بحجة، وقال أبو أحمد بن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال أبو حاتم البستي: هو منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن المجاهيل بما لا

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٨).

يثبت؛ فاستحق الترك.

وإلى هذا؛ فإن إبراهيم بن عبدالرحمن العـذري مرسـل هـذا الحديـث لا نعرفه ألبتة في شيء من العلم غير هذا، ولا أعلم أحدًا ممن صنف في الرجـال ذكره، مع أن كثيرًا منهم ذكر مرسله هذا في مقدمة كتابه؛ كابن أبي حاتم، وأبي أحمد، والعقيلي؛ فإنهم ذكروه ثم لم يذكروا إبراهيم بن عبدالرحمن في باب مـن اسمه إبراهيم، فهو عندهم غاية المجهول! فكيف يعرض عن مثـل هـذه العلـة -التي هو بها في جملة ما لا يحتج به أحد- إلى الاقتصار علـى الإرسـال الـذي يكون به في جملة ما يختلف فيه، فاعلم ذلك، والله الموفق»[1] ا.هـ.

قلت: عفا الله عنك، خفي عليك من أمر (معان) ما علمه غيرك:

قال علي بن المديني[2]: «ثقة، قد روى الناس عنه».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم[2]: «ثقة».

وقال محمد بن عوف[2]: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم[3]: «شيخ حمصي يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أبو داود[4]: «ليس به بأس».

وقول السعدي -الذي نقله ابن القطان عنه- لا ينافي مـا قالـه هـؤلاء الأئمة، فهو ليس حجة مثل شعبة وسفيان وحماد، نعم؛ هو دونهـم، لكـن لا يسقط الاحتجاج به.

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٠-٤١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٥٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٢).

(٤) «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٣١-٢٣٢/ ١٦٩٢).

وابن حبان مسرف جدًّا في الجرح؛ كما هو معلوم لدى أهل العلم.

وعليه: فالذي يظهر لي: أن حديثه من قبيل الحديث الحسن ما لم يخالف، وقد ينزل عن رتبة الحسن قليلاً، حسب نظر العالم.

وهذا هو الحديث الحسن؛ لا تطمح أن يندرج تحت قاعدة معينة، فهو متجاذب بين الصحة والضعف، ومتردد فيه حسب نظر العالم الناقد، واللّه أعلم.

أما تجهيله لإبراهيم بن عبدالرحمن العذري؛ فمردود؛ فقد روى عنه ثقتان -وهما الوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش -وصدوق -وهو معان هذا-.

ووثقه ابن حبان[1].

وقال الذهبي[2]: «تابعي مقل، ما علمته واهيًا، أرسل حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»» ا.هـ.

وقد قال الحافظ ابن كثير -رحمه اللّه- في «البداية والنهاية» (١٤/ ٤١١): «وهذا الحديث مرسل، وإسناده فيه ضعف».

وجملة القول: إن هذا المرسل لا بأس به في الشواهد، وهو يقوي الطريق الثانية أبي هريرة وحديث أبي أمامة، ويرتقي الحديث -إن شاء اللّه- لدرجة الحسن لغيره -على أقل أحواله-، واللّه أعلم.

---

(١) «الثقات» (٤/ ١٠).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦٦).



الآيات القرآنية التي تشهد للحديث

الأول: قوله -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:١٠].

اعلم أيها العبد الموفق: أن العناية بالإسناد للذب عن الشريعة وحمايتها من انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين من حفظ اللَّه -تعالى- لدينه، حيث يقول -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، ولا شك أن الحديث النبوي داخل ضمن ﴿الذكر﴾ يوضحه:

السنة وحي يوحى:

إن السنة المطهرة محفوظة بحفظ اللَّه لها، فهي والقرآن وحي من لدن حكيم عليم.

وهي مسألة أحببت التنبيه عليها لأهميتها؛ لأنها تؤكد أن السنة المطهرة محروسة من الضياع، محفوظة من الزوال، مأمونة الاختلاط بغيرها، وهاك الأدلة تترى لتدحض باطل من أراد بالسنة سوءًا! فيطمئن قلبك ويزداد إيمانك، فتعض بالنواجذ على هدي نبيك محمد ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين المهديين.

أولاً: القرآن الكريم:

أ- قال -تعالى-: ﴿واذكروا نعمة اللَّه عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به﴾ [البقرة: ٢٣١].

وقال -جل ثناؤه-: ﴿وأنزل اللَّه عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل اللَّه عليك عظيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

فالمراد بالحكمة في هذه الآيات البينات: سنة الرسول ﷺ؛ بدليل قوله -تعالى-: ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات اللّه والحكمة﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وهل كان يذكر في حجرات الرسول ﷺ إلا القرآن الكريم، وسنته المطهرة؟!

قال الإمام الشافعي -رحمه اللّه-: «فذكر اللّه الكتاب -وهو القرآن-، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم يقول: الحكمة سنة رسول اللّه، وهذا يشبه ما قال، واللّه أعلم.

لأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة، وذكر اللّه منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز -واللّه أعلم- أن يقال: الحكمة -ههنا- إلا سنة رسول اللّه، وذلك أنها مقرونة مع كتاب اللّه، وأن اللّه افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض، إلا لكتاب اللّه، ثم سنة رسوله»[1].

وقال إمام أهل التفسير ابن جرير الطبري -رحمه اللّه- «الحكمة؛ يعني: ﴿وما أنزل عليكم من الحكمة﴾، وهي: السنن التي علمكموها رسول اللّه ﷺ، وسنها لكم»[2].

وقال القرطبي -رحمه اللّه-: «الحكمة: هي السنة المبينة على لسان رسول اللّه ﷺ مراد اللّه فيما لم ينص عليه في الكتاب»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللّه-: «... والحكمة، قال غير

---

(١) «الرسالة» (ص ٧٨).

(٢) «جامع البيان في تفسير القرآن» (٢/ ٢٩٦).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (٣/ ١٥٧).

واحد من السلف: هي السنة، وقال -أيضًا- طائفة كمالك وغيره: هي معرفة الدين والعمل به، وقيل غير ذلك.

وكل ذلك حق، فهي تتضمن التمييز بين المأمور والمحظور، والحق والباطل، وتعليم الحق دون الباطل، وهذه السنة التي فرق بها بين الحق والباطل، وبينت الأعمال الحسنة من القبيحة، والخير من الشر»(١).

وقال الشوكاني -رحمه اللَّه-: «والحكمة، قال المفسرون: هي السنة التي سنها لهم رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم»(٢).

ويعضد أقوال هؤلاء الأئمة: أن اللَّه -سبحانه وتعالى- بين في كتابه أن اللَّه بعث رسوله ليعلم الناس الكتاب والحكمة ويزكيهم، قال -تعالى-: ﴿لقد من اللَّه على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ [الجمعة: ٢].

وهل عَلَّم رسول اللَّه ﷺ المؤمنين إلا القرآن الكريم والسنة المطهرة؟!

وبذلك تظهر دلالة الآيات بأن الحكمة التي أنزلها مع القرآن الكريم هي سنة رسول اللَّه ﷺ.

ب- قال -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:

---

(١) «معارج الوصول» (ص ٢٢).

(٢) «فتح القدير» (١/ ٢٤٢).

٩]، وليس من شك أن الذكر أول ما يشمل كتاب اللَّه العزيز، لقوله -جل شأنه-: ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه أفأنتم له منكرون﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وقوله: ﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، وقوله: ﴿وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون﴾ [الزخرف: ٤٤].

وعند التحقيق يشمل السنة النبوية الشريفة؛ لقوله -تعالى-: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ [النحل: ٤٤].

لأن الذكر المذكور في هذه الآية منزل ليبيِّن للناس ما نزل إليهم، فهو تبيان وتفصيل لما نَزَّله اللَّه مجملاً، وهذا أمر السنة، فقد شرحت مشكله، وفصلت مجمله، وبينت معناه.

وبيان ذلك:

أن الصلاة والزكاة ذكرتا في القرآن مجملتين، فجاءت السنة وبينت مواقيتها، ومقاديرها، وكيفتها، وعدد ركعاتها، وكذلك جل شرائع الإسلام.

وبذلك نجزم أن السنة تدخل في عموم قوله -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩].

ت- قال -تعالى-: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٤] ، إن هذه الآيات تشمل كل ما ينطق به الرسول، ولم تفرق بين قرآن وسنة، فهي على عمومها حتى يأتي نص يخصصها بالقرآن ويخرج السنة، وهيهات هيهات!

ويزيد الآية وضوحًا: أن القرآن الكريم قرر في غير موضع أن الرسول ﷺ ما عليه إلا البلاغ المبين؛ كقوله -تعالى-: ﴿فإنما عليه ما حمل وعليكم ما

حملتم وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾ [النور: ٥٤].

بل إن اللَّه -جل جلاله- أمر الرسول ﷺ أن يتبع الوحي: ﴿واتبع ما يوحى إليك من ربك﴾ [الأحزاب: ٢].

وأمره أن يخبر الناس بهذه الحقيقة: ﴿قل إنما أتبع ما يوحى إليَّ من ربي﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

ثانياً: السنة:

أ- عن المقدام بن معدي كرب -رضي اللَّه عنه- قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»[1].

١- قال الخطابي -رحمه اللَّه-: «يحتمل الوجهين:

أحدهما: أن معناه: أنه أوتى من الوحي الباطن غير المتلو، مثل ما أعطي من الظاهر المتلو.

والثاني: أنه أوتي الكتاب وحيًا يتلى، وأوتي من البيان مثله؛ أي: أذن أن يبين ما في الكتاب، فيعم ويخص، ويزيد عليه ويشرح ما في الكتاب، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله، كالظاهر المتلو من القرآن»[2].

٢- قال البغوي -رحمه اللَّه-:

---

(١) صحيح - أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/ ١٣٠-١٣١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٤٩- ١٥٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٨٩)، و«الكفاية» (ص ٨)، وابن نصر المروزي في «السنة» (ص١١٦)، والآجري في «الشريعة» (ص ٥١)، والحازمي في «الاعتبار» (ص ٧).

قلت: وإسناده صحيح؛ كما فصلته في «الرسالة التبوكية» (ص ١١٣).

(٢) «معالم السنن» (٧/ ٧ - ٨).

«أراد به: أنه أوتي من الوحي غير المتلو، والسنن التي لم ينطق القرآن بنصها، مثل ما أوتي من المتلو، قال اللَّه -سبحانه وتعالى-: ﴿ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾ [البقرة: ١٢٩]، فالكتاب هو القرآن، والحكمة، قيل: هي السنة.

أو أوتي مثله في بيانه، فإن بيان الكتاب إلى الرسول ﷺ، قال اللَّه -تعالى-: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل: ٤٤]»(١).

٣- قال ابن حزم -رحمه اللَّه-.

«صدق النبي ﷺ؛ هي مثل القرآن، ولا فرق في وجوب طاعة كل ذلك علينا، وقد صدق اللَّه -تعالى- هذا القول؛ إذ يقول: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع اللَّه﴾ [النساء: ٨٠].

وهي -أيضًا- مثل القرآن في أن كل ذلك وحي من عند اللَّه -تعالى-، قال اللَّه -عز وجل-: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٣]»(٢).

ب- عن أبي هريرة وزيد بن خالد -رضي اللَّه عنهما- قالا:

كنا عند النبي ﷺ، فقام رجل فقال: أنشدك اللَّه، ألا ما قضيت بيننا بكتاب اللَّه، فقام خصمه، وكان أفقه منه، فقال: اقض بيننا بكتاب اللَّه، وائذن لي، قال: «قل»، قال: إن ابني هذا كان عسيفًا(٣) على هذا، فزنى

(١) «شرح السنة» (١/ ٢٠٤).
(٢) «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢٢).
(٣) هو الأجير.

بامرأته، فافتديت منه بمئة شاة وخادم، ثم سألت رجالاً من أهل العلم، فأخبروني أن على امرأته الرجم، فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله -جل ذكره-، المئة شاة والخادم رد، وعلى ابنك جلد مئة وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، فغدا عليها، فاعترفت، فرجمها(١).

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-.

«واقتصر البخاري هنا عليه لدخوله في غرضه من أن السنة يطلق عليها: «كتاب الله»؛ لأنها بوحيه وتقديره؛ لقوله -تعالى-: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٤]»(٢).

قلت: رسول الله ﷺ قضى بالجلد والتغريب، وليس التغريب في القرآن، فظهر أن سنة رسول الله ﷺ يطلق عليها كتاب الله؛ فافهم.

ثالثاً: أقوال أهل العلم:

١- قال التابعي الجليل حسان بن عطية -رحمه الله-:

«كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل بالقرآن، يعلمه إياها كما يعلمه القرآن»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤٠)، ومسلم (١٦٩٧ و١٦٩٨) -واللفظ للبخاري في إحدى رواياته-.

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٢٤٣).

(٣) صحيح - أخرجه الدارمي (١/ ١٤٥)، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٢)، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ٩١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٥)، وأبو داود في «المراسيل» (ص ٥٥)، وابن نصر في «السنة» (ص ١١٦).

قلت: سنده صحيح.

قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٢٩١): «وأخرجه البيهقي بسند صحيح».

ب- قال الخطيب البغدادي -رحمه اللَّه-:

«قال بعض أهل العلم: لم يسن رسول اللّه ﷺ سنة إلا بوحي».

ونقل ذلك عن أجلاء السلف مثل: طاوس اليماني، وحسان بن عطية، والأوزاعي، وغيرهم[1].

ت- قال ابن قيم الجوزية -رحمه اللَّه-:

«إن اللَّه -سبحانه وتعالى- أنزل على نبيه الحكمة كما أنزل عليه القرآن، وامتن بذلك على المؤمنين، والحكمة هي السنة؛ كما قال غير واحد من السلف، وهو كما قالوا؛ فإن اللَّه -تعالى- قال: ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات اللَّه والحكمة﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فنوع المتلو إلى نوعين: آيات اللَّه -وهي القرآن الكريم-، والحكمة -وهي السنة-، والمراد بالسنة: ما أخذ عن رسول اللَّه ﷺ سوى القرآن، كما قال ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه».

وقال الأوزاعي عن حسان بن عطية: «كان جبريل ينزل بالقرآن والسنة، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن».

فهذه الأخبار التي زعم هؤلاء أنه لا يستفاد منها علم، نزل بها جبرائيل من عند اللَّه -عز وجل- كما نزل بالقرآن.

وقال إسماعيل بن عبداللَّه: ينبغي لها أن تحفظ عن رسول اللَّه ﷺ؛ فإنها بمنزلة القرآن»[2].

وقال -أيضًا-: «قال الذين يقولون: أخبار رسول اللَّه ﷺ تفيد العلم:

---

(١) «الفقيه والمتفقه» (١/ ٩٠-٩١).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٤٠).

قال اللَّه -تعالى-: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٣]، وقال -تعالى- آمرًا نبيه أن يقول: ﴿إن أتبع إلا ما يوحى إليَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩]، وقال -تعالى-: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل: ٤٤].

وقالوا: فعلم أن كلام رسول اللَّه ﷺ في الدين كله وحي من عند اللَّه، وكل وحي من عند اللَّه؛ فهو ذكر أنزله اللَّه، وقد قال -تعالى-: ﴿وأنزل اللَّه عليك الكتاب والحكمة﴾ [النساء: ١١٣]، فالكتاب: القرآن، والحكمة: السنة.

وقد قال النبي ﷺ: «إني أوتيت الكتاب ومثله معه»، فأخبر أنه أوتي السنة كما أوتي الكتاب، واللَّه قد ضمن حفظ ما أوحاه إليه، وأنزله عليه؛ ليقيم به حجته على العباد إلى آخر الدهر، وقالوا: لو جاز على هذه الأخبار أن تكون كذبًا لم تكن من عند اللَّه، ولا كانت مما أنزله اللَّه على رسوله، وآتاه إياه؛ تفسيرًا لكتابه، وتبيانًا له، وكيف تقوم حجته على خلقه مما يجوز أن يكون كذبًا في نفس الأمر؟! فإن السنة تجري مجرى الكتاب، وبيان المراد، فهي التي تعرفنا مراد اللَّه من كتابه، فلو جاز أن تكون كذبًا وغلطًا؛ لبطلت حجة اللَّه على العباد»[1].

ث- قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه-: «وأما الرسول؛ فينزل عليه وحي القرآن، ووحي آخر هو الحكمة، كما قال ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».

وقال حسان بن عطية: «كان جبريل ينزل على النبي ﷺ فيعلمه إياها

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٦٩-٣٧٠).

كما يعلمه القرآن»[١].

ج- قال ابن كثير -رحمه اللَّه-:

«والسنة -أيضًا- تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن؛ إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن»[٢].

ح- قال أبو البقاء:

«والحاصل: أن القرآن والحديث يتحدان في كونهما وحيًا منزلاً من عند اللَّه؛ بدليل: ﴿إن هو إلا وحي يوحي﴾ [النجم: ٤]؛ إلا أنهما يتفارقان من حيث إن القرآن هذا المنزل للإعجاز والتحدي به بخلاف الحديث»[٣].

والسنة بعضها بوحي جلي؛ مثل الأحاديث الدالة على أن جبريل -عليه السلام- كان ينزل على رسول اللَّه ﷺ بالسنة؛ منها:

١- عن صفوان بن يعلى بن أمية: أن يعلى كان يقول: ليتني أرى رسول اللَّه ﷺ حين ينزل عليه الوحي، فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة[٤] وعليه ثوب قد أظل عليه، ومعه الناس من أصحابه، إذ جاءه رجل متضمخ[٥] بطيب، فقال: يا رسول اللَّه! كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعدما تضمخ بطيب؟ فنظر النبي ﷺ ساعة؛ فجاءه الوحي، فأشار عمر إلى

---

(١) «الإيمان» (ص ٧٣).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٣).

(٣) «الكليات» (ص ٢٨٨).

(٤) بكسر أوله إجماعًا، وبكسر عينه، وتشديد رائه، أو تسكين العين، وتخفيف الراء، وهي ما بين الطائف إلى مكة، وهي إلى مكة أقرب. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ١٤٢).

(٥) التضمخ: التلطخ بالطيب وغيره، والإكثار منه. «نهاية».

يعلى -أي: تعالى-، فجاء يعلى، فأدخل رأسه، فإذا هو محمر الوجه يغط كذلك ساعة، ثم سري عنه، فقال: «أين الذي سألني عن العمرة آنفًا؟»، فالتمس الرجل؛ فجيء به إلى النبي ﷺ، فقال: «أما الطيب الذي بك؛ فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة؛ فانزعها، ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجك»(١).

ب- عن أنس -رضي الله عنه- قال: بلغ عبدالله بن سلام مقدم النبي ﷺ، فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي، قال: ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الجنة؟ ومن أي شيء ينزع الولد إلى أخواله؟ فقال رسول الله ﷺ: «خبرني بهن آنفًا جبريل»، قال: فقال عبدالله: ذاك عدو اليهود من الملائكة، فقال ﷺ: «أما أول أشراط الساعة، فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة؛ فزيادة كبد الحوت، وأما الشبه في الولد؛ فإن الرجل إذا غشي المرأة فسبقها ماؤه، كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها»، قال: أشهد أنك رسول الله، ثم قال: يا رسول الله! إن اليهود قوم بهت، وإن علموا بإسلامي قبل أن تسألهم بهتوني عندك، فجاءت اليهود، ودخل عبدالله البيت، فقال رسول الله ﷺ: «أي رجل فيكم عبدالله بن سلام؟»، قالوا: أعلمنا وابن أعلمنا، وأخيرنا وابن أخيرنا، فقال رسول الله ﷺ: «أفرايتم إن أسلم عبدالله؟»، قالوا: أعاذه الله من ذلك، فخرج عبدالله إليهم، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، فقالوا: شرُّنا وابن شرِّنا، ووقعوا فيه(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٩٧)، ومسلم (١١٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣١٥١).

وبعضها بوحي غير جلي؛ وهو النفث في الروع.

فعن أبي أمامة -رضي اللَّه عنه- قال: قال رسول اللَّـه ﷺ: «إن روح القدس نفث في روعي: أن نفسًا لن تموت حتى تستكمل أجلها، وتستوعب رزقها؛ فاتقوا اللَّه، وأجملوا في الطلب، ولا يحملن أحدكم استبطاء الرزق أن يطلبه بمعصية اللَّه، فإن اللَّه لا ينال ما عنده إلا بطاعته»[1].

والرؤيا الصادقة؛ فعن عائشة -أم المؤمنين -رضي اللَّـه عنها-؛ أنها قالت: «كان أول ما بدء به رسول اللَّـه ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح»[2].

---

(١) «صحيح الجامع الصغير» (٢٠٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

السنة من الذكر المحفوظ:

اعلم أيها الموفق إلى الحق -بإذن اللَّه-: أن السنة المطهرة محفوظة بحفظ اللَّه لها، وهاك برهان قولنا:

أولاً: القرآن الكريم:

أ- قال -جل ثناؤه-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:٩].

إن هذه الآية الكريمة دلت على حفظ السنة اقتضاء ولزومًا:

أما اقتضاء؛ فالسنة وحي من اللَّه، والوحي ذكر منزل؛ لأن الذكر اسم واقع على كل ما أنزله اللَّه على نبيه ﷺ.

وأما لزومًا؛ فقد تعهد اللَّه بجمع القرآن وحفظه، قال -تعالى ذكره-: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾ [القيامة: ١٧].

قال ابن جرير -رحمه اللَّه-:

«يقول -تعالى ذكره-: إن علينا جمع القرآن في صدرك يا محمد؛ حتى نثبته فيه»[(١)].

ثم تعهد اللَّه ببيان القرآن وشرح مجمله، قال -سبحانه وتعالى-: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾ [القيامة: ١٩].

قال ابن جرير: «أي: بيان ما فيه من حلاله، وحرامه، وأحكامه لك مفصلة»[(٢)].

---

(١) «جامع البيان» (٢٩/ ١١٨).

(٢) المصدر السابق (٢٩/ ١١٩).

والسنة شارحة ومبينة لكتاب اللّه؛ لأن الرسول ﷺ مأمور ببيان القرآن للناس -كما هو مقرر في آية النحل-، ومن تكفل بحفظ المبين والمشروح؛ فقد تكفل بحفظ الشارح والمبين، فلو كان بيانه -عليه الصلاة والسلام- لذلك المجمل غير محفوظ، ولا مضمون سلامته؛ فقد بطل الانتفاع بالقرآن، فبطلت الشرائع المفترضة علينا فيه.

ثانياً: أقوال أهل العلم:

أ- ابن حزم -رحمه اللّه-.

«قال اللّه -عز وجل- عن نبيه ﷺ: ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٣ و٤]، وقال -تعالى- آمرًا نبيه -عليه الصلاة والسلام- أن يقول: ﴿إن أتبع إلا ما يوحى إليَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩]، وقال -تعالى-: ﴿لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل: ٤٤]؛ فصح أن كلام رسول اللّه ﷺ كله في الدين وحي من عند اللّه -عز وجل- لا شك في ذلك.

ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند اللّه -تعالى-؛ فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ اللّه -تعالى- له بيقين، وكل ما تكفل اللّه بحفظه؛ فمضمون أن لا يضيع منه، وأن لا يحرف منه شيء أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه؛ إذ لو جاز غير ذلك؛ لكان كلام اللّه -تعالى- كذبًا وضمانه ضائعًا، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل، فوجب أن الدين الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولي اللّه -تعالى- حفظه، مبلغ كما هو إلى كل من طلبه ممن يأتي أبدًا إلى انقضاء الدنيا، قال -تعالى-: ﴿لأنذركم به ومن بلغ﴾ [الأنعام: ١٩].

فإذ ذلك كذلك، فبالضرورة ندري أنه لا سبيل ألبتة إلى أن يختلط به باطل موضوع، لا يتميز عن أحد من الناس بيقين؛ إذ لو جاز ذلك؛ لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول اللَّه -تعالى-: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩] كذبًا ووعدًا مخلفًا، وهذا لا يقوله مسلم»[١].

ب- ابن قيم الجوزية -رحمه اللَّه-:

نقل كلام ابن حزم الآنف، وأقره، واستحسنه، ثم قال: «وهذا الذي قاله أبو محمد حق في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول عملاً واعتقادًا، دون الغريب الذي لم يعرف تلقي الأمة له بالقبول»[٢] ا. هـ.

ت- ابن الوزير اليماني -رحمه اللَّه-:

«قال -تعالى- في وصف رسول اللَّه ﷺ: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٣ و٤]، وقال -عز وجل- فيما أوحاه إلى رسوله: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩]، وهذا يقتضي أن شريعة رسول اللَّه ﷺ لا تزال محفوظة، وسنته لا تبرح محروسة، فكيف ينكر هذا المعترض على أهل السنة ويشوش قلوب الراغبين في حفظها، ويوعر الطريق على السالكين إلى معرفة معناها ولفظها؟!»[٣].

ث- وقد سئل عبداللَّه بن المبارك -رحمه اللَّه-: أما تخشى على هذا الحديث أن يفسدوه؟ قال: «كلا! فأين جهابذته؟! ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٢١-١٢٢).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٨٩).

(٣) «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١/ ٣٢-٣٣).

له لحافظون﴾ [الحجر: ٩]»[١].

قلت: مقالة ابن المبارك مأخوذة من قوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

الثاني: قوله -تعالى-: ﴿ذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون. أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قومًا ليسوا بها بكافرين﴾ [الأنعام: ٨٨ و٨٩].

قال الإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله-:

«تحت هذه الآية إشارة وبشارة بحفظها، وأنه لا ضيعة عليها، وأن هؤلاء وإن ضيعوها ولم يقبلوها؛ فإن لها قومًا غيرهم يقبلونها ويحفظونها ويرعونها، ويذبون عنها، فكفر هؤلاء بها لا يضيعها، ولا يذهبها، ولا يضرها شيئًا، فإن لها أهلا ومستحقًا سواهم، فتأمل شرف هذا المعنى وجلالته، وما تضمنه من تحريض عباده المؤمنين على المبادرة إليها، والمسارعة إلى قبولها، وما تحته من تنبيههم على محبته لهم، وإيثاره إياهم بهذه النعمة على أعدائه الكافرين، وما تحته من احتقارهم وازدرائهم، وعدم المبالاة والاحتفال بهم، وإنكم وإن تؤمنوا بها؛ فعبادي المؤمنون بها الموكلون بها سواكم كثير، كما قال -تعالى-: ﴿قل آمنوا به أو لا تؤمنوا إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدًا ويقولون سبحان

---

(١) صحيح - أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٦٠)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٣٦-٣٧) بإسنادين مختلفين وهو ثابت، وذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٨٢).

ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً﴾ [الإسراء: ١٠٧ و١٠٨].

وإذا كان للملك عبيد قد عصوه وخالفوا أمره، ولم يلتفتوا إلى عهده، وله عبيد آخرون سامعون له، مطيعون قابلون مستجيبون لأمره، فنظر إليهم وقال: إن يكفر هؤلاء نعمي، ويعصوا أمري، ويضيعوا عهدي؛ فإن لي عبيدًا سواهم وهم أنتم؛ تطيعون أمري، وتحفظون عهدي، وتؤدون حقي، فإن عبيده المطيعين يجدون في أنفسهم من الفرح والسرور والنشاط وقوة العزيمة ما يكون موجبًا لهم المزيد من القيام بحق العبودية، والمزيد من كرامة سيدهم ومالكهم، وهذا أمر يشهد به الحس والعيان.

وأما توكيلهم بها؛ فهو يتضمن توفيقهم للإيمان بها، والقيام بحقوقها ومراعاتها، والذب عنها، والنصيحة لها، كما يوكل الرجل غيره بالشيء؛ ليقوم به ويتعهده، ويحافظ عليه.

و﴿بها﴾ الأولى: متعلقة بـ ﴿وكلنا﴾، و﴿بها﴾ الثانية: متعلقة بـ ﴿بكافرين﴾، والباء في ﴿بكافرين﴾ لتأكيد النفي.

فإن قلت: فهل يصح أن يقال لأحد هؤلاء الموكلين أنه وكيل الله بهذا المعنى كما يقال: ولي الله؟

قلت: لا يلزم من إطلاق فعل التوكل المقيد بأمر ما أن يصاغ منه اسم فاعل مطلق، كما لا يلزم من إطلاق فعل الاستخلاف المقيد أن يقال خليفة الله؛ لقوله: ﴿ويستخلفكم في الأرض﴾ [الأعراف: ١٢٩]، وقوله: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم﴾ [النور: ٥٥]، فلا يوجب هذا الاستخلاف أن يقال لكل منهم: إنه خليفة الله؛ لأنه استخلاف مقيد، ولما قيل للصديق: يا

خليفة اللَّه! قال: «لست بخليفة اللَّه، ولكني خليفة رسول اللَّه، وحسبي ذلك»، ولكن يسوغ أن يقال: هو وكيل بذلك؛ كما قال -تعالى-: ﴿فقد وكَّلْنَا بها قومًا﴾ [الأنعام: ٨٩].

والمقصود: أن هذا التوكيل خاص بمن قام بها علمًا وعملاً وجهادًا لأعدائها، وذبًا عنها، ونفيًا لتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وأيضًا؛ فهو توكيل رحمة وإحسان وتوفيق واختصاص، لا توكيل حاجة؛ كما يوكل الرجل من يتصرف عنه في غيبته؛ لحاجة إليه.

ولهذا قال بعض السلف: ﴿فقد وكلنا بها قومًا﴾ [الأنعام: ٨٩]: يقول: رزقناها قومًا، فلهذا لا يقال لمن رزقها ورحم بها أنه وكيل اللَّه، وهذا بخلاف اشتقاق ولي اللَّه من الموالاة؛ فإنها المحبة والقرب، فكما يقال: عبداللَّه وحبيبه، يقال: وليه، واللَّه -تعالى- يوالي عبده إحسانًا إليه، وجبرًا له، ورحمة بخلاف المخلوق؛ فإنه يوالي المخلوق لتعززه به، وتكثره بموالاته لذل العبد وحاجته.

وأما العزيز الغني؛ فلا يوال أحدًا من ذل ولا حاجة، قال -تعالى-: ﴿وقل الحمد للَّه الذي لم يتخذ ولدًا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له وليٌّ من الذل وكبره تكبيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، فلم ينف الولي نفيًا مطلقًا، بل نفى أن يكون له ولي من الذل، وأثبت في موضع آخر أن له أولياء بقوله: ﴿ألا إن أولياء اللَّه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [يونس: ٦٢]، وقوله: ﴿اللَّه ولي الذين آمنوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]؛ فهذا موالاة رحمة وإحسان وجبر، والموالاة المنفية موالاة حاجة وذل.

يوضح هذا: ما روي عن النبي ﷺ من وجوه متعددة؛ أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه: تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

فهذا الحمل المشار إليه في هذا الحديث هو التوكل المذكور في الآية، فأخبر ﷺ أن العلم الذي جاء به يحمله عدول أمته من كل خلف حتى لا يضيع ويذهب، وهذا يتضمن تعديله ﷺ لحملة العلم الذي بعث به، وهو المشار إليه في قوله: «هذا العلم»، فكل من حمل العلم المشار إليه لا بد وأن يكون عدلاً، ولهذا اشتهر عند الأمة عدالة نقلته وحملته اشتهارًا لا يقبل شكًا ولا امتراءًا، ولا ريب أن من عدله رسول اللَّه ﷺ لا يسمع فيه جرح، فالأئمة الذي اشتهروا عند الأمة بنقل العلم النبوي وميراثه كلهم عدول بتعديل رسول اللَّه ﷺ، ولهذا لا يقبل قدح بعضهم في بعض، وهذا بخلاف من اشتهر عند الأمة جرحه والقدح فيه؛ كأئمة البدع ومن جرى مجراهم من المتهمين في الدين؛ فإنهم ليسوا عند الأمة من حملة العلم، فما حمل علم رسول اللَّه ﷺ إلا عدل، ولكن قد يغلط في مسمى العدالة؛ فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو عدل مؤتمن على الدين وإن كان منه ما يتوب إلى اللَّه منه، فإن هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الإيمان والولاية»[1].

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢٦٧-٢٧٠ - المنتقى).

الأحاديث النبوية التي تشهد للحديث

الأول: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر اللَّه لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم؛ حتى يأتي أمر اللَّه وهم على ذلك»[(١)].

وقد ذكر بعض أهل العلم: أن حديث الطائفة المنصورة يشهد لحديث العدول؛ منهم:

١- ابن الملقن:

«وهم مستمرون على ذلك مدى الدهور والأعوام، من زمنه -عليه أفضل الصلاة والسلام- إلى انقضاء الدنيا والذهاب، بإخباره -عليه أفضل الصلاة والسلام- حيث قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة».

فكانت هذه الطائفة كما وصفهم -عليه أفضل الصلاة والسلام- في الخبر المروي عنه: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[(٢)].

٢- النووي:

« ... ففي «الصحيحين» أن النبي -عليه السلام- قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خذلان من خذلهم».

وجملة العلماء أو جمهورهم على أنهم حملة العلم...

---

(١) متواتر، سيأتي تخريجه (ص ١٠٣).

(٢) «البدر المنير» (١/ ٢١٣- ٢١٥).

وفي الحديث الآخر: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين...»[١].

٣- ابن كثير:

«... كما جاء في الحديث من طرق مرسلة وغير مرسلة: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، وهذا موجود -ولله الحمد والمنة- إلى زماننا، ونحن في القرن الثامن...

وسيأتي الحديث المخرج في «الصحيح»: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

وفي «صحيح البخاري»: «وهم بالشام»، وقد قال كثير من علماء السلف: أنهم أهل الحديث، وهذا -أيضًا- من دلائل النبوة؛ فإن أهل الحديث بالشام أكثر من سائر أقاليم الإسلام -ولله الحمد-، ولا سيما بمدينة دمشق -حماها الله وصانها-...»[٢].

الثاني: قوله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها»[٣].

وقد ذكر بعض أهل العلم: أن حديث التجديد يشهد لحديث العدول؛ منهم:

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧).

(٢) «البداية والنهاية» (٦/ ٢٥٦).

(٣) صحيح، وسيأتي تخريجه (٢٨٥).

١- ابن كثير.

«... عن أبي هريرة فيما أعلم عن رسول اللَّه ﷺ: «أن اللَّه يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها».

وقد ذكر كل طائفة من العلماء في رأس كل مئة سنة عالمًا من علمائهم ينزلون هذا الحديث عليه، وقال طائفة من العلماء: هل الصحيح أن الحديث يشمل كل فرد من آحاد العلماء في هذه الأعصار ممن يقوم بفرض الكفاية في أداء العلم عمن أدرك من السلف إلى من يدركه من الخلف؛ كما جاء في الحديث من طرق مرسلة وغير مرسلة: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين....»[١].

٢- صديق حسن خان:

«... وقد وقع كما قال -وللَّه الحمد-، ويؤيد هذا: حديث إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وهذا النفي لا يشاهد في غير أهل الحديث؛ كما هو الظاهر على المطلع العارف بأحوالهم قديمًا وحديثًا.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه -عز وجل- يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها»...»[٢].

---

(١) «البداية والنهاية» (٦/ ٢٥٦).

(٢) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ٢٦٧-٢٦٨).

الثالث: قوله ﷺ: «من سلك طريقًا يبتغي فيه علمًا: سلك اللَّه به طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها؛ رضًى لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[1].

هذا الحديث يشهد لحديث العدول من وجوه:

أ- أن العلم ميراث الأنبياء، وكذلك ميراث العلماء.

ب- أن الأنبياء نفوا عن العلم تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكذلك العلماء.

ت- العدول أخذوا من العلم بحظ وافر، لذلك حملوه وحموه.

---

(١) حسن، سيأتي تخريجه (ص ١٧٨).

الآثار السلفية التي تشهد للحديث

قال عمر بن الخطاب -رضي اللَّه عنه- في كتاب القضاء[1] الذي أرسله لأبي موسى الأشعري -رضي اللَّه عنه-: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلودًا في حدٍّ، أو مُجرَّبًا عليه شهادة زور، أو ظنينًا في ولاء قرابة».

وقد ذكر بعض أهل العلم: أن قول عمر هذا يشهد لحديث العدول؛ منهم:

١- ابن الملقن:

«ويعضده كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلودًا في حدٍّ، أو مُجرَّبًا عليه شهادة زور، أو ظنينًا في ولاء أو نسب».

---

(١) أخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٧٠- ٧٣ و٢٨٣- ٢٨٤)، والدارقطني (٤/ ٢٠٧).

وأخرج البيهقي (١٠/ ١١٩) جزء منه من طريق سفيان بن عيينة: نا إدريس الأودي، قال: أتيت سعيد بن أبي بردة، فسألته عن رسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى الاشعري، وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة، وأخرج لي كتابًا فرأيت في كتاب منها (وذكره).

قلت: هذا إسناد رجاله ثقات، لكنه منقطع؛ لأن سعيدًا لم يدرك عمر، لكن قوله: «هذا كتاب عمر» وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجادات.

وانظر -لزامًا- كتابي: «من وصايا السلف» (ص ٥٧-٥٨).

وهو أثر جيد[١]، وإن طعن فيه ابن حزم»[٢].

٢- السخاوي:

«... لا سيما يشهد له كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري: «المسلمون عدول بعضهم على بعض؛ إلا مَجلودًا في حدٍّ، أو مُجرَّبًا عليه شهادة زور، أو ظنينًا في ولاء أو نسب»[٣].

وقال: «ويستأنس لما ذهب إليه ابن عبدالبر بما جاء بسند جيد: أن عمر ابن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري (وذكره).

قال البلقيني: وهذا يقويه، لكن ذاك مخصوص بحملة العلم»[٤].

---

(١) قال ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (١/ ٨٦): «وهذا كتاب جليل، تلقاه العلماء بالقبول».

(٢) «المقنع في علوم الحديث» (ص ٢٤٧).

(٣) «الغاية شرح الهداية في علم الرواية» (ق٢٤ -نسخة مكتبة الحرم المكي).

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٣٠١).

العلماء الذين صححوا الحديث

١- قال ابن الوزير اليماني -رحمه اللَّه-:

«... وهو حديث مشهور صححه ابن عبدالبر، وروي عن أحمد بن حنبل؛ أنه قال: هو حديث صحيح.

وهو صحيح على أصول أصحابنا؛ لأنه لم يطعن فيه إلا بالإرسال على أنه مختلف في إرساله وإسناده.

وقد رويت له شواهد كثيرة وضعفها لا يضر؛ لأن القصد التقوي بها، لا الاعتماد عليها، مع أن الضعف يعتبر به إذا لم يكن ضعيفًا بمرة أو باطلاً، أو مردودًا، أو نحو ذلك، فهذه الوجوه مع تصحيح أحمد وابن عبدالبر وترجيح العقيلي لإسناده مع أمانتهم واطلاعهم يقتضي بصحته أو حسنه -إن شاء اللَّه تعالى-»[١].

٢- قال أحمد بن محمد القسطلاني -رحمه اللَّه-:

«وفي حديث أسامة بن زيد -رضي اللَّه عنه- عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وهذا الحديث رواه من الصحابة علي، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبو هريرة -رضي اللَّه عنهم-.

---

(١) «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١/ ٣٠٨-٣١٢).

وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة ﷺ؛ كما صرح به الدارقطني، وأبو نعيم، وابن عبدالبر، لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرقه، ويكون حسنًا كما جزم به ابن كيكلدي العلائي»[1].

٣- قال عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن:

«فكانت هذه الطائفة كما وصفهم -عليه أفضل الصلاة والسلام- في الخبر المروي عنه مرسلاً من جهة إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، ومسندًا من جهة أبي هريرة، وعبدالله بن عمرو -كما رواهما العقيلي- قال عبدالحق: والأول أحسن.

ونازعه ابن القطان:

وفيه وقفة، فقد سئل أحمد عنه، فقال: صحيح: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»»[2].

٤- قال محمد بن عبدالرحمن السخاوي:

«وهو من جميع طرقه ضعيف، كما صرح به الدارقطني، وأبو نعيم، وابن عبدالبر.

لكن يمكن أن يتقوى بتعددها، ويكون حسنًا؛ كما جزم به العلائي، لا سيما ويشهد له كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري -رضي الله عنهما-: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلودًا في حدٍّ، أو مجربًا عليه

---

(١) «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (١/ ٤).

(٢) «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» (١/ ٢١٤-٢١٥).

شهادة زور، أو ظنينًا في ولاء أو نسب»»[١].

٥- قال ابن قيم الجوزية -رحمه الله-:

«... وهو ما روي عن النبي ﷺ من وجوه متعددة؛ أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وهذا الحديث له طرق متعددة:

منها: ما رواه ابن عدي عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ.

ومنها: ما رواه العوام بن حوشب، عن شهر بن حوشب، عن معاذ، عن النبي ﷺ؛ ذكره الخطيب وغيره.

ومنها: ما رواه ابن عدي من حديث الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ومنها: ما رواه محمد بن جرير الطبري من حديث ابن أبي كريمة، عن معان بن رفاعة السلامي، عن ابن عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ.

ومنها: ما رواه حماد بن زيد، عن بقية بن الوليد، عن معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، قال: قال رسول الله ﷺ.

قال الدارقطني: حدثنا أحمد بن الحسين: حدثنا هاشم بن القاسم: حدثنا مثنى بن بكر، ومبشر، وغيرهما من أهل العلم، كلهم يقولون: حدثنا

---

(١) «الغاية شرح الهداية في علم الرواية» (ق ١٦/ ب - نسخة الجامع الإسلامية)، و(ق ٢٣-٢٤ - نسخة الحرم المكي).

معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبدالرحمن، عن النبي ﷺ.

يعني: أن المحفوظ من هذا الطريق مرسل؛ لأن إبراهيم هذا لا صحبة له.

وقال الخلال في كتاب «العلل»: قرأت على زهير بن صالح بن أحمد: حدثنا مهنا، قال: سألت أحمد عن حديث معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، فقلت: لأحمد: كأنه موضوع! قال: لا، هو صحيح، فقلت: ممن سمعته أنت؟ فقال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدثني به مسكين؛ إلا أنه يقول: عن معان، عن القاسم بن عبدالرحمن، قال أحمد: ومعان بن رفاعة لا بأس به.

ومنها: ما رواه أبو صالح: حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبداللَّه بن مسعود، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله».

ومنها: ما رواه أبو أحمد بن عدي من حديث رزيق بن عبداللَّه الألهاني، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبي أمامة الباهلي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ.

رواه عنه بقية.

ومنها: ما رواه ابن عدي -أيضًا- من طريق مروان الفزاري، عن يزيد ابن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللَّه ﷺ.

ومنها: ما رواه تمام في «فوائده» من حديث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن أبي قبيل، عن عبداللَّه بن عمرو، وأبي هريرة.

رواه عن خالد بن عمرو.

ومنها: ما رواه القاضي إسماعيل من حديث علي بن مسلم البكـري، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»[١].

٦- قال صديق حسن خان -رحمه الله-:

«وفي حديث أسامة بن زيد -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وهذا الحديث رواه من الصحابة علي، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبو هريرة -رضي الله عنهم-.

وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة؛ كما صرح به الدارقطني، وأبو نعيم، وابن عبدالبر، لكن يمكن أن يقوى بتعدد طرقه، ويكون حسنًا، كما جزم به ابن كيكلدي العلائي»[٢].

٧- قال الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل كيكلدي العلائي -رحمه الله-:

« ... عن أسامة بن زيد -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

هذا حديث حسن غريب صحيح...»[٣].

---

(١) «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة» (١/ ٤٩٧-٥٠٠).

(٢) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ٧٠-٧١).

(٣) «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» (ص ٣٤).

٨- الإمام أحمد بن حنبل -رحمه اللَّه-:

قال مهنا بن يحيى: «سألت أحمد بن حنبل عن حديث معان بن رفاعة: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» الحديث.

فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع، قال: لا؛ هو صحيح، فقلت له: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدثني به مسكين إلا أن يقول: معان، عن القاسم بن عبدالرحمن، قال أحمد: ومعان بن رفاعة لا بأس به»(١).

٩- قال الإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي -رحمه اللَّه-:

«ومع هذا؛ فلهم في أنفسهم فضائل ظاهرة، وفي حفظ العلم آيات باهرة، ففي «الصحيحين»: أن النبي -عليه السلام-، قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خذلهم».

وجملة العلماء -أو جمهورهم- على أنهم حملة العلم.

وقد دعا لهم النبي ﷺ، فقال: «نضر اللَّه امرءًا سمع مقالتي فوعاها؛ فأداها كما سمعها».

وجعلهم عدولاً؛ فأمرهم بالتبليغ عنه، فقال ﷺ: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب».

وفي الحديث الآخر: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

---

(١) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨)، ومن طريقه العلائي في «بغية الملتمس» (ص ٣٥).

وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن اللَّه -تعالى- يوفق له في كل عصر خلفًا من العدول: يحملونه، وينفون عنه التحريف، وما بعده؛ فلا يضيع.

وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد.

وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئًا من العلم؛ فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه، واللَّه أعلم»[1].

١٠- قال الحافظ ابن كثير -رحمه اللَّه-:

«قال ابن الصلاح: وتوسع ابن عبدالبر فقال: كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل، محمول أمره على العدالة، حتى يتبين جرحه؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...».

قال: وفيما قال اتساع غير مرضي، واللَّه أعلم.

قلت: لو صح ما ذكره من الحديث؛ لكان ما ذهب إليه قويًّا، ولكن في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته، واللَّه أعلم»[2].

قال مقيده أبو أسامة الهلالي -عفا اللَّه عنه-: لكنه عاد وجزم بالحديث مستدلاً به، فقال: «... كما جاء في الحديث من طرق مرسلة وغير مرسلة: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وهذا موجود -ولله الحمد والمنة- إلى زماننا هذا، ونحن في القرن

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧).

(٢) «الباعث الحثيث» (١/ ٢٨٣).

الثامن، واللَّه المسؤول أن يختم لنا بخير، وأن يجعلنا من عباده الصالحين، ومن ورثة جنة النعيم»[١].

(١) «البداية والنهاية» (٦/ ٢٥٦).

ضبط ألفاظ الحديث وشرحها

(يَحْمِلُ): مضارع (حَمَلَ)، والمراد: التحمل والأداء، وقيل: هو خبر بمعنى الأمر.

قال ابن الملقن:

«وينبغي أن يحمل الحديث على الأمر لا على الخبر؛ لئلا يتطرق إليه الخلف، وهو محال.

ثم إنما يصح الاستدلال بالحديث أن لو كان خبرًا، ولا يصح حمله على الخبر؛ لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر؛ أي: أنه أمر للثقات بحمله؛ لأنه إنما يقبل عنهم.

ويؤيده: أن في رواية لابن أبي حاتم: «ليحمل هذا العلم...» بلام الأمر»[1].

قال السيوطي:

«ولا يصح حمله على الخبر؛ لوجود من يحمل العلم، وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له حمل إلا على الأمر، ومعناه: أنه أمر للثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عنهم.

والدليل على ذلك: أن في بعض طرقه عند ابن أبي حاتم[2]: «ليحمل

(١) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧).

هذا العلم» بلام الأمر»[1].

وقال السخاوي:

«... فإنما يصح الاستدلال به أن لو كان خبرًا، ولا يصح حمله على الخبر؛ لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة.

وكيف يكون خبرًا وابن عبدالبر نفسه يقول: فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه: أنه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عن الثقات.

ويتأيد بأنه في بعض طرقه: «ليحمل» بلام الأمر، على أنه لا مانع من إرادة الأمر أن يكون بلفظ الخبر.

وحينئذ سواء روي بالرفع على الخبرية، أو بالجزم على إرادة الأمر فمعناهما واحد، بل لا مانع -أيضًا- من كونه خبرًا على ظاهره، ويحمل على الغالب، والقصد أنه مظنة لذلك.

وقد قال النووي في أول «تهذيبه» عند ذكر هذا الحديث: «وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه، وعدالة ناقليه، وأن اللّٰه -تعالى- يوفق له في كل عصر خلفًا من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف؛ فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد.

وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئًا من العلم، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه». انتهى.

---

(١) «تدريب الراوي» (٢/ ٣٥٧).

على أنه يقال: ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقة؛ لعدم عملهم به، كما أشار التفتازاني في تقرير قول «التلخيص»: وقد ينزل العالم منزلة الجاهل.

وصرح به الشافعي في قوله:

ولا العلم إلا مع التقى ولا العقل إلا مع الأدب»[(١)]

قلت: والصواب في ضبطه (يَحْمِلُ) على معنى الإخبار الذي فصله الإمام النووي -رحمه اللَّه-؛ لأن منطوق الحديث ومفهومه يدل على ذلك بلا مثنوية، ففيه إخبار أن العدول يحملون العلم ويحمونه وينفون عنه ما يلحق به من آفات من صنع حملته غير العدول من التحريف وما بعده، واللَّه أعلم[(٢)].

(هذا العِلْمَ): بفتح الميم على المفعولية، والمراد به: الدين؛ لقول الإمام محمد بن سيرين -رحمه اللَّه-: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»[(٣)].

(مِنْ كُلِّ خَلَفٍ): بفتح اللام من (خَلَف).

قال ابن الأثير: «فيه: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

الخلف -بالتحريك والسكون-: كل ما يجيء بعد من مضى؛ إلا أنه بالتحريك في الخير، وبالتسكين في الشر، يقال: خَلَفُ صدق، وخَلْفُ سوء،

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٩٨).

(٢) وسيأتي مزيد بيان وتأصيل وتفصيل (ص ٢١٧).

(٣) وسيأتي تخريجه (ص ٨٢).

ومعناهما جميعًا القرن من الناس.

والمراد في هذا الحديث المفتوح.

ومن السكون الحديث: «سيكون بعد ستين سنة خَلْفٌ أضاعوا الصلاة».

وحديث ابن مسعود: «ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف»؛ هي جمع: خَلْف»[1].

(عُدُولُه): بضم العين والدال واللام، جمع عَدْل، وهو: ما قام في النفوس أنه مستقيم، أو: الذي لا يميل به الهوى، فيجور في الحكم، أو الحكم بالحق، أو: المرضي من الناس قوله وحكمه، أو: المُزَكِّي للشهود[2].

قلت: يظهر مما تقدم: أن العدول هم العلماء الذين استفاضت شهرتهم بحمل العلم وحمايته، مما ليس منه؛ كأئمة الجرح والتعديل وأشباههم، والله أعلم.

(يَنفُونَ عنه): مضارع نفي، والمراد: يطردون ويُبْعدون عنه ما ليس منه، ويصفونه مما ألحق به أهل الأهواء والبدع.

(تَحرِيفُ الغَالِينَ): التحريف: هو التغيير والتبديل، والمراد: تغيير معاني الكتاب والسنة، وتبديلها؛ كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم فقال -تعالى-: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ [المائدة: ١٣].

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٦٥-٦٦)، وانظر: «لسان العرب» (٩/ ٨٤-٨٥).

(٢) «لسان العرب» (١١/ ٤٣٠-٤٣١).

الغالون: جمع غال، ومصدره الغلو: وهـو التشـدد في الديـن ومجاوزة الحد بزيادة على المشروع.

(وانْتِحَالَ المُبطِلِينَ): الانتحال: الادعاء، والمراد: ينسبون إلى الشرع ما ليس منه أو فيه؛ كالأحاديث الموضوعة المصنوعة المكذوبة على رسول اللّه ﷺ.

والمبطلون: جمع مبطل، ومصدره الإبطال: وهو المجيء بالباطل وادعاء الكذب؛ لإفساد الحق ومقتضياته.

(وتَأوِيلَ الجَاهِلِينَ): التأويل: له معنيان:

محمود؛ وهو: التفسير ومعرفة المعنى، أو معرفة مآل الشيء، وما يؤول إليه.

ومنه حديث ابن عباس: «اللَّهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»[1].

---

(١) صحيح - أخرجه ابن أبـي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١١١-١١٢/ ١٢٢٧٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥)، و«فضائل الصحابة» (٢/ ٩٥٥-٩٥٦/ ١٨٥٦ و٩٥٦/ ١٨٥٨ و٩٦٣- ٩٦٤/ ١٨٨٢)، وابـن سـعد في «الطبقات الكـبرى» (٢/ ٣٦٥)، والفسوي في «المعرفـة والتـاريخ» (١/ ٤٩٣-٤٩٤)، والطـبري في «تهذيـب الآثـار» (١٦٨/ ٢٦٢ و١٦٩/ ٢٦٣ -مسـند ابـن عبـاس)، والطـبراني في «المعجـم الكبـير» (١٠/ ٢٣٨/ ١٠٥٨٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٥٣١/ ٧٠٥٥ -«إحسـان»)، وابـن أبـي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٢٨٧/ ٣٨٠)، والحـاكم (٣/ ٥٣٤)، والبيهقـي في «دلائـل النبوة» (٦/ ١٩٢-١٩٣) من طريقين عن عبداللّه بن عثمان بن خيثم.

والطـبراني في «المعجـم الكبـير» (١٠/ ٢٦٣/ ١٠٦١٤)، و«المعجـم الأوسـط» (٢/ ١١٢-١١٣ و٤/ ٢٧٢-٢٧٣/ ٤١٧٦)، و«المعجم الصغير» (١/ ١٩٧) من طريق داود بـن أبي هند.

والطـبراني في «المعجـم الكبـير» (١٢/ ٥٥/ ١٢٥٠٦)، و«المعجـم الأوسـط» (٣/ ٣٤٥/ ٣٣٥٦)، وأبو الطاهر الذهلي في «فوائده»؛ كما في «الإصابة» (٢/ ٣٣١) من طريق=

ومذموم: وهو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي دون قرينة، أو دليل، أو بينة، وهو المراد بالحديث؛ لاقترانه بالجهل.

والجاهلون: جمع جاهل، ومصدره الجهل، وهو يأتي على ثلاثة أقسام[1]:

أحدهما: جهل يسير، وهو: خلو النفس من العلم.

ثانيهما: جهل مركب، وهو اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه.

ثالثهما: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل.

قلت: وكأن المراد بالحديث: استيعاب هذه الأقسام كلها.

فالجاهلون: القسم الأول.

والمبطلون: القسم الثالث.

والغالون: القسم الثاني.

تكميل لكل نبيل:

قال السيوطي:

«وذكر ابن الصلاح في فوائد رحلته: أن بعضهم ضبطه -بضم الياء، وفتح الميم- مبنيًا للمفعول، ورفع ميم العلم، وفتح العين واللام من عدوله، وآخره تاء فوقية، فعولة بمعنى فاعل؛ أي: كامل في عدالته؛ أي: أن الخلف

=سليمان الأحول.

ثلاثتهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص ١٠٢)، و«التعريفات» للجرجاني (ص ٨٤).

هو العدولة.

والمعنى: إن هذا العلم يحمل؛ أي: يؤخذ عن كل خلف عدل، فهو أمر بأخذ العلم عن العدول، والمعروف في ضبطه فتح الياء، يحمل مبنيًا للفاعل، ونصب العلم مفعوله، والفاعل عدوله، جمع عدل»[١].

قلت: وهذا ضبط غريب لا يصح الاحتجاج به، ولذلك استغربه السخاوي، فقال: «ومن الغريب في ضبطه ما حكاه الشارح في نكته على فوائد رحلة ابن الصلاح، مما عزوه لأبي عمرو محمد بن أحمد التميمي.

(يُحمَلُ): بضم التحتانية على البناء للمفعول، ورفع ميم العلم، وبفتح العين واللام من عدوله، مع إبدال الهاء تاء منونة.

ومعناه: أن الخلف هو العدولة، يعنى: أنه عادل، كما يقال: شكور بمعنى شاكر، وتكون الهاء للمبالغة كما يقال: رجل ضرورة، فكأنه قال: إن العلم يحمل عن كل خلف كامل في عدالته.

لكن يتأيد بما حكاه العسكري عن بعضهم؛ أنه قال عقب الحديث: فسبيل العلم أن يحمل عمن هذه سبيله ووصفه.

ونحو ما يروى مرفوعًا: «إن هذا العلم دين، فانظر عمن تأخذ دينك».

ومع هذه الاحتمالات؛ فلا يسوغ الاحتجاج به»[٢].

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٣٥٧).

(٢) «فتح المغيث» (١/ ٢٩٩).



حديث العدول دراية

١- الإسناد من الدين ومن خصائص أمة الإسلام.

٢- استمرار الحق وثباته.

٣- العلم دين والدين علم.

٤- العلماء هم الدعاة إلى الله.

٥- عدالة العلماء ومذاهب أهل العلم فيها.

٦- تصفية الدين.

٧- تجديد الدين.



١- الإسناد من الدين
ومن خصائص أمة الإسلام

لقد من اللَّه -سبحانه وتعالى- على أمة الإسلام بخصائص كثيرة، وميزها بفضائل وفيرة؛ منها:

ما يتعلق بذات الشريعة السمحة من يسر العبادات، وسهولة المعاملات، ومضاعفة أجر الطاعات والمثوبات.

وما يتعلق بنقلها وتدوينها وضبطها وحفظها.

ومن أعظم هذه الخصائص للأمة الإسلامية: أن اللَّه شرفها بالعناية بـ (الإسناد) دون غيرها من الأمم، حتى غدا الإسناد الشرط الأول في كل علم منقول فيها حتى في الكلمة الواحدة، يتلقاها الخلف عن السلف، والمتأخرون عن السابقين حتى ثبتت نصوص الشريعة وعلومها، وأصبحت راسخة البنيان محفوظة من التبديل والتغيير.

وتتجلى عظمة علم الإسناد في كون علم الرجال شطر علم الحديث؛ كما قاله أمير المؤمنين في الحديث علي بن المديني.

ولقد أبلى علماء الملة وأمناء الشريعة بلاءً حسنًا في الذب عن السنة النبوية والشريعة الإسلامية، فلم يعرفوا المحاباة فيمن يتكلمون فيه؛ لأن الأمر دين، ولم تأخذهم لومة لائم فيمن جرَّحوه، ولو كان من عشيرتهم الأقربين؛ لأن الأمر نصح للَّه، ولرسوله، ولكتابه، وللمؤمنين.

لقد وصل الأمر بعلماء الإسلام من الحيطة والتثبت أن يظن بأنهم

يريدون تزويج من يسألون عنه.

قال الحسن بن صالح: «كنا إذا أردنا أن نكتب عن رجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه»[١].

ولهذا كله كانت سنة رسول اللَّه ﷺ أحب إليهم من آبائهم وإخوانهم وأزواجهم وعشيرتهم.

قال علي بن المديني في والده: «وفي حديث الشيخ ما فيه، وأشار إلى تضعيفه»[٢].

وقد سئل علي بن المديني عن أبيه، فقال: «اسألوا غيري»، فقالوا: سألناك؛ فأطرق، ثم رفع رأسه، وقال: «هذا هو الدين؛ أبي ضعيف»[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: «وكان علي لا يحدثنا عن أبيه، وكان قوم يقولون: علي يعق أباه، لا يحدث عنه»[٤].

وقال أبو داود في ابنه عبداللَّه: «ابني عبداللَّه كذاب»[٥].

وقال زيد بن أبي أنيسة في أخيه يحيى: «أخي يحيى يكذب؛ فلا تخبروا به أحدًا»[٦].

وقال: لا تكتب عن أخي يحيى؛ فإنه كذاب، وفي رواية قال: «لا

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص ٩٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٧٥).

(٣) «المجروحين» (٢/ ١٤-١٥).

(٤) «الجرح والتعديل» (٥/ ترجمة ١٠٢).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٣).

(٦) «الجرح والعديل» (٩/ ترجمة ٥٥٠).

تحملن عن أخي شيئًا؛ فإنه كذاب»[1].

ولما سئل جرير بن عبدالحميد عن أخيه أنس، قال: «قد سمع من هشام بن عروة، ولكنه يكذب في حديث الناس؛ فلا يكتب عنه»[2].

وكان أبو بكر الضبعي ينهى عن السماع من أخيه محمد بن إسحاق[3].

ولذلك كله عظموا الإسناد وجعلوه من الدين، ومن خصائص أمة الإسلام، ليس لأحد سوى المسلمين.

قال التابعي الجليل محمد بن سيرين: «اتقوا اللَّه يا معشر الشباب! وانظروا عمن تأخذوا هذه الأحاديث؛ فإنها دينكم»[4].

وقال: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا ممن تأخذوا دينكم»[5].

وقال مطر بن طهمان الوراق، في قوله -تبارك وتعالى-: ﴿أو أثارة من علم﴾ [سورة الأحقاف: ٣]: «إسناد الحديث»[6].

وكان محمد بن مسلم بن شهاب: إذا حدث أتى بالإسناد، ويقول: «لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة»[7].

---

(١) المصدر السابق، وانظر: «الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٦٤٤).

(٢) «لسان الميزان» (١/ ٤٦٩).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٦٩).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» (ص ٤١٥).

(٥) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٨٤ - شرح النووي)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢).

(٦) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٦٠).

(٧) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦).

وقال سفيان بن عيينة: حدث الزهري يومًا بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: «أبرح السطح بلا سلم».

وقال عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»(١).

وقال شعبة بن الحجاج: «إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد»(٢).

وقال: «كل شيء ليس في الحديث سمعت؛ فهو خل أو بقل»(٣).

وقال سفيان بن سعيد الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن؛ فإذا لم يكن معه سلاح؛ فبأي شيء يقاتل»(٤).

وقال -أيضًا-: «الإسناد زين الحديث، فمن اعتنى به؛ فهو السعيد».

وقال الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «وقد حدثني علي بن الحسن، قال: سمعت عبدالله -يعني: ابن المبارك- يقول: إذا ابتليت بالقضاء؛ فعليك بالأثر، قال علي: فذكرته لأبي حمزة بن ميمون السكري، فقال: هل تدري ما الأثر؟ أن أحدثك بالشي فتعمل به، فيقال لك يوم القيامة: من أمرك بهذا؟ فتقول: أبو حمزة، فيجاء بي، فيقال: إن هذا يزعم أنك أمرته بكذا وكذا؛ فإن قلت: نعم خلي عنك، ويقال لي: من أين قلت هذا، فأقول: قال لي الأعمش، فيسأل الأعمش، فإذا قال: نعم؛ خلي عني،

---

(١) «التمهيد» (١/ ٥٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥١٧)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٢٨٣).

(٤) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣).

ويقال الأعمش: من أين قلت؟ فيقول: قال لي إبراهيم، فيسأل إبراهيم، فإن قال: نعم؛ خلي عن الأعمش، وأخذ إبراهيم، فيقال له: من أين قلت؟ فيقول: قال لي علقمة، فيسأل علقمة، فإذا قال: نعم؛ خلي عن إبراهيم، ويقال له: من أين قلت؟ فيقول: قال لي عبداللَّه بن مسعود، فيسأل عبداللَّه، فإن قال: نعم؛ خلي عن علقمة، ويقال لابن مسعود: من أين قلت، قال: فيقول: قال لي رسول اللَّه ﷺ، فيسأل رسول اللَّه ﷺ، فإن قال: نعم؛ خلي عن ابن مسعود، فيقال للنبي ﷺ، فيقول: قال لي جبريل حتى ينتهي إلى الرب -تبارك وتعالى-؛ فهذا الأثر.

فالأمر جد غير هزل، إذ كان يشفي على جنة أو نار ليس بينهما هناك منزل، وليعلم أحدكم أنه مسؤول عن دينه وعن أخذه حله وحرامه؛ كالذي حدثني أشهل بن حاتم، عن ابن عون، عن محمد، قال: إن هذا العلم دين؛ فلينظر أمرؤ ممن يأخذ دينه»[(١)].

وقال بقية بن الوليد: ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث، فقال: «ما أجودها لو كان ولها أجنحة»؛ يعني: إسنادًا[(٢)].

وقال مالك بن أنس: «إن هذا العلم هو لحمك ودمك، وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه»[(٣)].

وقال -أيضًا- في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾ [الزخرف: ٤٤]: «هو قول الرجل: حدثني أبي عن جدي».

---

(١) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص ٢١٠ - ٢١١).

(٢) ذكره القسطلاني في «شرح المواهب اللدنية» (٥/ ٣٠٣).

(٣) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٦).

وقال عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد؛ لقال من شاء ما شاء»[١].

وقال -أيضًا-: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد؛ كمثل الذي يرقى السطح بلا سلم»[٢].

وعنه -أيضًا-: «بيننا وبين القوم القوائم»؛ يعني: الإسناد[٣].

وقال -أيضًا- عن حديث: «إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي»[٤].

وعن علي بن الحسين بن واقد، قال: ذهب رجل بجزء من أجزاء تفسير مقاتل إلى عبدالله بن المبارك، فأخذه عبدالله منه، وقال: دعه، فلما ذهب يسترده، قال: يا أبا عبدالرحمن! كيف رأيت؟ قال: «يا له من علم لو كان له إسناد»[٥].

---

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٨٧ - شرح النووي)، والترمذي في «العلل» المطبوع آخر «السنن» (٤/ ٣٨٨ - تحفة الأحوذي)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/ ١٦)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٦٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢٠٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ص ١٠٥٤)، وابن الصلاح في «المقدمة» (ص ٢١٥)، والسخاوي في «شرح الألفية» (ص ٣٣٥)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (ص ٣٥٩)، وذكره السبكي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٨٧).

ولقد عزاه الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص ٤) إلى محمد بن سيرين، وقلده عطية الجبوري في كتابه: «مباحث في تدوين السنة المطهرة» (ص ٩٦).

(٢)، و(٣) رواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٣٩٣)، وانظر «طبقات الشافعية» (١/ ١٦٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٦٠).

(٤) رواهما مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٨٨ - شرح النووي).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٦١).

ولقد حمل أصحاب الحديث يومًا على سفيان بن عيينة، فصعد فوق غرفة، فقال له أخوه: أتريد أن يتفرقوا عنك؟ حدثهم بغير إسناد، فقال: «انظروا إلى هذا يأمرني أن أصعد فوق البيت بغير درجة»(١).

وقال صالح بن أحمد: يعني: «أن الحديث بلا إسناد ليس بشيء، وإن الإسناد درج المتون، به يوصل إليها»(٣).

وقال يزيد بن زريع: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»(٢).

وكان بهز بن أسد يقول -إذا ذكر له الإسناد الصحيح-: «هذه شهادات العدول المرضيين بعضهم على بعض، وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء، قال: هذا فيه عهدة، ويقول: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم، ثم جحده، لم يستطع أخذها منه؛ إلا بشاهدين عدلين؛ فدين اللَّه أحق أن يؤخذ فيه بالعدول»(٣).

وقال محمد بن إدريس الشافعي: « مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد؛ كمثل حاطب ليل، [يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى، وهو لا يدري]»(٤).

وكان عبداللَّه بن طاهر إذا سأل إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن حديث؛ فذكره له بغير إسناد؛ سأل عن إسناده، ويقول:

---

(١) رواهما الخطيب في «الكفاية» (ص ٣٩٣).

(٢) ذكره السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ١٦٧).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٥٥).

(٤) ذكره القسطلاني في «شرح المواهب» (٥/ ٣٩٣)، وما بين المعقوفين من «فيض القدير» (ص ٤٣٣).

«رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزَّمْنى، فإن إسناد الحديث كرامة اللَّه -عز وجل- لأمة محمد»[١].

والزمنى: المرضى.

وقال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل: «طلب إسناد العلو من السنة»[٢].

وقال -أيضًا-: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»[٣].

وقال محمد بن أسلم الطوسي: «قرب الإسناد قرب أو قربة إلى اللَّه -تعالى-»[٤].

وقال الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق اللَّه آدم أمة يحفظون آثار نبيهم، وأنساب [سلفهم][٥] مثل هذه الأمة»[٦].

وقال -أيضًا-: «لم يكن في أمة من الأمم أمة يحفظون آثار نبيهم غير

---

(١) ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٤)، والقسطلاني في «شرح المواهب» (٥/ ٣٩٣).

(٢) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٣).

(٣) المصدر السابق، وانظر: «فتح المغيث» (٣/ ٤)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٢١٦).

(٤) رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٣)، وانظر: «قواعد التحديث» (ص ١٨٦).

(٥) في «شرح المواهب اللدنية»، و«الأجوبة الفاضلة»: «خلفهم»، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) رواه ابن عساكر في «تاريخه»؛ كما في «شرح المواهب» (٥/ ٣٩٤)، وانظر: «فتح المغيث» (٣/٣)، و«الأجوبة الفاضلة» (ص ٢٤)، و«فيض القدير» (١/ ٤٢٤).

هذه الأمة، فقيل له: ربما رووا حديثاً لا أصل لــه؟ قــال علمــاؤهم يعرفــون الصحيح من السقيم»[1].

وقال الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري: «طلب الإسناد العالي سنة صحيحة»[2].

وقــال -أيضًــا-: «فلــولا الإســناد وطلــب هــذه الطائفــة لــه، وكــثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدرس منار الإسلام، وتمكن أهل الإلحاد والبدعة منه بوضع الأحــاديث، وقلــب الأســانيد، فــإن الأخبــار إذا تعــرت عــن وجــود الأسانيد فيها كانت بترًا»[3].

قال ابن الجوزي: «أما بعد؛ فإن الله -عز وجــل- خــص أمتنــا بحفــظ القرآن والعلم، وقد كان من قبلنا يقرأون كتبهم من الصحف، ولا يقــدرون على الحفظ، فلما جاء عزير، فقرأ التوراة من حفظه، قالوا: هذا ابن الله.

فكيف نقوم -نحن معشر المسلمين- بشــكر مــن خوّلنــا أن ابــن سبع سنين منا يقرأ القرآن عن ظهر قلب.

ثم ليس في الأمم ممن ينقل عن نبيه أقواله وأفعاله على وجه يحصل بــه الثقة إلا نحن، فإنه يروي الحديث منا خالف عــن ســالف، وينظــرون في ثقــة الراوي إلى أن يصل الأمــر إلى رســول الله ﷺ، وســائر الأمــم يــروون مــا يذكرونه عن صحيفة، لا يدرى من كتبها، ولا يعرف من نقلها.

وهذه المنحة العظيمة نفتقر إلى حفظها، وحفظها بدوام الدراسة؛ ليبقى

(١) انظر ما سبق.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٦).

(٣) المصدر السابق.

المحفوظ، وقد كان خلق كثير من سلفنا يحفظون الكثير من الأمر -كذا، وصوابه: من العلم-، فآل الأمر إلى أقوام يفرون من الإعادة ميلاً إلى الكسل، فإذا احتاج أحدهم إلى محفوظ لم يقدر عليه!»[1].

وقال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان، خص اللَّه به المسلمين دون سائر الملل كلها، وأبقاه عندهم غضًا جديدًا على قديم الدهور، يرحل في طلبه إلى الآفاق البعيدة من لا يحصي عددهم إلا خالقهم، يواظب على تقييده من كان الناقل قريبًا منه.

قد تولى اللَّه حفظه عليهم، والحمد للَّه رب العالمين، ولا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها، في شيء من النقل إلا وقعت لأحدهم، ولا يمكن فاسقًا أن يقحم كلمة موضوعة، وللَّه تعالى الشكر.

وأما مع الإرسال والإعضال؛ فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى -عليه الصلاة والسلام- قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، في أزيد من ألف وخمس مئة عام، وإنما يبلغون بالنقل إلى شمعون ونحوه.

وأما النصارى؛ فليس عندهم من صفة هذا النقل بالطريق المشتملة على كذاب، أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوال الصحابة والتابعين -رضي اللَّه عنهم-؛ فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن

(١) «الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ» (ص ٢٣).

يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص»[١].

وقال أبو بكر محمد بن أحمد: «بلغني أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[٢].

وقال أبو بكر بن العربي: «والله أكرم هذه الأمة بالإسناد لم يعطه لأحد غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى، فتحدثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة إليكم، وخافضين لمنزلتهم، مشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسنتهم»[٣].

وقال أبو عمرو ابن الصلاح: «أصل الإسناد أولاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»[٤].

وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سلمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة أهل الإسلام والسنة، يفرقون به الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا

---

(١) «الفصل في الملل والنحل» (٢/ ٨١-٨٤).

(٢) «شرح المواهب اللدنية» (٥/ ٣٩٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢).

(٣) نقله الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٨٠).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢١٥).

الحالي من العاطل»[١].

وقال -أيضًا-: «والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة أقل عناية به، إذ لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف أهواءهم، ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدي: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»، وأهل البدع سلكوا طريقًا أخرى ابتدعوها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد لا الاعتماد»[٢].

وقال الحسين بن محمد بن عبداللَّه الطيبي: «الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة، وسنة من السنن البالغة، وطلب العلو فيه سنة -أيضًا-، ولذلك استحبت الرحلة وعلوه يبعد من الخلل والمتطرق إلى كل راو»[٣].

وقال أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير -في معرض الكلام على إبليس، وهل كان من الملائكة أم لا؟-:

«وقد روي في هذا آثار كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليات التي تنقل؛ لينظر فيها واللَّه أعلم بحال كثير منها، ومنها ما يقطع بكذبه؛ لمخالفته للحق الذي بأيدينا، وفي القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة؛ لأنها لا تكاد تخلو من تبديل وزيادة ونقصان، وقد وضع فيها أشياء كثيرة، وليس لهم من الحفاظ المتقنين، والذين ينفون عنها تحريف

(١) «مجموع الفتاوى الكبرى» (١/ ٩).
(٢) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٣٧).
(٣) «الخلاصة في أصول الحديث» (ص ٥٣).

الغالين، وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمة من العلماء، والسادة والأتقياء، والبررة والنجباء، ومن الجهابذة النقاد والحفاظ الجياد الذين دونوا الحديث، وحرروا وبينوا صحيحه من حسنه من ضعيفه من منكره، وموضوعه ومتروكه ومكذوبه، وعرفوا الوضاعين والكذابين والمجهولين، وغير ذلك من أصناف الرجال كل ذلك صيانة للجناب النبوي، والمقام المحمدي، خاتم الرسل، وسيد البشر ﷺ أن ينسب إليه كذب، أو يحدث عنه بما ليس فيه، فرضي اللَّه عنهم وأرضاهم، وجعل جنة الفردوس مأواهم، وقد فعل»(١).

وقال أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني: «الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي: «لكون الإسناد يعلم به الموضوع من غيره؛ كانت معرفته من فروض الكفاية»(٣).

وقال علي القاري: «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، بل من فروض الكفاية، وطلب العلو أمرٌ مطلوب، وشأن مرغوب»(٤).

وقال عبدالرؤوف المناوي: «وقد أكرم اللَّه هذه الأمة بالإسناد، وجعله من خصوصياتها من بين العباد، وألهمهم شدة البحث ذلك، حتى أن الواحد يكتب الحديث من ثلاثين وجهًا؛ فأكثر»(٥).

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٥/ ٦٥ - طبعة دار الشعب).

(٢) «شرح المواهب» (٥/ ٣٩٣).

(٣) «فهرس الفهارس» (١/ ٧٠)، و«مرقاة المفاتيح» (١ / ٢١٨).

(٤) «شرح شرح النخبة» (ص ١٩٤).

(٥) «فيض القدير» (١/ ٤٣٤).

وقال أبو الحسنات محمد بن عبدالحي اللكنوي: «الإسناد مطلوب في الدين، قد رغبت إليه أئمة الشرع المتين، وجعلوه من خصائص أمة سيد المرسلين، وحكموا عليه بكونه سنة من سنن الدين»[١].

وقال -أيضًا- بعد ذكر بعض أقوال الأئمة في أن الإسناد من الدين: «فهذه العبارات بصراحتها أو بإشارتها تدل على أنه لا بد من الإسناد في كل أمر من أمور الدين، وعليه الاعتماد أعم من أن يكون ذلك الأمر من قبيل الأخبار النبوية، أو الأحكام الشرعية، أو المناقب والفضائل، والمغازي والسير والفواضل، وغير ذلك من الأمور التي لها تعلق بالدين المتين والشرع المتين، فشيء من هذه الأمور لا ينبغي عليه الاعتماد، ما لم يتأكد بالإسناد، لا سيما بعد القرون المشهود لهم بالخير»[٢].

وقال محمد بن حاتم بن المظفر:

«إن اللّه -تعالى- قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد موصول؛ إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمة الشريفة -زادها اللّه شرفًا بنبيها- إنما تنقل الحديث عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط

---

(١) «الأجوبة الفاضلة» (ص٢١).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٧).

فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدًّا.

فهذا من أفضل نعم اللَّه -تعالى- على هذه الأمة، فنستوزع اللَّه شكر هذه النعمة وغيرها من نعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرب إليه، ويزلف لديه، ويمسكنا بطاعته؛ إنه ولي حميد»[١].

وقال أبو سعيد السمعاني: «وألفاظ رسول اللَّه ﷺ لا بد لها من النقل، ولا نعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة، والعدل عن العدل»[٢].

وقال أبو سعيد الحداد:

«الإسناد مثل الدرج ومثل المراقي؛ فإذا زلت رجلك من المرقاة سقطت والرأي مثل المرج»[٣].

وقال بعض أهل العلم في صدر ثبت له: «وكفى الراوي المنتظم في هذه السلسلة شرفًا وفضلاً، وجلالة ونبلاً: أن يكون اسمه منتظمًا مع اسم المصطفى في طرس واحد على رغم أنف الحاسد المعاند، وبقاء سلسلة الإسناد من شرف هذه الأمة المحمدية، واتصالها بنبيها خصوصية لها بين البرية»[٤].

---

(١) «شرح المواهب» (٥/ ٣٩٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٤)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٤٠٠).

(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٤ و٥٥).

(٣) «الكفاية» (ص ٣٩٣).

(٤) «فهرس الفهارس» (١/ ٨١).

والثبت بالفتح ما يثبت به المحدث مسموعه مع أسماء مشاركين له فيه؛ لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره. انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٦٨).

وقال بعض علماء شاش:

كـل الكـلام سـوى القـرآن مشـغلة إلا الحديـث وإلا الفقـه في الديـن
والعلـم متبـع مـا كـان حدثنـا وما سوى ذاك وسواس الشياطين[١]

وقال بعضهم في فضل الإسناد:

ومـن بطـون كراديـس روايتهـم لـو نـاظروا بـاقلاً يومًـا لما غلبـوا
والعلـم إن فاتـه إسـناد مسـنده كالبيت ليس له سقف ولا طنب[٢]

قال الشيخ مصطفى صبري:

«الطريقة المتبعة في الإسلام لتوثيق الأحـاديث النبويـة: أفضـل طريـق وأعلاها، لا تدانيها في دقتهـا وسموهـا أي طريقـة علميـة غربيَّة اتبعـت في توثيق الروايات، ففي «صحيح البخاري» -مثلاً-: ألفان وست مئـة واثنـان من الأحاديث المسندة، سوى المكررة؛ انتقاها البخاري من مئة ألف حديـث صحيح يحفظها، وفيه قريب من ألفي راو، اختارهم من نيـف وثلاثـين ألفًـا من الرواة الثقات الذين يعرفهم.

وكتاب البخاري البالغ أربع مجلدات كبيرة، يبقى بعد حـذف أسـانيده على حجم واحد متوسط الحجم.

فهل سمعتم وسمعت الدنيا أن كتاب تاريخ في هذا الحجم، يروى مـا فيه سماعًا من ألفي رجـل ثقـة، يعرفهـم المؤلـف وغـيره مـن أهـل العلـم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كل جملة معينة من الكتاب، مؤلفة مـن سطر أو أكثر أو أقل تقريبًا، سمعهـا فـلان، وهـو مـن فـلان، إلى أن اتصـل

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٧٩).
(٢) «الكفاية» (ص ١٦٣).

-الإسناد والسماع- بالنبي ﷺ، فيقام لكل سطر من سطور الكتاب تقريبًا شهود من الرواة يتحملون مسؤولية روايته»[١].

قال الشيخ عبدالرحمن المعلمي: «الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة، لا سبيل له إليها إلا بالإخبار، وإذا كان يقع في الأخبار الحق والباطل، والصدق والكذب، والصواب والخطأ، فهو مضطر إلى تمييز ذلك.

وقد هيأ اللَّه -تبارك وتعالى- لنا سلف صدق، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار، في تفسير كتاب ربنا -عز وجل-، وسنة نبينا ﷺ، وآثار أصحابه، وقضايا القضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغة وآدابها، والشعر، والتاريخ، وغير ذلك.

والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا، وتفقدوا أحوال الرواة، وقضوا على كل راو بما يستحقه، فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به، ولكن يستشهد، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى، وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب.

وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها، وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة، وقد عرفوا بسعة علمهم ودقة فهمهم: ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها، وبينوا خللها، وضمنوها كتب العلل.

وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا

(١) «موقف العقل والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين» (٤/ ٨٧).

ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذب راويه أو وهنه، ومن تسامح من متأخريهم، فروى كل ما سمع، فقد بين ذلك، ووكل الناس إلى النقد الذي قد مهدت قواعده، ونصبت معالمه، فبحق قال المستشرق المحقق مرجليوث: «ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم»[١].

قال مقيده أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-:

هذه الكلمات الغاليات المنقولة عن أمناء الملة وحراس الشريعة، بينت منزلة الإسناد من الدين، ورفعت شأنه في كل الميادين.

قال الخطيب البغدادي: «الأحاديث المسندات إلى النبي ﷺ هي أصل الشريعة، ومنها تستفاد الأحكام، وما اتصل منها سنده، وثبتت عدالة رجاله، فلا خلاف بين العلماء أن قبوله واجب، والعمل به لازم، والراد له آثم»[٢].

وقال الإمام الشاطبي: «... فلذلك جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون: «حدثني فلان عن فلان» مجردًا، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح، ولا عن متهم، ولا عمن لا تحصل الثقة بروايته؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة: أن ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ؛ ليعتمد عليه في الشريعة، وتسند إليه الأحكام»[٣].

فروع:

الأول: الإسناد في الإسلام من خصائص أهل السنة والجماعة السلف

(١) «مقدمة كتاب الجرح والتعديل» (ص أ-ب).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٨٩).

(٣) «الاعتصام» (٢/ ١٥).

الصالح.

كما امتازت أمة الإسلام بالإسناد دون الأمم؛ امتاز أهل السنة والجماعة السلف الصالح بالدقة في الإسناد والتثبت في الرواية دون أهل البدع والأهواء، إذ أصرح ما يستدل به أهل البدع والأهواء على بدعهم ما ليس له أصل وإن أسند؛ فهو مما لا يصح، وإنما هي منقطعات، أو معضلات، أو مراسيل، وأما ما صح؛ فليس فيه حجة من حيث الدلالة على بدعهم وباطلهم.

قال أبو نصر بن سلام: «ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده»[1].

ولذلك كان الاهتمام الكبير بالإسناد من فضائل أهل الحديث والأثر، ولم يكن لدى الروافض اهتمام بالإسناد، فهم يقولون: «إن أحاديثنا كلها قطعية الصدور عن المعصوم، وما كان كذلك؛ فلا يحتاج إلى ملاحظة سنده»[2].

وقالوا -أيضًا-: «ولما كان الإمام معصومًا عند الإمامية، فلا مجال للشك فيما يقول»[3].

وقالوا: «إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة، دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ؛ كما هو الحال عند أهل السنة»[4].

---

(١) «الخلاصة في أصول الحديث» (ص ٣٠).

(٢) «تنقيح المقال في علم الرجال» عبدالله المامقاني (١/ ١٧٧).

(٣) «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة» الدكتور عبدالله فياض (ص ١٤٠).

(٤) المرجع السابق (ص ١٥٨).

قلت: هذا من جهلهم أو خبثهم أو تلاعب الشيطان بهم -وقد تجتمع-؛ لأن مناط الرواية ليس الشك في قول المعصوم ﷺ، وإنما في إثبات أن هذا القول قوله؛ فإذا كان هذا شأن أحاديث رسول اللَّه ﷺ؛ فما بالك فيما هو دونها باتفاق على فرض صحة القول بعصمة أئمة الإمامية، وهو في الحقيقة كذب على الأئمة؛ لأنه الأئمة أنفسهم لم يدعوا العصمة لأنفسهم!

الثاني: إن كنت ناقلاً؛ فالصحة، أو مدعيًا؛ فالدليل.

منزلة الإسناد من الدين جعلت أئمة الإسلام أن لا يعطوا الاعتبار للقول؛ إلا إذا كان روايه الثقة العدل الضابط قد سمعه من قائله، أو لديه سند متصل إلى قائله، وإن لم يكن كذلك؛ فهو منقطع، أو معضل، أو مرسل، وقد منع الأخذ به جماهير أهل العلم المحققون، ولذلك قرروا القاعدة المشهورة في كتب البحث والمناظرة: «إن كنت ناقلاً؛ فالصحة، وإن كنت مدعيًا؛ فالدليل».

ورحم اللَّه شيخ الإسلام القائل: «العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق، وما دونه باطل مزوق»[1].

الثالث: الأسانيد أنساب الكتب:

لقد جعل سلفنا الصالح الإسناد من سنن العلم أيًا كان هذا العلم: دينًا؛ كعلم التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، أو آلة العلم؛ كعلم النحو واللغة، أو وسيلة تحفظ العلم وآلته؛ كالكتب.

ولذلك لم يأبهوا للكتب التي لم تثبت بنقل عدل ضابط عن مؤلفيها، وبهذا يطمئن طالب العلم إلى كتب السلف؛ لأنها منقولة عنهم بأضبط طرق

---

(١) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٥٥).

النقل والأمانة، وبأدق أنواع الاستيثاق والعناية.

وهذا مما تميزت به كتب علماء الإسلام ومؤلفاتهم على مؤلفات غيرهم من الناس.

ورحم اللَّه الحافظ ابن حجر العسقلاني القائل: «... وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة، وأن أسوقها على نمط مخترع، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب، فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب»(١).

الرابع: تلقي العلم من أفواه العلماء، وليس من الصحف:

إن من اقتصر على الأخذ عن الكتب، ولم يسمع العلم من أفواه العلماء، لا يأمن على نفسه أن يقع في التصحيف والتحريف؛ لأن الصحفي رأس ماله صحفًا قرأها وأخبار لم يسمعها، ودفاتر لا يدري أصحيح ما كتب فيها أم لا، ولذلك لا يعتمد على الكتب فحسب؛ إلا جاهل.

قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي:

ألا إن الحديث أجلُّ علم ... وأشرفُه: الأحاديثُ العوالي

وأنفع كلّ نوع منه عندي ... وأحسنُه: الفوائد والأمالي

وإنك لن ترى للعلم شيئًا ... يحقّقُه كأفواه الرجال

فكن يا صاح ذا حرص عليه ... وخذه عن الرجال بلا ملال

ولا تأخذه من صحف فترمى ... من التصحيف بالدَّاء العضال(٢)

(١) «فتح الباري» (١/ ٥).

(٢) «وفيات الأعيان» (٣/ ٣١٠).

الخامس: الحق المبين في بيان أن الإسناد من الدين:

قال اللكنوي: «ويشهد له حديث: «خير القرون[١] قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب».

أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما[٢].

وحديث: «سيكون في آخر أمتي ناس يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم».

وحديث: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم».

وأثر عبداللّه بن عمرو: «إن في البحر شياطين مسجونة، أوثقها سليمان، يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنًا».

وأثر عبداللّه: «إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل؛ فيأتي القوم فيحدثهم بالحديث من الكذب، فيفترقون فيقول الرجل منهم: سمعت رجلاً أعرف وجهه، ولا أدري ما اسمه يحدث».

أخرجها مسلم في «صحيحه»[٣].

---

(١) هذا اللفظ غير محفوظ في شيء من دواوين السنة وإن اشتهر في الكتب، وانظر -غير مأمور-: «التنكيل» (٢/ ٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) (١١) بلفظ: «خير الناس قرني» من حديث عبداللّه بن مسعود.

والحديث متواتر؛ كما صرح الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ١٢).

(٣) هكذا قال، وفيه تساهل كبير؛ فإن الإمام مسلمًا أخرجها في مقدمة «صحيحه» (١/ ٧٨ - ٨٠ - شرح النووي)، والعلماء فرقوا بين ما رواه مسلم في «المقدمة»، وما رواه=

وغير ذلك من الأخبار المعروفة والآثار المأثورة»[1].

=في «صحيحه».

وقد بسطت المسألة في كتابي: «النكت على مقدمة صحيح الإمام مسلم» يسر الله إتمامه ونشره على خير.

(١) «الأجوبة الفاضلة» (ص ٢٧ - ٢٨).

٢- استمرار الحق وثباته

لقد بدئ الحديث بلفظ: (يحمل)، وهو فعل مضارع يدل على الاستمرار والاستقرار.

وهذا ما تفصله أحاديث الطائفة المنصورة المتواترة(١)؛ كما فسره الإمام ابن الملقن -رحمه الله-؛ حيث قال:

«فامتثلت الصحابة -حينئذ- الذين هم خير قرون هذه الأمة بشهادته -عليه أفضل الصلاة والسلام-، فحفظوا عنه أحواله، وأقواله، وأفعاله؛ امتثالاً لأمره، وابتغاء ثوابه وأجره.

ثم فعل ذلك بعدهم التابعون وتابعوهم، قبيلاً بعد قبيل، وجيلاً بعد جيل، تلقوا ذلك عنهم، واستفادوا منهم -رضي الله عنا وعنهم-.

لكن دخل في ذلك قوم ليسوا من أهل هذا الشأن، ولا جَرْيَ لهم في هذا الميدان، فأخطأوا فيما نقلوا، وحرفوا وربما وضعوا، فدخلت الآفة من هذا الوجه، واختلط الصحيح بالسقيم، والمجروح بالسليم.

فحينئذ أقام الله -سبحانه- وله الحمد والمنة- طائفة كبيرة من هذه الأمة، هم نجوم للدين، وعلم للمسترشدين.

---

(١) كما نص على ذلك جمع من أهل العلم؛ منهم: شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٦)، والسيوطي في «الأزهار المتناثرة» (ص ٢١٦)، والكتاني في «نظم المتناثر» (ص ٩٣)، والزبيدي في «سقط اللآلئ» (ص ٦٨-٧١)، وشيخنا الإمام الألباني في «صلاة العيدين» (ص ٣٩-٤٠).

فدونوا التصانيف المبتكرة، المبسوطة والمختصرة، ونظروا في رجالها -جرحًا وتعديلاً، وانقطاعًا ووصلاً- بالنظر التام، وبذلوا وسعهم في ذلك، وقاموا به أحسن قيام -أعظم اللَّه أجرهم، ولا خيب سعينا وسعيهم-.

وهم مستمرون على ذلك مدى الدهور والأعوام، من زمنه -عليه أفضل الصلاة والسلام- إلى انقضاء الدنيا والذهاب، بإخباره -عليه أفضل الصلاة والسلام- حيث قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى تقوم الساعة».

فكانت هذه الطائفة -كما وصفهم -عليه الصلاة والسلام- في الخبر المروي عنه مرسلاً من جهة إبراهيم بن عبدالرحمن العذري...، ومسندًا من جهة أبي هريرة، وعبداللَّه بن عمرو، كما رواهما «العقيلي».

قال عبدالحق: «والأول أحسن»، ونازعه ابن القطان، وفيه وقفة، فقد سئل أحمد عنه، فقال: «صحيح»: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

ومنَّ اللَّه -سبحانه وتعالى- وله الحمد والمنة- على هذه الطائفة بالحفظ الوافر، كالبحر الزاخر»[1].

ودونك طرق الحديث:

١- حديث معاوية -رضي اللَّه عنه-:

وله عنه ثمانية طرق:

الأولى: من طريق ابن جابر عن عمير بن هانئ؛ أنه سمع معاوية

(١) «البدر المنير» (١/ ٢٠٩-٢١٩).

يقول: سمعت النبي ﷺ يقول:

«لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر اللَّه لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر اللَّه، وهم على ذلك».

قال عمير: قال مالك بن يخامر، قال معاذ: «وهم بالشام».

فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذ بن جبل يقول: «وهم بالشام».

أخرجه البخاري (٦/ ٦٣٢ و١/ ٤٤٢ - الفتح)، ومسلم (١٣/ ٦٦-٦٧ - نووي)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٢١٢)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (رقم ١٦٦).

الثانية: من طريق شعبة عن أبي عبداللَّه الشامي، قال: سمعت معاوية يخطب يقول: يا أهل الشام! حدثني الأنصاري -يعني: زيد بن أرقم-: أن رسول اللَّه ﷺ قال:

«لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين»، وإني لأرجو أن تكونوا يا أهل الشام.

أخرجه الطيالسي (٢٢٩٧ - «منحة المعبود»)، ومن طريقه أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٦٩).

قلت: وفي إسناده أبو عبداللَّه الشامي؛ وهو لا يعرف.

الثالثة: من طريق كثير بن هشام: ثنا جعفر -وهو ابن برقان-: ثنا يزيد ابن الأصم، قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان ذكر حديثًا رواه عن النبي ﷺ -ولم أسمعه روى عن النبي ﷺ- على منبره حديثًا غيره، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«من يرد اللَّه به خيرًا يفقه في الدين، ولا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة».

أخرجه مسلم (١٣/ ٦٧ - نووي)، وأحمد (٤/ ١٩٣)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٢٠).

الرابعة: من طريق محمد بن عمر الحرري، قال: سمعت ثابت بن سعد، عن معاوية، قال: سمعت النبي ﷺ يقول:

«لا تزال طائفة من أمتي على أمر اللَّه، أو على الحق؛ لا يضرهم من خالفهم، ولا ينقصهم من خذلهم، حتى تقوم الساعة».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٢٧).

الخامسة: من طريق ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن معاوية ابن أبي سفيان، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول:

«من يرد اللَّه به خيرًا يفقه في الدين، ولا تزال من هذه الأمة أمة قائمة على أمر اللَّه، لا يضرهم من خالفهم، حتى يأتي أمر اللَّه».

أخرجه البخاري (١٣/ ٢٩٣ - «الفتح»)، والطحاوي (٢/ ٢٧٨)، وابن عبدالبر (١/ ٢٠)، وأحمد (٤/ ١٠١).

وزاد أحمد والطحاوي في آخره: «وهم ظاهرين على الناس».

وزاد البخاري بعد الجملة الأولى: «وإنما أنا قاسم، واللَّه يعطي».

السادسة: من طريق أبي مسعود بن الفرات بن خالد بن بكر بن مضر، عن راشد بن أبي سكنة، عن معاوية، عن النبي ﷺ قال:

«لا تزال طائفة من أمتي».

أخرجه ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١/ ٣٢٢).

السابعة: من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب: ثنا قاسم بن نافع: ثنا الحجاج بن أرطأة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، قال:

قام معاوية خطيبًا، فقال: أين علماؤكم؟ أين علماؤكم؟ سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول:

«لا تقوم الساعة إلا وطائفة من أمتي ظاهرين على الناس، لا يبالون من خذلهم، ولا من نصرهم».

أخرجه ابن ماجه (رقم ٩).

الثامنة: من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن عبداللَّه بن عامر اليحصبي، قال:

سمعت معاوية يحدث وهو يقول: إياكم وأحاديث رسول اللَّه ﷺ إلا حديثًا كان على عهد عمر، وإن عمر -رضي اللَّه عنه- كان أخاف الناس في اللَّه -عز وجل-، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول:

«من يرد اللَّه به خيرًا يفقه في الدين».

وسمعته يقول: «إنما أنا خازن، وإنما يعطي اللَّه -عز وجل-، فمن أعطيته عطاء من طيب نفس؛ فهو أن يبارك لأحدكم، ومن أعطيته عن شره وشره مسألة؛ فهو كالآكل ولا يشبع».

وسمعته يقول: «لا تزال أمة من أمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خالفهم، حتى يأتي أمر اللَّه، وهم ظاهرون على الناس».

أخرجه أحمد (٤/ ٩٩)، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

٢- حديث المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه-:

«لا يزال ناس من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

أخرجه البخاري (٦/ ٦٣٢ و١٣/ ٢٩٣، ٤٤٢)، و«خلق أفعال العباد» (ص ٦٨)، ومسلم (١٣/ ٦٥-٦٦)، وأحمد (٤/ ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٢)، والدارمي (٢/ ٢١٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (رقم ١٦٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٧٣) من طرق عن إسماعيل: ثنا قيس: سمعت المغيرة بن شعبة وذكره.

٣- حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٢)، والحاكم (٤/ ٤٤٩)، وأبو داود الطيالسي (رقم ٣٨)، وعنه الدارمي (٢/ ٢١٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (٩١٣).

عن همام عن قتادة، عن عبدالله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع عنه به مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد رجاله رجال الستة، غير سليمان بن الربيع العدوي البصري، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٢/ ١٧٩٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٧/ ٥٠٧)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وتابعه أبو الأسود الديلي عند الحاكم (٤/ ٥٥٠)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: وهو كما قال الذهبي.

٤- حديث ثوبان -رضي اللَّه عنه-:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر اللَّه وهم كذلك».

أخرجه مسلم (١٣/ ٦٥ - نووي)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٢٨)، وابن ماجه (١٠)، وأحمد (٥/ ٢٧٩ و٢٧٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩١٤)، والحاكم (٤/ ٤٤٩ - ٤٥٠)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٢٦)، و«دلائل النبوة» (٦/ ٥٢٦ - ٥٢٧).

٥- حديث عمران بن حصين -رضي اللَّه عنه-:

«لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين على من ناوأهم، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال».

أخرجه أبو داود (٢٤٨٤)، وأحمد (٤/ ٤٢٩ و٤/ ٤٣٤)، والدولابي في «الكنى» (٢/ ٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (رقم ١٦٩)، والحاكم (٤/ ٤٥٠) من طريق حماد بن سلمة: ثنا قتادة، عن مطرف، عن عمران بن حصين -رضي اللَّه عنه- وذكره.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا.

وتابعه أبو العلاء بن الشخير، عن أخيه مطرف عنه به:

أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٤).

قلت: إسناده صحيح على شرط الستة.

٦- حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنه-:

وله طريقان:

الأولى: طريق ابن جريج: أخبرني أبو الزبير؛ أنه سمع جابر يقول، قال ﷺ:

«لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم قيام الساعة، قال: فينزل عيسى ابن مريم فيقول: أميرهم: تعال صل لنا: فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله -عز وجل- هذه الأمة».

أخرجه مسلم (٢/ ١٩٣- ١٩٤ و١٣/ ٦٦ - نووي)، وأحمد (٣/ ٣٨٤ و٤/ ٢١٧)، والبيهقي (٩/ ٣٩، ٨٠).

وتابعه ابن لهيعة عن أبي الزبير به.

قلت: أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٥).

وقد صرح أبو الزبير بالتحديث فزالت شبهة تدليسه.

الثانية: من طريق أبي واصل عن عبيد الطفاوي، عن جابر وذكره.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٥١/ ١٤٦٨).

٧- حديث سلمة بن نفيل -رضي الله عنه-:

أخبرهم أنه أتى النبي ﷺ فقال: إني سئمت الخيل، وألقيت السلاح، ووضعت الحرب أوزارها، قلت: لا قتال؛ فقال النبي ﷺ:

«الآن جاء القتال، لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الناس، يرفع الله قلوب أقوام فيقاتلونهم ويرزقهم الله -عز وجل- وهم على ذلك ألا إن

عقر دار المؤمنين بالشام، والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

أخرجه أحمد (٤/ ١٠٤)، والنسائي (٦/ ٢١٤- ٢١٥)، وابن حبان (١٦١٧ - «موارد»)، والبزار في «كشف الأستار» (١٤١٩) من طرق عن الوليد بن عبدالرحمن الجرشي، عن جبير بن نفير عنه به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

٨- حديث أبي أمامة -رضي اللَّه عنه-:

«لا تزال طائفة من أمتي على الدين؛ ظاهرين لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم؛ إلا ما أصابهم من لأواء، حتى يأتي أمر اللَّه وهو كذلك».

قالوا: يا رسول اللَّه! وأين هم؟

قال: «في بيت المقدس، وأكناف بيت المقدس».

أخرجه عبداللَّه بن أحمد في «زوائده على المسند» (٥/ ٢٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٦٤٣)، والمحاملي في «الأمالي» (٤٩٩).

من طريق ضمرة بن ربيعة، عن يحيى بن أبي عمرو الشيباني، عن عمرو بن عبداللَّه الحضرمي عنه به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة عمرو بن عبداللَّه الحضرمي؛ كما في «الميزان».

٩- حديث عبداللَّه بن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر -رضي اللَّه عنهم-:

«لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق، وهم شر من أهل الجاهلية، لا

يدعون اللَّه بشيء إلا رده عليهم».

فبينما هم على ذلك أقبل عقبة بن عامر، فقال له سلمة: يا غقبة! اسمع ما يقول عبداللَّه، فقال عقبة: هو أعلم، أما أنا فسمعت النبي ﷺ يقول:

«لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر اللَّه؛ قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم، حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك».

فقال عبداللَّه: «أجل ثم يبعث اللَّه ريحًا كريح المسك، مسها مس الحرير، فلا تترك نفسًا في مثقال حبة من الإيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة».

أخرجه مسلم (١٣/ ٦٧- ٦٨ - نووي).

قلت: استدركه الحاكم (٤/ ٤٥٧) على مسلم؛ فوهم.

١٠- حديث أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-:

وله ثلاث طرق:

الأولى: من طريق أبي علقمة نصر بن علقمة، عن عمير، وكثير بن مرة الحضرمي، عن أبي هريرة: أن رسول اللَّه ﷺ قال:

«لا تزال طائفة من أمتي قوامة على أمر اللَّه، لا يضرها من خالفها».

قلت: هذا إسناد حسن.

الثانية: من طريق ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«لا يزال عصابة من الناس لا يضرهم خلاف من خالفهم حتى يأتي

أمر اللَّه».

أخرجه اللالكائي (١٧١).

قلت: هذا إسناد حسن.

الثالثة: من طريق عمرو بن شراحبيل: سمعت حسان بن وبرة المـري، عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-، عن النبي ﷺ قال:

«لا تزال عصابة بدمشق ظاهرين».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٥).

١١- حديث قرة -رضي اللَّه عنه-:

«إذا فسد أهل الشام؛ فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة».

أخرجه الترمذي (٢١٨٢)، وأحمد (٥/ ٣٤)، واللالكائي (١٧٢)، وابن حبان (٦١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢).

من طريق شعبة عن معاوية بن قرة، عن أبيه مرفوعًا.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهو على شرط الشيخين.

١٢- حديث جابر بن سمرة -رضي اللَّه عنه-:

عن النبي ﷺ؛ أنه قال:

«لن يبرح هذا الدين قائمًا، يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة».

أخرجه مسلم (١٣/ ٦٦ - نووي)، وأحمد (٥/ ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦،

١٠٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٢١٣)، وأبو داود الطيالسي (٢٦٩٨ - «منحة المعبود»)، والحاكم (٤/ ٤٤٩).

من طريق سماك بن حرب عنه به.

قلت: استدركه الحاكم على مسلم؛ فوهم.

١٣- حديث سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-:

له عنه طريقان بلفظين مختلفين.

الأولى: قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين على الدين، عزيزة إلى يوم القيامة».

أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٧٠).

الثاني: قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

أخرجه مسلم (١٣/ ٦٨ - نووي)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٩٥-٩٦)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٤٦٧) وغيرهم.

من طريق أبي عثمان النهدي عنه به.

١٤- حديث مرة البهزي -رضي الله عنه-:

سمع النبي ﷺ يقول:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على من ناوأهم».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٧٨ - معلقًا)، وعزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٨) إلى الطبراني، وقال: «فيه جماعة لم أعرفهم».

١٥- حديث أبي عنبة الخولاني -رضي الله عنه-:

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرسًا يستعملهم في طاعته إلى يوم القيامة».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٦١)، وابن ماجه (٨)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٤٦)، وابن حبان (٨٩ - «موارد»).

من طريق الجراح بن مليح البهراني: ثنا بكر بن زرعة، قال: سمعت أبا عنبة الخولاني وذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن.

ولما كان العلم لا يحمله إلا العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، وأمناء الملة، وحراس الشريعة؛ فقد اتفق أهل العلم على أن أهل الحديث والعلم المأثور هم الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية.

قال صديق حسن خان -رحمه الله-:

«وإنك إذا تأملت في مباني هذا الحديث وبلاغة معانيه: أيقنت أنه ليس له محمل عليه إلا أهل الحديث، وعصابة السنة، وجماعة التوحيد، وأن هذه الأوصاف ما وجدت قط إلا فيهم، ولا توجد إلا فيمن كان على سبيلهم السوي، وصراطهم القوي، وأن جميع الألفاظ الثلاثة الجامعة لكل من عداهم، لا يخرج عنها خارج من المقلدة، ولا من المتكلمة والمبتدعة، على اختلاف أنواعها، وتباين شوارعها، فهذا من أعلام النبوة.

وفيه بشارة لأهل الحديث، بكونهم معدلين على لسان نبي الأمة ورسول الرحمة، وهذه خصيصتهم، لا يشاركهم فيها أحد من العالمين.

والناس الآخرون؛ إنما عدلهم أبناء جنسهم، وفيهم الصادقون والكاذبون.

وفيه نعي على سائر الفرق، غير الفرقة الناجية -التي هي عبارة عن عصابة السنة- بكونهم غالين، ومبطلين، وجاهلين.

فتدبر أيها السني في هذا الخبر الشريف، واعتبر بمفهومه اللطيف، لعل اللّه يهديك إلى صراطه المستقيم، وهو المستعان»[1].

وهأنا أضع بين يديك هذا الحشد الهائل من كلام أهل العلم عندئذ لا تجد مفرًّا إلا أن تسلك سبيلهم، وتدرج على أثرهم، وتتبع فهمهم فهم زوامل دين رب العالمين الذي نطق بهم الكتاب وبه نطقوا، وبهم قامت السنة، وبها قاموا، ومن يتبع غير سبيلهم؛ فقد سفه نفسه.

١- الإمام عبداللّه بن المبارك المتوفى سنة (١٨١ هـ) -رحمه اللّه-:

عن سعيد بن يعقوب الطالقاني أو غيره قال:

ذكر ابن المبارك حديث النبي ﷺ:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على من ناوأهم حتى تقوم الساعة».

قال ابن المبارك: «هم عندي أصحاب الحديث».

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٦).

٢- الإمام علي بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤ هـ) -رحمه اللّه-:

وله عنه طريقان:

الأولى: من طريق أبي عيسى الترمذي، قال: قال محمد بن إسماعيل البخاري، قال علي بن المديني:

«هم أصحاب الحديث».

---

(١) «الدين الخالص» (٣/ ٥٤٦).

أخرجه الترمذي (٢١٩٢، ٢٢٢٩)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٧)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٨).

قلت: وإسناده صحيح.

الثانية: من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، قال:

قال علي بن المديني في حديث النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم»:

«هم أهل الحديث، والذين يتعاهدون أخبار الرسول ﷺ، ويذبون عن العلم، لولاهم لم تجد عند (في رواية: لأهلك الناس) المعتزلة والرافضة والجهمية، وأهل الإرجاء، والرأي شيئًا من السنن».

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص١٠) وغيره.

قلت: وهو صحيح.

٣- إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٤١ هـ) -رحمه الله-:

وله عنه ثلاثة طرق:

الأولى: عن الفضل بن زياد يقول: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر حديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق».

فقال: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم؟».

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٧).

الثانية: عن إبراهيم بن محمد بن الحسن، قال:

حدثت عن أحمد بن حنبل، وذكر حديث النبي ﷺ:

«تفترق الأمة على نيف وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة».

فقال: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم؟».

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٥).

الثالثة: من طريق موسى بن هارون يقول:

سمعت أحمد بن حنبل يقول: وسئل عن معنى هذا الحديث فقال:

«إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة هم أصحاب الحديث، فلا أدري من هم؟».

أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢).

قلت: صححه ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٩٣)، ووافقه شيخنا الألباني -رحمهما الله-.

٤- الحافظ أحمد بن سنان، المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) -رحمه الله-:

عن أبي حاتم، قال: سمعت أحمد بن سنان وذكر حديث: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق».

فقال: «هم أهل العلم، وأصحاب الآثار».

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٧).

٥- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) -رحمه الله-:

وله عنه ألفاظ:

الأول: من طريق إسحاق بن أحمد، قال: حدثنا البخاري، وذكر حديث موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ:

«لا تزال طائفة من أمتي».

فقال البخاري: «يعني: أصحاب الحديث».

أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٧).

الثاني: قال في «صحيحه» (١٣/ ٢٩٣ - «الفتح»): باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»:

«وهم أهل العلم».

وساق بإسناده حديث المغيرة بن شعبة، وحديث معاوية بن أبي سفيان.

٦- الإمام محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩ هـ) -رحمه الله-:

وله عنه وجهان:

الأول: ذكر تفسير علي بن المديني في موضعين في «سننه» (٤/ ٤٨٥ و٥٥٤- ٥٥٥) في معرض الاحتجاج به.

الثاني: قال في «سننه» (٤/ ٢٦٧): «تفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل السنة والعلم والحديث».

٧- الإمام أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة (٢٧٦ هـ) -رحمه الله-:

قال في كتابه المستطاب: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥١): «فأما أصحاب الحديث؛ فإنهم التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله -تعالى- باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره برًا وبحرًا، وشرقًا وغربًا، يرحل الواحد منهم رحلاً مقويًا في طلب الخبر الواحد، أو السنة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة، ثم لم

يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي، فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافيًا، وبسق بعد أن كان دارسًا، واجتمع بعد أن كان متفرقًا، وانقاد للسنن من كان عنها معرضًا، وتنبه عليها من كان عنها غافلاً، وحكم بقول رسول اللَّه ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان».

٨- الإمام محمد بن حبان، المتوفى سنة (٣٥٤ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في «صحيحه» (١/ ١٤): كتاب العلم، ذكر إثبات النصرة لأصحاب الحديث إلى قيام الساعة.

ثم أخرج بإسناده حديث قرة في الطائفة المنصورة.

٩- الإمام محمد بن الحسين الآجري، المتوفى سنة (٣٦٠ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في كتابه «الأربعين» (ص ٥٥) بعد أن أخرج بإسناده حديث عبداللَّه بن عمرو بن العاص في الافتراق: أن الطائفة المنصورة هي ما كان عليه الرسول وأصحابه:

«فالمؤمن العاقل يجتهد أن يكون من هذه الملة الناجية باتباعه لكتاب اللَّه -عز وجل-، وسنن أصحابه -رحمة اللَّه عليهم-، وسنن التابعين بعدهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين ممن لا يستوحش من ذكرهم، مثل:

سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومن كان على طريقهم من الشيوخ، فما أنكروه أنكرناه، وما قبلوه وقالوا به قبلناه وقلنا به، ونبذنا ما سوى ذلك».

١٠- الإمام أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) -رحمه الله-:

قال في «تلبيس إبليس» (ص ١٦): «ولا ريب في أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله ﷺ، وآثار أصحابه هم أهل السنة؛ لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله ﷺ وأصحابه».

١١- الإمام محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) -رحمه الله-:

قال في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢-٣) بعد أن ساق قول أحمد بإسناده الصحيح: «وفي مثل هذا قيل: من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحق، فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر: أن الطائفة المنصورة التي يرفع الخذلان عنهم إلى يوم القيامة الساعة هم أهل الحديث.

ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودفعوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله أجمعين. من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الدمن والأوطار، وتنعموا بالبؤس في الأسفار مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عن جمع الأحاديث والآثار بوجود الكسر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك في البدع والأهواء والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا المساجد بيوتهم، وأساطينها تكاهم، وبواريها فرشهم.

ثم ساق بإسناده قول حفص بن غياث، وأبي بكر بن عياش في كون

أهل الحديث خير أهل الدنيا.

وقال: ولقد صدقا جميعًا أن أصحاب الحديث خير الناس، وكيف لا يكون كذلك وقد نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذائهم الكتابة، وسمرهم المعارضة، واستروحهم المذاكرة، وخلوفهم المداد، ونومهم السهاد، واصطلائهم الضياء، وتوسدهم الحصى، فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوا عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السنة غامرة، وقلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلّم السنن سرورهم، ومجالس العلم حبورهم، وأهل السنة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم».

١٢- الإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في كتابه الفرد الذي ألفه في الرد على مطاعن أهل البدع، وبيان مناقب أهل الحديث، الموسوم بـ «شرف أصحاب الحديث» (ص ٧-١٠):

«ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل نفسه بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين؛ لوجد ما يغنيه عما سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه؛ لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين، تعالى عن مقالات الملحدين، والأخبار عن صفات الجنة والنار، وما أعد اللَّه -تعالى- فيها للمتقين والفجار، وما خلق اللَّه في الأرضين والسماوات من صنوف العجائب، وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسبحين.

وفي الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول وسراياه، وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده، وأصهاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم.

وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة المخالفين المجتهدين.

وقد جعل اللَّه -تعالى- أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء اللَّه من خليقته، والواسطة بين النبي وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهره، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه سوى أصحاب الحديث؛ فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرفون الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به؛ فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن.

وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح لا يتجاسر، من كادهم قصمه اللَّه، ومن عاندهم خذلهم اللَّه، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن اللَّه على

نصرهم لقدير» ا.هـ.

١٣- الإمام الحسين بن مسعود البغوي، المتوفى سنة (٥١٦هـ) -رحمه الله-:

نقل في «شرح السنة» (١٤/ ٢١٣) -بعد أن أخرج حديث معاوية- تفسير أحمد بن حنبل محتجًا به:

«قلت: وحمل بعضهم مطلق هذا الحديث على القيام بتعلم العلم وحفظ الحديث؛ لإقامة الدين.

قال أحمد بن حنبل: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم؟!»».

١٤- الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) -رحمه الله-:

قال في «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٦٦-٦٧):

«وأما هذه الطائفة فقال البخاري: «هم أهل العلم»، وقال أحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم؟!».

قال القاضي عياض: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث».

قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة متفرقة بين أنواع المؤمنين؛ منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون زهاد، وآمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير في أقطار الأرض.

وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة؛ فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله -تعالى- من زمن النبي ﷺ إلى الآن حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث».

وقد نقل -رحمه اللَّه- في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧) اتفاق أهل العلم على أن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث.

١٥- شيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٦):

«وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين، فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك: هم أعلمهم بآثار المرسلين، وأتبعهم لذلك، فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم، المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة؛ فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول ﷺ، مما يجهله غيرهم أو يكذب به» ا.هـ.

١٦- الإمام إسحاق بن إبراهيم الشاطبي، المتوفى سنة (٧٩٠ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال بعد أن ساق الأقوال في تفسير الطائفة المنصورة في كتابه «الاعتصام» (٢/ ٢٦٦):

«وذلك أن الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد سواء ضموا إليهم العوام أم لا؛ فإن لم يضموا إليهم؛ فلا إشكال أن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شذ عنهم فمات؛ فميتته جاهلية، وإن ضموا إليهم العوام، فبحكم التبع؛ لأنهم غير عارفين بالشريعة، فلا بد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء؛ فإنهم لو تمالؤوا على مخالفة العلماء فيما حدُّوا لهم؛ لكانوا هم الغالب، والسواد الأعظم في ظاهر

الأمر؛ لقلة العلماء، وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة، والمذمومون في الحديث، بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم، وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة وإن خالفوا، فإن وافقوا؛ فهو الواجب عليهم».

١٧- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) -رحمه اللَّه-:

نقل في «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٣) أقوال أحمد، والبخاري، وعلي بن المديني، وأقرهم.

١٨- الحافظ أبو القاسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٢٠- ٢٥):

«فهلم الآن إلى تدين المتبعين، وسيرة المتمسكين، وسبيل المهتدين بكتاب اللَّه وسنته، والمنادين بشرائعه وحكمته، الذين قالوا: ﴿آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين﴾ [آل عمران: ٥٣]، وتنكبوا سبيل المكذبين بصفات اللَّه، وتوحيد رب العالمين، فاتخذوا كتاب اللَّه إمامًا، وآياته فرقانًا، ونصبوا الحق بين أعينهم عيانًا، وسنن رسول اللَّه ﷺ جنة وسلاحًا، واتخذوا طرقها منهاجًا، وجعلوها برهانًا، فلُقُّوا الحكمة، ووقوا من شر الهوى والبدعة، لامتثالهم أمر اللَّه في اتباع الرسول، وتركهم الجدال بالباطل؛ ليدحضوا به الحق».

ثم ذكر الآيات والأحاديث الدالة على طاعة اللَّه ورسوله، واتباع كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ.

ثم قال: «فلم نجد في كتاب اللَّه وسنة رسوله وآثار صحابته؛ إلا الحث على الاتباع، وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار، كان من المتبعين، وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم (أصحاب الحديث)؛ لاختصاصهم برسول اللَّه ﷺ، واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرائعه مشاهدة، وأحكامه معاينة، من غير واسطة ولا سفير بينهم وبينه واصلة، فجاولوها عيانًا، وحفظوا عنه شفاهًا، وتلقفوه من فيه رطبًا، وتلقنوه من لسانه عذبًا، واعتقدوا جميع ذلك حقًا، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقينًا.

فهذا دين أخذوا أوله عن رسول اللَّه ﷺ مشافهة، لم يشبه لبس ولا شبهة، ثم نقلها العدول عن العدول من غير تحامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجماعة عن الجماعة...

فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة، والدعوة لهم من اللَّه بالمغفرة، فهم حملة علمه، ونقلة دينه، وسفرته بينه وبين أمته، وأمناؤه في تبليغ الوحي عنه، فحري أن يكونوا أولى الناس به في حياته ووفاته...

ثم كل من اعتقد مذهبًا؛ فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب، وإلى رأيه يستند؛ إلا أصحاب الحديث؛ فإن صاحب مقالتهم رسول اللَّه، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون... وعلى أعداء سنته بقربهم منه يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر؟ ويباهيهم في ساحة الفخر وعلو الاسم؟...

فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة، المتمسكة بالسنة، التي لا تريد برسول الله ﷺ بديلاً، ولا عن سنته تحويلاً، ولا يثنيهم عنها تقلب الأعصار والزمان، لا يلويهم عن سمتها تغير الحدثان، ولا يصرفهم عن سمتها ابتداع من كاد للإسلام؛ ليصد عن سبيل الله يبغيها عوجًا، ويصرف عن طرقها جدلاً ولجاجًا، ظنًا منه كذبًا وتخمينًا باطلاً: أنه يطفىء نور الله، والله متم نوره، ولو كره الكافرون، واغتاظ بهم الجاحدون؛ فإنهم السواد الأعظم، والجمهور الأضخم، فيهم العلم والحكم، والعقل والحلم، والخلافة والسيادة، والملك والسياسة، وهم أصحاب الجمعات والمشاهد، والجماعات والمساجد، والمناسك والأعياد، والحج والجهاد، وباذلي المعروف للصادر والوارد، وحماة الثغور والقناطر، الذين جاهدوا في الله حق جهاده، واتبعوا رسوله على منهاجه، الذين أذكارهم في الزهد مشهورة، وأنفاسهم على الأوقات محفوظة، وآثارهم على الزمان متبوعة، ومواعظهم للخلق زاجرة، وإلى طرق الآخرة داعية...».

١٩- الحافظ قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل، المتوفى سنة (٥٣٥ هـ) -رحمه الله-:

قال في كتابه «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٤٦):

«ذكر أهل الحديث وأنهم الفرقة الظاهرة على الحق إلى أن تقوم الساعة».

ثم ساق حديث: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة»، وذكر تفسير البخاري: بأنهم أهل الحديث، وقول أحمد بن سنان: بأنهم أهل العلم أصحاب الآثار.

٢٠- القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في كتابه: «المحدث الفاصل» (ص ١٥٩-١٦٠): ذكر أن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث.

قال -رحمه اللَّه-: «اعترضت طائفة ممن يشنأ الحديث ويبغض أهله، فقالوا بتنقص أهل الحديث والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمهم والتقول عليهم، وقد شرف اللَّه الحديث وفضل أهله، وأعلى منزلته، وحكّمه في كل محلة، وقدمه على كل علم، ورفع من ذكر من حمله وعني به، فهم بيضة الدين، ومنار الحجة، كيف لا يستوجبون الفضيلة ولا يستحقون الرتبة الرفيعة، وهم الذين حفظوا على الأمة هذا الدين، وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وما عظمه اللَّه -عز وجل- به من شأن الرسول ﷺ، فنقلوا شرائعه، ودونوا مشاهده، وصنفوا أعلامه ودلائله، وحققوا مناقب عترته، ومآثر آبائه وعشيرته، وجاؤوا بسير الأنبياء، ومقامات الأولياء، وأخبار الشهداء والصديقين، وعبَّروا عن جميع فعل النبي ﷺ في سفره وحضره، وظعنه وإقامته، وسائر أحواله، من منام ويقظة، وإشارة وتصريح، وصمت ونطق، ونهوض وقعود، ومأكل ومشرب، وملبس ومركب، وما كان سبيله في حال الرضى والسخط، والإنكار والقبول، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها، والنخامة من فيه أين كان وجهتها، وما كان يقوله عند كل فعل يحدثه، ويفعله عند كل موقف ومشهد يشهده؛ تعظيمًا له ﷺ، ومعرفة بأقدار ما ذكر عنه وأسند إليه؟!

فمن عرف للإسلام حقه، وأوجب للرسول حرمته، أكبر أن يحتقر من عظم اللَّه شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضيلته، ولم يرتق بطعنه

إلى حزب الرسول، وأتباع الوحي، وأوعية الدين، ونقلة الأحكام والقرآن، والذين ذكرهم اللَّه -عز وجل- في التنزيل، فقال: ﴿والذين اتبعوهم بإحسان﴾ [التوبة: ١٠٠].

فإنك إن أردت التوصل إلى معرفة هذا القرن، لم يذكرهم لك إلا راو للحديث متحقق به، أو داخل في حيز أهله، ومن سوى ذلك؛ فربك بهم أعلم».

ثم روى (ص ١٧٥-١٨٠) أحاديث وآثارًا تدل على السنة، وفضلها ومناقب حملتها، ومنها حديث عمران بن حصين؛ أنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

ثم قال: «قال يزيد بن هارون: إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم؟!».

٢١- أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، المتوفى سنة (٤٩٠ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في كتابه: «الحجة على تارك المحجة» (١/ ٣٢٥-٣٢٨): «باب: فضيلة أهل الحديث، وأنهم الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر».

ثم ساق أثرًا عن إبراهيم بن موسى: أن أهل الحديث هم الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر، يقولون: قال رسول اللَّه: افعلوا كذا، قال رسول اللَّه ﷺ: لا تفعلوا.

وساق قولاً للإمام أحمد: «أن أهل الحديث هم الأبدال، فإن لم يكونوا هم أصحاب الحديث، فلا أدري من هم؟!».

وساق حديث أبي هريرة: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» الحديث.

ثم قال عقبه: «قال الخطيب: وهذه شهادة من رسول اللَّه ﷺ أنهم أعلام الدين، وأئمة المسلمين؛ لحفظهم الشريعة من الانتحال، ورد تأويل الأبله الجاهل، وأنهم يجب الرجوع إليهم، والمعول في أمر الدين عليهم».

قال: «وذكر ابن المبارك حديث النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق...» الحديث، قال ابن المبارك: هم عندي أهل الحديث».

ثم ذكر حديث الطائفة المنصورة عن معاوية -رضي اللَّه عنه-، ونقل قول علي بن المديني من طريق البخاري: أنهم أصحاب الحديث، وأطال النفس في فضل الحديث وآثاره في حياة أهله، واعتراف بعض أهل البدع أن أهل الحق هم أهل الحديث، وأورد بعض الأشعار في مدح الحديث وأهله.

٢٢- شمس الدين أبو عبداللَّه محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٧٣ هـ) -رحمه اللَّه-.

قال في كتابه: «الآداب الشرعية» (١/ ٢١١): «فصل: أهل الحديث هم الطائفة الناجية القائمون على الحق.

ونص أحمد -رضي اللَّه عنه- على أن أصحاب الحديث هم الطائفة في قوله -عليه السلام-: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق».

ونص -أيضًا- على أنهم الفرقة الناجية في الحديث الآخر، وكذا قال يزيد بن هارون.

ونص أحمد -رضي اللَّه عنه- على أن للَّه -تعالى- أبدالاً في الأرض، قيل: من هم؟ قال: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أعرف للَّه أبدالاً».

وقال -أيضًا- عنهم: «إن لم يكونوا هؤلاء الناس؛ فلا أدري من الناس؟!».

ونقل نعيم بن طريف عنه: أنه قال في قول النبي ﷺ: «لا يزال الله -تعالى- يغرس غرسًا يشغلهم في طاعته»، قال: «هم أصحاب الحديث».

وروى البويطي عن الشافعي -رضي الله عنه-، قال: «عليكم بأصحاب الحديث؛ فإنهم أكثر الناس صوابًا»».

٢٣- الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ) -رحمه الله-.

ذكر في كتابه «البداية والنهاية» (١/ ١٧-٢٠) أحاديث: «ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة» من حديث جملة من الصحابة.

ثم قال: «وفي الحديث الآخر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

وفي «صحيح البخاري»: «وهم بالشام».

قال عبدالله بن المبارك وغير واحد من الأئمة: هم أصحاب الحديث».

٢٤- الحافظ أبو الفرج زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، المتوفى سنة (٧٩٥ هـ) -رحمه الله-.

قال في كتابه: «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» (ص ١٦-١٧): «وأما فتنة الشبهات والأهواء المضلة، فبسببها تفرق أهل القبلة، وصاروا شيعًا، وكفر بعضهم بعضًا، وأصبحوا أعداء وفرقًا وأحزابًا بعد أن كانوا إخوانًا، قلوبهم على قلب رجل واحد، فلم ينج من هذه كلها إلا الفرقة الواحدة الناجية.

وهم المذكورون في قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على

الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم؛ حتى يأتي أمر اللَّه وهم على ذلك».

وهم في آخر الزمان الغرباء المذكورون في هذه الأحاديث، الذين يصلحون إذا فسد الناس.

وهم الذين يصلحون ما أفسد الناس من السنة.

وهم الذين يفرون بدينهم من الفتن.

وهم النزاع من القبائل؛ لأنهم قلوا فلا يوجد في كل قبيلة منهم إلا الواحد والاثنان، وقد لا يوجد في بعض القبائل منهم أحد؛ كما كان الداخلون في الإسلام في أول الأمر كذلك.

وبهذا فسر الأئمة هذا الحديث.

قال الأوزاعي في قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ»: «أما إنه ما يذهب الإسلام، ولكن يذهب أهل السنة، حتى ما يبقى في البلد منهم إلا رجل واحد.

ولهذا المعنى يوجد في كلام السلف كثيرًا مدح السنة ووصفها بالغربة، ووصف أهلها بالقلة».

٢٥- الشيخ أبو الحسن محمد بن عبدالهادي الحنفي، المعروف بالسندي، المتوفى سنة (١١٣٨ هـ) -رحمه اللَّه-.

قال -رحمه اللَّه- في «حاشيته على سنن ابن ماجه» (١/ ٧): «قوله: «لا تزال طائفة...»: الجماعة من الناس، والتنكير للتقليل أو للتعظيم؛ لعظم قدرهم، ووفور فضلهم، ويحتمل التكثير -أيضًا-؛ فإنهم وإن قلوا؛ فهم الكثيرون، فإن الواحد لا يساويه الألف، بل هم الناس كلهم.

قوله: «**منصورين**»؛ أي: بالحجج والبراهين، أو السيوف والأسنة؛ فعلى الأول هم أهل العلم، وعلى الثاني هم الغزاة، وإلى الأول مال المصنف، فذكر الحديث في هذا الباب؛ فإنه المنقول عن كثير من أهل العلم.

قال أحمد في هذه الطائفة: «إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم». أخرجه الحاكم في «علوم الحديث».

قال عياض: «وإنما أراد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث».

وقال البخاري في «صحيحه»: «هم أهل العلم».

قال السيوطي بعد نقله: «أي: المجتهدون؛ لأن المقلد لا يسمى عالمًا»».

٢٦- الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، المتوفى سنة (١٢٤٢ هـ) -رحمه الله-.

قال في كتاب: «جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية» (٤/ ١٢٤- ١٢٥ -مجموعة الرسائل والمسائل النجدية):

«والجواب أن يقال: المجيب إنما ذكر كلامًا عامًّا في أن أهل السنة والجماعة هم الذين اقتفوا ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، ومعلوم أن أهل الحديث هم أعظم طوائف الأمة بحثًا ومعرفة بسنة رسول الله ﷺ، وذلك لأنهم اشتغلوا بذلك، وأفنوا أعمارهم في طلب ذلك ومعرفته، واعتنوا بضبط ذلك وجمعه وتنقيته، حتى بينوا صحيح ذلك من ضعيفه من كذبه، ولا ينازع في ذلك إلا عدو للّه ولرسوله ﷺ ولعباده المؤمنين.

الوجه الثاني: أن ظاهر كلام المجيب وكلامه يبين أنه لم يخص بذلك

طائفة معينين، بل كل من سلك هذه الطريقة؛ فهو منهم من جميع الطوائف، هو داخل في قوله: وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة».

ثم ذكر وجهًا ثالثًا يتعلق بالقدر.

ثم قال: «الوجه الرابع: أن الاصطلاح لا حجة فيه عند أهل العلم وغيرهم؛ فإذا سمى أحد طائفة من الناس بأنهم أهل السنة والجماعة؛ لم يمنع من ذلك؛ إلا إذا كانوا مخالفين لما عليه جماعة أهل السنة والجماعة، كأهل البدع الذين يسمون أنفسهم بذلك، مع مباينتهم لطريقته ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

الوجه الخامس: أن كثيرًا من علماء السنة ذكروا أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية التي قال فيها رسول اللَّه ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى تقوم الساعة»؛ كما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما.

وذكر البخاري عن علي بن المديني: أنهم أهل الحديث، وكذلك قال أحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم؟»».

٢٧- الشيخ سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبدالوهاب، المتوفى سنة (١٢٣٣ هـ) -رحمه اللَّه-.

قال في كتابه: «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» (ص ٣٧٩): «قوله: «ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم».

قال يزيد بن هارون وأحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم؟»».

وكذلك قال: إنهم أهل الحديث: عبدالله بن المبارك، وعلي بن المديني، وأحمد بن سنان، والبخاري، وغيرهم.

وقال في رواية: هم العرب، واستدل برواية من روى: «هم أهل الغرب»، وفسر الغرب بالدلو العظيمة؛ لأن العرب هم الذين يستقون بها.

قلت: ولا تعارض بين القولين؛ إذ يمتنع أن تكون الطائفة المنصورة لا تعرف الحديث ولا سنن رسول الله ﷺ، بل لا يكون منصورًا على الحق إلا من عمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهم أهل الحديث من العرب وغيرهم.

فإن قيل: فلم خصه بالعرب؟ قيل: المراد: التمثيل لا الحصر؛ أي: أن العرب إن استقاموا على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ فهم الطائفة المنصورة حال استقامتهم».

٢٨- العلامة أبو الطيب صديق حسن خان القنوجي، المتوفى سنة (١٣٠٧هـ) -رحمه الله-.

قال في كتابه: «السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج» (٢/ ١١٧): «باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة...»: وأما هذه الطائفة؛ فقال البخاري: «هم أهل العلم».

وقال أحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم؟!»

قال عياض: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث».

ثم نقل كلام النووي السابق، ثم قال: «والحديث يشمل بعمومه ملوك الإسلام الظاهرين على أهل الكفر -أيضًا- إن شاء اللَّه».

وقال في كتابه: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ١١): «بسم اللَّه الرحمن الرحيم، فحمدًا للَّه الذي جعل أهل الحديث أهل النبي ﷺ خالصة من دون الناس في أعين البصراء، بل صحبه الذين صحبوا أنفاسه القدسية طول الآناء، وإن لم يصحبوا نفسه الزكية كصحبة الرحماء؛ فيا لهم من كرام أخلصهم اللَّه بخالصة ذكرى الدار، واصطفاهم لنصرة دينه وحفظ شريعته وتحمل علوم نبيه المختار، وناهيك بها من علياء...».

٢٩- العلامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المتوفى سنة (١٣٢٩ هـ):

قال في كتابه «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (٧/ ١٦٢ - ١٦٣)، عند شرح الحديث: «لا تزال طائفة...» الحديث: «قال النووي: وأما هذه الطائفة؛ فقال البخاري: «هم أهل العلم»، وقال أحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث؛ فلا أدري من هم؟!».

قال القاضي عياض: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث».. (ثم ذكر كلام النووي السابق ذكره).

٣٠- العلامة محمد بن عبدالرحمن المباركفوري، المتوفى سنة (١٣٥٣ هـ) -رحمه اللَّه-:

قال في كتابه «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» (٦/ ٤٣٤) في شرح: «لا تزال طائفة...» إلى أن ذكر قول الترمذي: قال محمد بن إسماعيل، عن علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث».

وقال البخاري في «صحيحه»: «هم أهل العلم».

وقال الحافظ في «الفتح»: «وأخرج الحاكم في «علوم الحديث» بسند صحيح عن أحمد: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم؟»، ومن طريق يزيد بن هارون مثله...».

ثم نقل كلام القاضي عياض، وكلام النووي -رحمهما اللَّه-.

٣١- شيخنا محدث العصر الإمام محمد ناصر الدين الألباني، المتوفى سنة (١٤٢٠) -رحمه اللَّه-:

قال في كتابه: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٧١): «من هي الطائفة المنصورة؟

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»».

ثم نقل كلام يزيد بن هارون من طريق الرامهرمزي: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم؟»».

ثم ذكر أن الحديث ثابت مستفيض عن عدد من الصحابة.

ثم نقل عن عدد من الأئمة -منهم: عبداللَّه بن المبارك، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن سنان، والبخاري-: أن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث.

ثم قال: «وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة والفرقة الناجية بأنهم أهل الحديث، ولا غرابة في ذلك إذا تذكرنا ما يأتي:

أولاً: أن أهل الحديث هم بحكم اختصاصهم في دراسة السنة وما

يتعلق من معرفة تراجم الرواة وعلل الحديث وطرقه أعلم الناس قاطبة بسنة نبيهم ﷺ وهديه وغزواته، وما يتصل به ﷺ.

ثانيًا: أن الأمة قد انقسمت إلى فرق ومذاهب، لم تكن في القرن الأول، ولكل مذهب أصوله وفروعه وأحاديثه التي يستدل بها ويعتمد عليها، وأن المتمذهب بواحد منها يتعصب له، ويتمسك بكل ما فيه؛ دون أن يلتفت إلى المذاهب الأخرى، وينظر لعله يجد فيها من الأحاديث ما لا يجده في مذهبه الذي قلده، فإن من الثابت لدى أهل العلم أن في كل مذهب من السنة والأحاديث ما لا يوجد في المذهب الآخر، فالمتمسك بالمذهب الواحد يضل -ولا بد- عن قسم عظيم من السنة المحفوظة لدى المذاهب الأخرى.

وليس على هذا أهل الحديث؛ فإنهم يأخذون بكل حديث صح إسناده، في أي مذهب كان، ومن أي طائفة كان راويه، ما دام أنه مسلم ثقة، حتى لو كان شيعيًا أو خارجيًا، أو قدريًا، فضلاً عن أن يكون حنفيًا، أو مالكيًا، أو غير ذلك.

وقد صرح بهذا الإمام الشافعي -رضي اللَّه عنه- حين خاطب الإمام أحمد بقوله: «أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا جاءكم الحديث صحيحًا؛ فأخبرني حتى أذهب إليه، سواء كان حجازيًا، أم كوفيًا، أم مصريًا».

فأهل الحديث -حشرنا اللَّه معهم- لا يتعصبون لقول شخص معين، مهما علا وسما -حاشا محمد ﷺ- بخلاف غيرهم ممن لا ينتمي إلى الحديث والعمل به؛ فإنهم يتعصبون لأقوال أئمتهم، وقد نهوهم عن ذلك؛ كما يتعصب أهل الحديث لأقوال نبيهم!

فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة،

والفرقة الناجية، بل الأمة الوسط، الشهداء على الخلق.

ويعجبني بهذا الصدد قول الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه: «شرف أصحاب الحديث، انتصارًا لهم، وردًا على من خالفهم»:

«ولو أن صاحب الرأي المذموم شُغِلَ بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول اللَّه رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين؛ لوجد في ذلك ما يغنيه عن سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي يراه...» إلخ.

ثم قال شيخنا الإمام الألباني: «ثم ساق الخطيب -رحمه اللَّه- الأبواب التي تدل على شرف أصحاب الحديث وفضلهم، لا بأس من ذكر بعضها -وإن طال المقام-؛ لتتم الفائدة، لكني اقتصر على أهمها وأمسها بالموضوع:

١- قوله ﷺ: «نضر اللَّه امرءًا سمع منا حديثًا فبلغه».

٢- وصية النبي ﷺ بإكرام أصحاب الحديث.

٣- قول النبي ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

٤- كون أصحاب الحديث خلفاء الرسول ﷺ في التبليغ عنه.

٥- وصف الرسول ﷺ إيمان أصحاب الحديث.

٦- كون أصحاب الحديث أولى الناس بالرسول ﷺ؛ لدوام صلاتهم عليه.

٧- بشارة النبي ﷺ أصحابه بكون طلبة الحديث بعده، واتصال الإسناد بينهم وبينه.

٨- البيان أن الأسانيد هي الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة.

٩- كون أصحاب الحديث أمناء الرسول ﷺ؛ لحفظهم السنن وتبيينهم لها.

١٠- كون أصحاب الحديث حماة الدين؛ بذبهم عن السنن.

١١- كون أصحاب الحديث ورثة الرسول ﷺ ما خلفه من السنة وأنواع الحكمة.

١٢- كونهم الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر.

١٣- كونهم خيار الناس.

١٤- من قال: إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث.

١٥- من قال: لولا أهل الحديث؛ لاندرس الإسلام.

١٦- كون أهل الحديث أولى الناس بالنجاة في الآخرة، وأسبق الخلق إلى الجنة.

١٧- اجتماع صلاح الدنيا والآخرة في سماع الحديث وكتبه.

١٨- ثبوت حجة صاحب الحديث.

١٩- الاستدلال على أهل السنة بحبهم أصحاب الحديث.

٢٠- الاستدلال على المبتدعة ببغض الحديث وأهله.

٢١- من جمع بين مدح أصحاب الحديث وذم أهل الرأي والكلام الخبيث.

٢٢- من قال: طلب الحديث من أفضل العبادات.

٢٣- من قال: رواية الحديث أفضل من التسبيح.

٢٤- من قال: الحديث أفضل من صلاة النافلة.

٢٥- من تمنى رواية الحديث من الخلفاء، ورأى أن المحدثين أفضل العلماء.

هذه هي أهم أبواب الكتاب وفصوله.

وأختم هذه الكلمة بشهادة عظيمة لأهل الحديث من عالم من كبار علماء الحنفية في الهند، ألا وهو أبو الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي (١٢٦٤- ١٣٠٤ هـ):

قال -رحمه اللَّه-: «ومن نظر بنظر الإنصاف، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنبًا الاعتساف، يعلم علمًا يقينًا أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها؛ فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شعب الاختلاف؛ أجد قول المحدثين فيها قريبًا من الإنصاف؛ فللَّه درهم، وعليه شكرهم، كيف لا؛ وهم ورثة النبي ﷺ حقًّا، ونواب شرعه صدقًا، حشرنا اللَّه في زمرتهم، وأماتنا على حبهم وسيرتهم».

ولما كان حمل العلم يقتضي استمراره؛ لأن الخلف يرثونه عن السلف؛ فإن الحملة العدول يؤدونه كما تلقوه وتلقفوه، وهذا يستلزم ثبات الحق وأهله فهم الطائفة المنصورة الظاهرة على الحق.

وقد شرع لنا المولى الحق سبلاً، وفتح لنا أبوابًا، ووطأ لنا أسبابًا من سلكها ذللاً، ولم يبتغ عنها حولاً، ولم يرد غيرها بدلاً؛ كساه اللَّه حلة الثبات، وحباه بنعمة التثبت، منها:

١- نصرة دين اللَّه:

قال -تعالى-: ﴿ولينصرن اللَّه من ينصره إن اللَّه لقوي عزيز﴾ [الحج: ٤٠].

وقال -عز شأنه-: ﴿ إن تنصروا اللَّه ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ [محمد: ١٧].

٢- القول الثابت السديد:

قال -تعالى-: ﴿يثبت اللَّه الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة﴾ [إبراهيم: ٢٧].

٣- الإنفاق في سبيل اللَّه:

قال -جل ثناؤه-: ﴿ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة اللَّه وتثبيتًا من أنفسهم﴾ [البقرة: ٢٦٥].

٤- الدعاء:

قال -سبحانه-: ﴿ربنا أفرغ علينا صبرًا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين﴾ [البقرة: ٢٥٠].

وقال -جل وعز-: ﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل اللَّه وما ضعفوا وما استكانوا واللَّه يحب الصابرين. وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين. فأتاهم اللَّه ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة واللَّه يحب المحسنين﴾ [آل عمران: ١٤٦-١٤٨].

٥- فعل المأمور وترك المحظور:

كلما كان العبد أسَدَّ قولاً، وأحسن عملاً؛ كان أشد تثبيتًا، كما قال

ربنا -جل شأنه-: ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرًا لهم وأشد تثبيتًا. وإذًا لآتيناهم من لدنا أجرًا عظيمًا. ولهديناهم صراطًا مستقيمًا. ومن يطع اللَّه والرسول فأولئك مع الذين أنعم اللَّه عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا﴾ [النساء: ٦٦- ٦٩].

٦- تدبر القرآن الكريم:

واعلم أيها العبد المسلم: أن مادة التثبيت وأصله من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ.

قال -تعالى-: ﴿قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمؤمنين﴾ [النحل: ١٠٢].

٧- التأسي بالصالحين والدعاة السابقين:

قال -تعالى-: ﴿وكلاًّ نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وبشرى للمؤمنين﴾ [هود: ١٢٠].

ولذلك كان رسول اللَّه ﷺ يتلوا على أصحابه من أخبار الدعاة السابقين الذين ثبتوا على الحق.

عن خباب بن الأرت -رضي اللَّه عنه- قال: شكونا إلى رسول اللَّه ﷺ -وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة-، قلنا له: ألا تستنصر لنا، ألا تدعو اللَّه لنا؟ قال:

«كان رجل فيمن كان قبلكم يحفر له في الأرض، فيجعل فيه، فيجاء بالمئشار[1]، فيوضع على رأسه، فيشق باثنتين! وما يصده ذلك عن دينه، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم، أو عصب، وما يصده ذلك

---

(١) هو المنشار، وهي لغة معروفة.

عن دينه! والله ليتمن هــذا الأمـر؛ حتـى يسـير الراكـب مـن صنعـاء[١] إلى حضرموت لا يخاف إلا الله أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون»[٢].

عن صهيب -رضي الله عنه-: أن رسول الله ﷺ قال:

«كان ملك فيمن كان قبلكم، وكان له ساحر، فلما كـبر قـال للملـك: إني قد كبرت، فابعث إلي غلامًا أعلمه السـحر، فبعـث إليـه غلامًـا يعلمـه، وكان في طريقه إذا سلك راهب، فقعد إليه، وسمع كلامه فأعجبه، وكان إذا أتى الساحر؛ مر بالراهب وقعد إليه، فإذا أتى الساحر ضربه؛ فشكا ذلك إلى الراهب، فقال:

إذا خشيت الساحر؛ فقل: حبسني أهلـي، وإذا خشـيت أهلـك؛ فقـل: حبسني الساحر، فبينما هو على ذلك؛ إذ أتى على دابة عظيمـة قـد حبسـت الناس، فقال: اليوم أعلم؛ الساحر أفضل أم الراهب أفضـل؟ فـأخذ حجـرًا فقال: اللهم إن كان أمر الراهب أحب إليك من أمــر السـاحر؛ فـاقتل هـذه الدابة حتى يمضي الناس، فرماهـا فقتلهـا، ومضـى النـاس، فـأتى الراهـب؛ فأخبره.

فقال له الراهب: أي بني! أنت اليوم أفضل مني، قد بلغ من أمـرك مـا أرى، وإنـك سـتبتلى، فـإن ابتليـت؛ فـلا تـدل علـيَّ، وكـان الغـلام يـبرئ الأكمه[٣] والأبرص، ويداوي الناس من سائر الأدواء[٤].

---

(١) هي صنعاء دمشق، كما بينته في «الدعوة والدعاء بـين تحقيـق التوكـل واسـتعجال النتائج» (ص ٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٦١٩، ٧/ ١٦٤- ١٦٥، ١٢/ ٣١٥- ٣١٦ -فتح).

(٣) هو الذي يولد أعمى.

(٤) الأمراض.

فسمع جليس للملك كان قد عمي، فأتاه بهدايا كثيرة، فقال: ما ههنا لك أجمع إن أنت شفيتني، فقال: إني لا أشفي أحدًا، إنما يشفي اللَّه -تعالى-، فإن آمنت باللَّه -تعالى-؛ دعوت اللَّه فشفاك، فآمن باللَّه -تعالى-؛ فشفاه اللَّه -تعالى-، فأتى الملك؛ فجلس إليه كما كان يجلس، فقال له الملك.

من رد عليك بصرك؟

قال: ربي.

قال: أو لك رب غيري؟!

قال: ربي وربك اللَّه؛ فأخذه، فلم يزل يعذبه حتى دلَّ على الغلام، فجيء بالغلام، فقال له الملك: أي بني! قد بلغ من سحرك ما تبرئ الأكمه والأبرص، وتفعل وتفعل.

فقال: إني لا أشفي أحدًا؛ إنما يشفي اللَّه -تعالى-، فأخذه؛ فلم يزل يعذبه حتى دل على الراهب، فجيء بالراهب، فقيل له: ارجع عن دينك، فأبى؛ فدعا بالمنشار، فوضع المنشار في مفرق رأسه، فشقه، حتى وقع شقاه، ثم جيء بجليس الملك، فقيل له: ارجع عن دينك، فأبى، فوضع المنشار في مفرق رأسه[1]، فشقه حتى وقع شقاه، ثم جيء بالغلام، فقيل له: ارجع عن دينك؛ فأبى، فدفعه إلى نفر من أصحابه، فقال: اذهبوا به إلى جبل كذا وكذا، فاصعدوا به الجبل، فإذا بلغتم ذروته[2]، فإن رجع عن دينه، وإلا فاطرحوه، فذهبوا به، فصعدوا به الجبل، فقال: اللَّهم اكفينهم بما شئت؛ فرجف الجبل، فسقطوا، وجاء يمشي إلى الملك.

---

(١) وسطه.

(٢) أعلاه.

فقال له: الملك: ما فعل أصحابك؟

فقال: كفانيهم اللَّه -تعالى-.

فدفعه إلى نفر من أصحابه، فقال: اذهبوا به، فاحملوه في قرقور[١]، وتوسطوا به البحر، فإن رجع عن دينه وإلا فاقذفوه، فذهبوا به، فقال: اللَّهم اكفنيهم بما شئت، فانكفأت بهم السفينة، فغرقوا، وجاء يمشي إلى الملك.

فقال له الملك: ما فعل أصحابك؟

فقال: كفانيهم اللَّه -تعالى-.

فقال للملك: إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما آمرك به.

قال: ما هو؟

قال: تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع[٢]، ثم خذ سهمًا من كنانتي[٣]، ثم ضع السهم في كبد القوس[٤]، ثم قل: بسم اللَّه رب الغلام، ثم ارمني؛ فإنك إذا فعلت ذلك قتلتني؛ فجمع الناس في صعيد واحد، وصلبه على جذع، ثم أخذ سهمًا من كنانته، ثم وضع السهم في كبد القوس، ثم قال:

بسم اللَّه رب الغلام، ثم رماه فوقع السهم في صدغه، فوضع يده في صدغه، فمات فقال الناس: آمنا برب الغلام!

---

(١) نوع من السفن.

(٢) هو العود من أعواد النخل.

(٣) بيت السهام.

(٤) وسطه.

فأتي الملك فقيل له: أرأيت[١] ما كنت تحذر، قد والله نزل بك حذرك؛ فقد آمن الناس.

فأمر بالأخدود[٢] بأفواه السكك فخدت[٣]، وأضرم فيها النيران، وقال: من لم يرجع عن دينه، فأقحموه فيها[٤]، أو قيل له: اقتحم، ففعلوا حتى جاءت امرأة ومعها صبي لها، فتقاعست أن تقع فيها، فقال لها الغلام: يا أمه! اصبري؛ فإنك على الحق»[٥].

٨- حب الله ورسوله ﷺ[٦].

٩- الحب في الله، والبغض في الله[٧].

١٠- كراهية الكفر والعودة إليه[٨].

عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله ﷺ:

«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار»[٩].

---

(١) أخبرني.

(٢) الشقوق في الأرض كالنهر الصغير.

(٣) شقت.

(٤) القوه.

(٥) أخرجه مسلم (٣٠٠٥).

(٦) انظر رسالتي: «حلاوة الإيمان» (ص ٣٣ - ٥٧).

(٧) انظر رسالتي: «الحب والبغض في الله».

(٨) انظر رسالتي: «حلاوة الإيمان» (ص ٥٧- ٥٩).

(٩) أخرجه البخاري (١/ ٦٠ - «الفتح»)، ومسلم (٢/ ١٣ - ١٤ - نووي).

١١- التواصي بالحق.

١٢- التواصي بالصبر.

١٣- التواصي بالرحمة.

إن التواصي بالحق والتواصي بالصبر، والتواصي بالمرحمة ميثاق إسلامي أخذه اللّه ورسوله على الجيل القدوة الأول ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، قال -عز ثناؤه-:

﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾ [العصر: ١-٣].

وقال -تبارك اسمه-: ﴿ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة. أولئك أصحاب الميمنة﴾ [البلد: ١٧ و١٨].

وعن جرير بن عبداللّه: «بايعت رسول اللّه ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم»[١].

والنصيحة كلمة جامعة، معناها: حيازة الخير للمنصوح له، فهي من وجيز الكلام، بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة، ولذلك جعلها رسول اللّه ﷺ الدين كله.

عن تميم الداري: أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن يا رسول اللّه! قال: «للّه، ولكتابه، ورسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[٢].

وما ذلك إلا لأنها محصلة لغرض الدين، حيث تبرز من خلالها صورة

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١٣٧ - فتح)، ومسلم (٢/ ٣٩ - نووي).

(٢) أخرجه البخاري تعليقًا (١/ ١٣٧ - فتح)، ومسلم (٢/ ٣٧ -نووي).

الأمة المسلمة ذات الكيان الخاص، والرابطة المميزة، والوجهة الموحدة، الأمة التي تشعر بوجودها كما تشعر بواجبها، وتعرف حقيقة ما هي مقدمة عليه من السير بالبشرية إلى طريق الإيمان والعمل الصالح، فتتواصى فيما بينها بما يعينها على النهوض بالإمامة الكبرى، والأمانة العظمى.

فمن خلال لفظ النصيحة -المتضمن كلمة التواصي، ومعناه، وطبيعته، وحقيقته- تبرز صورة الأمة المتضامنة، المتضامة، الخيرة، الراعية، القيمة في الأرض على الحق والعدل والخير.

وهي أنصع وأرفع صورة للأمة المختارة التي أرادها اللّه أن تكون قائمة على حراسة الحق والخير، متواصية بالخير والصبر في مودة وتعاون وتآخ، تنضح بها كلمة التواصي.

إن التواصي بالحق ضرورة للنهوض بالحق؛ لأن المعوقات كثيرة؛ هوى النفس، ومنطق المصلحة، وتصورات البيئة... إلخ.

والتواصي تذكير، وتشجيع، وإصلاح، وإشعار بالقربى في الهدف والغاية، والأخوة في العبء والأمانة، فهو حصيلة الاتجاهات الفردية كلها، حيث تتفاعل معًا، فتتضاعف أضعافًا كثيرة، ويقوى أمرها، وتستغلظ، فتستوي على سوقها؛ لتؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

والتواصي بالصبر ضرورة؛ لتتضاعف المقدرة على الثبات على الحق، بما يبعثه من إحساس بوحدة الهدف، ووحدة المسار، وتعاضد الجميع، وتزودهم بالحب والعزم والإصرار، فهو معيار تماسك الأمة المسلمة، فهي أعضاء متجاوبة الحس، تشعر شعورًا واحدًا، فيوصي بعضها بعضًا بالصبر على العبء المشترك، ويثبت بعضها بعضًا، فلا تتخاذل، ويقوي بعضها

بعضًا، فلا تولي يوم الزحف.

وهذا غير الصبر الفردي، وإن كان قائمًا عليه، فهو إيحاء جلي بواجب المؤمن في الأمة المسلمة بأن لا يكون عنصر تخذيل وتثبيط، بل عنصر تثبيت، ولا يكون داعية هزيمة بل داعية اقتحام، ولا يكون مثار جزع بل مهبط سكينة وطمأنينة.

وكذلك التواصي بالمرحمة أمر فوق المرحمة؛ لأنه إشاعة الشعور بواجب التراحم والتعاطف والتواد في الصفوف المؤمنة؛ ليزداد البنيان تماسكًا، حيث يكون التحاض على المرحمة واجبًا فرديًّا جماعيًّا في الوقت نفسه، يتعارف عليه الجميع، ويتعاون عليه الجميع.

١٤- ذكر اللَّه:

إن لذكر اللَّه حقيقة عميقة يعرفها الذين خالطت بشاشة الإيمان قلوبهم، فاطمأنت بذكر اللَّه، يعرفونها ولا يملكون بالكلمات أن ينقلوها إلى الآخرين، الذين لم يذوقوها؛ لأنها فوق الكلمات... إنها طمأنينة تسري في القلب، وسكينة تجري منهم مجرى الدم... فيستروحها ويهش لها، ويندى لها، ويستريح ويشعر بالثلج في خلاياه.

وحسبك إخبار مقلب القلوب وعلام الغيوب.

﴿الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر اللَّه ألا بذكر اللَّه تطمئن القلوب﴾ [الرعد: ٢٨].

وإذا اطمأن القلب ثبتت الأقدام، ولم تعرف التردد والإحجام، ولذلك أمر مولانا الحق -جل جلاله- دعاة الحق بذكر اللَّه عند الالتقاء بالأعداء:

﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا اللَّه كثيرًا لعلكم

تفلحون﴾ [الأنفال: ٤٥].

وفي هذا بيان أن ذكر اللَّه عند ملاقاة العدو يطهر القلوب، ويذهب رجز الشيطان، ويثبت الأقدام.

١٥- التربية الإيمانية:

لأن غراس الإسلام إن لم يتعاهدها المربون المخلصون بالتربية الإيمانية حتى تنضج ثمارها، وتقطف في أوانها، وإلا اعتورها في لحظة غفلة أو غرور انتفاضة قائمة على ضعف ونقص: ضعف في حقيقة الإيمان الذي يربط على القلوب، ويثبت الأقدام.

ونقص في إدراك حقيقة الموقف الذي يواجهونه.

ويظهر هذا الضعف والنقص عندما يتخلى المدعون والمستعجلون عنها فوجًا بعد فوج في مراحل الطريق.

وهذه الحماسة الجماعية قد تخدع القائد؛ لو أخذها بمظهرها الأخَّاذ، وبريقها النفاذ، فيجب أن يضعها على محك التجربة قبل أن يقف معهم وبهم الموقف الحاسم.

وقد ضرب لنا اللَّه في كتابه مثلاً، فقال -جل وعز-: ﴿ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل اللَّه. قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا. قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل اللَّه وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا. فلما كتب عليهم القتال تولوا إلا قليلاً منهم واللَّه عليم بالظالمين. وقال لهم نبيهم إن اللَّه قد بعث لكم طالوت ملكاً قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعةً من المال قال إن اللَّه اصطفاه عليكم وزاده بسطةً في العلم

والجسم واللَّه يؤتي ملكه من يشاء واللَّه واسع عليم. وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة من ربكم وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون تحمله الملائكة إن في ذلك لآيةً لكم إن كنتم مؤمنين. فلما فصل طالوت بالجنود قال إن اللَّه مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفةً بيده فشربوا منه إلا قليلاً منهم فلما جاوزه هو والذين آمنوا معه قالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده قال الذين يظنون أنهم ملاقوا اللَّه كم من فئة قليلة غلبت فئةً كثيرةً بإذن اللَّه واللَّه مع الصابرين. ولما برزوا لجالوت وجنوده قالوا ربنا أفرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين. فهزموهم بإذن اللَّه وقتل داود جالوت وآتاه اللَّه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ولولا دفع اللَّه الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن اللَّه ذو فضل على العالمين. تلك آيات اللَّه نتلوها عليك بالحق وإنك لمن المرسلين﴾ [البقرة: ٢٤٦ - ٢٥٢].

لقد تقدم الملأ من بني إسرائيل إلى نبي لهم من بعد موسى -عليه الصلاة والسلام- أن يختار لهم ملكًا يقودهم إلى معركة مع أعداء اللَّه.

وهم في طلبهم هذا مخطؤون؛ حيث فصلوا بين أهل القيادة وأهل العبادة؛ فظنوا أنهم على مفترق طريق؛ ففصلوا بين الدين والدنيا، فالقائد الذي يطلبون أمامهم لو كانوا يبصرون وهو نبيهم الذي يخاطبون؛ فإن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خَلَفَه نبي، أو ليست المعركة الحاسمة من ضروريات سياسة الأمة؟!

ويدرك نبيهم ضعفهم وغفلتهم؛ فيريد أن يرشدهم، ولكن بإجابة الحكيم، فيستوثق منهم قائلاً: ﴿هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا﴾.

وهنا غلا الزبد المعربد مستنكرًا، وارتفعت حماسته إلى الذروة، وبدأ

يطرح حوافز المعركة، ومسوغات القتال، وضرورة الاستعجال: ﴿قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا﴾، ولكن هذه الحماسة الجياشة البالغة ما لبثت أن انطفأت شعلتها، وتهاوت جذوتها على مراحل الطريق: ﴿فلما كتب عليهم القتال تولوا إلا قليلاً منهم واللّه عليم بالظالمين﴾، ومع أن ديدن بني إسرائيل النكول عن العهد والنكوص عن الوعد، والتفلت من الطاعة، والتفرق في منتصف الطريق، والتولي عن الحق المبين، فقد خذلوا موسى -عليه السلام- من قبل: ﴿وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة اللّه عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً وآتاكم ما لم يؤت أحداً من العالمين. يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب اللّه لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين. قالوا يا موسى إن فيها قومًا جبارين وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فإنا داخلون. قال رجلان من الذين يخافون أنعم اللّه عليهما ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه فإنكم غالبون. وعلى اللّه فتوكلوا إن كنتم مؤمنين. قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبدًا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون. قال رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين. قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنةً يتيهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين﴾ [المائدة: ٢٠-٢٦].

إلا أن هذه الظاهرة هي ظاهرة بشرية على كل حال، في الجماعات والمجتمعات التي لم تبلغ تربيتها الإيمانية مبلغًا عاليًا، فيحسن الانتفاع فيها بتجربة بني إسرائيل.

ولذلك؛ فهي سمة ينبغي للقيادة الراشدة أن تكون منها على حذر، وأن تحسب حسابها في الطريق الشاق الوعر، كي لا تفاجأ بها، فيتعاظمها

الأمر، فهي متوقعة في الجماعات التي لمن تخلص من الأوشاب، ولم تطهر من هذه العقبات، ولم تصهر في بوتقة التربية الإيمانية العالية، الطويلة الأمد، العميقة التأثير.

وفي هذا الحوار الساخن بين القيادة البصيرة والمستعجلين الذين يريدون أن يزببوا قبل أن يحصرموا؛ لحاجة في نفوسهم، فتسقط الأقنعة الزائفة، وتتهاوى الشعارات البراقة، ويتضح أن الملأ من بني إسرائيل يطلبون صيدًا: ﴿وقال لهم نبيهم إن اللَّه قد بعث لكم طالوت ملكًا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه﴾.

إنهم اتخذوا شعار الجهاد والقتال في سبيل اللَّه، وتحرير الوطن السليب، والذود عن الأعراض والأولاد سُلَّمًا، أما دخيلة نفوسهم؛ فهي أنهم يريدون الملك ولا شيء غير الحكم، ولكنهم يريدون أن يأتي هذا الحكم عن طريق الدعاة إلى اللَّه؛ ليواروا سوآتهم أمام الناس.

ويخطئ الملأ مرة أخرى عندما يتركون مقياس الدين ويلجؤون إلى مقاييس الطين، فينغضون رؤوسهم، ويلوون أعناقهم، ويجادلون نبيهم، اختيار اللَّه لهم: ﴿ولم يؤت سعة من المال﴾.

ولكن سرعان ما تتجلى حكمة اللَّه في اصطفاء طالوت ملكًا وأحقيته الذاتية في ذلك: ﴿قال إن اللَّه اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم واللَّه يؤتي ملكه من يشاء واللَّه واسع عليم﴾.

إنه رجل اختاره اللَّه -وهذه تكفي-؛ فاختيار اللَّه ليس كاختيار البشر، إن اللَّه زاده بسطة في العلم والجسم، وهذا بيان للناس: أن القيادة الراشدة التي تسير بالناس نحو خلافة على منهاج النبوة هي القائمة على ميراث النبوة،

والأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر: ﴿أولئك الذين هدى اللَّه فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠].

وسرعان ما يتجلى رسوخ طالوت في العلم، إنه اصطفاء اللَّه؛ فهو رباني يريد أن يربي جنده على صغار الأمور قبل كبارها؛ لأنه مُقدِمٌ على معركة، ومعه جيش من أمة مغلوبة ومهزومة مرة بعد أخرى، وهو يواجه جيشًا قويًّا، فلا بد أن يسلح جنده بقوة كامنة تستطيع الوقوف أمام القوة الظاهرة الغالبة، إنها الإرادة التي تضبط الشهوات، وتكبح النزوات، وتصمد للمشاق والحرمات، وتستعلي على الحاجات وتؤثر الطاعات، فتجتاز الابتلاء بثبات، فلا بد للقائد الراشد أن يبلو إرادة جنده، وصمودهم وصبرهم.

وانظر كيف يختار طالوت هذه التجربة، إن جنده عطاش، وأمامهم نهر، فهو يريد ابتلاءهم؛ ليعلم من يصبر معه ممن ينكص على عقبه، ويؤثر العافية الفانية: ﴿فلما فصل طالوت بالجنود قال إن اللَّه مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلا قليلاً﴾.

شربوا وارتووا، وحصلت المفاصلة والتميز؛ لأنهم لا يصلحون للمهمة الملقاة على عاتقهم، إذن من الخير ومن الحزم أن ينفصلوا عن الجيش الزاحف؛ لأنهم بذرة ضعف وخذلان وهزيمة ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً﴾، والجيوش ليست بالعدد الضخم، والتلميع الفخم، ولكن بالقلب الصامد، والإرادة الجازمة، والإيمان الثابت المستقيم على الطريق.

وهكذا يتبين أن النية الكامنة وحدها لا تكفي، ولا بد من التجربة

العملية التي تصقل المعدن؛ ليصلب العود قبل دخول المعركة.

ولكن هذا الخذلان لم يهز القائد بل مضى في طريقه.

ولم تكن هذه الغربلة المرة الأخيرة، بل تكررت التجربة: ﴿فلما جاوزه هو والذي آمنوا معه قالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده﴾.

إنهم لم ينكصوا، ولكنهم أمام واقع؛ يرون بأعينهم أنهم أضعف من مواجهته.

ولكنها التجربة الخاتمة: تجربة الاعتزاز باللَّه الذي لا غالب له، وهذا مقام لا يصمد له إلا من اكتمل إيمانه، وأصبحت له موازين يستمدها من واقع إيمانه غير الموازين التي يستمدها الناس من واقع حالهم.

وهنا برزت الطائفة المؤمنة القليلة المختارة ذات الموازين الربانية: ﴿قال الذين يظنون أنهم ملاقوا اللَّه كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن اللَّه واللَّه مع الصابرين﴾.

هذه هي القاعدة: أن تكون الطائفة المؤمنة قليلة؛ لأن الرقي إلى القمة شاق يتساقط خلاله أهل النفاق، حتى ينتهى إلى مرتبة الاصطفاء والاختيار، ولكن القلة تكون الغالبة؛ لأنها مرتبطة بالقوي العزيز؛ الذي لا يَذُلُّ من والاه، ولا ينتصر من عاداه، ولا يضام من لجأ إلى حماه، ولن يضل من استضاء بهداه: ﴿قل إن هدى اللَّه هو الهدى﴾ [البقرة: ١٢٠].

وهذه القلة المؤمنة الثابتة لم تزلزلها كثرة العدو وقوته؛ لأنها هي التي تحسم المعركة بمواصلة عهدها مع اللَّه؛ لأنه وحده واهب النصر والحياة: ﴿وما النصر إلا من عند اللَّه﴾ [الأنفال: ١٠].

وكانت النتيجة التي ترقبوها واستيقنوها: ﴿ولما برزوا لجالوت وجنوده

قالوا ربنا أفرغ علينا صبرًا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين﴾.

ويؤكد النص حقيقة: أن النتيجة بيد اللّه وبإذنه، ومن عنده؛ ليعلمها المؤمنون؛ فيزدادوا بها علمًا وثباتًا.

ويعود النص القرآني في لفتة بليغة ليؤكد خطأ الملأ من بني إسرائيل الذين فصلوا بين أهل العبادة وأهل القيادة؛ فظنوا أن ما للّه للّه، وما لقيصر لقيصر، ونسوا أو تناسوا أن كل شيء للّه، فيبرز دور داود -عليه الصلاة والسلام-، وأنه قتل جالوت، بينما لم يتمكن طالوت من ذلك، وهو القائد الذي اختاره اللّه لقيادة بني إسرائيل، تنبيهًا للغافلين أن أهل العلم والعبادة هم أهل القيادة، وأن عروتهما لا تنفصم ولا تقبل القسمة إلا على سنن بني إسرائيل المغضوب عليهم: ﴿وقتل داود جالوت وآتاه اللّه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء﴾.

وقد كانت العبادة والقيادة في بني إسرائيل لأنبياء اللّه -صلوات اللّه وسلامه عليهم-؛ الذين كانوا يسوسون بني إسرائيل.

عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين، فسمعته يحدث عن النبي ﷺ، قال:

«كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء؛ فيكثرون»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم؛ فإن اللّه سائلهم عما استرعاهم»[1].

وحكمة طالوت التي أظهرها وهو يقود جنده إلى المعركة، فعلى بهم وارتفع حتى حقق بهم النصر على عدوهم بإذن اللّه، هذه الحكمة التي تنبئ

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٩٥ - «فتح»)، ومسلم (١٢/ ١٣٢ -نووي).

عن بسطة في العلم التي حبا اللَّه بها طالوت مأخوذة من سياسة نبي من أنبياء بني إسرائيل، وهو فتى موسى: يوشع بن نون -عليهما الصلاة والسلام-، ودونك تبيان هذا المقام؛ لكيلا تضل أفهام، وتزل أقدام، أو يبقى في نفوس تردد وإحجام.

عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه- قال: قال النبي ﷺ:

«غزا نبي من الأنبياء؛ فقال لقومه: لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة، وهو يريد أن يبني بها، ولما يبن بها، ولا أحد بنى بيوتًا، ولم يرفع سقوفها، ولا آخر اشترى غنمًا أو خلفات، وهو ينتظر ولادتها، فغزا فدنا من القرية صلاة العصر أو قريبًا من ذلك، فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور؛ اللَّهم احبسها علينا، فحبست حتى فتح اللَّه عليهم؛ فجمع الغنائم، فجاءت -يعني: النار- لتأكلها، فلم تطعمها، فقال: إن فيكم غلولاً؛ فليبايعني من كل قبيلة رجل، فلزقت يد رجل بيده، فقال: فيكم الغلول، فليبايعني قبيلتك، فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده، فقال: فيكم الغلول، فجاؤوا برأس بقرة من الذهب، فوضعوها، فجاءت النار، فأكلتها، ثم أحل اللَّه لنا الغنائم، رأى ضعفنا وعجزنا؛ فأحلها لنا»[(١)].

أ- أما أن هذا النبي هو يوشع بن نون -عليه الصلاة والسلام-؛ فإن الشمس لم تحبس إلا له؛ لقول رسول اللَّه ﷺ:

«إن الشمس لم تحبس على بشر إلا ليوشع؛ ليالي سار إلى بيت المقدس»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٢٠، ٩/ ٢٢٣ -«فتح»)، ومسلم (١٧٤٧).

(٢) حديث صحيح؛ كما بينه شيخنا -رحمه اللَّه- في «الصحيحة» (٢٠٢)، وفيه بحث نفيس بين فيه ضعف ما خالفه، وانظر «الضعيفة» (٢/ ٣٩٥-٤٠٢).

ب- أمَّا أنه قبل طالوت، فنص القرآن يؤكده: ﴿ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى﴾.

ويوشع بن نون -عليه الصلاة والسلام- هو فتى موسى -عليه الصلاة والسلام- الذي دخل ببني إسرائيل الأرض المقدسة بعد مرحلة التيه التي كتبت عليه، حيث لم يقاتلوا مع موسى -عليه الصلاة والسلام-.

ت- أمَّا أن خطة طالوت مأخوذة من سياسة يوشع بن نون -عليه الصلاة والسلام-؛ فظاهر أن يوشع بن نون -عليه الصلاة والسلام- أمر جنده أن يخرج منهم من كان قبله متعلقًا بالرجوع؛ لأن فتن الدنيا تدعو النفس إلى الهلع عند اللقاء، والجبن عندما يحمي الوطيس حبًا في البقاء، ومن كان كذلك؛ فهو بذرة ضعف، وثغرة يتسلل منها العدو؛ فلا بد من استئصاله من صفوف الجيش الزاحف.

وخطة طالوت لم تخرج عن هذه السياسة الشرعية، فهي ضمن قواعدها المرعية.

ث- خطة طالوت في مواجهة جالوت وجنده وجه لبسطة العلم التي حباه اللَّه بها، وهذا العلم علم موروث من الأنبياء، ولم يكن رأيًا، أو اجتهادًا، أو تقليدًا، فتبين أن العلم النافع والدواء الناجع هو ميراث الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-.

ولله در القائل:

العلم قال اللَّه قال رسوله ... قال الصحابة ليس بالتمويه

ما العلم نصبك للخلاف جهالة ... بين الرسول وبين رأي فقيه

وعودًا على بدء؛ فإن إبراز القرآن لدور داود -عليه الصلاة والسلام-

في نهاية المعركة، وبيان حاله، وأنه كان ملكًا نبيًّا؛ هو للدلالة على أن أهل العلم الأثري هم الذين ينبغي أن يقودوا الأمة إلى النصر والتمكين والاستخلاف في الأرض بإذن اللَّه، وليعبد اللَّه وحده، ويكون الدين كله للَّه، ويكون الذل والصغار على من خالف أمره.

وانظر -رحمك اللَّه- إلى هذا الغبش في التصور الذي وقع فيه الملأ من بني إسرائيل، كيف قادهم في الخاتمة إلى الانحراف الكبير، والتولي يوم الزحف.

فليحذر النابهون هذا المزلق؛ فإنه من سنن بني إسرائيل؛ فإياكم وإياهم.

فهي سمة بشرية عامة لا تتغير إلا بالتربية الإيمانية ذات الموازين الربانية الطويلة الأمد، العميقة التأثير، والتي هي منهج الطائفة الناجية، والفرقة المنصورة في التغيير.

وانظر إلى رسول اللَّه ﷺ كيف يؤكد هذا المنهج في نفوس أصحابه في بيعة العقبة الكبرى عند أخذ العهد والميثاق عليهم، فقال له العباس بن عبادة بن نضلة: والذي بعثك بالحق؛ لئن شئت؛ لنميلن على أهل منى غدًا بأسيافنا، فقال رسول اللَّه ﷺ: «لم أومر بذلك»[1].

وهذا المنهج التربوي الإيماني الذي درج عليه الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- دعى إليه القرآن في مواضع كثيرة، وهو من أعظم ما يدل على

---

(١) جزء من حديث كعب بن مالك -رضي اللَّه عنه- الطويل في بيعة العقبة الكبرى، وهو صحيح، كما بينته في كتابي: «إتحاف السالك بفوائد حديث المخلفين من رواية كعب بن مالك».

حكمة اللَّه -جل وعلا-، ومن أعظم ما يرقى العاملين إلى كل خير في الدنيا والآخرة.

لأن العامل إذا اشتغل بعلمه الذي هو وظيفة وقته؛ قصر فكره وظاهره وباطنه عليه؛ فينجح، ويفلح، ويتم له الأمر، فمن تأنى نال ما تمنى.

وإن استشرف أعمالاً وأحوالاً لم يحن وقتها، ولم يأن قطافها وقع على أم رأسه، واقتلع من أسه، ويومئذ فلا يلومن إلا نفسه؛ لأنه قد حفر رمسه بنفسه.

فإنه إذا شغل بهذا أهمل العمل الذي هو وظيفة وقته، وقد رأينا أناسًا زعموا: أنهم يسعون لاستئناف حياة إسلامية، ويدعون لوجود دولة إسلامية، ومع ذلك لا يطبقون الإسلام في حياتهم الشخصية، قائلين: الأهم أن نقيم دولة الإسلام، ونرفع راية القرآن!

ولقد كلمت أحد مقدميهم، وأنه يجب عليه أن يأمر زوجته بجلباب المرأة المسلمة، فقال: لا قوامة للرجال على النساء إلا بوجود خليفة مسلم!

وإن استبعد حصولها؛ فترت عزيمته، وانحلت همته، وصار نظره إلى الأعمال الأخرى ينقص من إتقان عمله الحاضر، وجمع الهمة عليه.

ثم إذا جاءت وظيفة العمل الآخر، جاءه وقد قل نشاطه، وربما كان الثاني متوقفًا على الأول في حصوله أو تكميله، فيفوت الأول والثاني، بخلاف من جمع قلبه وقالبه على كل عمل في وقته؛ فإنه إذا جاء العمل الثاني يأتيه مستعدًا له بقوة ونشاط جديدين حصلهما من نشاطه وقوته في العمل الأول، فيتلقاه بشوق وعزيمة، وهكذا هو أبدًا متجدد القوى؛ لأنه يستنير الهدى، وخالف النفس والهوى، فينجح، ويفلح ويفوز.

ولقد كشف الله هذا المنهج في قوله: ﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرًا وأشد تثبيتًا﴾ [النساء: ٦٦].

فالله أرشد الخلق أن يكونوا أبناء وقتهم، وأن يقوموا بالعمل الحاضر ووظيفته، ثم إذا جاء العمل الآخر صار وظيفة ذلك الوقت، فاجتمعت الهمة والعزيمة الصادقة عليه، وصار القيام بالعمل الأول معينًا على الثاني، فكان العبد أقوى نباتًا، وأشد ثباتًا.

وأما من جعل حياته كفاتًا، فمثله من جعل له الليل معاشًا والنهار سباتًا: ﴿إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرًا﴾ [الطلاق: ٣].

١٦- الاعتقاد بأن المستقبل للإسلام.

الإسلام منهج حياة واقعية بكل مقوماتها، فهو يحدد مكان الإنسان وغايته في هذا الوجود.

وهذه مقومات مترابطة غير منفصل بعضها عن بعض؛ لأنها منظمة لشتى جوانب الحياة البشرية، ملبية لشتى حاجات الإنسان الحقيقية، مهيمنة على شتى أوجه النشاط الإنساني.

والإسلام ليس عقيدة منعزلة عن واقع الناس، وليس مجرد شعائر تعبدية تؤدى فرادى أو جماعة، وليس مجرد طريق إلى الآخرة دون الالتفات إلى الدنيا.

والإسلام من الوضوح ومن العمق والقوة في هذا المعنى بحيث لا يمكن تصويره في صورة الحياة الوحدانية المنبتة عن واقع الحياة الإنسانية، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها أعداء الله منذ قرون لحصر الإسلام

في دائرة الأحوال الشخصية، وكفه عن الهيمنة على نظم الحياة الواقعية... كما هي حقيقته... وكما هي وظيفته.

ولذلك فالمستقبل للإسلام الذي ارتضاه رب العالمين لنا دينًا؛ لأنه منهج حياة.

فهو -وحده- القادر على إنقاذ البشرية مما يحدق بها من أخطار ماحقة.

وهو -وحده- القادر على منحها المنهج الملائم لفطرتها، ولاحتياجاتها الحقيقية.

وهو -وحده- القادر على تنسيق خطاها في الإبداع المادي، والاطمئنان الروحي.

وهو -وحده- القادر على ذلك كله، كما عرفته أول مرة.

ولقد ثبت الإسلام -وهو أعزل- في وجه كل المحاولات التي تبتغي اجتثاثه، ولم يول دبره؛ لأن عناصر القوة كامنة في طبيعته، كامنة في يسره ووضوحه وشموله، وموافقته للفطرة البشرية، وتلبيته لحاجاتها الحقيقية.

كامنة في استعلائه عن عبودية العباد بالعبودية لرب العالمين... وفي رفض التلقي إلا من اللطيف الخبير، ورفض الخضوع إلا له.

كامنة في استعلاء أهله بالإيمان على الملابسات الطارئة، كالوقوع تحت تسلط الجبارين... فهذا السلطان يبقى خارج نطاق القلب والروح مهما اشتدت وطأته... ومن ثم لا تقع الهزيمة الإيمانية طالما عَمَرَ الإسلام القلب والروح، وإن وقعت الهزيمة الظاهرية في بعض الأحايين.

وجملة ما سبق فنحن نعتقد أن المستقبل للإسلام وحده، وقد مضى

ذلك بشرى في كلام رب العالمين: ﴿وهو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾ [التوبة: ٣٣].

وقال ربنا -جل جلاله-: ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

وقال -أيضًا- سبحانه وتعالى-: ﴿يريدون ليطفؤوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون. هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾ [الصف: ٨ و٩].

٣- العلم دين والدين علم

لقد بين حديث العدول: أن الدين علم، وورد في قول محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين»[١]، فثبت بذلك أن العلم دين، والدين علم، وعليه؛ فقوام الإسلام بالعلم، وتضمن ذلك بيان فضل العلم وأهله، وشرف منزلته، ولقد فصل ذلك أحسن تفصيل، وبينه أتم بيان، وشرحه أوضح شرح الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه الفذ: «مفتاح دار السعادة»، فعمدت إلى اختصاره واعتصاره:

العلم

فضله، وشرفه، وبيان عموم الحاجة إليه، وتوقف كمال العبد ونجاته في معاشه ومعاده عليه

قال اللَّه -تعالى-: ﴿شهد اللَّه أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائمًا بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ [آل عمران: ١٨].

استشهد -سبحانه- بأولي العلم على أجل مشهود عليه، وهو: توحيده، فقال: ﴿شهد اللَّه أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائمًا بالقسط﴾، وهذا يدل على فضل العلم وأهله من وجوه:

أحدها: استشهادهم دون غيرهم من البشر.

والثاني: اقتران شهادتهم بشهادته.

---

(١) مضى تخريجه (ص ٨٣).

والثالث: اقترانها بشهادة ملائكته.

والرابع: أن في ضمن هذا تزكيتهم وتعديلهم؛ فإن اللّه لا يستشهد من خلقه إلا العدول، ومنه الأثر المعروف عن النبي ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

الخامس: أنه وصفهم بكونهم أولي العلم، وهذا يدل على اختصاصهم به، وأنهم أهله وأصحابه، ليس بمستعار لهم.

السادس: أنه -سبحانه- استشهد بنفسه وهو أجل شاهد، ثم بخيار خلقه، وهم ملائكته، والعلماء من عباده، ويكفيهم بهذا فضلاً وشرفًا.

السابع: أنه استشهد بهم على أجل مشهود به، وأعظمه وأكبره، وهو: شهادة أن لا إله إلا اللّه، والعظيم القدر إنما يستشهد على الأمر العظيم أكابر الخلق وساداتهم.

الثامن: أنه -سبحانه- جعل شهادتهم حجة على المنكرين، فهم بمنزلة أدلته وآياته، وبراهينه الدالة على توحيده.

التاسع: أنه -سبحانه- أفرد الفعل المتضمن لهذه الشهادة الصادرة منه ومن ملائكته ومنهم، ولم يعطف شهادتهم بفعل آخر غير شهادته، وهذا يدل على شدة ارتباط شهادتهم بشهادته، فكأنه هو الشاهد بها لنفسه، إقامةً وإنطاقًا وتعليمًا، وهم الشاهدون بها له إقرارًا واعترافًا، وتصديقًا وإيمانًا.

العاشر: أنه -سبحانه- جعلهم مؤدين لحقه عند عباده بهذه الشهادة، فإذا أدوها؛ فقد أدوا الحق المشهود به، فثبت الحق المشهود به، فوجب على الخلق الإقرار به، وكان ذلك غاية سعادتهم في معاشهم ومعادهم، وكل من

ناله الهدى بشهادتهم، وأقر بهذا الحق بسبب شهادتهم، فلهم من الأجر مثل أجره، وهذا فضل عظيم لا يدري قدره إلا اللَّه، وكذلك كل من شهد بها عن شهادتهم، فلهم من الأجر مثل أجره -أيضًا-.

فهذه عشرة أوجه في هذه الآية.

الحادي عشر: في تفضيل العلم وأهله؛ أنه -سبحانه- نفى التسوية بين أهله وبين غيرهم، كما نفى التسوية بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، فقال -تعالى-: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ [الزمر: ٩]، كما قال -تعالى-: ﴿لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة﴾ [الحشر: ٢٠].

وهذا يدل على غاية فضلهم وشرفهم.

الثاني عشر: أنه -سبحانه- جعل أهل الجهل بمنزلة العميان الذين لا يبصرون، فقال: ﴿أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى﴾ [الرعد: ١٩]، فما ثم إلا عالم أو أعمى، وقد وصف -سبحانه- أهل الجهل بأنهم صمٌّ بكمٌ عميٌ في غير موضع من كتابه.

الثالث عشر: أنه -سبحانه- أخبر عن أولي العلم بأنهم يرون أن ما أنزل إليه من ربه هو الحق، وجعل هذا ثناء عليهم، واستشهادًا بهم، فقال -تعالى-: ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾ [سبأ: ٦].

الرابع عشر: أنه -سبحانه- أمر بسؤالهم والرجوع إلى أقوالهم، وجعل ذلك كالشهادة منهم، فقال: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [النحل: ٤٣]، وأهل الذكر هم أهل العلم بما أنزل على الأنبياء.

الخامس عشر: أنه -سبحانه- شهد لأهل العلم شهادة في ضمنها الاستشهاد بهم على صحة ما أنزل اللَّه على رسوله، فقال -تعالى-: ﴿أفغير اللَّه أبتغي حكمًا وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً. والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين﴾ [الأنعام: ١١٤].

السادس عشر: أنه -سبحانه- سلّى نبيه بإيمان أهل العلم به، وأمره أن لا يعبأ بالجاهلين شيئًا، فقال -تعالى-: ﴿وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً. قل آمنوا به أو لا تأمنوا إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدًا ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً﴾ [الإسراء: ١٠٦-١٠٨].

وهذا شرف عظيم لأهل العلم، وتحته أن أهله العالمون قد عرفوه وآمنوا به، وصدقوا، فسواء آمن به غيرهم أو لا.

السابع عشر: أنه -سبحانه- مدح أهل العلم وأثنى عليهم، وشرفهم بأن جعل كتابه آيات بينات في صدورهم، وهذه خاصة ومنقبة لهم دون غيرهم، فقال -تعالى-: ﴿وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن هؤلاء من يؤمن به. وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون. وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمنك إذًا لارتاب المبطلون. بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون﴾ [العنكبوت: ٤٧-٤٩].

الثامن عشر: أنه -سبحانه- أمر نبيه أن يسأله مزيد العلم، فقال -تعالى-: ﴿فتعالى اللَّه الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل ربي زدني علمًا﴾ [طه: ١١٤].

وكفى بهذا شرفًا للعلم أن أمر نبيه أن يسأله المزيد منه.

التاسع عشر: أنه -سبحانه- أخبر عن رفعة درجات أهل العلم والإيمان خاصة، فقال -تعالى-: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح اللَّه لكم. وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع اللَّه الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات واللَّه بما تعملون خبير﴾ [المجادلة: ١١].

العشرون: أنه -سبحانه- استشهد بأهل العلم والإيمان يوم القيامة على بطلان قول الكفار، فقال -تعالى-: ﴿ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يؤفكون. وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب اللَّه إلى يوم البعث فهذا يوم البعث ولكنكم كنتم لا تعلمون﴾ [الروم: ٥٥ و٥٦].

الحادي والعشرون: أنه -سبحانه- أخبر أنهم أهل خشيته، بل خصهم من بين الناس بذلك، فقال تعالى: ﴿إنما يخشى اللَّه من عباده العلماء إن اللَّه عزيز غفور﴾ [فاطر: ٢٨]، وهذا حصر لخشيته في أولي العلم، وقال-تعالى-: ﴿جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا رضي اللَّه عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربه﴾ [البينة: ٨].

أخبر أن أهل خشيته هم العلماء، فدل على أن هذا الجزاء المذكور للعلماء بمجموع النصين.

الثاني والعشرون: أنه -سبحانه- أخبر عن أمثاله التي يضربها لعباده يدلهم على صحة ما أخبر به أن أهل العلم هم المنتفعون بها، المختصون بعلمها، فقال تعالى: ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا

العالمون﴾ [العنكبوت: ٤٣].

وفي القرآن بضعة وأربعون مثلاً، وكان بعض السلف إذا مَرَّ بمثلٍ لا يفهمه يبكي ويقول: لست من العالمين.

الثالث والعشرون: أنه سبحانه ذكر مناظرة إبراهيم لأبيه وقومه، وغلبته لهم بالحجة، وأخبر عن تفضيله بذلك ورفعه درجته بعلم الحجة، فقال -تعالى- عقيب مناظرته لأبيه وقومه: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم﴾ [الأنعام: ٨٣].

الرابع والعشرون: أنه -سبحانه- أخبر أنه خلق الخلق، ووضع بيته الحرام، والشهر الحرام والهدي والقلائد، ليعلم عباده أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، فقال -تعالى-: ﴿اللَّه الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن اللَّه على كل شيء قدير وأن اللَّه قد أحاط بكل شيء علمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، فدل على أن علم العباد بربهم وصفاته وعبادته وحده هو الغاية المطلوبة من الخلق والأمر.

الخامس والعشرون: أن اللَّه -سبحانه- أمر أهل العلم بالفرح بما آتاهم، وأخبر أنه خير بما يجمع الناس، فقال -تعالى-: ﴿قل بفضل اللَّه وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خيرٌ مما يجمعون﴾ [يونس: ٥٨].

وفسر فضل اللَّه بالإيمان، ورحمته بالقرآن، والإيمان والقرآن هما العلم النافع والعمل الصالح، والهدى ودين الحق، وهما أفضل علم وأفضل عمل.

السادس والعشرون: أنه -سبحانه- شهد لمن آتاه العلم بأنه قد آتاه خيرًا كثيرًا، فقال -تعالى-: ﴿يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد

أوتي خيرًا كثيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

السابع والعشرون: أنه -سبحانه- عدَّد نعمه وفضله على رسوله، وجعل من أجلِّها أن آتاه الكتاب والحكمة، وعلمه ما لم يكن يعلم، فقال -تعالى-: ﴿وأنزل اللَّه عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل اللَّه عليك عظيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

الثامن والعشرون: أنه -سبحانه- ذكر عباده المؤمنين بهذه النعمة، وأمرهم بشكرها، وأن يذكروه على إسدائها إليهم، فقال -تعالى-: ﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون﴾ [البقرة: ١٥١ و١٥٢].

التاسع والعشرون: أنه -سبحانه- لما أخبر ملائكته بأنه يريد أن يجعل في الأرض خليفة، قالوا له: ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم﴾ [البقرة: ٣٠ - ٣٢]، أمر الملائكة بالسجود له، فأبى إبليس، فلعنه، وأخرجه من السماء.

الثلاثون: أنه سبحانه ذم أهل الجهل في مواضع كثيرة من كتابه، فقال -تعالى-: ﴿ولكن أكثرهم يجهلون﴾ [الأنعام: ١١١]، وقال: ﴿ولكن أكثرهم لا يعلمون﴾ [الأنعام: ٣٧].

الحادي والثلاثون: أن العلم حياة ونور، والجهل موت وظلمة، والشر

كله سببه عدم الحياة والنور، والخير كله سببه النور والحياة، فإن النور يكشف عن حقائق الأشياء، ويبين مراتبها، والحياة هي المصححة لصفات الكمال، والموجبة لتسديد الأقوال والأعمال، وكل ما تصرف من الحياة فهو خير كله، كالحياء؛ الذي سببه كمال حياة القلب وتصوره حقيقة القبح ونفرته منه، وضده الوقاحة والفحش؛ وسببه موت القلب وعدم نفرته من القبيح، وكالحياء الذي هو المطر الذي به حياة كل شيء، قال -تعالى-: ﴿أومن كان ميتًا فأحييناه وجعلنا له نورًا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارجٍ منها﴾ [الأنعام: ١٢٢]، كان ميتًا بالجهل قلبه، فأحياه بالعلم، وجعل له من الإيمان نورًا يمشي به في الناس.

الثاني والثلاثون: أن الله -سبحانه- جعل صيد الكلب الجاهل ميتةً يحرم أكلها، وأباح صيد الكلب المعلم.

قال -تعالى-: ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب﴾ [المائدة: ٤]، ولولا مزية العلم والتعليم وشرفها كان صيد الكلب المعلم والجاهل سواءً.

الثالث والثلاثون: أن الله -سبحانه- أخبرنا عن صفيه وكليمه -الذي كتب له التوراة بيده، وكلمه منه إليه- أنه رحل إلى رجل عالم يتعلم منه، ويزداد علمًا إلى علمه، فقال: ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقبًا﴾ [الكهف: ٦٠].

الرابع والثلاثون: قوله -تعالى-: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافةً

فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ [التوبة: ١٢٢]، ندب -تعالى- المؤمنين إلى التفقه في الدين؛ وهو تعلمه، وإنذار قومهم إذا رجعوا إليهم؛ وهو التعليم.

الخامس والثلاثون: قوله -تعالى-: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾ [سورة العصر].

قال الشافعي -رضي اللَّه عنه-: «لو فكر الناس كلهم في هذه السورة لكفتهم».

وبيان ذلك أن المراتب أربع، وباستكمالها يحصل للشخص غاية كماله:

إحداها: معرفة الحق.

الثانية: عمله به.

الثالثة: تعليمه من لا يحسنه.

الرابعة: صبره على تعلمه، والعمل به، وتعليمه.

السادس والثلاثون: أنه -سبحانه- ذكر فضله ومنته على أنبيائه، ورسله، وأوليائه، وعباده، بما آتاهم من العلم؛ فذكر نعمته على خاتم أنبيائه ورسله بقوله: ﴿وأنزل اللَّه عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل اللَّه عليك عظيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

فامتن عليهم -سبحانه- بأن علمهم بعد الجهل، وهداهم بعد الضلالة ويالها من منة عظيمة فاتت المنن، وجلت أن يقدر العباد لها على ثمن.

السابع والثلاثون: أن أول سورة أنزلها اللَّه في كتابه سورة العلق؛ فذكر

فيها ما مَنَّ به على الإنسان من تعليمه ما لم يعلم، فذكر فيها فضله بتعليمه، وتفضيله الإنسان بما علمه إياه، وذلك يدل على شرف التعليم والعلم؛ فقال تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم﴾ [العلق: ١-٥].

الثامن والثلاثون: أنه -سبحانه- سمى الحجة العلمية سلطانًا، وهذا كقوله -تعالى-: ﴿قالوا اتخذ اللَّه ولدًا سبحانه هو الغني له ما في السموات وما في الأرض إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على اللَّه ما لا تعلمون﴾ [يونس: ٦٨].

التاسع والثلاثون: أن اللَّه -تعالى- وصف أهل النار بالجهل، وأخبر أنه سد عليهم طرق العلم، فقال -تعالى- حكايةً عنهم: ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقًا لأصحاب السعير﴾ [الملك: ١٠ و١١]، فأخبروا أنهم كانوا لا يسمعون ولا يعقلون، والسمع والعقل هما أصل العلم وبهما ينال.

الأربعون: ما في «الصحيحين»(١) من حديث معاوية -رضي اللَّه عنه-، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول:

«من يرد اللَّه به خيرًا يفقهه في الدين».

الحادي والأربعون: ما في «الصحيحين»(٢) من حديث أبي موسى -رضي اللَّه عنه- قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«إن مثل ما بعثني اللَّه به من الهدى والعلم، كمثل غيث أصاب أرضًا،

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١٦٤ - «فتح»)، ومسلم (١٠٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ١٧٥ -«فتح»)، ومسلم (٢٢٨٢).

فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء؛ فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع اللَّه بها الناس، فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وأصاب طائفةً منها أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً؛ فذلك مثل من فقه في دين اللَّه، ونفعه ما بعثني اللَّه به؛ فَعَلِمَ وعَلَّمَ، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدى اللَّه الذي أرسلت به».

الثاني والأربعون: ما في «الصحيحين»[1] من حديث سهل بن سعد -رضي اللَّه عنه-: أن رسول اللَّه ﷺ قال لعلي -رضي اللَّه عنه-:

«لأن يهدي بك اللَّه رجلاً واحدًا خير لك من حمر النعم».

وهذا يدل على فضل العلم والتعليم، وشرف منزلة أهله، بحيث إذا اهتدى رجل واحد بالعالم كان ذلك خيرًا له من حمر النعم[2]؛ وهي خيارها وأشرافها عند أهلها، فما الظن بمن يهتدي به كل يوم طوائف من الناس؟!

الثالث والأربعون: ما روى مسلم في «صحيحه»[3] من حديث أبي هريرة -رضي اللَّه عنه- قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«من دعا إلى هدًى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة؛ كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا».

الرابع والأربعون: ما خرجاه في «الصحيحين»[4] من حديث ابن

---

(١) أخرجه البخاري (٧/ ٧٠ -«فتح»)، ومسلم (٢٤٠٦).

(٢) هي الإبل الحمر التي تعد من أفضل أموال العرب، وبها يضرب المثل لكل نفيس.

(٣) أخرجه مسلم (١٦/ ٢٢٧ - نووي).

(٤) أخرجه البخاري (١/ ١٦٥ - «فتح»)، ومسلم (٨١٦).

مسعود -رضي اللَّه عنه- قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه اللَّه مالاً؛ فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه اللَّه الحكمة؛ فهو يقضي بها ويعلمها».

الخامس والأربعون: عن أبي أمامة الباهلي -رضي الله عنه- قال: ذكر لرسول اللَّه ﷺ رجلان أحدهما عالم، والآخر عابد، فقال رسول اللَّه ﷺ:

«فضل العالم على العابد؛ كفضلي على أدناكم».

ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت في البحر، ليصلون على معلمي الناس الخير»(١).

السادس والأربعون: عن أبي الدرداء -رضي اللَّه عنه- قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول:

«من سلك طريقًا يبتغي فيه علمًا: سلك اللَّه به طريقًا إلى الجنة، وإن

---

(١) حسن - أخرجه الترمذي (٢٦٨٥)، وقال: «هذا حديث غريب»، وحسنه وصححه في بعض النسخ.

قلت: وفيه نظر؛ لأن سلمة بن رجاء وشيخه الوليد بن جميل فيهما لين.

وقد خالفه يزيد بن هارون؛ فرواه عن مكحول مرسلاً.

أخرجه الدارمي (١/ ٨٨).

قلت: وإسناده فيه ضعف؛ لأن الوليد بن جميل لين كما مضى.

ولكن أخرجه الدارمي (١/ ٩٧): أخبرنا أبو المغيرة: ثنا الأوزاعي، عن الحسن وذكره مرسلاً.

قلت: وإسناده إلى الحسن البصري صحيح.

وبالجملة؛ فالحديث حسن لغيره، واللَّه أعلى وأعلم.

الملائكة لتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد؛ كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا العلم؛ فمن أخذه أخذ بحظ وافر، وموت العالم مصيبة لا تجبر، وثلمة لا تسد، ونجم طمس، وموت قبيلة أيسر من موت عالم».

وهذا حديث حسن[1].

---

(١) حسن؛ كما قال ابن قيم الجوزية -رحمه الله-.

أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٥/ ١٩٦)، والدارمي (١/ ٩٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٧٥- ٢٧٦)، وابن حبان (٨٨ -«الإحسان»)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٦-٣٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٤٢٩).

من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة يحدث عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس، قال: كنت جالسًا مع أبي الدرداء في مسجد دمشق، فجاء رجل فقال: يا أبا الدرداء إني جئتك من مدينة الرسول ﷺ لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ ما جئت لحاجة، قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول:... (وذكره).

قلت: سقط من عند الترمذي: (داود بن جميل)، فقال: «ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل، هكذا: حدثنا محمود بن حراش بهذا الإسناد.

وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن الوليد بن جميل، عن كثير ابن قيس، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، وهذا أصح من حديث محمود بن حراش، ورأي محمد بن إسماعيل هذا أصح».

قلت: هكذا قال الترمذي: «الوليد بن جميل»، وعندهم: «داود بن جميل»، ووقع عند أحمد في إحدى روايته: «داود بن حميد»، وهو تصحيف، والرواية الأخرى مثل الترمذي.

ووقع في سنده خلاف ذكره ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٣-٣٧)،=

السابع والأربعون: العالم أشد على الشيطان من العابد[1]، وهذا معناه صحيح؛ فإن العالم يفسد على الشيطان ما يسعى فيه ويهدم ما يبنيه، فكل ما أراد إحياء بدعة وإماتة سنة حال العالم بينه وبين ذلك، فلا شيء أشد عليه من بقاء العالم بين ظهراني الأمة، ولا شيء أحب إليه من زواله من بين أظهرهم، ليتمكن من إفساد الدين وإغواء الأمة، وأما العابد؛ فغايته أن يجاهد ليسلم منه في خاصة نفسه، وهيهات له ذلك!

الثامن والأربعون: عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه- قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول:

«الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها، إلا ذكر اللَّه وما والاه وعالم

=والمنذري في «تهذيب السنن» (٥/ ٢٤٣-٢٤٤).

ومدار الحديث على داود بن جميل وكثير بن قيس وهما ضعيفان، لكن جملة: و«إن العلماء ورثة الأنبياء، ورثوا العلم، من أخذه أخذ بحظ وافر، ومن سلك طريقًا يطلب به علمًا سهل اللَّه له طريقًا إلى الجنة» أوردها البخاري (١/ ١٥٩-١٦٠ -«فتح»)، ولذلك قال الحافظ في «فتح الباري»: «طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي، وابن حبان، الحاكم مصححًا من حديث أبي الدرداء، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه عندهم سنده.

لكن له شواهد يتقوى بها، ولم يفصح المصنف بكونه حديثًا؛ فلهذا لا يعد في تعاليقه، لكن إيراده له في المترجم يشعر بأن له أصلًا».

قلت: ومن شواهده: ما أخرجه أبو داود (٣٦٤٢): حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي: ثنا الوليد قال: لقيت شبيب بن شيبة فحدثني به عن عثمان بن أبي سودة عن أبي الدرداء -يعني: عن النبي ﷺ- بمعناه.

وهو سند حسن في الشواهد، فبه يتقوى الحديث.

واستدل الحافظ ابن حجر على صحته بالكتاب العزيز، فقال: «وشاهده في القرآن قوله -تعالى-: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ [فاطر: ٣٢]».

(١) الأحاديث التي في الباب لا تصح، ولذلك حذفتها، ولكن معناها صحيح؛ كما ذكر ابن قيم الجوزية -رحمه اللَّه-، يدل عليه جملة من الأحاديث الصحيحة.

ومتعلم»[١].

---

(١) صحيح - أخرجه الترمذي (٢٤٢٤ -«تحفة»)، وابن ماجه (٤١١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٠٨)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٧-٢٨)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٥٧).

من طريق عبدالرحمن بن ثابت، قال: سمعت عطاء بن قرة: سمعت عبداللَّه بن حمزة، قال: سمعت أبا هريرة يقول... (وذكره).

قلت: وهذا إسناد حسن.

وتابعه وهيب بن الورد عن عطاء بن قرة السلولي به.

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٢٢٩-٢٣٠).

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

١- حديث جابر بن عبداللَّه -رضي اللَّه عنه-:

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٥٧ و٧/ ٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥١٢)، و«الزهد» (٢٤٤)، من طريق عبداللَّه بن الجراح: ثنا عبداللَّه بن عمرو العقدي: ثنا سفيان بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر (وذكره).

قال أبو نعيم: غريب عن الثوري به، عنه أبو عامر العقدي.

٢- حديث أبي الدرداء -رضي اللَّه عنه-:

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥١٣ و١٠٦٦١).

وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٧) موقوفًا.

٣- حديث أبي سعيد الخدري -رضي اللَّه عنه-:

أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٢٧).

٤- حديث عبداللَّه بن مسعود -رضي اللَّه عنه-:

أخرجه البزار (٣٣١٠ - «كشف الأستار»).

قال البزار: قد رواه غير واحد عن عبدالرحمن بغير هذا السياق، ولا نعلم أحدًا تابع المغيرة على هذه الرواية.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٦٤): «وفيه المغيرة بن مطرف لا أعرفه، وبقية رجاله وثقوا».

وبالجملة؛ فالحديث صحيح.

وقد صححه الضياء المقدسي وشيخنا أبو عبدالرحمن الألباني -رحمهما اللَّه-.

التاسع والأربعون: جعل طلب العلم من سبيل اللَّه، وإنما جعل طلب العلم من سبيل اللَّه؛ لأن به قوام الإسلام، كما أن قوامه بالجهاد، فقوام الدين بالعلم والجهاد.

الخمسون: أن النبي ﷺ دعا لمن سمع كلامه ووعاه وبلغه بالنضرة، وهي البهجة ونضارة الوجه وتحسينه.

عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال:

«نضر اللَّه امرءًا سمع مقالتي فوعاها، وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل للَّه، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»[1].

الحادي والخمسون: أن النبي ﷺ أمر بتبليغ العلم عنه؛ ففي «الصحيحين»[2] من حديث عبداللَّه بن عمرو، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«بلغوا عنّي ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار».

وقال: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[3].

---

(١) صحيح - أخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ١٤)، والترمذي (٢٥٦٧ و٢٥٦٨)، وابن ماجه (٢٣٢)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٤٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٣٥-٢٣٦)، والحميدي (٨٨) وغيرهم، من حديث عبداللَّه بن مسعود.

قلت: وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٤٩٦ - «فتح»)، ولم أره في «صحيح مسلم».

(٣) جزء من خطبة الرسول ﷺ يوم الفتح: أخرجه البخاري (١/ ١٥٧-١٥٨ - «فتح»)، ومسلم (١٣٥٤).

الثاني والخمسون: أن النبي ﷺ قدم بالفضائل العلمية في أعلى الولايات الدينية وأشرفها، وقدم بالعلم بالأفضل على غيره.

فروى مسلم في «صحيحه»[(١)] حديث أبي مسعود البدري، عن النبي ﷺ قال: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب اللَّه، فإن كانوا في القراءة سواء؛ فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواءً؛ فأقدمهم إسلاما أو سنًّا...».

الثالث والخمسون: ما ثبت في «صحيح البخاري»[(٢)] من حديث عثمان بن عفان -رضي اللَّه عنه- عن النبي ﷺ؛ أنه قال:

«خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

الرابع والخمسون: طالب العلم منهوم لا يشبع؛ لما جاء عن رسول اللَّه ﷺ:

«منهومان لا يشبعان؛ منهوم في علم لا يشبع، ومنهوم في دنيا لا يشبع»[(٣)].

---

(١) برقم (٦٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤ - «فتح»).

(٣) صحيح - أخرجه الحاكم (١/ ٩٢) من طريق قتادة، عن أنس.

وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم أجد له علة».

ووافقه الذهبي.

وخالفهما شيخنا -رحمه الله- في التعليق على «المشكاة» (٢٦٠)، فقال: «علته: أن قتادة مدلس، وقد عنعنه».

وله طريق آخر عن حماد بن مسلم، عن أنس: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٢٧٩).

وله شاهد من حديث ابن عباس -رضي اللَّه عنهما-: أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (١٤١)، من طريق ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ أحسبه رفعه إلى النبي ﷺ. =

الخامس والخمسون: عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ: «خصلتان لا تجتمعان في منافق: حسن سمت، وفقه في الدين»(١).

= قلت: هذا إسناد ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف؛ لتدليسه واختلاطه.
وأخرجه الدارمي (١/ ٩٦) من طريق ليث، عن طاووس، عن ابن عباس موقوفًا.
وبالجملة؛ فالحديث صحيح بطرقه وشواهده، والله أعلى وأعلم.

(١) صحيح - أخرجه الترمذي (٢٦٨٤): حدثنا أبو كريب: حدثنا خلف بن أيوب العامري، عن عوف، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ (وذكره).

وقال: «هذا حديث غريب، ولا نعرف هذا الحديث من حديث عوف؛ إلا من حديث هذا الشيخ خلف بن أيوب العامري، ولم أر أحدًا يروي عنه غير أبي كريب محمد بن العلاء، ولا أدري كيف هو.

وأخرجه العقيلي (٢/ ٢٤)، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ١٤/ ٢)، وقال: «قال الجارودي: تفرد به أبو كريب».

قلت: وأبو كريب ثقة احتج به الشيخان، وإنما القول يضطجع في شيخه خلف بن أيوب العامري، ولكنه ليس بمجهول، وإن جهله الترمذي للآتي:

١- روى عنه جماعة كالإمام أحمد بن حنبل، وأبو معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، وزكريا بن يحيى اللؤلؤي، وأبو كريب، ومحمد بن مقاتل المروزي، وغيرهم من الكبار.

٢- وثقه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٢٧).

٣- وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٤١): «الإمام الفقيه مفتي المشرق أبو سعيد العامري، البلخي الحنفي الزاهد، عالم أهل بلخ».

ثم قال: «وقد لينه من جهة إتقانه يحيى بن معين».

٤- وقال في «الكاشف» (١/ ٢١٤): «رأس في الإرجاء، ثقة».

٥- وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٢٧٤): «من أهل بلخ، روى عن مالك كبير قديم، ثقة، يذكر بالزهد».

وقال (٣/ ٩٢٩): «سمع مالكًا، والثوري، صدوق، مشهور بخراسان، روى عنه جماعة من الرازيين، كان يوصف بالستر والصلاح والزهد، وكان فقيهًا على رأي الكوفيين». =

السادس والخمسون: أن النبي ﷺ أوصى بطلبة العلم خيرًا، وما ذاك إلا لفضل مطلوبهم وشرفه.

عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-؛ أنه قال: «مرحبًا بوصية رسول اللّه ﷺ، كان رسول اللّه ﷺ يوصينا بكم»[1]؛ يعني: طلبة الحديث.

= قلت: وهذا الذي نقله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٤٨)، وفاته الموطن الأول.

ومن هذا تبين أن خلف بن أيوب العامري أقل أحواله أنه حسن الحديث لما يأتي:

١- قد وثقه جماعة؛ كالخليل والذهبي.

٢- الجرح المذكور غير مفسر.

٣- فإن قيل: ضعفه ابن معين من قبل اتقانه.

قلت: والصدوق فيه ضعف من قبل اتقانه، فهو ليس كالثقة، بل الاتقان والحفظ يتفاوت بين الثقات؛ كما لا يخفى.

٤- فإن قيل: كان مرجئًا، وهو رأس في الإرجاء.

قلت: لا يعد هذا جرحًا عند أهل الحديث ما دام الرجل ثقة، وليس بداعية إلى بدعته، ولذلك خرج أهل الصحيح لبعض الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة وغيرهم.

وفوق ذلك؛ فإنه لم ينفرد بالحديث، فقد جاء له شاهدان:

١- من حديث أنس -رضي اللّه عنه- أشار إليه العقيلي بقوله: «ليس له أصل من حديث عوف، وإنما يروى هذا عن أنس بإسناد لا يثبت».

٢- حديث عبداللّه بن سلام: أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٥٩)، والقضاعي (٣١٨).

قلت: وإسناده صالح للاعتبار به.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح -إن شاء الله تعالى-.

(١) صحيح - أخرجه الحاكم (١/ ٨٨)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص ٢٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢١).

وصححه شيخنا -رحمه اللّه- في «الصحيحة» (٢٨٠).

السابع والخمسون: أن اللَّه -تبارك وتعالى- يباهي ملائكته بالقوم الذين يتذاكرون العلم، ويذكرون اللَّه ويحمدونه على ما منَّ عليهم به منه.

الثامن والخمسون: أن أفضل منازل الخلق عند اللَّه منزلة الرسالة والنبوة؛ فاللَّه يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، وكيف لا يكون أفضل الخلق عند اللَّه من جعلهم وسائط بينه وبين عباده في تبليغ رسالاته، وتعريف أسمائه وأفعاله، وصفاته وأحكامه، ومراضيه ومساخطه، وثوابه وعقابه؟! وخصهم بوحيه، واختصهم بتفضيله، وارتضاهم لرسالته إلى عباده، وجعلهم أزكى العالمين نفوسًا، وأشرفهم أخلاقًا، وأكملهم علومًا وأعمالاً، وأحسنهم خلقةً، وأعظمهم محبةً وقبولاً في قلوب الناس، وبرأهم من كل وصم وعيب، وكل خلق دنيء، وجعل أشرف مراتب الناس بعدهم مرتبة، خلافتهم ونيابتهم في أممهم؛ فإنهم يخلفونهم على منهاجهم وطريقهم؛ من نصيحتهم للأمة، وإرشادهم الضال، وتعليمهم الجاهل، ونصرهم المظلوم، وأخذهم على يد الظالم، وأمرهم بالمعروف وفعله، ونهيهم عن المنكر وتركه، والدعوة إلى اللَّه بالحكمة للمستجيبين، والموعظة الحسنة للمعرضين والغافلين، والجدال بالتي هي أحسن للمعاندين المعارضين.

التاسع والخمسون: أن الإنسان إنما يميز على غيره من الحيوانات بفضيلة العلم والبيان، وإلا فغيره من الدواب والسباع أكثر أكلاً منه، وأقوى بطشًا، وأكثر جماعًا وأولادًا، وأطول أعمارًا، وإنما ميز على الدواب والحيوانات بعلمه وبيانه.

الستون: أن العلم حاكم على ما سواه، ولا يحكم عليه شيء، فكل شيء اختلف في وجوده وعدمه، وصحته وفساده، ومنفعته ومضرته، ورجحانه ونقصانه، وكماله ونقصه، ومدحه وذمه، ومرتبته في الخير،

وجودته ورداءته، وقربه وبعده، وإفضائه إلى مطلوب كـذا، وعـدم إفضائـه، وحصول المقصود به، وعدم حصوله، إلى سائر جهات المعلومات؛ فإن العلم حاكم على ذلك كله، فإذا حكم العلم انقطع النزاع، ووجب الاتبـاع، وهـو الحاكم على الممالك والسياسات والأموال والأقلام، فملك لا يتأيد بعلم لا يقوم، وسيف بلا علم مخراق لاعب، وقلم بلا علـم حركـة عـابث، والعلـم مسلط حاكم على ذلك كله، ولا يحكم شيء من ذلك على العلم.

الحادي والستون: أن النصوص النبوية قد تواترت بأن أفضل الأعمال إيمان باللَّه، فهو رأس الأمر، والأعمال بعده على مراتبها ومنازلها، والإيمـان له ركنان:

أحدهما: معرفة ما جاء به الرسول، والعلم به.

والثاني: تصديقه بالقول والعمل.

والتصديق بدون العلم والمعرفة محال، فإنه فرع العلم بالشيء المصـدق به، فإذًا؛ العلم من الإيمان بمنزلة الروح من الجسد، ولا تقوم شـجرة الإيمـان إلا على ساق العلم والمعرفة، فالعلم إذًا أجل المطالب، وأسنى المواهب.

الثاني والستون: أن صفات الكمـال كلهـا ترجـع إلى العلـم والقـدرة والإرادة، والإرادة فرع العلم؛ فإنها تستلزم الشعور بالمراد، فهـي مفتقـرة إلى العلم في ذاتها وحقيقتها، والقـدرة لا تؤثـر إلا بواسـطة الإرادة، والعلـم لا يفتقر في تعلقه بالمعلوم إلى واحدة منهما، وأما القدرة والإرادة؛ فكـل منهمـا يفتقر في تعلقه بالمراد والمقدور إلى العلم، وذلك يدل علـى فضيلتـه وشـرف منزلته.

الثالث والستون: أن العلم أعمُّ الصفات تعلقًا بمتعلقه وأوسـعها، فإنـه

يتعلق بالواجب والممكن، والمستحيل والجائز، والموجود والمعدوم، فذات الرب -سبحانه- وصفاته وأسماؤه معلومة له، ويعلم العباد من ذلك ما علمهم العليم الخبير.

وأما القدرة والإرادة فكل منهما خاص التعلق؛ أما القدرة؛ فإنما تتعلق بالممكن خاصة، لا بالمستحيل ولا بالواجب، فهي أخص من العلم من هذا الوجه، وأعم من الإرادة؛ فإن الإرادة لا تتعلق إلا ببعض الممكنات، وهو ما أريد وجوده، فالعلم أوسع وأعم وأشمل في ذاته ومتعلقه.

الرابع والستون: أن الله -سبحانه- أخبر عن أهل العلم بأنه جعلهم أئمة يهدون بأمره، ويأتم بهم من بعدهم، فقال تعالى: ﴿وجعلنا منهم أئمةً يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾ [السجدة: ٢٤].

الخامس والستون: أن صاحب العلم أقل تعبًا وعملاً، وأكثر أجرًا، واعتبر هذا بالشاهد؛ فإن الصناع والأجراء يعانون الأعمال الشاقة بأنفسهم، والأستاذ المعلم يجلس يأمرهم وينهاهم ويريهم كيفية العمل، ويأخذ أضعاف ما يأخذونه.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا المعنى؛ حيث قال: «أفضل الأعمال إيمان بالله، ثم الجهاد»[1].

السادس والستون: أن العلم إمام العمل، وقائد له، والعمل تابع له ومؤتم به، فكل عمل لا يكون خلف العلم مقتديًا به؛ فهو غير نافع لصاحبه، بل مضرة عليه، كما قال بعض السلف: «من عبد الله بغير علم؛ كان ما يفسد أكثر مما يصلح».

---

(١) أخرجه مسلم (٨٤) من حديث أبي ذر -رضي الله عنه-.

والأعمال إنما تتفاوت في القبول والرد بحسب موافقتها للعلم، ومخالفتها له، فالعمل الموافق للعلم هو المقبول، والمخالف له هو المردود، فالعلم هو الميزان وهو المحك.

السابع والستون: أن العامل بلا علم؛ كالسائر بلا دليل، ومعلوم أن عطب مثل هذا أقرب من سلامته، وإن قدر سلامته اتفاقًا نادرًا؛ فهو غير محمود، بل مذموم عند العقلاء.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: من فارق الدليل ضلَّ السبيل، ولا دليل إلا بما جاء به الرسول.

الثامن والستون: أن النبي ﷺ ثبت في «الصحيح»(١) عنه أنه كان يقول:

«اللَّهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم».

والهداية هي العلم بالحق مع قصده، وإيثاره على غيره.

التاسع والستون: أن فضيلة الشيء وشرفه يظهر تارةً من عموم منفعته، وتارةً من شدة الحاجة إليه وعدم الاستغناء عنه، وتارةً من ظهور النقص والشر بفقده، وتارةً من حصول اللذة والسرور والبهجة بوجوده؛ لكونه محبوبًا ملائمًا -فإدراكه يعقب غاية اللذة-، وتارةً من كمال الثمرة المترتبة عليه وشرف علته الغائبة وإفضائه إلى أجل المطالب.

وهذه الوجوه ونحوها تنشأ وتظهر من متعلقه؛ فإذا كان في نفسه كمالاً

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة -رضي الله عنه-.

وشرفًا، بقطع النظر عن متعلقاته جمع جهات الشرف والفضل في نفسه ومتعلقاته.

ومعلوم أن هذه الجهات بأسرها حاصلة للعلم؛ فإنه أعم شيء نفعًا، وأكثره وأدومه، والحاجة إليه فوق الحاجة إلى الغذاء، بل فوق الحاجة إلى التنفس؛ إذ غاية ما يتصور من فقدهما فقد حياة الجسم، وأما فقد العلم؛ ففيه فقد حياة القلب والروح؛ فلا غناء للعبد عنه طرفة عين.

السبعون: أن شرف العلم تابع لشرف معلومه؛ لوثوق النفس بأدلة وجوده وبراهينه، ولشدة الحاجة إلى معرفته، وعظم النفع بها.

ولا ريب أن أجل معلوم وأعظمه وأكبره؛ فهو اللَّه الذي لا إله إلا هو رب العالمين، وقيوم السماوات والأرضين، الملك الحق المبين، الموصوف بالكمال كله، المنزه عن كل عيب ونقص، وعن كل تمثيل وتشبيه في كماله.

الحادي والسبعون: أنه لا شيء أطيب للعبد، ولا ألذ، ولا أهنأ، ولا أنعم لقلبه وعيشه، من محبة فاطره وباريه، ودوام ذكره، والسعي في مرضاته، وهذا هو الكمال الذي لا كمال للعبد بدونه، وله خلق الخلق، ولأجله نزل الوحي، وأرسلت الرسل، وقامت السماوات والأرض، ووجدت الجنة والنار، ولأجله شرعت الشرائع، ووضع البيت الحرام، ووجب حجه على الناس؛ إقامة لذكره الذي هو من توابع محبته، والرضا به وعنه، ولأجل هذا أمر بالجهاد، وضربت أعناق من أباه، وآثر غيره عليه، وجعل له في الآخرة دار الهوان خالدًا مخلدًا.

وعلى هذا الأثر العظيم أسست الملة، ونصبت القبلة، وهو قطب رحى الخلق والأمر، الذي مدارهما عليه، ولا سبيل إلى الدخول إلى ذلك إلا

من باب العلم؛ فإن محبة الشيء فرع عن الشعور بــه، وأعـرف الخلـق باللّـه أشدهم حبًّا له، فكل من عرف اللّه أحبه، ومـن عـرف الدنيـا وأهلهـا زهـد فيهم.

فالعلم يفتح الباب العظيم الذي هو سر الخلق والأمر.

الثاني والسبعون: أن اللذة بالمحبوب تضعف وتقوى بحسب قوة الحـب وضعفه، فكلما كان الحب أقوى كانت اللذة أعظم، ولهذا تعظم لذة الظمآن بشرب الماء البارد بحسب شدة طلبـه للمـاء، وكذلـك الجـائع، وكذلـك مـن أحب شيئًا كانت لذته على قـدر حبـه إيـاه، والحـب تـابع للعلـم بـالمحبوب ومعرفة جماله الظاهر والباطن، فلذة النظر إلى اللّه بعد لقائه بحسب قوة حبـه وإرادته، وذلك بحسب العلم به وبصفـات كمالـه، فـإذًا: العلـم هـو أقـرب الطرق إلى أعظم اللذات.

الثالث والسبعون: أن كل ما سوى اللّه مفتقـر إلى العلـم، لا قـوام لـه بدونه؛ فإن الوجود وجودان: وجود الخلق، ووجود الأمر.

والخلق والأمر مصدرهما علم الرب وحكمته، فكل ما ضمه الوجـود من خلقه، وأمره صادر عن علمه وحكمته، فما قامت الســماوات والأرض وما بينهما إلا بالعلم، ولا بعثت الرسل وأنزلت الكتب إلا بالعلم، ولا عبد اللّه وحده وحمد وأثني عليه ومجد إلا بالعلم، ولا عرف الحلال من الحرام إلا بالعلم، ولا عرف فضل الإسلام على غيره إلا بالعلم.

الرابع والسبعون: أن فضيلة الشيء تعرف بضده:

فالضد يظهر حسنه الضد وبضدها تتبين الأشياء

... ولا ريب أن الجهل أصل كل فساد، وكــل ضـرر يلحـق العبـد في

دنياه وأخراه؛ فهو نتيجة الجهل، وإلا فمع العلم التام بأن هذا الطعام مثلاً مسموم؛ من أكله قطع أمعاءه في وقت معين؛ لا يقدم على أكله، وإن قدر أنه أقدم عليه لغلبة جوع، أو استعجال وفاة؛ فهو لعلمه بموافقة آكله لمقصوده الذي هو أحب إليه من العذاب بالجوع أو بغيره.

الخامس والسبعون: أن اللَّه -سبحانه وتعالى- فاوت بين النوع الإنساني أعظم تفاوت يكون بين المخلوقين، فلا يعرف اثنان من نوع واحد بينهما من التفاوت ما بين خير البشر وشرهم، واللَّه -سبحانه- خلق الملائكة عقولاً بلا شهوات، وخلق الحيوانات ذوات شهوات بلا عقول، وخلق الإنسان مركبًا من عقل وشهوة، فمن غلب عقله شهوته؛ كان خيرًا من الملائكة، ومن غلبت شهوته عقله؛ كان شرًّا من الحيوانات.

وفاوت -سبحانه- بينهم في العلم، فجعل عالمهم معلم الملائكة، كما قال -تعالى-: ﴿يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾ [البقرة: ٣٣].

وهذا التفاوت العظيم إنما حصل بالعلم وثمرته، ولو لم يكن في العلم إلا القرب من رب العالمين، والالتحاق بعالم الملائكة، وصحبة الملأ الأعلى؛ لكفى به فضلاً وشرفًا، فكيف وعز الدنيا والآخرة منوط به، ومشروط بحصوله؟!

السادس والسبعون: أن أشرف ما في الإنسان محل العلم منه، وهو قلبه وسمعه وبصره.

ولما كان القلب هو محل العلم، والسمع ورسوله الذي يأتيه به، والعين طليعته، كان ملكًا على سائر الأعضاء؛ يأمرها؛ فتأتمر لأمره، ويصرفها؛ فتنقاد له طائعةً بما خص به من العلم دونها، فلذلك كان ملكها والمطاع

فيها، وهكذا العالم في الناس كالقلب في الأعضاء.

السابع والسبعون: أن اللَّه -سبحانه- في القرآن يعدد على عباده من نعمه عليهم: أن أعطاهم آلات العلم، فيذكر الفؤاد والسمع والأبصار، ومرة يذكر اللسان الذي يترجم به عن القلب، فقال -تعالى- في سورة النعم -وهي سورة النحل- التي ذكر فيها أصول النعم، وفروعها، ومتمماتها، ومكملاتها، فعدد نعمه فيها على عباده، وتعرف بها إليهم، واقتضاهم شكرها، وأخبر أنه يتمها عليهم؛ ليعرفوها ويذكروها ويشكروها، فأولها في أصول النعم، وآخرها في مكملاتها، وقال -تعالى-: ﴿واللَّه أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون﴾ [النحل: ٧٨]، فذكر -سبحانه- نعمته عليهم بأن أخرجهم لا علم لهم، ثم أعطاهم الأسماع والأبصار والأفئدة التي نالوا بها من العلم ما نالوه، وأنه فعل بهم ذلك؛ ليشكروه.

الثامن والسبعون: إن أنواع السعادات التي تؤثرها النفوس، لا يعرف قدرها، ويبعث على طلبها إلا العلم بها، فعادت السعادة كلها إلى العلم وما يقتضيه، واللَّه يوفق من يشاء، لامانع لما أعطى، ولا معطي لما منع.

التاسع والسبعون: إن اللَّه -سبحانه- خلق الموجودات، وجعل لكل شيء منها كمالاً يختص به هو غاية شرفه، وهذا الكمال إنما ينال بالعلم ورعايته، والقيام بموجبه، فعاد الأمر إلى العلم وثمرته، واللَّه الموفق.

فثبت أنه لا شيء أقبح بالإنسان من أن يكون غافلاً عن الفضائل الدينية، والعلوم النافعة، والأعمال الصالحة، فمن كان كذلك؛ فهو من الهمج الرعاع الذين يكدرون الماء، ويغلون الأسعار، إن عاش عاش غير

حميد، وإن مات مات غير فقيد، ففقدهم راحة للبلاد والعباد، ولا تبكي عليهم السماء، ولا تستوحش لهم الغبراء.

الثمانون: أن القلب يعترضه مرضان يتواردان عليه، إذا استحكما فيه؛ كان هلاكه وموته، وهما مرض الشهوات ومرض الشبهات؛ هذان أصل داء الخلق إلا من عافاه الله.

وهذه الأمراض كلها متولدة عن الجهل، ودواؤها العلم، كما قال النبي ﷺ في حديث صاحب الشجة الذي أفتوه بالغسل؛ فمات: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ إنما شفاء العي السؤال»[(١)].

---

(١) صحيح - أخرجه ابن ماجه (٥٧٢)، والدارقطني (١ / ١٩٠/ ٤)، والحاكم (١/ ١٧٨)، والطبراني (١١٤٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣١٧-٣١٨).

من طريق الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح، قال: سمعت ابن عباس (وذكره).

قال الحاكم: وقد رواه الهقل بن زياد؛ وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء.

قلت: وهو ظاهر الرواية الأخري التي أخرجها: أحمد (١/ ٣٣٠)، وأبو داود (٣٣٧)، والدارمي (١/ ١٩٢)، وعبدالرزاق (٨٦٧)، والدارقطني (١/ ١٩١)، والبيهقي (١/ ١٢٧).

من طريق الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح؛ أنه سمع عبدالله بن عباس (وذكره).

قال الدارقطني: واختلف على الأوزاعي فقيل: عنه عن عطاء، وقيل: عنه بلغني عن عطاء، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء، عن النبي ﷺ هو الصواب.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه؟ قالا: رواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس، وأفسد الحديث.

قلت: الراجح عندي سماع الأوزاعي من عطاء لأمرين:

الأول: لقد أثبت سماعه ابن معين؛ كما في «تاريخ الدوري» (٢/ ٢٥٤): «لم يسمع الأوزعي من نافع، وقد سمع من عطاء». =

الحادي والثمانون: أن اللَّه -سبحانه- بحكمته سلط على العبد عدوًّا عالمًا بطرق هلاكه، وأسباب الشر الذي يلقيه فيه، متفننًا فيها، خبيرًا بها، حريصًا عليها، لا يفتر عنه يقظةً ولا منامًا.

ولهذا جاء ذكر العدو وشأنه وجنوده ومكايده في القرآن كثيرًا جدًّا؛ لحاجة النفوس إلى معرفة عدوها، وطرق محاربته ومجاهدته، فلولا أن العلم يكشف عن هذا لما نجا من نجا منه، فالعلم وهو الذي تحصل به النجاة.

الثاني والثمانون: أن أعظم الأسباب التي يحرم بها العبد خير الدنيا والآخرة، ولذة النعيم في الدارين، ويدخل عليه عدوه منها؛ هو الغفلة المضادة للعمل، والكسل المضاد للإرادة والعزيمة، هذان أصل بلاء العبد وحرمانه منازل السعداء، وهما من عدم العلم.

= الثاني: ما أخرجه الحاكم (١/ ١٧٨) من طريق بشر: حدثني الأوزاعي: ثنا عطاء بن أبي رباح؛ أنه سمع ابن عباس (وذكره).

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

وكذلك لم ينفرد الأوزاعي بل تابعه الوليد بن عبدالله بن أبي رباح: أن عطاء حدثه، عن ابن عباس (وذكره).

أخرجه ابن خزيمة (٢٧٣)، والحاكم (١/ ١٦٥)، وابن حبان (١٣١٤)، وابن الجارود (١٢٨)، والبيهقي (١/ ٢٢٦).

قال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي: هذا حديث موصول.

قلت: الوليد بن عبيدالله ضعفه الدارقطني، ووثقه ابن معين؛ كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٩).

ومثله يصلح للاعتبار.

وبالجملة؛ فالحديث من طريق الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس صحيح، والله أعلم.

الثالث والثمانون: أن كل صفة مدح الله بها العبد في القرآن؛ فهي ثمرة العلم ونتيجته، وكل ذمٍّ ذمَّه؛ فهو ثمرة الجهل ونتيجته.

الرابع والثمانون: حديث ابن عمر عن النبي ﷺ:

«إذا مررتم برياض الجنة؛ فارتعوا»، قالوا: يا رسول اللَّه! وما رياض الجنة؟ قال: «حلق الذكر؛ فإن للَّه سيارات من الملائكة يطلبون حلق الذكر، فإذا أتوا عليهم صفُّوا بهم»(١).

قال عطاء: مجالس الذكر مجالس الحلال والحرام؛ كيف يشتري ويبيع ويصوم ويصلي، ويتصدق وينكح، ويطلق ويحج.

الخامس والثمانون: أن كثيرًا من الأئمة صرحوا بأن أفضل الأعمال بعد الفرائض طلب العلم؛ كالشافعي، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري، ومالك، وأحمد بن حنبل -رحمهم اللَّه جميعًا-.

السادس والثمانون: ما رواه كميل بن زياد النخعي، قال:

أخذ علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه- بيدي، فأخرجني ناحية الجبَّان، فلما أصحرنا جلس، ثم تنفس، ثم قال: يا كميل بن زياد! القلوب أوعية؛ فخيرها أوعاها؛ احفظ عني ما أقول لك: الناس ثلاثة؛ فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعاع أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق، العلم خير من المال، العلم يحرسك وأنت تحرس المال، العلم يزكو على العمل، والمال تنقصه النفقة، العلم حاكم، والمال محكوم عليه، ومحبة العالم دين يدان بها، العلم يكسب العالم الطاعة في حياته، وجميل الأحدوثة بعد وفاته، وصنيعة المال تزول

(١) حسن بشواهده؛ كما بينته في كتابي «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (٤/ ٤).

بزواله، مات خُزّان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة»[(١)].

السابع والثمانون: وهو قوله -تعالى-: ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٩-٨٠)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٩-٥٠)، والشجري في «الأمالي» (١/ ٦٦)، والنهرواني في «الجليس الصالح» (٣/ ٣٣١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٢٠)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٦٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ق٦٠٥ و١٤/ ق ٦٠٧) من طرق متعددة عن الكميل.

قال المزي: «وروي من وجوه أخر عن كميل بن زياد».

والوصية في «العقد الفريد» (٢/ ٢١٢)، و«شرح نهج البلاغة» (٤/ ٣١١)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٥)، و«مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٠٣-٤٠٥)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٧٢)، و«عيون الأخبار» (٢/ ٢٨٣).

وقد رأيت أهل العلم بالحديث يثنون عليه ويبتونه؛ منهم:

١- الخطيب البغدادي؛ حيث قال في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٠):

«هذا الحديث من أحسن الحديث معنى، وأشرفها لفظًا».

٢- ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٢):

«وهو حديث مشهور عند أهل العلم، يستغني عن الإسناد؛ لشهرته عندهم».

ونقله الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٥)، وابن أبي العز الحنفي في «الاتباع» (ص ٨٥-٨٦).

٣- ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/ ٤٧):

«وله الأثر المشهور عن علي بن أبي طالب الذي أوله: «القلوب أوعية فخيرها أوعاها»، وهو طويل، قد رواه جماعة من الحفاظ الثقات، وفيه مواعظ، وكلام حسن -رضي الله عن قائله-».

٤- الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢):

«ففيه تنبيهات على صفات العالم المتقن، والعالم الذي دونه، والهمج المخلط في دينه وعلمه».

اللَّه وعمل صالحًا وقال إنني من المسلمين﴾ [فصلت: ٣٣].

فمقام الدعوة إلى اللَّه أفضل مقامات العبد، قال تعالى: ﴿وأنه لما قام عبد اللَّه يدعوه كادوا يكونون عليه لبدًا﴾ [الجن: ١٩].

وإذا كانت الدعوة إلى اللَّه أشرف مقامات العبد وأجلها وأفضلها، فهي لا تحصل إلا بالعلم الذي يدعو به وإليه، بل لا بد في كمال الدعوة من البلوغ في العلم إلى حد يصل إليه السعي، ويكفي هذا في شرف العلم أن صاحبه يحوز به هذا المقام، واللَّه يؤتي فضله من يشاء.

الثامن والثمانون: أنه لو لم يكن من فوائد العلم إلا أنه يثمر اليقين الذي هو أعظم حياة القلب، وبه طمأنينته وقوته ونشاطه، وسائر لوازم الحياة، ولهذا مدح اللَّه -سبحانه- أهله في كتابه، وأثنى عليهم بقوله: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾ [البقرة: ٤].

وذم من لا يقين عنده فقال: ﴿إن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾ [النمل: ٨٢].

التاسع والثمانون: عن النبي ﷺ قال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[١].

التسعون: أن اللَّه -سبحانه وتعالى- خلق الخلق لعبادته الجامعة لمحبته وإيثار مرضاته، المستلزمة لمعرفته، ونصب للعباد علمًا لا كمال لهم إلا به.

ومعلوم أن صاحب هذا المقام أحوج خلق اللَّه إلى العلم؛ فإنه لا تتميز له الحركة المحبوبة للَّه من غيرها، ولا السكون المحبوب له من غيره إلا بالعلم، فليست حاجته إلى العلم كحاجة من طلب العلم لذاته، ولأنه في

---

(١) سنده حسن بشواهده؛ كما بينه شيخنا في «تخريج مشكلة الفقر» (٨٦).

نفسه صفة كمال ، بل حاجته إليه كحاجته إلى ما به قوام نفسه وذاته، ولهذا اشتدت وصاة شيوخ العارفين لمريديهم بالعلم وطلبه، وأنه من لم يطلب العلم لم يفلح، حتى كانوا يعدون من لا علم له من السفلة.

الحادي والتسعون: أن اللَّه -سبحانه- جعل العلماء وكلاء وأمناء على دينه ووحيه، وارتضاهم لحفظه والقيام به والذب عنه، وناهيك بها منزلةً شريفةً ومنقبةً عظيمةً، قال اللَّه -تعالى-: ﴿**ذلك هدى اللَّه يهدي به** من يشاء من عباده ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قومًا ليسوا بها بكافرين﴾ [الأنعام: ٨٨ و٨٩].

الثاني والتسعون: إن بقاء الدين والدنيا في بقاء العلم، وبذهاب العلم تذهب الدنيا والدين، فقوام الدين والدنيا إنما هو بالعلم.

قال الأوزاعي: قال ابن شهاب الزهري: «الاعتصام بالسنة نجاة، والعلم يقبض قبضًا سريعًا، فنعش العلم ثبات الدين والدنيا، وذهاب العلم ذهاب ذلك كله».

الثالث والتسعون: أن العلم يرفع صاحبه في الدنيا والآخرة ما لا يرفعه الملك ولا المال، ولا غيرهما، فالعلم يزيد الشريف شرفًا، ويرفع العبد المملوك حتى يجلسه مجالس الملوك، كما ثبت في «الصحيح»[1] من حديث الزهري، عن أبي الطفيل:

أن نافع بن عبدالحارث أتى عمر بن الخطاب بعسفان -وكان عمر استعمله على أهل مكة-، فقال له عمر: من استخلفت على أهل الوادي؟

---

(١) أخرجه مسلم (٨١٧).

قال: استخلفت عليهم ابن أبزى، فقال: من ابن أبزى؟ فقال: رجل من موالينا، فقال عمر: استخلفت عليهم مولى؟ فقال: إنه قارىء لكتاب اللَّه، عالم بالفرائض، فقال عمر: أما إن نبيكم ﷺ قد قال:

«إن اللَّه يرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين».

الرابع والتسعون: إن النفوس الجاهلة التي لا علم عندها قد ألبست ثوب الذل والإزراء عليها، والتنقص بها أسرع منه إلى غيرها، وهذا أمر معلوم عند الخاص والعام.

وهذا لأن الإنسان إنما يتميز عن سائر الحيوانات بما خص به من العلم والعقل والفهم، فإذا عدم ذلك لم يبق فيه إلا القدر المشترك بينه وبين سائر الحيوانات، وهو الحيوانية البهيمية، ومثل هذا لا يستحي منه الناس، ولا يمنعون بحضرته وشهوده ما يستحيا منه من أولي الفضل والعلم.

الخامس والتسعون: أن كل صاحب بضاعة سوى العلم إذا علم أن غير بضاعته خير منها زهد في بضاعته ورغب في الأخرى، وود أنها له عوض بضاعته؛ إلا صاحب بضاعة العلم؛ فإنه ليس يحب أن له بحظه منها حظ أصلاً.

فالعلم غنىً بلا مال، وعز بلا عشيرة، وسلطان بلا رجال، وفي ذلك قيل:

العلم كنز وذخر لا نفاد له ... نعم القرين إذا ما صاحب صحبا
قد يجمع المرء مالاً ثم يحرمه ... عما قليل فيلقى الذل والحربا
وجامع العلم مغبوط به أبدًا ... ولا يحاذر منه الفوت والسلبا
يا جامع العلم نعم الذخر تجمعه ... لا تعدلن به درًّا ولا ذهبًا

السادس والتسعون: أن اللَّه -سبحانه- جعل العلم للقلوب كالمطر للأرض، فكما أنه لا حياة للأرض إلا بالمطر، فكذلك لا حياة للقلب إلا بالعلم.

ولهذا؛ فإن الأرض إنما تحتاج إلى المطر في بعض الأوقات، فإذا تتابع عليها احتاجت إلى انقطاعه، وأما العلم؛ فيحتاج إليه بعدد الأنفاس، ولا تزيده كثرته إلا صلاحًا ونفعًا.

السابع والتسعون: أن كثيرًا من الأخلاق التي لا تحمد في الشخص، بل يذم عليها، تحمد في طلب العلم؛ كالملق، وترك الاستحياء، والذل، والتردد إلى أبواب العلماء ونحوها، وإنما حمدت هذه الأخلاق في طلب العلم؛ لأنها طريق إلى تحصيله، فكانت من كمال الرجل ومفضيةً إلى كماله.

وكذلك سؤال الناس هو عيب ونقص في الرجل، وذلة تنافي المروءة؛ إلا في العلم؛ فإنه عين كماله، ومروءته، وعزه.

الثامن والتسعون: أن اللَّه -سبحانه- نفى التسوية بين العالم وغيره، كما نفى التسوية بين الخبيث والطيب، وبين الأعمى والبصير، وبين النور والظلمة، وبين الظل والحرور، وبين أصحاب الجنة وأصحاب النار، وبين الأبكم العاجز؛ الذي لا يقدر على شيء، ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم، وبين المؤمنين والكفار، وبين الذين آمنوا وعملوا الصالحات، والمفسدين في الأرض، وبين المتقين والفجار...

فهذه عشرة مواضع في القرآن نفى فيها التسوية بين هؤلاء الأصناف، وهذا يدل على أن منزلة العالم من الجاهل؛ كمنزلة النور من الظلمة، والظل من الحرور، والطيب من الخبيث.

ومنزلة كل واحد من هذه الأصناف مع مقابله.

وهذا كاف في شرف العلم وأهله، بل إذا تأملت هذه الأصناف كلها، ووجدت نفي التسوية بينها راجعًا إلى العلم وموجبه، فبه وقع التفضيل وانتفت المساواة.

التاسع والتسعون: أن سليمان لما توعد الهدهد بأن يعذبه عذابًا شديدًا، أو يذبحه؛ إنما نجا منه بالعلم، وأقدم عليه في خطابه له بقوله: ﴿أحطت بما لم تحط به﴾ [النمل: ٢٢]، وهذا الخطاب إنما جرأه عليه العلم، وإلا فالهدهد مع ضعفه لا يتمكن في خطابه لسليمان مع قوته بمثل هذا الخطاب، لولا سلطان العلم.

المئة: أن من نال شيئًا من شرف الدنيا والآخرة؛ فإنما ناله بالعلم.

وتأمل ما حصل لآدم من تميزه على الملائكة واعترافهم له بتعليم اللَّه له الأسماء كلها، ثم ما حصل له من تدارك المصيبة والتعويض عن سكنى الجنة بما هو خير له منها بعلم الكلمات التي تلقاها من ربه.

وما حصل ليوسف من التمكين في الأرض والعزة والعظمة بعلمه بتعبير تلك الرؤيا، ثم علمه بوجوه استخراج أخيه من إخوته بما يقرون به ويحكمون هم به، حتى آل الأمر إلى ما آل إليه من العز والعاقبة الحميدة، وكمال الحال التي توصل إليها بالعلم، كما أشار إليه -سبحانه- في قوله: ﴿كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء اللَّه نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم﴾ [يوسف: ٧٦].

جاء في تفسيرها: نرفع درجات من نشاء بالعلم؛ كما رفعنا درجة يوسف على إخوته بالعلم.

وقال في إبراهيم ﷺ: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع

درجات من نشاء﴾ [الأنعام: ٨٣].

فهذه رفعة بعلم الحجة، والأول رفعة بعلم السياسة.

وكذلك ما حصل للخضر بسبب علمه من تلمذة كليم الرحمن له، وتلطفه معه في السؤال، حتى قال: ﴿هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

وكذلك ما حصل لسليمان من علم منطق الطير، حتى وصل إلى ملك سبأ، وقهر ملكتهم، واحتوى على سرير ملكها، ودخولها تحت طاعته، ولذلك قال: ﴿يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين﴾ [النمل: ١٦].

وكذلك ما حصل لداود من علم نسج الدروع من الوقاية من سلاح الأعداء.

وعدد -سبحانه- هذه النعمة بهذا العلم على عباده، فقال: ﴿وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون﴾ [الأنبياء: ٨٠].

وكذلك ما حصل للمسيح من علم الكتاب والحكمة، والتوراة والإنجيل؛ ما رفعه اللَّه به إليه، وفضله وكرمه.

وكذلك ما حصل لسيد ولد آدم ﷺ من العلم الذي ذكره اللَّه به نعمةً عليه، فقال: ﴿وأنزل اللَّه عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل اللَّه عليك عظيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

الحادي والمئة: أن اللَّه -سبحانه- أثنى على إبراهيم خليله بقوله -تعالى-: ﴿إن إبراهيم كان أمةً قانتًا للَّه حنيفًا ولم يكن من المشركين شاكرًا لأنعمه اجتباه﴾ [النحل: ١٢٠ - ١٢١].

فهذه أربعة أنواع من الثناء:

أحدها: افتتحها بأنه أمة، والأمة هو: القدوة الذي يؤتم به.

الثاني: قوله: ﴿قانتًا للَّه﴾، والقنوت يفسر بأشياء كلها ترجع إلى دوام الطاعة.

الثالث: قوله: ﴿حنيفًا﴾، والحنيف: المقبل على اللَّه، ويلزم هذا المعنى ميله عما سواه، فالميل لازم معنى الحنيف، لا أنه موضوعه لغةً.

الرابع: قوله: ﴿شاكرًا لأنعمه﴾، والشكر للنعم مبني على ثلاثة أركان: الإقرار بالنعمة وإضافتها إلى المنعم بها، وصرفها في مرضاته، والعمل فيها بما يحب، فلا يكون العبد شاكرًا إلا بهذه الأشياء الثلاثة.

والمقصود: أنه مدح خليله بأربع صفات كلها ترجع إلى العلم والعمل بموجبه، وتعليمه ونشره.

فعاد الكمال كله إلى العلم والعمل بموجبه ودعوة الخلق إليه.

الثاني والمئة: ما في «الصحيح»[١] عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه- عن النبي ﷺ؛ أنه قال:

«إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

وهذا من أعظم الأدلة على شرف العلم وفضله.

الثالث والمئة: أن العالم المشتغل بالعلم والتعليم لا يزال في عبادة، فنفس تعلمه وتعليمه عبادة.

(١) رواه مسلم في «صحيحه» (١٦٣١).

قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: «طلب العمل أفضل من الصلاة النافلة».

وفي «مسائل إسحاق بن منصور»: قلت لأحمد بن حنبل: قوله: تذاكر العلم بعض ليلة أحب إلي من إحيائها، أي علم أراد؟

قال: هو العلم الذي ينتفع به الناس في أمر دينهم.

قلت: في الوضوء والصلاة والصوم والحج والطلاق ونحو هذا؟

قال: نعم.

قال إسحاق: وقال لي إسحاق بن راهويه: هو كما قال أحمد.

ولما كان طلب العلم والبحث عنه، وكتابته، والتفتيش عليه، من عمل القلب والجوارح؛ كان من أفضل الأعمال، ومنزلته من عمل الجوارح كمنزلة أعمال القلب؛ من الإخلاص، والتوكل، والمحبة، والإنابة، والخشية، والرضا، ونحوها من الأعمال الظاهرة.

الرابع والمئة: عن أبي كبشة الأنماري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه اللَّه مالاً وعلمًا؛ فهو يتقي في ماله ربه، ويصل فيه رحمه، ويعلم للَّه فيه حقًّا، فهذا بأحسن المنازل عند اللَّه، ورجل آتاه اللَّه علمًا ولم يؤته مالاً، فهو يقول: لو أن لي مالاً؛ لعملت بعمل فلان، فهو بنيته وهما في الأجر سواء، ورجل آتاه اللَّه مالاً، ولم يؤته علمًا، فهو يخبط في ماله ولا يتقي فيه ربه، ولا يصل فيه رحمه، ولا يعلم للَّه فيه حقًّا، فهذا بأسوأ المنازل عند اللَّه، ورجل لم يؤته اللَّه مالاً ولا علمًا؛ فهو يقول: لو أن لي مالاً؛ لعملت بعمل فلان، فهو بنيته وهما في الوزر سواء»[1].

---

(١) صحيح - أخرجه الترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨).
قلت: وهو صحيح.

فقسم النبي ﷺ أهل الدنيا أربعة أقسام:

الأول: خيرهم من أوتي علمًا ومالاً؛ فهو محسن إلى الناس وإلى نفسه بعلمه وماله.

الثاني: ويليه في المرتبة من أوتي علمًا ولم يؤت مالاً، وإن كان أجرهما سواءً؛ فذلك إنما كان بالنية، وإلا فالمنفق المتصدق فوقه بدرجة الإنفاق والصدقة، والعالم الذي لا مال له إنما ساواه في الأجر بالنية الجازمة المقترن بها مقدورها، وهو القول المجرد.

الثالث: من أوتي مالاً ولم يؤت علمًا، فهذا أسوأ الناس منزلةً عند اللَّه؛ لأن ماله طريق إلى هلاكه، فلو عدمه؛ لكان خيرًا له، فإنه أعطي ما يتزود به إلى الجنة؛ فجعله زادًا إلى النار.

الرابع: من لم يؤت مالاً ولا علمًا، ومن نيته أنه لو كان له مال؛ لعمل فيه بمعصية اللَّه، فهذا يلي الغني الجاهل في المرتبة، ويساويه في الوزر بنيته الجازمة المقترن بها مقدورها، وهو القول الذي لم يقدر على غيره.

فقسم السعداء قسمين، وجعل العلم والعمل بموجبه سبب سعادتهما، وقسم الأشقياء قسمين، وجعل الجهل وما يترتب عليه سبب شقاوتهما.

فعادت السعادة بجملتها إلى العلم وموجبه، والشقاوة بجملتها إلى الجهل وثمرته.

الخامس والمئة: ما ثبت عن بعض السلف؛ أنه قال: تفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة.

وهذا لأن الفكرة عمل القلب، والعبادة عمل الجوارح، والقلب أشرف من الجوارح، فكان عمله أشرف من عمل الجوارح» ا. هـ كلام الإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله-.

٤- العلماء هم الدعاة إلى الله

لقد بين حديث العدول: أن العلماء هم ورثة الأنبياء؛ يبلغون دين الله، ويذبون عنه ويحرسونه، فهم الدعاة إلى الله -عز وجل-:

قال تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ [يوسف: ١٠٨].

عن عبدالله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً؛ فسئلوا؛ فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»[١].

---

(١) متواتر - أخرجه البخاري (١٠٠ و٧٣٠٨)، والرواية الثانية له، ومسلم (٢٦٧٣) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عنه به.

ثم تواتر عن هشام.

قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦): «هذا حديث ثابت، متصل الإسناد، هو في دواوين الإسلام الخمسة -ما عدا سنن أبي داود-، وهو من ثلاثة عشر طريقًا عن هشام، ومن طريق أبي الأسود يتيم عروة، عن عروة نحوه.

وقد حدث به عن هشام عدد كثير سماهم أبو قاسم العبدي (ثم ذكرهم)، في بحث طويل نفيس، فلينظر».

قلت: وله شواهد عن:

١- أبي هريرة -رضي الله عنه-: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٤٠٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٦٥)، وابن تيمية في «الأربعين» (١٨/ ١١٤- الفتاوى) من طريق العلاء بن سليمان عن الزهري، عن ابن أبي سلمة عنه به نحوه. =

وفي رواية: «فيبقى ناس جهال يستفتون، فيفتون برأيهم، فيَضِلُّون

= قلت: إسناده حسن -إن شاء الله-، رجاله ثقات غير العلاء بن سليمان فيه لين.

وله طريق آخر عند الطبراني في «الأوسط» (٣٣٤ - «مجمع البحرين»)، وفيه عبدالله ابن صالح كاتب الليث وفيه ضعف؛ كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠١).

وبالجملة؛ فالحديث صحيح.

٢- حديث عائشة -رضي الله عنها-: أخرجه البزار (١/ ١٢٣/ ٢٣٣ -«كشف الأستار»)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣١٢-٣١٣) من طريقين عن عروة عنها به نحوه.

قلت: إسناده صحيح، وأما قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠١): «رواه البزار، وفيه عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف، ووثقه عبدالملك بن سعيد بن الليث»؛ فهو حكم على إسناد البزار، وليس على الحديث؛ فإن إسناده عند الخطيب ليس فيه كاتب الليث.

٣- حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- عن رسول الله ﷺ قال: «يقبض الله العلماء قبضًا، ويقبض العلم معهم، فينشأ أحداث ينزو بعضهم على بعض نزو العير على العير، ويكون الشيخ فيهم مستضعفًا».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٣٥ -مجمع البحرين) بإسناد ضعيف؛ لأن رشدين ابن سعد ضعيف، ونسخة دراج أبي السمح عن أبي الهيثم ضعيفة.

٤- حديث أبي أمامة الباهلي -رضي الله عنه-، قال: لما كان في حجة الوداع قام رسول الله ﷺ، وهو مردف الفضل بن عباس على جمل آدم، فقال: «يا أيها الناس خذوا العلم قبل أن يقبض، وقبل أن يرفع...»، فقال أعرابي: يا نبي الله! كيف يرفع العلم؟ قال: «ذهاب العلم أن يذهب حملته».

أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٦)، والطبراني في «الكبير» (٧٨٦٧) من طريق معان بن رفاعة، عن علي بن يزيد عنه به.

قلت: إسناده ضعيف جدًا؛ لأن علي بن يزيد الألهاني متروك.

لكن له طريق آخر: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٩٠٦)، والدارمي (١/ ٧٧) من طريق القاسم أبي عبدالرحمن عنه.

قلت: إسناده حسن.

وبالجملة؛ فالحديث عندي بهذا التفصيل متواتر، وبخاصة أنه ورد في رفع العلم أحاديث كثيرة جدًا، وانظر -لزامًا- أحاديث «الوصية الصغرى» (ص ٦٢-٦٥ -بتحقيقي).

ويَضِلُّون».

عن أبي الدرداء -رضي اللَّه عنه- قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «من سلك طريقًا يبتغي فيه علمًا سلك به طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا؛ إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[1].

العلماء في المنهج السلفي هم الدعاة إلى اللَّه خلافًا لما شاع بين كثير من الدعاة المنتسبين للحركات الحزبية المعاصرة: إن العلماء غير الدعاة، وهذا تفليس للعلماء من دورهم الريادي القيادي؛ ليخلو الجو لأنصاف الفقهاء: حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام بدعوى أن العلماء لا يفقهون واقعهم فضلاً عن واقع أمتهم، فيصفونهم بعلماء الحيض والنفاس، وأن فقههم لا يتعدى سراويل امرأة، وعلماء ذيل بغلة السلطان، بينما الدعاة فهم فقهاء الواقع، والمنظرون، والمفكرون، والموجهون، والمرشدون، والحركيون.

وأن العلماء نفعهم يقتصر على من حولهم، فهم كالبئر بينما الدعاة نفعهم يعم الأمة؛ لأنهم كالغيث يأتي الناس في ديارهم وحيث وقع نفع.

وهذه البدعة الحزبية باطلة من وجوه؛ منها:

١- لقد بين اللَّه -سبحانه وتعالى- أن أهل البصيرة هم أتباع رسول اللَّه ﷺ؛ كما قال ابن قيم الجوزية: «﴿ومن اتبعني﴾ إن كان عطفًا على

(١) مضى تخريجه (ص ١٧٩).

الضمير في ﴿أدعوا إلى اللَّه﴾؛ فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى اللَّه، وإن كان عطفًا على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون من عداهم.

والتحقيق: أن العطف يتضمن المعنيين؛ فأتباعه هم أهل البصيرة الذين يدعون إلى اللَّه»(١).

وأوضح رسول اللَّه ﷺ: «أن العلماء ورثة الأنبياء؛ كما في حديث أبي الدرداء المذكور عنه، والأنبياء هم أئمة الدعاة؛ إذًا العلماء هم الدعاة إلى اللَّه.

٢- والعلماء هم أئمة الدين وأمناء الشريعة؛ كما قال -تعالى-: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾ [السجدة: ٢٤].

والإمامة في الدين تقتضي الإمامة في الدعوة؛ كما قال -تعالى-: ﴿واجعلنا للمتقين إمامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]؛ إذا العلماء هم الدعاة إلى اللَّه.

٣- والعلماء أفضل الناس بعد الأنبياء، كما قال -تعالى-: ﴿يرفع اللَّه الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ [المجادلة: ١١].

وأفضل مقامات العبد هو الدعوة إلى اللَّه: ﴿وأنه لما قام عبد اللَّه يدعوه كادوا يكونون عليه لبدًا﴾ [الجن: ١٩].

ولذلك؛ فإن الدعوة إلى اللَّه التي هي أشرف مقامات العباد وأجلها، وأفضلها لا تحصل إلا بالعلم الذي يدعو به وإليه، بل لا بد في كمال الدعوة من الرسوخ في العلم، ولكل مقام رجال، وأشرف المقامات وأعلاها يتربع على عرشها أفضل الناس بعد الأنبياء، وهذا يدل على أن العلماء هم

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٥٥).

الدعاة إلى اللَّه.

٤- والعلماء حجة اللَّه على العباد والموقعون عن رب العالمين؛ كما قال -تعالى-: ﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل اللَّه عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً﴾ [النساء: ٨٣].

والحجة لا تقوم إلا على لسان عالم فقيه، ولذلك؛ فالعلماء هم الدعاة إلى اللَّه.

٥- والعلماء هم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم؛ كما قال جمهور السلف في قوله -تعالى-: ﴿أطيعوا اللَّه وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ [النساء: ٥٩]، ولذلك؛ فهم أهل العلم والفقه والدعوة إلى اللَّه.

٦- والعلماء هم أمناء الشريعة وأهلها؛ كما قال ابن قيم الجوزية: «أن اللَّه جعل العلماء وكلاء وأمناء على دينه ووحيه، وارتضاهم لحفظه والقيام به، والذب عنه، وناهيك بها منزلة شريفة ومنقبة عظيمة، قال -تعالى-: ﴿ذلك هدى اللَّه يهدي به من يشاء من عباده، ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قومًا ليسوا بها بكافرين﴾ [الأنعام: ٨٨ و٨٩]»[(١)]، ولذلك؛ فالعلماء أجدر الناس بالدعوة إلى اللَّه.

٧- والعلماء هم أهل الذكر، كما قال -تعالى-: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [النحل: ٤٣]، والذكر هو العلم والدعوة، فعلى هذا؛ فالعلماء هم أهل

(١) «تنقيح الإفادة المنتقى من مفتاح دار السعادة» (١/ ٢٦٧).

الدعوة إلى اللَّه.

وعلى ذلك، فالعلماء هم القـادة الذيـن يتصـدرون الدعـوة إلى اللَّـه؛ ليوجهوا مسارها، ويُرَشِّدُوا يقظتها، ويعمقوا فهمها، ويوجهوا شبابها، فإن لم يكن الأمر كذلك؛ حدث الخلل، ودخل الدخن، وحلَّ الوهن، كما نبه عليه رسول اللَّه ﷺ في حديث عبداللَّه بن عمرو بن العاص في رفع العلم بقبض العلماء، وحينئذ يتخذ الناس رؤوسًا جهالاً؛ فتغرق السفينة بانحراف الدعوة عن سبيل اللَّه.

قال الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل: «بسبب فصل بعـض الدعـاة بين الشيخ (العالم) والداعية، ظهرت أمـور سـلبية نراهـا جليـة في كثـير مـن الدعوات الإسلامية، من هذه الأمور:

أولاً: إتخاذهم رؤوسًا جهالاً، أغلبهم لا يفقهون من الدين إلا ما يحلـو لهم، وغاية ما يملك بعضهم من العلم إنما هو مجرد أفكار وثقافـات أشـتات، زاد كثير منهم: مجرد العواطف والحركة، حتى كاد أن يكون مصطلح الداعية عندهم من ليس بعالم، وأن العالم ليس بداعية، وأحيانًا يقولون: فـلان داعيـة -أي: ليس بعالم-، وفلان شـيخ مـن المشـايخ -أي: ليـس بداعيـة-، وهـذا وقوع فيما حذر منه الرسول ﷺ، من اتخاذ رؤوسًا جهالاً، يفتون بغير علـم، فيضلوا ويضلوا.

ثانياً: قلة وجود العلماء والمشـايخ، المتفقهـين في الديـن، المتضلعـين في العلوم الشرعية بينهم، في أكثر الدعوات المعاصرة -مع أن وجود أهل العلم المتفقهين في الدين شرط من شروط الدعوة إلى اللَّه سبحانه وتعالى- خاصـة في الدعوات الكبرى، التي ينضوي تحت لوائها جماعـات وفئـام مـن النـاس،

فهذه لا ينبغي أن يفقد فيها العالم، أو أن يكون العالم فيها مغمورًا، أو لا يتصدر الدعوة.

ثالثًا: قصور النظرة في فهم قدر العلماء والمشايخ، وبمنزلتهم عند كثير من أتباع هذه الدعوات، فمن هنا وجد من بعضهم إتهام للعلماء بالقصور أو التقصير، أو قلة الوعي، أو أي نوع من أنواع التنقيص لتبرير عدم صلة الدعاء بالعلماء، بل إن بعض الدعاة يرفع نفسه ودعوته على حساب الكلام في أعراض العلماء، وهذا الأمر -وإن كان مؤلمًا- لكن لا بد من ذكره، ولا بد من السعي لعلاجه.

رابعًا: توريط بعض شباب الأمة بالانتماء للشعارات والقيادات الدعوية، وليس للمشايخ والعلماء، بل أصبح الانتماء للشعار والجماعة أكثر منه للسنة والجماعة، وأهل العلم.

خامسًا: فصل الشباب عن أئمتهم وعن مشايخهم، وعن علمائهم، ومن ثم حجبهم عن: النظرة الشرعية الشمولية للدعوة إلى اللَّه -سبحانه وتعالى- وغاياتها ومناهجها، وحجبهم عن الاهتداء بهدي أئمة السنة قديمًا وحديثًا، بل إن بعض الجماعات تربي شبابها على جوانب من مناهج السلف تخدم أهدافها، أو تخدم الجماعة وشعاراتها، وتغفل الجوانب الأخرى والسنة والعلم وسير أهل العلم.

وهذه من أساليب أهل الأهواء وأهل البدع، يأخذون من الأئمة ما يحلو لهم من قول أو فعل، ويتركون الباقي، وهذا خلل في النظرة وخلل في النهج.

سادسًا: نتج عن الفصل بين الدعاة والعلماء: كثرة الشعارات والأهواء

والانتماءات والافتراقات، والعصبيات لجماعات أو لأشخاص مع العلم أن الأمة لا يجمعها على السنة والخير إلا علماؤها، ومهما بالغت الفرق، أو مهما بالغت الجماعات والدعاة في أي مكان وفي أي زمان للسعي إلى جمع المسلمين دون الاسترشاد بأهل العلم، ودون أن يجعلوا العلماء قادة وموجهين ومرشدين وأئمة للدعوات؛ فإن الشمل لن يجتمع، نعم؛ لن يجتمع شمل الأمة إلا بالالتفات حول علمائها، مهما بلغت الدعوات من السعي إلى وسائل الجمع وأساليبه، وهذا الخلل سبب رئيس في كون الجماعات تتنافر ولا تتفاهم، وتفترق وتفرق أكثر مما تجتمع وتجمع، وواقعها شاهد بذلك.

سابعًا: نتج عن العزل بين العلماء وبعض الدعوات المعاصرة: أن نشأت لبعض الدعوات مناهج وأفكار وكتب ومؤلفات معزولة عن السنن، وعن العلوم الشرعية بشموليتها، بل وحتى بتفصيلاتها، وصارت كل طائفة تأخذ من العلوم الشرعية ما يناسب أوضاعها، وهذا أسلوب من الأساليب الخاطئة التي تخالف منهج السلف، حتى نشأ للدعوة في العالم الإسلامي علم يشبه علم الكلام لدى الجماعات في ارتباطه بالأهواء والأشخاص، لا بارتباطه بالسنة وبالأئمة.

وقد برزت في الآونة الأخيرة، نتيجة لهذا الفصل بين الدعاة والعلماء: دعوات كبرى، قوامها وركائزها، رؤساء ليسوا بعلماء، وتعتمد على أفكار وحركات محدثة، تخالف هدي الإسلام، وعلى عواطف لا تضبطها القواعد الشرعية، ولا المصالح المعتبرة.

ثامنًا: كما نتج عن هذا التقصير في طلب العلم الشرعي على أصوله وعلى مناهجه السليمة الصحيحة، بل ونتج من ذلك عند أصحاب الدعوات التي تفصل بين العلماء والدعاة: الحيلولة بين أتباعها وبين تحصيل

العلم من المشايخ، بل كثيرًا ما ترد إشكالات من بعض الشباب في شتى بلاد العالم الإسلامي، من صرف بعض الدعاة لأتباعهم عن العلماء بذرائع شتى، حتى أن بعضهم قد يعاقب الشاب الذي ينتمي إليه لماذا جلس يطلب العلم الشرعي على الشيخ فلان!!

ونتيجة لذلك حصل الخلل في المفهوم، فقد فهم بعض الدعاة -هداهم اللّه بسبب العزلة بينهم وبين المشايخ-: أن المشايخ خصوم أو أعداء للدعوة، أو أن لديهم ما يضر بالمنتسب للدعوة، أو ما يشوش أفكاره عليها، وسبب ذلك: أن في دعواتهم أمراضًا ومصائب لا يرضاها العلماء، وقد ينتقدونها، ومن هنا تعللوا بصرف شبابهم عن العلماء وأهل العلم والفقه في الدين.

وهذا مسلك خطير يجب ألا يستمر عليه من ينشد الحق والإصلاح، ولذلك وجب مناصحة أولئك الدعاة وبيان الحق لهم.

تاسعًا: في بعض الدعوات التي تسلك هذا المسلك ظهرت فئام من الجماعات والدعاة والشباب في البلاد الإسلامية وغيرها، عددها ليس بالقليل، بعض شيوخهم على قلة في الفقه وضعف في العلم، أو تتلمذوا على الأقل علمًا واتخذوا شيوخهم الأصاغر، لذلك حذر النبي ﷺ من ذلك حيث قال: «إن من أشراط الساعة: أن يلتمس العلم عند الأصاغر»(١).

---

(١) صحيح - أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٠٢)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٣٧) بإسناد صحيح؛ لأن الراوي عن ابن لهيعة أحد العبادلة، وهو عبداللّه بن المبارك.

ومع هذا لم يتفرد به ابن لهيعة، بل تابعه سعيد بن أبي أيوب عند الخطيب، وهو ثقة ثبت.

وقد فسر ابن المبارك (الأصاغر) بـ: «أهل الأهواء والبدع».

وهذا -والله أعلم- يشمل الأصاغر في العلم والقدر والسن -وكل ذلك حاصل في هؤلاء، أو شيوخهم: كتبهم، وما يرشحونه من كتب فكرية أو ثقافية، وأغلب ما تعتمد هذه الجماعات على الكتب الفكرية والثقافية أكثر من الكتب الشرعية، بل فيهم من يتنكر لكتب السلف، وقادتهم -مع الأسف- جهالهم، وأحكامهم: أهواءهم، مما أدى إلى الخلط وإلى الخبط والاضطراب عند بعض هؤلاء في العقائد وفي الأحكام، وفي المواقف، وفي التعامل مع الآخرين، وفي النظرة إلى قضايا الأمة الكبرى، وفي التصرفات الطائشة التي تحدث من بعضهم، وفي صدور الأحكام المتعجلة، ونحو ذلك من المظاهر التي نراها في فئة من الشباب -وإن كانت والحمد لله قليلة، لكن القليل في مثل هذه الأمور لا ينبغي الاستهانة به، بل ينبغي علاجه؛ لأنه إذا كثر قد يصعب، بل قد يستحيل علاجه»[1].

(١) «العلماء هم الدعاة» (ص ١٧-٢٤).

٥- عدالة العلماء ومذاهب أهل العلم فيها

أثبت حديث العدول عدالة حاملي العلم، وأن المراد: الأئمة النقاد الجهابذة السادة النجباء الأعلام؛ يدلك على ذلك عدة أمور:

١- أن هناك قسمان من حملة العلم.

أ- العدول.

ب- غير العدول.

٢- العدول هم الذين يحملون العلم الحمل المطلق، والذي يستلزم العمل به والدعوة إليه، وحمايته مما ليس منه؛ لأن رسول اللّه ﷺ بين صفة العدول، وأنهم ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

٣- غير العدول هم الذين حملوا العلم مطلق الحمل؛ لكنهم لم يقوموا بواجبه بل عكسوا أمر العلم، فقاموا بالتحريف، والانتحال، والتأويل، وهؤلاء أهل البدع والأهواء.

٤- أن أهل العلم قرنوا بين حمل العلم والقيام بمقتضاه من: عمل، ودعوة، ورعاية.

١- قال الحافظ ابن كثير: «... وقد روي في هذا آثار كثيرة عن السلف وغالبها من الإسرائيليات التي تنقل لينظر فيها، واللّه أعلم بحال كثير منها، ومنها ما قد يقطع بكذبه؛ لمخالفته للحق الذي بأيدنا، وفي القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة؛ لأنها لا تكاد تخلو من تبديل وزيادة

ونقصان، وقد وضع فيها أشياء كثيرة، وليس لهم من الحفاظ المتقنين الذين ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمة من الائمة العلماء والسادة الأتقياء، والأبرار النجباء من الجهابذة النقاد، والحفاظ الجياد، الذين دونوا الحديث وحرروه، وبينوا صحيحه من حسنه، من ضعيفه، من منكره من موضوعه، ومتروكه ومكذوبه، وعرفوا الوضاعين والكذابين والمجهولين، وغير ذلك من أصناف الرجال، كل ذلك صيانة للجناب النبوي والمقام المحمدي، خاتم الرسل، وسيد البشر ﷺ، أن ينسب إليه كذب، أو يحدث عنه بما ليس منه، فرضي اللَّه عنهم وأرضاهم، وجعل جنات الفردوس مأواهم، وقد فعل»[(١)].

٢- قال الإمام ابن قيم الجوزية:

«... وهو ما روي عن النبي ﷺ من وجوه متعددة: أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»؛ فهذا الحمل المشار إليه في هذا الحديث هو التوكل المذكور في الآية، فأخبر ﷺ أن العلم الذي جاء به يحمله عدول أمته من كل خلف، حتى لا يضيع ويذهب.

وهذا يتضمن تعديله ﷺ لحملة العلم الذي بعث به، وهو المشار إليه في قوله: «هذا العلم».

فكل من حمل العلم المشار إليه لا بد وأن يكون عدلاً، ولهذا اشتهر عند الأئمة عدالة نقلته وحملته اشتهارًا لا يقبل شكًا ولا امتراءًا، ولا ريب أن من عدَّله رسول اللَّه ﷺ لا يسمع فيه جرح، فالأئمة الذين اشتهروا عند

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٢١٦-٢١٧ -ط دار الفتح).

الأمة بنقل العلم النبوي وميراثه كلهم عدول بتعديل رسول اللَّه ﷺ، ولهـذا لا يقبل قدح بعضهم في بعض، وهذا بخلاف من اشتهر عند الأمة جرحه والقدح فيه؛ كأئمة البدع ومن جرى مجراهم من المتهمين في الدين؛ فإنهم ليسوا عند الأئمة من حملة العلم.

فما حمل علم رسول اللَّه ﷺ إلا عدل، ولكن قد يغلط في مسمى العدالة، فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو عدل مؤتمن على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى اللَّه منه، فإن هذه لا ينافي العدالة كما لا ينافي الإيمان والولاية»[1].

٣- وقال الإمام النووي: «... «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن اللَّه -تعالى- يوفق له في كل عصر خلفًا من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف وما بعده؛ فلا يضيع.

وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع، وللَّه الحمد.

وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئًا من العلم؛ فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه، واللَّه أعلم»[2].

٤- قال العلامة صديق حسن خان:

«تعديل أهل الحديث.

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٩٥-٤٩٦ -ط دار ابن عفان).

(٢) «تهذيب الاسماء واللغات» (١/ ١٧).

والحديث دليل واضح على تعديل أهل الحديث على لسان رسول الأمة ونبي الرحمة ﷺ.

وهذه فضيلة وشرافة لا يساويها شيء من الفضائل، ولكن هذا الفضل مشروط بالأوصاف المذكورة في هذا الحديث.

وقد وجدت هذه الصفات في عصابة الحديث وجماعة المحدثين قديمًا وحديثًا، ولله الحمد.

وما أجمع هذا الحديث لأوصاف أهله واختصاصهم بها، فإن تلك الصفات لا توجد -على وجه الكمال- إلا في أهل السنة المطهرة.

ويدخل في هذا الحديث كل من هو عالم به وبالكتاب، وفيه هذه الأوصاف.

وكذا كل من يصدق عليه أنه غال، أو مبطل، أو جاهل؛ فهو داخل في هؤلاء المنفيين»[1].

وقال -أيضًا-:

«وإنك إذا تأملت في مباني هذا الحديث وبلاغته ومعانيه: أيقنت أنه ليس له محمل يحمل عليه إلا أهل الحديث وعصابة السنة، وجماعة التوحيد، وأن هذه الأوصاف ما وجدت قط إلا فيهم، ولا توجد إلا فيمن كان على سبيلهم السوي، وصراطهم القوي، وأن جميع من سواهم من أي فرقة كان، وفي أي مذهب قام وقعد داخل تحت هذه الألفاظ الثلاثة الجامعة لكل من عداهم، ولا يخرج عنها خارج من المقلدة، ولا من المتكلمة والمبتدعة، على

(١) «الدين الخالص» (٣/ ٢٦١-٢٦٢).

اختلاف أنواعها، وتباين شوارعها، فهذا علم من أعلام النبوة.

وفيه بشارة لأهل الحديث بكونهم معدلين على لسان نبي الأمة رسول الرحمة، وهذه خصيصتهم لا يشاركهم فيها أحد من العالمين.

والناس الآخرون إنما عدلهم أبناء جنسهم وهم الصادقون والكاذبون.

وفيه نعي على سائر الفرق، غير الفرقة الناجية التي هي عبارة عن عصابة السنة، بكونهم غالين، ومبطلين، وجاهلين.

فتدبر أيها السني في هذا الخبر الشريف، واعتبر بمفهومه اللطيف، لعل اللَّه يهديك صراطه المستقيم، وهو المستعان»[١].

وقال:

«وفي تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية وتعظيم لهذه الأمة المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثين، وعلو مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم يحمون مشارع الشريعة ومتون الروايات من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بنقل النصوص المحكمة لرد المتشابه إليها.

وقال النووي في أول «تهذيبه»: «هذا إخبار منه ﷺ بصيانة هذا العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن اللَّه -تعالى- يوفق له في كل عصر خلفًا من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف وما بعده؛ فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع، وللَّه الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر كون بعض الفساق يعرف شيئًا من العلم، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف منه شيئًا». انتهى.

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٥٤٦).

على أنه قد يقال: ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقة؛ لعدم عملهم؛ كما أشار إليه المولى سعد الدين التفتازاني في تقرير أول «التلخيص»: وقد ينزل العالم منزلة الجاهل.

وصرح به الشافعي في قوله:

ولا العلم إلا مع التقى ولا العقل إلا مع الأدب

ولعمري إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين، وأوثق عرى اليقين، لا يرغب في نشره إلا صادق تقي، ولا يزهده إلا منافق شقي»[1].

قلت: وهذا يلتقي تمامًا مع ما اتفق عليه علماء الحديث: «تثبت العدالة بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه بها كفى فيها؛ كمالك، والسفيانين، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأشباههم»[2].

---

(١) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ٧١-٧٢).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٣٥٣- ٣٥٤)، و«المقنع» (١/ ٢٤٥)، و«الباعث الحثيث» (١/ ٢٨١-٢٨٢)، و«التقييد والإيضاح» (ص ١٣٧)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٧٤)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٢٧٦)، و«الكفاية» (ص ٨٧)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ١٢٤-١٢٦).

مذهب الإمام ابن عبدالبر النمري في التعديل وموقف العلماء منه

احتج الإمام ابن عبدالبر -رحمه اللَّه- بحديث العدول على تعديل حملة العلم فقال: «وكل حامل علم معروف العناية به؛ فهو محمول في أمره أبدًا على العدالة، حتى تتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه؛ لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»[١].

قال السخاوي: «وهو (أي حديث العدول) متمسك ابن عبدالبر ومن وافقه في الذهاب إلى أن كل من حمل العلم، ولم يتكلم فيه بجرح وغيره؛ فهو عدل على ما تقرر في محله»[٢].

وقال ابن الوزير: «... وقد احتج ابن عبدالبر بهذا الحديث أن كل حامل علم معروف العناية به، فهو محمول على السلامة، مقبول في فنه حتى يظهر جرحه»[٣].

وقد وافقه جماعة من أهل العلم منهم:

١- أبو عبداللَّه بن المواق، فقال في كتابه «بغية النقاد»:

«أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك»[٤].

---

(١) «التمهيد» (١/ ٢٨).

(٢) «استجلاب ارتقاء الغرف» (٢/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٣) «العواصم والقواصم» (٢/ ٢٣٨).

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٩)، و«التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٩).

٢- قال ابن الجزري:

«إن ما ذهب إليه ابن عبدالبر هو الصواب، وإن رده بعضهم»[١].

٣- قال المزي: «هو في زماننا مرضي، بل ربما يتعين»[٢].

٤- قال ابن سيد الناس: «لست أراه إلا مرضيًا»[٣].

٥- قال الذهبي: «إنه حق، ولا يدخل في ذلك المستور؛ فإنه غير مشهور العناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره، فما وجدوا فيه تليينًا، ولا اتفق لهم علم بأن أحد وثقه؛ فهذا الذي عناه الحافظ، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح.

ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة، ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق، فهؤلاء يحتج بهم؛ لأن الشيخين احتجا بهم، ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين»[٤].

٦- قال ابن الوزير: «إن المختار القوي ما ذهب إليه أبو عمر بن عبدالبر، وأبو عبدالله بن المواق، وهو أن كل حامل علم معروف بالعناية فيه؛ فإنه مقبول في علمه، محمول أبدًا على السلامة حتى يظهر ما يجرحه.

وقد ذهب المنصور بالله إلى مثل قول ابن عبدالبر، بل إلى أوسع منه، فإنه قضى بقبول من ظاهره السلامة. ذكر ما يقتضي ذلك في كتابه: «هداية

(١) «فتح المغيث» (١/ ٣٠٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

المسترشدين»، وكذلك عبدالله بن زيد ذكر مثل ذلك في «الدرر المنظومة»، وهو الذي أشار السيد أبو طالب إليه في كتابه: «جوامع الأدلة» في الأصول، وتوقف فيه في «المجزي»، وذكر أنه محل نظر، وحكاه المنصور بالله في «الصفوة» عن الشافعي، وهو مذهب الحنفية بأسرهم، والدليل على ما ذكرنا من الأثر والنظر...»[(١)].

وخالفه جماعة آخرون؛ منهم:

١- أبو عمرو بن الصلاح: «... وتوسع ابن عبدالبر الحافظ في هذا فقال: «كل حامل علم معروف العناية به؛ فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى يتبين جرحه؛ لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم»[(٢)].

٢- ووافق ابن الصلاح طائفة منهم:

١- ابن الملقن[(٣)].

٢- العراقي[(٤)].

٣- النووي[(٥)].

٤- ابن كثير[(٦)].

---

(١) «العواصم والقواصم» (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ٥٠).

(٣) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٤٥).

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص ٣٨).

(٥) «إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٦) «الباعث الحثيث» (١/ ٢٨٣).

٥- السيوطي[١].

وإليك التفصيل:

١- لم يتفرد ابن عبدالبر بما قاله، بل سُبِقَ إلى ذلك.

قال السخاوي: «على أن ابن عبدالبر سُبِقَ بذلك، فروينا في «شرف أصحاب الحديث»[٢] للخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة، قال: رأيت رجلاً قدم آخر إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فادعى عليه شيء؛ فأنكر، فقال للمدعي: ألك بينة؟ قال: نعم؛ فلان وفلان، فقال: أما فلان؛ فمن شهودي، وأما فلان؛ فليس من شهودي، قال: فيعرفه القاضي، قال: نعم، قال: بماذا؟ قال: أعرفه بكتب الحديث، قال: فكيف تعرفه في كتبة الحديث؟ قال: ما علمت إلا خيرًا، قال: فإن رسول اللّه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، ومن عدله رسول اللّه ﷺ أولى ممن عدلته أنت، فقم فهاته، فقد قبلت شهادته!!»[٣].

٢- يوجد كلام لابن عبدالبر كأنه يحصر التعديل الوارد في الحديث بالأئمة الحفاظ الذين استفاضت شهرتهم، وأطبقت الأمة على قبولهم، قال: «والصحيح في هذا الباب: أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته، وبالعلم عنايته؛ لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة، تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجب تصديقه فيما قاله؛ لبراءته من الغل

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٢) (ص ٣٠).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٣٠٠).

والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من الفقه والنظر.

وأما من لم تثبت إمامته، ولا عرفت عدالته، ولا صحت -لعدم الحفظ والإتقان- روايته؛ فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ولا يجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه.

والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إمامًا في الدين قول أحد من الطاعنين: أن السلف -رضوان اللَّه عليهم- قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد... ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا، لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه...».

إلى أن قال: «فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض؛ فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة -رضوان اللَّه عليهم أجمعين- بعضهم في بعض؛ فإن فعل ذلك ضلَّ ضلالاً بعيدًا، وخسر خسرانًا مبينًا... فإن لم يفعل ولن يفعل -إن هداه اللَّه وألهمه رشده- فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالبًا، وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل، لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره -إن شاء اللَّه-»[1] ا.هـ. باختصار.

٣- مجمل صفة من تقبل روايته عند ابن عبدالبر.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٩٣-١١١٧).

قال: «الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يقبل نقله، ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكمًا في دين الله هو:

- أن يكون حافظًا إن حدث من حفظه.
- عالمًا بما يحيل المعاني.
- ضابطًا لكتابه إن حدث من كتاب، يؤدي الشيء على وجهه.
- متيقظًا غير مغفل.
- وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه؛ لأنه أسلم له، فإن كان من أهل العلم والمعرفة؛ جاز أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك؛ لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام.

ويحتاج مع ما وصفنا:

أن يكون ثقة في دينه، عدلاً جائز الشهادة مرضيًا.

فإذا كان كذلك، وكان سالمًا من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين».

٣- قال: «وقد يكون المحدث عدلاً جائز الشهادة، ولا يعرف معنى ما يحمل، فلا يحتج بنقله»[1].

٤- قال: «والشرط في خبر العدل على ما وصفنا: أن يروي عن مثله سماعًا واتصالاً، حتى يتصل ذلك بالنبي ﷺ»[2].

على أن المنقول عن ابن عبدالبر -رحمه الله- أن من روى عنه ثلاثة؛

---

(١) «التمهيد» (١/ ٢٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩).

فليس بمجهول، قال: وقيل: باثنين[١].

وقد لحظ الذهبي -رحمه الله- أن المستور غير مشهور بالعناية بطلب العلم، فقال عن مذهب ابن عبدالبر: «إنه حق».

قال: «ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره؛ فما وجدوا فيه تليينًا، ولا اتفق لهم علم بأن أحدًا وثقه؛ فهذا الذي عناه الحافظ، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح»[٢].

لا يظهر ما ذهب إليه الذهبي في معنى قول ابن عبدالبر: «معروف العناية بالعلم»، بل الظاهر أن مراده ما يخرجه عن حد الجهالة عنده، وإذا كان حد الجهالة عنده يرتفع برواية ثلاثة أو اثنين عن الراوي أو برواية واحد في حق من عرف بالثقة والأمانة والعدالة، إذا كان هذا هو الحال في حد الجهالة؛ فإن المعرفة بالعناية بطلب العلم تثبت بمجرد رواية ثلاثة أو اثنين عن الراوي، ولا تثبت له العدالة إلا بباقي الأوصاف!!

وبهذا المعنى يظهر معنى الاتساع في مذهب ابن عبدالبر، الذي ذكره ابن الصلاح في قوله بعد ذكره له: «وفيما قاله اتساع غير مرضي»[٣].

ويمكن تلخيصه في أمرين:

---

(١) نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٨٠)، قال: «وذكر ابن عبدالبر في «استذكاره» أن من روى عنه ثلاثة؛ فليس بمجهول، قال: وقيل: اثنان» ا.هـ.

(٢) مضى (ص ٢٢٤).

(٣) مضى (ص ٢٢٥).

١- عدم اشتراطه في الخبر المحتج به: السلامة من الشذوذ والعلة.

٢- حد الجهالة، وأنها ترتفع برواية ثلاثة أو اثنين عن الراوي فيمن لم تعرف حاله، وبرواية واحد في من عرف بالثقة والأمانة.

٤- أما استدلاله بالحديث واحتجاجه به على ما ذهب إليه؛ ففيه نظر من وجوه.

أ- أن المنقول عن ابن عبدالبر -رحمه اللَّه- هو تضعيف الحديث.

قال ابن الملقن: «بل قال ابن عبدالبر نفسه في «كتابه جامع بيان العلم»: «إن هذا الحديث روي عن أسامة وأبي هريرة بأسانيد وكلها مضطربه غير مستقيمة».

فكيف يسوغ له إذًا أن يستدل به؟»[1].

ب- أن الحديث لم يجعل مناط العدالة حمل العلم بل أضاف إليها: «ينفون عنه (أي: العلم) تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، وهذه رعايته والقيام بحقه عملاً ودعوة وبيان صحيحه من ضعيفه، وهذه مرتبة الأئمة الأعلام والجهابذة النقاد؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وشعبة، والبخاري، ومسلم، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.

٥- زعم السخاوي أن توسع ابن عبدالبر غير مرضي لثلاثة وجوه[2]:

(١) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٤٦)، وانظر: «العواصم والقواصم» (١/ ٣١١).

(٢) «فتح المغيث» (١/ ٢٩٧- ٢٩٨).

أحدها: لكون الحديث مع كثرة طرقه ضعيفًا، بحيث قال العراقي: أنه لا يثبت منها شيء، بل قال ابن عبدالبر نفسه: أسانيده مضطربة غير مستقيمة.

والجواب من عدة وجوه:

الأول: أن الحديث كما سبق بيانه حسن لغيره، ومعناه صحيح، شهدت له آيات قرآنية، وأحاديث صحيح، وآثار سلفية.

الثاني: أن السخاوي عند قوله هذا لم يكن حقق الحديث ووصل إلى قول فصل فيه، فقد قال بعدما ذكر أقوال المضعفين: «وسأحقق الأمر فيه -إن شاء اللَّه-؛ فإنه عندي من غير مرسل إبراهيم العذري عن أسامة بن زيد، وجابر بن سمرة، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وأبي أمامة، وأبي هريرة -رضي اللَّه عنهم-».

الثالث: سبق النقل عن السخاوي أنه يرى الحديث من باب الحسن لغيره، وأن كثرة طرقه يشد بعضها بعضًا، وأنه يتقوى بها[1].

ثانيها: قول السخاوي: وعلى كل حال من صلاحيته للحجة أو ضعفه؛ فإنما يصح الاستدلال به أن لو كان خبرًا، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة.

والجواب من وجوه:

الأول: أن الصحيح في ضبط (يحمل) هو البناء للفاعل وكل ما ورد غيره؛ فهو تكلف أو ضعيف.

---

(١) انظر: (ص ٦٤).

الثاني: أن الرواية التي عند ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل بلفظ: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» ضعيفة لشذوذها ومخالفتها رواية الثقات.

قال ابن الوزير: «واعترض على هذه الحجة زين الدين (أي: العراقي) بأنه لو كان خبرًا لما وجد في حملة العلم من ليس بعدل، فوجب حمله على الأمر.

قلت: (أي: ابن الوزير): تخصيص الخبر جائز، والتخصيص أكثر من ورود الخبر بمعنى الأمر، وترجيحه لما في بعض طرق ابن أبي حاتم مردود بضعفها وإعلالها بمخالفة جميع الرواة»(١).

وقال -أيضًا-: «وأما رواية ابن أبي حاتم؛ فقد قدمت أنها عندك ضعيفة، ونزيدك على ذلك أنها معلولة بمخالفة جميع الرواة؛ إذ كلهم رواه بلفظ الخبر، فالوهم أبعد عن الجماعة، والله أعلم»(٢).

ثالثها: قول السخاوي: «وكيف يكون خبرًا وابن عبدالبر نفسه يقول: فهو عدل محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه؛ أي: لو أنه كان خبرًا لم يسمع جرح أصلاً، فيبقى قوله: حتى يتبين جرحه مناقضًا لاستدلاله، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه: أنه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عن الثقات».

قلت: والجواب من وجوه:

الأول: أن الخرق اتسع على ابن عبدالبر، فما ألزمه السخاوي به

(١) «العواصم والقواسم» (١/ ٣١٢-٣١٣).

(٢) «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» (٢/ ١٣١).

صحيح وناقض لاستدلاله.

الثاني: أن ابن عبدالبر نظر في معنى الحديث، فوجد أن حملة العلم أقسام ثلاثة:

فقسم تبينت عدالتهم وثقتهم.

وقسم تبينت لنا جرحتهم.

وقسم لم تتبين لنا جرحتهم.

فالقسم الأول والثاني، الحكم فيهما واضح بين لظهور حالهم، أما القسم الثالث، فالحديث لم يردهم، لكن اتصافهم بطلب العلم، مع عدم العلم بجرحه فيهم، يرجح كفة العدالة فيهم، فنحن عليها حتى يتبين جرحه، والحديث يأمر بالأخذ عن حملة العلم من القسم الأول منطوقًا.

ورد حديث القسم الثاني مفهومًا، أما القسم الثالث؛ فلا يأخذ حكم القسم الثاني، فيعطى حكم القسم الأول حتى يتبين خلافه، وهذا هو ما صنعه ابن عبدالبر -رحمه اللَّه-.

قلت: توسع ابن عبدالبر في هذا الفهم غير مرضي من وجوه:

أ- حصره العدالة في حمل العلم.

ب- جعله رواية العلم هو المراد من حمله، وقد تقدم خطؤه، وأن المراد العلم والعمل به والدعوة إليه ورعايته.

ت- هذا الفهم يلتقي مع توثيق المجاهيل وهو مذهب ابن حبان البستي -وإن كان بينهما فرق لطيف-، والذي رده أهل العلم جملة وتفصيلاً.

الثالث: أن المراد بالخبر هنا الاستمرارية، ولذلك ورد بصيغة المضارع، واللَّه أعلم.

٦- والتوسع غير مرضي في مذهب ابن عبدالبر أنه أثبت العدالة الدينية والضبط لكل حامل علم معروف العناية به، ما دام لم يعلم فيه جرح، فلم يقتصر على حمل الراوي على العدالة الدينية، حتى حمله على الضبط، بمجرد عدم العلم بجرح في الراوي.

وهو مرجوح؛ إذ الحديث ليس فيه دلالة على مراده؛ فإن العدالة تزكية خاصة، بمعنى نفي الفسق، وأما الرواية؛ فإنها بحاجة إلى أمر زائد وهو الحفظ والضبط!

٧- أما كلامه في جرح من صحت عدالته، وأنه لا يقبل إلا ببيان، وأن من لم تثبت عدالته لعدم الحفظ والإتقان ينظر في روايته بحسب ما يؤدي النظر إليه؛ كلامه هذا يتفق فيه مع كلام المحققين، وقد قرره علماء المصطلح والجرح والتعديل، وإليك بيان ذلك:

١- الجرح مقدم على التعديل:

قال الخطيب البغدادي: «اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه؛ فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك: أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة، لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل...».

ثم قال: «ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له، ونقض

لعدالته، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك»[١].

٢- ولكن الجرح لا يقبل إلا مفسرًا ببيان سببه.

قال البخاري: «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم... وتناول بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقطوا عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير»[٢] ا.هـ.

ولأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح؛ فقد عقد الخطيب البغدادي فصلاً في أخبار عمن استفسر في جرحه، فذكر ما لا يصلح جارحًا؛ فلينظر[٣].

٣- من ثبتت عدالته لا يقبل فيه الجرح إلا مفسرًا:

قال الإمام أحمد بن حنبل: «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[٤].

قال محمد بن جرير الطبري: «لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه»[٥].

ثم قال: «ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص ١٠٥) باختصار.

(٢) «جزء القراءة خلف الإمام» (ص ٣٩) باختصار.

(٣) «الكفاية في علم الرواية» (ص ١١٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).

(٥) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٤٢٨، ٤٢٩).

بالظن...»[١].

قال ابن السبكي: «الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي، أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[٢].

قال ابن حجر: «اعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم بذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفق.

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الاقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدرًا أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر»[٣].

٤- من لم يعدل نصًا ولا حكمًا:

من لم يعدّل نصًا ولا حكمًا، فالجرح المجمل يثبت به.

(١) المصدر نفسه.

(٢) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ١٣-١٤).

(٣) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٣٨٥).

٦- تصفية الدين

هذا الحديث النبوي أصل لمنهج تصفية الدين مما خالطه مما ليس منه؛ فغيّره وحرّفه وبدّله وأوّله؛ ليبطله، فإن العلم الذي ورد ذكره في حديث العدول هو الدين كله؛ كما قال محمد بن سيرين -رحمه اللَّه-:

«إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»[١].

١- قال ابن قيم الجوزية -رحمه اللَّه-:

«فأخبر ﷺ أن العلم الذي جاء به يحمله عدول أمته من كل خلف حتى لا يضيع ويذهب»[٢].

٢- قال صديق حسن خان -رحمه اللَّه- شارحًا الحديث:

«يعني: علم الكتاب والسنة، يحمله من كل جماعة آتية بعد السلف، أهل العدل منهم، الراوون له.

«ينفون عنه تحريف الغالين»؛ أي: تغيير المتجاوزين عن الحد في أمر الدين.

والتحريف: تبديل الحق بالباطل بتغيير في اللفظ، أو في المعنى.

«وانتحال المبطلين»؛ أي: يدفعون كذب أهل الباطل.

والانتحال: أن يدّعي شيئًا لنفسه كذبًا؛ من الشعر أو القول وهو

(١) سبق تخريجه (ص ٨٣).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٦٣).

لغيره، وهنا كناية عن الكذب.

«وتأويل الجاهلين»؛ أي: يذبون تأويلهم الذي أولوه من غير علم وفهم للآيات والأحاديث، وصرفوه عن ظاهره.

والحديث دليل واضح على تعديل أهل الحديث على لسان رسول الأمة، ونبي الرحمة ﷺ.

وهذه فضيلة وشرافة لا يساويها شيء من الفضائل، ولكن هذا الفضل مشروط بالأوصاف المذكورة في هذا الحديث.

وقد وجدت هذه الصفات في عصابة الحديث، وجماعة المحدثين قديمًا وحديثًا، ولله الحمد.

وما أجمع هذا الحديث لأوصاف أهله واختصاصهم بها؛ فإن تلك الصفات لا توجد -على وجه الكمال- إلا في أهل السنة المطهرة.

ويدخل في هذا الحديث كل من هو عالم به وبالكتاب، وفيه هذه الأوصاف، وكذا كل من يصدق عليه أنه غال، أو مبطل، أو جاهل، فهو داخل في هؤلاء المنفيين.

فمن الغالين الطائفة القائلة بوحدة الوجود، مستدلة -بزعمها- ببعض القرآن والحديث.

فهذا الاستدلال منهم بالكتاب والسنة تحريف لهما؛ لأنهما قاضيان على كفر من قال بهذه المقالة، دلالة من النص، وإشارة منهما.

ومنهم الطائفة الرافضة المدعية لحب أهل البيت، وهم عن حبهم بمعزل، وفتنتهم أشد الفتن الباقية في الإسلام.

ومنهم الخوارج الغالون في كتاب اللَّه، النافون للحديث والاحتجاج به.

ومنهم المعتزلة، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، ومن في معناهم من شعبهم، ومن غيرهم.

وأما المبطلون فهم فلاسفة الإسلام، وحكماء هذه الملة، الذين انتحلوا أديان أهل اليونان، ومسائلهم ومقالاتهم، في كتبهم القديمة والجديدة، وتكلموا على بنائها في الأحكام الشرعية، وأسسوا قواعد عقلية، وافتخروا بهذا الانتحال، وباهوا بذلك القيل والقال، وهم -في الحقيقة- أعداء الإسلام، ومبطلو دين خير الأنام، وعلمهم هذا انتحال لدين اليونان، وإبطال للملة المحمدية.

وأما الجاهلون؛ فمنهم مقلدة المذاهب؛ جهلوا كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، واتخذوا مقالات الأئمة الكرام ديانة لهم، ومنهاجًا ينهجون إليه وشرعة يسلكونها.

فإذا وقفوا على آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة تخالف مذهبهم؛ صاروا يؤولونها على غير تأويلها، ويصرفونها عن ظاهرها إلى ما تقرر عندهم من المذاهب والمشارب، وطفقوا يطعنون على من عمل بفحواها الظاهر، ومبناها الباهر، كأن الدين -عندهم- هو ما جاء عن آبائهم وأسلافهم، دون ما جاء عن اللَّه في كتابه، أو عن رسول اللَّه ﷺ في سنته.

مع أن كتاب اللَّه العزيز سابق على وجود إمامهم ومقالاته، وسنة رسوله ﷺ المطهرة سابقة على المجتهدات والآراء المحدثات.

وهذا واضح بحمد اللَّه -تعالى- لا يشك فيه إلا جاحد يرى الشمس

مظلمة، والليلة نيرة»[1].

٣- وقال شيخنا -رحمه الله-: «لا بد أن نبدأ بالتصفية والتربية، وأي حركة لا تقوم على هذا الأساس لا فائدة منها إطلاقًا.

ولكي ندلل على صحة ما نذهب إليه في هذا المنهج نعود إلى كتاب الله الكريم، ففيه آية واحدة تدل على خطأ كل من لا يتفق معنا، على أن البداية تكون بالتصفية ومن ثم التربية.

يقول -تعالى-: ﴿إن تنصروا الله ينصركم﴾ [محمد: ٧].

هذه هي الآية المقصودة، وهي التي أجمع المفسرون على أن معنى نصر الله إنما هو العمل بأحكامه، ومن ذلك -أيضًا- الإيمان بالغيب الذي جعله -سبحانه وتعالى- الشرط الأول للمؤمنين ﴿الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة﴾ [البقرة: ٣]، فإذا كان نصر الله لا يتحقق إلا بإقامة أحكامه، فكيف يمكننا أن ندخل في الجهاد عمليًا، ونحن لم ننصر الله وفق ما اتفق عليه المفسرون؟

كيف ندخل الجهاد وعقيدتنا خراب يباب؟ كيف نجاهد وأخلاقنا تتماشى مع الفساد؟ لا بد إذًا قبل الشروع بالجهاد من تصحيح العقيدة، وتربية النفس.

وأنا أعلم أن الأمر لن يسلم من المعارضة لمنهجنا في التصفية والتربية؛ فثمت من سيقول: إن القيام بالتصفية والتربية أمر يحتاج إلى سنين طويلة.

ولكني أقول: ليس هذا هو الهام في الأمر، بل الهام أن ننفذ ما يأمرنا به

(١) «الدين الخالص» (٣/ ٢٦١-٢٦٣).

ديننا، وربنا العظيم، الهام أن نبدأ بمعرفة ديننا أولاً ولا يهم بعد ذلك أن يطول الطريق أو يقصر.

إنني أتوجه بكلامي إلى رجال الدعوة المسلمين، وإلى العلماء والموجهين، أدعوهم إلى أن يكونوا على علم تام بالإسلام الصحيح، وعلى محاربة لكل غفلة أو تغافل، ولكل خلاف أو تنازع: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ [الأنفال: ٤٦]، وحين نقضي على هذا التنازع، وعلى هذه الغفلة، ونحل محلهما الصحوة والائتلاف والاتفاق نتجه إلى تحقيق القوة المادية: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو اللَّه وعدوكم﴾ [الأنفال: ٦٠]، فتحقيق القوة المادية أمر بديهي إذًا لا بد من بناء المصانع: مصانع الأسلحة وغيرها... ولكن لا بد قبل كل شيء من العودة الصحيحة إلى الدين كما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه في العقيدة، وفي العبادة، وفي السلوك، وفي كل ما يتعلق بأمور الشريعة، ولا تكاد تجد أحدًا في المسلمين يقوم بهذا سوى السلفيين، فهم الذين يضعون النقط على الحروف، وهم وحدهم ينصرون اللَّه بما أمرهم به من تصفية وتربية توجد الإنسان المسلم الصحيح، وهم وحدهم الذين يمثلون الفرقة الناجية من النار من الفرق الثلاث والسبعين التي سئل عنها الرسول، وقال: «هي في النار».

ولهذا أعود فأقول: ليس من طريق للخلاص سوى الكتاب والسنة، وسوى التصفية والتربية في سبيلهما، وهذا يستدعي المعرفة بعلم الحديث وتمييز الصحيح من الضعيف كي لا نبني أحكامًا خاطئة كتلك التي وقع بها المسلمون بكثرة، بسبب اعتمادهم على الأحاديث الضعيفة.

هذا على صعيد العلم، فإذا انتقلنا إلى التربية وجدنا أخطاء قاتلة؛ فأخلاق المسلمين في التربية خراب يباب، ولا بد من التصفية والتربية

والعودة الصحيحة إلى الإسلام، وكم يعجبني في هذا المقام قول أحد الدعاة الإسلاميين من غير السلفيين، ولكن أصحابه لا يعملون بهذا القول: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم على أرضكم».

إن أكثر الدعاة المسلمين يخطؤون حين يغفلون مبدأنا هذا، وحين يقولون: إن الوقت ليس وقت التصفية والتربية، وإنما هو وقت التكتل والتجمع، إذ كيف يتحقق التكتل والخلاف قائم في الأصول وفي الفروع، إنه الضعف والتخلف الذي استشرى في المسلمين، ودواؤه الوحيد يتلخص فيما أسلفت في العودة السليمة إلى الإسلام الصحيح أو في تطبيق منهجنا في التصفية والتربية، ولعل في هذا القدر كفاية، والحمد لله رب العالمين»[١].

وليست التصفية حديثية حسب، كما يتوهم أنصاف المثقفين، بل مجالاتها كثيرة تشمل كل الدين من العقيدة، والحكم والتحاكم، وعلوم القرآن وتفسيره، والسنة والحديث وعلومها، والفقه وأصوله، والسلوك والتزكية، والتأريخ، والدعوة، واللغة العربية.

---

(١) «حياة الألباني» محمد إبراهيم الشيباني (١/ ٣٨٨-٣٩١) باختصار يسير.

مجالات التصفية[١]

قال الشيخ محمد البشير الإبراهيمي -رحمه الله-:

«الحق والباطل في صراع، منذ رَكَّبَ اللَّهُ الطباع، وإنما يظهر الحق على الباطل حين يحسن أهله الدعوة إليه على بصيرة، والدفاع عنه بقوة.

وحين قام الإسلام على الدعوة؛ فقوته -يوم كان قويًا- آتية من قوة الدعوة، وضعفه -يوم أصبح ضعيفًا- آتٍ من ضعف الدعوة.

وقد حييت الدعوة إلى القرآن في زماننا هذا على صورة لم يشهد تاريخ الإسلام لها مثيلاً بعد الصدر الأول وقرونه الفاضلة، وارتفعت الأصوات بها في جوانب العالم الإسلامي؛ متعددة النواحي، متعددة الغايات والمناحي.

فمن دعوة إلى عقائد القرآن وعدم الحيدة عنها في توحيد اللَّه وتنزيهه، وتصحيح المعاملة معه، وتحديد الصلة به.

ومن دعوة إلى إحياء آدابه في النفوس.

ومن دعوة إلى إحياء أحكامه وجعلها أصولاً للقوانين الدنيوية.

ومن دعوة إلى درس حقائقه العليا، وآياته في الأنفس والآفاق.

ومن دعوة إلى الاهتداء بإرشاده إلى أسرار الكون التي كشفت عنها العلوم التجريبية في عصرنا هذا، وغفل عنها المسلمون، ففاز باكتشافها

(١) استفدت هذا البحث من كتاب الأخ الشيخ علي بن حسن الحلبي -وفقه اللَّه لمراضيه-: «التصفية والتربية» (ص ٣٤-٩٤) باختصار وتصرف يسيرين.

واستثمارها غيرهم!

وستفضي هذه الدعوة المتجددة إلى ما أفضى إليه أصلها من خير وعز وقوة وسيادة.

وإذا جرت الأخيرة على سنن الأولى في الجدّ والقوة والحزم، فستكون مثلها في سرعة الآثار، وقرب الجنى من أيدي القاطفين.

ومما يجدر ذكره أنه لا نقص في هذه الدعوات؛ إلا أنها لم تزل متفرقة المسالك، متباعدة المواطن.

وإذا كنا نرى أصحاب الباطل يجتمعون على باطلهم؛ ليدحضوا به الحق؛ فكيف لا يجتمع أهل الحق على حقهم؟!

ومن طبيعة الحق أن يجمع الناس على أنفسهم.

وعلى القادة أن يبنوا أمرهم على العلم الصحيح والتربية الرشيدة، وعليهم أن يبدأوا بإنشاء جيل قويم يبنونه على التربية الإسلامية القويمة؛ ليكون أساسًا لمن بعده، وأن يغرسوا فيه العقائد والأخلاق القرآنية منذ الصغر، وأن يروضوه على الصبر والعفة والجد مع طراوة العود، وأن يوجهوه الوجهة السديدة في الدين والحياة، ويرشحوه للعظائم، حتى ينشأ مستعدًا لها مستخفًا بأثقالها.

إن شيوع ضلالات العقائد، وبدع العبادات، والخلاف في الدين هو الذي جر على المسلمين هذا التحلل من الدين، وهذا البعد عن أصليه الأصيلين، وهو الذي جردهم من مزاياه، وأخلاقه حتى وصلوا إلى ما نراه.

وتلك الخلال -من إقرار البدع والضلالات- هي التي مهدت السبيل لدخول الإلحاد على النفوس المؤمنة؛ فإن الإيمان حصن حصين للنفوس التي

تحمله، ولكن الضلالات والبدع ترمي الجد بالهوينا، وترمي الحصانة بالوهن، وترمي الحقيقة بالوهم، فإذا هذه النفوس كالثغور لكل مهاجم»[١].

أولاً: العقيدة:

وقد وصلتنا عبر الوحيين الشريفين نقيَّة من الخرافة، خالصة من الشوائب، بعيدة عن أباطيل الشرك، سالمة من هوة التأويل.

لكن... لما ابتعد الناس عن سلوك سبيل نهج أهل الحديث في فهم الكتاب والسنة، وقعوا -دونما وعي- بالشرك وأوحاله، وبتحريف الصفات الإلهية وتأويلها، وصرفها عن حقيقتها اللغوية اللائقة بذات اللَّه -سبحانه وتعالى-، وأصبحت منكرات الأفكار العقائدية -عند أهل الحديث والسنة- مسلمات بدهيات عند متأخري أفراخ الخلف!! فنرى قائلهم يقول:

وكلّ نص أوهم التشبيها ... أوِّله أو فوِّض ورم تنزيهًا

كما نظمه اللقَّاني في «جوهرة التوحيد»!! واغتر به الكثير من أصحاب العمائم، وحملة الشهادات!

ولست في مجال الرد بالتفصيل على هذا الباطل، فقد فرغ منه أهل العلم وأئمة الدين قديمًا وحديثًا[٢]، مستنيرين بهدي الكتاب، وأنوار السنة، ولكن يكفي -هنا- أن نقول:

إن الاعتقاد الصحيح الواجب سلوكه في الصفات الإلهية هو أن «لا نتجاوز الأسلوب القرآني ولا الأسلوب النبوي، بل نصف اللَّه بما وصف به

(١) «آثار محمد البشير الإبراهيمي» (٤/ ٤٠٩-٤١٠) بتصرف.

(٢) انظر كتاب «الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل» للدكتور محمد السيد الجليند، فهو مفيد في بابه.

نفسه في قرآنه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تعطيل، ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تشبيه، ونعرف معاني هذه الصفات ونثبتها»[(١)].

وإذا سألت اليوم كثيرًا من الدعاة -فضلاً عن العوام- سؤالاً في العقيدة؛ مثل قولك: أين اللَّه؟ سمعت أجوبة مختلفة متضاربة، فمن قائل: في كل مكان، أو: في قلبي، أو: لا أدري، أو: لا فوق، ولا تحت، لا شمال، ولا جنوب، ولا شرق، ولا غرب، لا داخل العالم، ولا خارجه، لا متصل به، ولا منفصل عنه[(٢)]!!

وقَلَّ من يجيب الإجابة الصحيحة، بل إن بعضهم ينكر عليك سؤالك!! «ولا يدري المسكين [المنكر] أنه ينكر على رسول اللَّه ﷺ!! أعاذنا اللَّه من ذلك»[(٣)].

فلقد سأل رسول اللَّه ﷺ جارية هذا السؤال نفسه، فقالت: في السماء، فأقرها النبي ﷺ، بل قال لسيدها: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة»[(٤)].

قال الحافظ الذهبي: «ففي الخبر مسألتان: إحداهما: شرعية قول المسلم: أين اللَّه؟

وثانيها: قول المسؤول: في السماء.

فمن أنكر هاتين المسألتين؛ فإنما ينكر على المصطفى ﷺ»[(٥)].

---

(١) «العقيدة أولا لو كانوا يعلمون» (ص ٣٧).

(٢) قارن بـ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/ ٣٧).

(٣) «إرواء الغليل» (٣/ ١١٣) لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» (٥٣٧)، وانظر -لزامًا- كتابي: «دفاع عن حديث الجارية».

(٥) «العلو للعلي العظيم» (ص ٨١ -مختصره).

على هذا أدلة كثيرة، منها قوله -تعالى-: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ [الملك: ١٦]؛ إذ معنى الآية: «من فوق السماء على العرش[١]؛ كما قال -تعالى-: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات فهو على العرش كما أخبر بلا كيف، بائن[٢] من خلقه، غير مماس من خلقه: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]»[٣].

وأمر آخر أننا نسمع كثيرًا من الناس يقع في الشرك دون أن يعلم! فتجده يقول: «ما لي إلا اللّه وأنت»، أو: «متوكل على اللّه وعليك»، أو: «هذا من اللّه ومنك»... وهذا -لا شك- أشد مما ورد في السنة من أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء اللّه وشئت، فقال له النبي ﷺ: «أجعلتني للّه ندًّا؟ بل ما شاء اللّه وحده»[٤].

«قلت: إذا كان هذا كلامه ﷺ لمن قال له: ما شاء اللّه وشئت! فكيف بمن[٥] يقول فيه:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

---

(١) «وهو اللّه -عز وجل-»، قاله ابن عباس، فيما حكاه ابن الجوزي في «زاد المسير» (٨/ ٣٢٢).

وقد ورد عن مجاهد نحوه، فانظر: «الدر المنثور» (٨/ ٢٣٨).

(٢) أي: منفصل، فانظر «شأن الدعاء» (ص ١٦٠) للخطابي.

(٣) «مناقب الشافعي» (١/ ٣٩٨) للإمام البيهقي.

(٤) حسن - رواه أحمد (١/ ٢١٤ و٢٢٤)، والبخاري في «الأدب» (٧٨٣)، وابن ماجه (٢١١٧)، والبيهقي (٣/ ٢١٧) بسند حسن.

(٥) هو البوصيري الصوفي؛ صاحب «البردة»، و«الهمزية» من شعر المديح والغلو.

ويقول في «همزيته»:

هذه عِلَّتي وأنت طبيبي ليس يخفى عليك في القلب داء

وأشباه هذا من الكفر الصريح»[١].

إذن؛ لا بد من تصفية العقيدة الإسلامية مما علق بها مما ليس منهما من شرك وتأويل وتحريف، لترجع نقية، كما وردت في صريح الكتاب وصحيح السنة.

وبهذا يصفو التوحيد؛ الذي هو «لب القرآن، ونظام الشريعة، وسر الملة الحنيفية، وخلاصة الدعوة المحمدية»[٢].

ثانياً: التحاكم:

وهو أصل جليل عظيم من أعظم أصول ديننا الحنيف، فينبغي تصفيته اليوم -وبمفهومه الشامل- مما علق فيه من شوائب أذهبت بهاءه، وأطفأت نوره.

فلا حكم -بحق- إلا لله، ولا احتكام -بحق- إلا إلى الله، فلقد أنزل الله -سبحانه وتعالى- كتابه على الناس كافة؛ ليكون هو مصدر التشريع، وإليه الرجوع عند التنازع والاختلاف، وليكون حكمًا عدلاً في كل شأن من شؤون الحياة؛ سياسيًا، واقتصاديًا، ومحليًّا، ودوليًّا:

قال ربنا -سبحانه وتعالى-: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ [النساء: ١٠٥].

---

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٦٠٢).

(٢) «النصيحة المختصة» (ص ٢٨ - ٢٩) لابن الحبَّال.

وقال -سبحانه-: ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾ [النساء: ٦٠].

وقال -عز شأنه-: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون﴾ [المائدة: ٥٠].

فالحكم حق لله -تبارك وتعالى-، من اعتدى عليه كان معتديًا على حق من حقوق الله، بل إنه مدع مشاركة الله في حكمه، قال -سبحانه-: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ [الشورى: ٢١].

ولكن؛ قال الإمام السلفي الهمام ابن أبي العز الحنفي:

«وهنا أمر يجب أن يتفطن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة كانت أو صغيرة، ويكون كفرًا: إما مجازيًا، وإما كفرًا أصغر -على القولين المذكورين-، وذلك بحسب حال الحاكم:

فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو يستهان به مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا كفر أكبر.

وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص، ويسمى كافرًا -كفرًا مجازيًا، أو كفرًا أصغر-.

وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ، له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور»[1].

فالخلاصة: إن كل احتكام إلى غير الله مهما كان نوعه، ومهما كان

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٤).

اعتقاد المحتكمين فيه، فهو منكر لا يرضاه مسلم ارتضى اللَّه ربًّا، والإسلام دينًا، ومحمدًا ﷺ رسولاً، وإن أصحابه -الحاكمين بغير ما أنزل رب العالمين- متوعدون بالنار وبئس القرار.

فَلْيُصَفِّ كل واحد منا نفسه، ومن يعوله وما يستطيعه من شوائب الحكم بغير ما أنزل اللَّه -دعوة والتزامًا وتطبيقًا-؛ حتى يأتي أمر اللَّه، أو يأذن اللَّه -سبحانه- بالنصر من عنده.

وها هنا تنبيه مهم، وهو أن بعض الناس: «يرون أن التوحيد هو فقط إفراد اللَّه بالملك، ووجوب التحاكم إليه وحده، ويحذرون من الطواغيت والأرباب من دون اللَّه، ولا يعنون ببقية أقسام التوحيد من شرك الأموات، والحديث عن الفرق الضالة، وانحرافها في توحيد الأسماء والصفات»[1].

فهذا غلط ظاهر، وانحراف بين.

ثالثاً: السنة:

ولقد وصلتنا بالأسانيد في كتب معروفة، ومصنفات مخصوصة، تعددت أنواعها، واختلفت أقسامها إلى ما يقارب الخمسين نوعًا من التأليف والتصنيف، سواء من «الجوامع»، و«المسانيد»، و«الصحاح»، ومرورًا بـ «الفوائد»، و«الأجزاء»، و«الأمالي»، و«المصطلح»، وانتهاء بـ «الأطراف»، و«العوالي»، و«الزوائد»، و«المسلسلات».

«فهذه هي بعض المجالات التي كان يخوضها علماء الحديث والأثر؛ بحثًا ودراسة، مما يدل على همم عالية، وعقول متفتحة خصبة واسعة الآفاق.

---

(١) «التوحيد أولاً» (ص ٤٨).

وإذا كان يحق للأمة أن ترفع رؤوسها، وتعتز بأسلافها: فبهؤلاء العباقرة وبهممهم الواسعة النافعة، وعقولهم النيرة المتفتحة، في الوقت الذي كان هم -ولا يزالون- يبذلون جهودهم في الحجر على العقول، ودفع الأمة إلى الجمود القاتل المؤدي إلى الهلاك والضياع والفناء»[(١)].

وإذا فهمنا هذا الذي سبق ووعيناه وجب علينا أن نعرف مسألة مهمة جدًّا، ذات صلة بهذا المبحث، وهي أن: «القاعدة عند علماء الحديث أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده؛ فقد برئت عهدته منه، ولا مسؤولية عليه في روايته، ما دام قد قرن معه الوسيلة التي تمكن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحًا أو غير صحيح، ألا وهو الإسناد»[(٢)].

فلا بد -إذن- من تصفية مرويات الأحاديث ودراسة أسانيدها المنقولة، ومتونها حتى نميز الخبيث من الطيب، ولئلا نقع تحت طائلة قوله ﷺ: «من حدث بحديث يُرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين»[(٣)].

وليس يخفى على أحد الانتشار الكبير للأحاديث الضعيفة، والموضوعة بين مختلف طبقات الناس من عوام ومتعلمين، فضلاً عن الوعاظ والمؤلفين، «ولكن اللَّه -تبارك وتعالى- سخر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة بينوا ضعفها، وكشفوا عوارها»[(٤)].

فإذا تتبعت -أخي المسلم- كلام أهل العلم الموثوق بهم في معرفة

---

(١) «مكانة أهل الحديث» (ص ١٨) للشيخ ربيع بن هادي.

(٢) من مقدمة شيخنا الألباني -رحمه اللَّه- لكتاب «إقتضاء العلم العمل» (ص ١٥٤ -ضمن «أربع رسائل») للخطيب البغدادي.

(٣) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (٤) عن المغيرة.

(٤) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٦).

الأحاديث الضعيفة؛ وجب عليك تجنبها والتحذير منها، و«بذلك تستعد نفسك لتقبل ما يلقى إليك من الأحاديث الأخرى الصحيحة، وإحلالها من قلبك المحل اللائق بها من القبول والعمل، وحينئذ تصفو روحك، ويستنير لُبّك، وتنجو من الأمراض الخفية التي كانت ألَّمت بك، بسبب سيطرة الأحاديث الواهية التي يقترن بها دائمًا التصديق بالخرافات والترهات والأباطيل، فضلاً عن الأحكام والآراء المخالفة»[1].

ومن أوضح أمثلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفشوها بين الناس ما ينسبونه إلى رسول اللَّه ﷺ عن ربه؛ أنه قال: «ما وسعني أرضي ولا سمائي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن».

وهو حديث باطل «وضعته الملاحدة»[2].

قال العراقي في «تخريج «الإحياء» (٣/ ١٤): «لم أر له أصلاً».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (ص٦٨): «هذا مذكور في الإسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ».

قلت: وفي هذا الحديث -كما هو ظاهر- مصادمة صريحة لما أوردته قبل في الكلام عن التصفية والتربية في العقيدة، في إثبات علو اللَّه -سبحانه- على خلقه، واستوائه على عرشه.

فلا بد إذن -والحال هكذا- من تكاتف الجهود العلمية لتصفية كتب

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٣٠٢).

(٢) كما قال الزركشي؛ ونقله عنه علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٠٦)، وانظر: «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» (ص ٨٢) للغزي، و«المقاصد الحسنة» (٩٩٠) للسخاوي، و«الغماز على اللماز» (٢٧٦) للسمهودي.

السنة مما هو دخيل عليها من أحاديث ضعيفة، وأخبار واهية، وآثار مكذوبة، حتى ترجع السنة بيضاء نقية كما نطق بها النبي ﷺ.

وإننا نرى اليوم -ولله الحمد- عودة قوية للسنة النبوية وتصفيتها حتى «اتجهت دوائر البحث العلمي تدقق في تحري الباحثين لصحة الحديث وتخريجه»(١).

وبتصفية السنة يسلم للعبد أصل الاتباع، ويجتنب غوائل الابتداع.

ولقد كان من وصايا الشيوخ لتلاميذهم -تحريرًا لهذا الأصل- قولهم: «والزم السنة الصحيحة في الأقوال والأفعال والأحوال؛ فإن الاتباع غاية السعادة، وإلى تحقيقه أمد الزيادة، قال الله -تعالى-: ﴿وإن تطيعوه تهتدوا﴾ [النور: ٥٤]»(٢).

ومما يكون ملازمًا لتصفية السنة وتحريرها، وتابعًا لها، ونابعًا منها: «التحذير من أمور البدع، وما دخل على الدين من محدثات شوهت جماله، وكدرت صفاءه، وعكرت ما كان عليه من جمال ونقاء.

وهذه المحدثات دخلت على الدين فغيرت حكم الله وضللت الناس، فالسلفيون -ولله الحمد- يهتمون بتنبيه الناس إليها، ويحذرونهم منها.

والابتداع أمر ليس سهلاً، وليس في المسألة كما يقال: فرعيات!! لأن حقيقة الابتداع أنه استدراك على الله -عز وجل-، وأنه تشريع بالرأي وبالعقل.

---

(١) «الاتجاه السلفي» (ص ٢٦) راجح الكردي.

(٢) «النصيحة المختصة» (ص ٤٤-٤٥) لابن الحبال.

هذا الأمر يتعبد به، ويتقرب به إلى اللَّه -عز وجل-، ما مستند ذلك؟! إنه الرأي والاستحسان ليس غير، بل هو ينسف قول اللَّه -سبحانه-: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣] من أساسه، وغير ذلك من الآيات، مع أن الرسول -عليه السلام- حذرنا من البدع كثيرًا، وقال: «إياكم ومحدثات الأمور»[(١)]، وجعلها في خطبة الحاجة التي يكررها في خطبة الجمعة وغيرها من المجالس، كل ذلك تأكيدًا لخطورة البدع ولأهمية الالتزام بما جاءنا من اللَّه ورسوله، ومع ذلك فقد أصم كثير من (الناس) آذانهم عن هذه الأحاديث البينة، وعن نصوص الكتاب والسنة الواضحة، وأصروا على البدع وزادوا فيها»[(٢)].

رابعًا: الفقه:

وهو ذخيرة ضخمة من ذخائر علمائنا المسلمين، تدل على سعة أفق، وشمول نظر، وقوة إدراك، ودقة فهم؛ لكنه قد طرأ عليه مسألتان مهمتان، أنجبتا مشكلة كبيرة، أما المسألتان فهما:

أولاً: التقليد ووجوبه: حيث عبر عن ذلك ناظم «الجوهرة»! بقوله:

فواجب تقليد حبر منهم كذا حكى القوم بلفظ يفهم

والتقليد هو: الأخذ بقول الغير دون دليل، وهو باطل عند الأئمة الأربعة؛ كما قال أبو حنيفة: «لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من

(١) صحيح - أخرجه أحمد (١/ ٤٣٢)، وأبو داود (٢١١٨)، والترمذي (١١٠٥)، والنسائي (٦/ ٨٩)، وابن ماجه (١٨٩٢)، وغيرهم، وصححه شيخنا في «خطبة الحاجة» (ص١٤).

(٢) «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» (٦/ ٢)، من كلام الشيخ محمد عيد عباسي -سدده اللَّه-.

أين أخذناه»[١].

وقال مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة؛ فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة؛ فاتركوه»[٢].

وقال الشافعي: «كل ما قلت وكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح؛ فحديث النبي ﷺ أولى، ولا تقلدوني»[٣].

وقال الإمام أحمد: «لا تقلد دينك أحدًا من هؤلاء! ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه؛ فخذه، ثم التابعين -بعد- الرجل فيهم مخير»[٤].

ولقد قال الشيخ محمد أحمد العدوي -رحمه اللّه تعالى-:

«فلا نعرف للمصنف سلفًا في وجوب تقليد إمام معين...»[٥].

ثانيًا: إغلاق باب الاجتهاد: «لما تغلغل المذهب في سويداء قلوب المقلدة، وغرز التقليد الجامد براثنه في جسم الأئمة، وفرطوا في القيام بالاجتهاد في المسائل، واعتمدوا على الاحتكام إلى مذهب من المذاهب -مهما كان دليله قوة وضعفًا- نادوا بسد باب الاجتهاد في منتصف القرن الرابع دون دليل وبدون حق»[٦]!!

فهذا القول «في غاية الفساد، وكيد للدين لا خفاء له، وضلال مغلق،

---

(١) «الانتقاء» (ص ١٤٥).

(٢) «جامع بيان العلم» (٢/ ٣٢).

(٣) «آداب الشافعي ومناقبه» (١/ ٦٦) لابن أبي حاتم.

(٤) «مسائل أحمد» (٢٧٧) لأبي داود السجستاني -رحمهما اللّه-.

(٥) «الجديد على جوهرة التوحيد» (ص ١١١).

(٦) من مقدمة صلاح الدين مقبول لـ «إرشاد النقاد» (ص ٢٥).

كذب على اللَّه -تعالى- إذ نسبوا ذلك إليه- أو دين جديد أتونا به من عند أنفسهم، ليس من دين محمد ﷺ في شيء»[(١)].

وما أجمل كلمة الحافظ الذهبي حيث قال: «يا مقلد! ويا من زعم أن الاجتهاد قد انقطع فما بقي مجتهد! لا حاجة لك في الاجتهاد بأصول الفقه، ولا فائدة في أصول الفقه إلا لمن يصير مجتهدًا به، فإذا عرفه ولم يفك تقليد إمامه لم يصنع شيئًا، بل أتعب نفسه، وركب على نفسه الحجة في مسائل»[(٢)].

أما المشكلة الناتجة عن هاتين المسألتين؛ فهي: التعصب.

فنرى أبا الحسن الكرخي يقول: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا؛ فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك؛ فهو مؤول أو منسوخ»[(٣)]!!

وهذا كلام باطل، بل غارق في البطلان؛ إذ «الحق يستحيل أن يكون وقفًا على فئة معينة دون غيرها، والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق»[(٤)].

ولقد دفع هذا القول الشرنبلالي إذ يقول في ماء البئر إذا وقع فيه حيوان مات وانتفخ!!: «فإذا عجن بمائها يلقى للكلاب، أو تعلف به المواشي، وقال بعضهم: يباع لشافعي»[(٥)]!!

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/ ٥٧٢) لابن حزم.

(٢) «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» (ص ١٥٣) للسيوطي.

(٣) «تاريخ التشريع الإسلامي» (ص ٣٣٢) للشيخ محمد الخضري.

(٤) «الجرح والتعديل» (ص ٣٢) للقاسمي.

(٥) «مراقي الفلاح» (ص ٢١).

وقال محمد بن موسى البلاساغوني[١]: «لو كان لي أمر لأخذت الجزية من الشافعية»[٢].

حتى وصل الأمر -بسبب ذلك- أن انتشر الخراب والفساد في أصبهان «لكثرة الفتن والتعصب بين الشافعية والحنفية، والحروب المتصلة بين الحزبين، فكلما ظهرت طائفة نهبت محلة الأخرى، وأحرقتها، وخربتها، لا يأخذهم في ذلك إلٌ ولا ذمة»[٣].

فواجب -والحالة مزرية هكذا- تصفية الفقه الإسلامي مما شابه من اجتهادات مخالفة للكتاب والسنة[٤]، أو إطلاق أحكام باطلة دون دليل أو برهان؛ كمثل ما قاله ابن عابدين: «الكعبة إذا رفعت عن مكانها لزيارة أصحاب الكرامة! ففي تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها»[٥]!!!

خامساً: التفسير:

وهو علم عظيم ينبغي ألا يخوض فيه إلا العارف بمدارك الكتاب والسنة، الفاهم حقيقة لغة العرب، المطلع على ناسخ القرآن وأحكامه وآدابه.

ولكن الواقع الذي نعايشه مع كتب التفسير هو كما قال شيخ الإسلام

---

(١) «الأنساب» (٢/ ٣٥١-٣٥٢) للسمعاني.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥١) للذهبي.

(٣) «معجم البلدان» (١/ ٢٠٩) ياقوت الحموي.

(٤) وهذا يستلزم إبطال التقليد ورده، وإثبات مرتبة «الاتباع»، وهي المرتبة الوسطى بين التقليد والاجتهاد، وهي تعني: قبول ما ثبتت عليه حجة، كما قاله ابن خويزمنداد، ونقله عنه السنوسي في «إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن» (ص ١١٩)، وانظر: «تاريخ أهل الحديث» (ص ١١٦) للشيخ أحمد الدهلوي.

(٥) في «حاشيته» (١/ ٣٠٢).

ابن تيمية -رحمه اللَّه تعالى-: «وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس كتب التفسير، فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم، وقول على اللَّه ورسوله بالرأي المجرد، بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية.

ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب الشيء الكثير... فلا بد من تصحيح النقل لتقوم الحجة...»[1].

ولنضرب مثالاً على ذلك بقصة مشهورة، قلما يخلو منها كتاب من كتب التفسير، وهي قصة الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب، إذ يذكرون(!) أنه كان صحابيًّا! عاهد اللَّه إن رزقه مالاً أن ينفق في سبيل اللَّه، ثم إن اللَّه -تعالى- أتاه المال، ولم يوف ذلك الصحابي(!) عهده، ولم يدفع زكاة ماله، فوصفه الصحابة الآخرون بالنفاق؛ إذ لم يقبل رسول اللَّه ﷺ أخذ زكاته، ولا أبو بكر، ولا عمر، حتى هلك في خلافة عثمان -رضي اللَّه عنه-.

ولا يخفى أن في القصة اتهامًا فظيعًا لصحابي جليل شهد بدرًا[2].

ولقد أوردها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٠٣)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤٧٢)، والرازي في «مفاتيح الغيب» (١٦/ ١٣٠)، والخازن في «تفسيره» (٣/ ١٢٦)، والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (٣/ ٧٥)، والشهاب في «حاشيته» (٤/ ٣٤٦)، وابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٣٧٣)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٢٦٠)، و«الإكليل» (ص ١٢١)، وأبو السعود في «تفسيره» (٤/ ٨٥)، وغيرهم كثير! دون أن ينبهوا إلى بطلانها أو يتكلموا في نكارتها!!

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨٩).

(٢) انظر: «الثقات» (٣/ ٣٦) لابن حبان، و«الدرر» (ص ١٢٢) لابن عبدالبر، و«جمهرة أنساب العرب» (ص ٣٣٤) لابن حزم، و«الإصابة» (١/ ١٩٨) لابن حجر.

ولقد ضعف القصة وأنكرها جماعة من العلماء والأئمة؛ منهم: الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٦٦)، والحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٣٦٦)، والمناوي في «الفيض» (٤/ ٥٢٧)، وابن حزم في «المحلى» (١١/ ٢٠٧)، وابن حمزة في «البيان والتعريف» (٣/ ٦٦)، وشيخنا الألباني في «ضعيف الجامع» (٤/ ١٢٥) وغيرهم[١].

فكتب التفسير بحاجة ماسة إلى تصفية وتنقية حتى ينكشف أمثال هذه القصة، فضلاً عن غيرها مما يشوه جمال كلام اللَّه -سبحانه- بإخراجه من صفته الإلهية إلى تفسيرات باطلة وتأويلات مستنكرة!!

سادسًا: التزكية:

وهي ما يسميه بعضهم -بغير حق-: «التصوف»؛ وهي إحدى المهمات التي من أجلها بعث الرسول ﷺ، بل هي غاية الرسالات وثمرتها[٢]، فقد قال اللَّه -تعالى-: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ [الجمعة:].

«والعبادات كلها -مالية كانت أو بدنية- ما هي إلا عمليات تزكية؛ لأنها تربط القلب بالخالق -سبحانه وتعالى- وتذكره به، وبذلك تحصل التقوى للقلب، ومن اتقى وخاف ربه ابتعد عن المحرمات، والمحرمات قاذورات، وفعل الخير طيب وإحسان وبر وعدل»[٣].

---

(١) وانظر -لزامًا-: «الشهاب الثاقب في الذب عن الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب» لسليم الهلالي.

(٢) «الأصول العلمية للدعوة السلفية» (ص ٣٨).

(٣) «المرجع السابق».

إذا علمنا هذا: «فيجب علينا أن نعلم -أيضًا- أنه ﷺ قد أتم هذه التزكية منهجًا وعملاً؛ لأن اللَّه أتم دينه ونعمته على رسوله والمؤمنين، كما قال -تعالى-: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا﴾ [المائدة: ٣]، ومعنى هذا: أنه لا يجوز الابتداع فيها؛ كما هو الشأن في جميع شؤون التقرب، وذلك أن الابتداع في العبادة يؤدي إلى الفساد والانحلال، فضلاً عن أنه مرفوض غير مقبول عند اللَّه -سبحانه وتعالى-»[١].

لكن الأمر الواقع الذي لا ينكره أحد أبدًا أن شرًّا مستطيرًا، وخطرًا وبيلاً، وبلاء عظيمًا قد دخل «مناهج إصلاح النفس التي اندرجت تحت اسم «التصوف»، فجمعت في طياتها بلاء لا حصر له، ولا حد، وامتد الفساد من حقل الأخلاق والتعبد إلى وضع الحديث وإفساد العقيدة، وتحطيم الشرع -الذي سموه بـ: «الظاهر»-، وفتح الباب للخرافات والخزعبلات والترهات، ثم وقوع الشرك وعبادة غير اللَّه -سبحانه وتعالى-، ثم الفلسفات الهالكة، كالقول بوحدة الوجود والحلول، وغير ذلك من عقائد الفرس والهنادك، ثم إسقاط التكليف جملة»[٢]، وغير ذلك مما جرّته لنا المناهج الدخيلة على «التزكية» تحت أسماء زائفة مثل «التصوف»، و«التربية الرّوحية»، وغير ذلك.

ولنستمع -مثلاً- إلى الشيخ سعيد حوى؛ حيث يقول في معرض كلامه عن كرامات أصحاب الطريقة الرفاعية: «وقد حدثني مرة نصراني عن حادثة وقعت له شخصيًا، وهذه حادثة مشهورة معلومة، جمعني اللَّه بصاحبها شخصيًّا، بعد أن بلغتني الحادثة من غيره، وحدثني كيف حضر حلقة ذكر،

---

(١) «المرجع السابق» (ص ٤٤-٤٥).

(٢) المرجع السابق.

فضربه أحد الذاكرين بالشيش في ظهره، فخرج الشيش من صدره حتى قبض عليه بيده، ثم سحب الشيش، فلم يكن لذلك أثر أو ضرر.

إن هذا الشيء الذي يجري في طبقات أبناء الطريقة الرفاعية، ويستمر لهم، هو من أعظم فضل اللَّه على هذه الأمة، إذا من رأى ذلك تقوم عليه الحجة بشكل واضح على معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء»(١).

«إن أثر التزوير ظاهر على هذه القصة، فهي من رواية نصراني، والعجيب الغريب أنه بطل هذه القصة، فلماذا لم يسلم وقد قامت عليه الحجة!؟ هل يصح أن نصدق كافرًا؟ إن علماء الإسلام ردوا روايات الراوي المسلم إذا كان ضعيفًا!! فكيف برواية نصراني مشرك اللَّه أعلم بحاله»(٢).

هذه نقطة من بحر ما دخل في التزكية من أباطيل بدعية، وخرافات صوفية، وأذواق فلسفية، يجب تصفيتها وتنقيتها حتى ترجع التزكية سبيلاً تربويًّا واضحًا لا لبس فيه، ولا غبار عليه(٣).

سابعًا: الفكر:

وهو اصطلاح عصري حادث يشير إلى مادة الفهم التي تكون القاعدة التصورية عند أصحابه.

وعليه؛ فإن «النشاط الفكري واحد من أبرز المعالم الدالة على تحضر أمة من الأمم، وعلى طبيعة هذا النمط الحضاري الذي يصوغ شخصيتها.

---

(١) «مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقويمًا» (ص ٧٩) سليم الهلالي.

(٢) «تربيتنا الروحية» (ص ١٧).

(٣) انظر: «منهج الأنبياء في تزكية النفوس» سليم الهلالي.

وذلك أن النشاط الفكري هو المعبر عن حالة من الجدل المستمر بين الواقع الاجتماعي بجميع المؤثرات فيه -بما في ذلك المؤثرات الخارجية-، وبين إرادة الإبداع في الأمة ممثلة في طلائعها الفكرية، ورموز العمل الفكري فيها، بما تحمله هذه الرموز الفكرية من ركيزة معرفية وثقافية أصيلة، واطلاعات معرفية وثقافية متنوعة من الأنماط الحضارية الأخرى.

ومن ثم كان الدور الذي يضطلع به «المفكر» في الأمة يمثل دور «الرائد» الذي يقدم الركب، ويحاول أن يسبق مسيرة الأمة بنظره وخاطره، عساه يستكشف آفاق المستقبل، وما يختبئ وراء جبال الزمن، وضباب اللحظة الآتية.

وإذا كان الأصل -كما قالت العرب قديمًا-: أن الرائد لا يكذب أهله، ذلك أن كذبه عليهم ليس ككل الكذب؛ لأنه مدمر لأمته، ومورد لها موارد الهلاك-، فكذلك يتوجب على المفكر ألا يكذب أهله وقومه وأمته، وأن يبادر بتصحيح ملاحظاته، و«بلاغاته الفكرية» كلما استبان له خطأ ما سبق ولاحظه أو بلغه، فإن ذلك هو أحد موجبات عقد الأمانة الروحي الذي يحكم العلاقة بين المفكر وأمته»[1].

فالفكر -حقيقة- هو أساس الفهم وقاعدة التصور عند فئات الناس كافة؛ على اختلاف مستوياتهم، وتباين أفكارهم.

ولقد كان الفكر في صدر الدولة الإسلامية واحدًا، ذا منهج موحد هو اتباع ﴿سبيل المؤمنين...﴾ في فهم الكتاب والسنة، لكنه اليوم -كما أسلفت- ذو شعب شتى، وجوانب متعددة انحرفت عن جنبتي صراط الله

---

(١) «ثقافة الضرار» (٩٣-٩٤).

المستقيم.

ويمكن أن نحصر اختلاف الفكر الذي تعانيه الأمة الإسلامية اليوم من الداخل والخارج في ثلاث شعب أساسية:

أ- **الفكر الكافر**: وهو يتمثل بعدة تيارات؛ أهمها: التيار الشيوعي، التيار الماسوني، وهما تيارات يقومان على نقض الدين من أساسه، لكن بطرق لولبية، وأساليب حلزونية، تجذب الأغمار من الشباب الذين فتنتهم الدنيا بزخرفها، وأفسدهم بهاؤها الزائف.

واليوم... وقد تلاشت الشيوعية، وسقطت على أيدي دعاتها، وقتلها أربابها: برز في العالم (بقوة) الدعوة إلى (الديمقراطية) والعلمانية في ظلال ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» الذي يلبس لبوس «حقوق الإنسان»، و«العدالة»، و«دفع الظلم»؛ وهم -في الحقيقة- رعاته ودعاته ضد كل ما يمت للإسلام أو المسلمين بصلة..

والناظر في مجريات أحداث (البوسنة والهرسك)، أو (الصومال)، أو الجمهوريات الإسلامية في (الاتحاد السوفياتي السابق) يرى صواب وصدق ما قلناه..

والذي أذاب الشيوعية وقهرها.. سيذيب (العلمانية) ويحرقها... والله غالب على أمره.

ب- **الفكر المرتد**: وهو يتمثل بعده تيارات وافدة -أيضًا-؛ أهمها: التيار القادياني، والتيار البهائي، وهما تياران قائمان على ادعاء النبوة، وهم يعتقدون نبوة المرزا غلام القادياني، وعلي محمد رضا البهائي، بل يزيدون على ذلك أنهما أعظم من الأنبياء جميعًا!! ولهم طقوس خاصة بهم،

واعتقادات شركية عدة، وغير ذلك من أفكار مريبة.

ج- **الفكر المنحرف**: وهو كل فكر ابتعد عن نهج السلف وطريقة أهل الحديث في فهم الدين والدعوة إليه، فيكون مقدار انحرافه بقدر بعده عن ذلك النهج السديد في فهم الدين.

ولقد ضربت فيما مضى مثالاً للانحراف في التزكية، وهو يصلح لأن يكون -أيضًا- مثالاً للانحراف الفكري عند أصحاب الدعوات الإسلامية.

وهنا أذكر مثالين آخرين من أمثلة الفكر المنحرف تتبناهما دعوتان إسلاميتان مشهورتان:

المثال الأول: ما يزعمه بعضهم[1] من إنكار حجية الأحاديث النبوية الصحيحة في العقيدة ما لم تكن متواترة!

وهو قول محدث لا سلف للقائلين به سوى مقالات متفرقة للمتكلمين؛ ظاهرة الضعف، واضحة التكلف، وهم في ذلك خارقون لإجماع الصحابة على قبول الأحاديث النبوية في إثبات صفات الرب -جل وعلا-.

قال الإمام الحافظ ابن قيم الجوزية في معرض سرده وجوه الرد على أمثال هذه الطائفة:

«... وأما المقام الثامن: وهو انعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات الرب -تعالى- بها، فهو أمر لا يشك فيه من له أقل خبرة بالمنقول..».

---

(١) «الدوسية» (ص ٨٥) من منشورات حزب التحرير!

إلى أن قال: «... هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم».

ثم قال بعد إلزامهم بعدم الوثوق بنقل الدين كله لنا:

«... وحينئذ فلا وثوق لنا بشيء نقل لنا عن نبينا ﷺ ألبتة، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل»[١].

فهذا الزعم -إذن- جدير بالنقض، حقيق بالرفض!

المثال الثاني: ما يزعمه آخرون من وجوب إعطاء البيعة -لأمير الجماعة عندهم[٢]- على السمع والطاعة في المنشط والمكره!!

إذن؛ لا بد من تصفية الفكر -داخليًا وخارجيًا- حتى تتضح حقيقة الشيوعية والماسونية والعلمانية، ويفتضح أمر القاديانية والبهائية، ونعرف الصواب الواجب في الاستدلال بالسنة في أمر العقيدة، ويتبين لنا -بقوة وثبات- أن البيعة لا تكون إلا للخليفة المسلم الذي استجمع الشروط الشرعية ليقيم الحدود وينفذ الأحكام -وما سوى ذلك؛ فهو باطل باطل-، وحتى يظهر كل دخيل، وينكشف كل زيف مما له صلة -من قرب أو بعد- بفكرنا الإسلامي الصافي.

ثامنًا: التاريخ:

وهو «يشكل جزءًا مما يسمى في عصرنا الحاضر بالعلوم الإنسانية»[٣]،

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٣٣).

(٢) «مذكرات الدعوة والداعية» (ص ١٩٤) للشيخ حسن البنا، و«المدخل إلى دعوة الإخوان» (١٢٣) لسعيد حوى، و«الدعوة الإسلامية فريضة شرعية» (ص ٨٨) لصادق أمين!!

(٣) «أخطاء يجب أن تصحح من التاريخ» (ص ١).

لذا وجب أن يكون له أصول راسخة، وقواعد ثابتة حتى لا تدخله المفتريات، وتختلط به المنكرات، وهذا -فوا أسفي الشديد- ليس بواقع، بل مفقود.

ولقد طالب دكتور نصراني -وهو أسد رستم- من المشتغلين بالتاريخ في كتاب له بعنوان: «مصطلح التاريخ»[1] بتطبيق قواعد علم مصطلح الحديث على التاريخ عامة، لما في علم المصطلح من قوة وتماسك، وشدة وتثبت.

ولقد أصاب سهم التحريف والافتراء سيرة رسول اللَّه ﷺ، وأصحابه بعده، وبخاصة فيما يتعلق بأيام فتنة الصحابة -رضوان اللَّه عليهم-، فضلاً بعد ذلك من سير المصلحين الذين لم يركنوا إلى إرث آبائهم، بل أنكروا كل ضعف أو خور أصاب الدين الإسلامي مجددين مصلحين مغيرين؛ في ضوء القرآن والسنة، فهؤلاء كان لهم حصة كبيرة من تحريف التاريخ.

ويكفينا أن نذكر ما أصاب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه- من تزوير عليه حتى في حياته -رحمه اللَّه-، لكنه بقي صامدًا متجلدًا صابرًا محتسبًا.

فلقد قال الحافظ ابن عبدالهادي.

«... واختلفت نقول المخالفين للمجلس، وحرفوه ووضعوا مقالة الشيخ على غير موضعها، وشنع ابن الوكيل...»[2].

ثم نقل عن ابن تيمية قوله: «أنا أعلم أن قومًا يكذبون عليَّ، كما قد كذبوا عليَّ غير مرة»[3].

---

(١) (ص ٧).

(٢) «العقود الدرية» (ص ٢٠٤).

(٣) المصدر نفسه (ص ٢٠٩).

... من ذلك ما تناقله بعض أهل التاريخ من فرية ألصقها بـه خصمه العنيد، وغريمه العتيد نصر المنبجي، وهي أنه شـرح حديث الـنزول، ونـزل عن المنبر قائلاً: كنزولي هذا[١]!!

فإذا الرحالة المشهور ابن بطوطة صاحب «الرحلة التاريخية المشـهورة» يسطر هذه الفرية[٢]، على أنـه رآه في المسـجد الأمـوي بدمشـق!! ويتناقلهـا -بعده- عدد من الأغمار الجهلة الحاقدين.

ولست -هنا- في معرض الـرد مفصـلاً علـى هـذه الفريـة[٣]، لكنـني أنقضها إجمالاً من وجهين:

الأول: أن مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في صفات اللَّه -تعالى- هو مذهب السلف الصالح؛ المتمثل بقوله -تعالى-: ﴿ليـس كمثلـه شـيء وهـو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]؛ فهو يثبت نزول اللَّه -سبحانه وتعالى- كما يليق بجلاله وكماله، لا كنزول المخلوقين؛ فنراه يقول: «من جعل صفات الله مثل صفات المخلوقـين؛ استـواء اللَّـه كاسـتواء المخلـوق، أو نزولـه كـنزول المخلوق، ونحو ذلك؛ فهذا مبتدع ضال»[٤].

فهل بقيت حجة لزاعمي تلك الفرية وناقليها؟!

الثاني: أن ابن بطوطة صرح في «رحلته» (١/ ١٠٢) بأنه دخل دمشق

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ١٥٤).

(٢) في «رحلته» (١/ ١١٠).

(٣) ولقد رد عليها وكشف كذبها غير واحد، أكتفي -هنا- بذكر واحـد مـن هـؤلاء، وهو معدود من خصوم(!) ابن تيمية، ألا وهو أحمد بن الصديـق الغمـاري في كتابـه: «جؤنـة العطار» (١/ ٧٥)؛ إذ صرح بكذب ابن بطوطة في هذه الحادثة.

(٤) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦٢).

في (٩/ رمضان/ ٧٢٨ هـ)، وكان شيخ الإسلام -وقتها في السجن، إذ دخله في (٦/ شعبان/ ٧٢٨ هـ)[١]، ولم يغادر السجن إلى أن توفي (٢٠/ ذي القعدة/ ٧٢٨ هـ)[٢]!!!

فكيف -إذن- رآه بعينه وهو يومئذ سجين القلعة منذ ثلاثة وثلاثين يومًا؟!

تاللَّه إنها لإحدى الكبر!!

وقد يقول قائل، أو يسأل سائل: لماذا يكذب ابن بطوطة؟!

فالجواب أن نقول:

«لا بد أن انتماءه المذهبي، وحبه أن ينسب لنفسه تهمة كررها الخصوم، دفعه لذلك؛ فهو مالكي المذهب، رفاعي الطريقة»[٣]: مقلد متعصب، وصوفي تالف!!

والخلاصة: أنه يجب تصفية التاريخ الإسلامي كافة من أمثال هذه القصص المخترعة التي فيها القدح المقذع بعلماء الإسلام، وهداة الأنام، وذلك بتأصيل القواعد، وتثبيت الأسس؛ حتى لا تنفذ من بين هذه القواعد والأسس فرية، أو خرافة تؤجج نارًا أو تشعل فتنة.

تاسعًا: الدعوة:

«الدعوة إلى اللَّه وظيفة أهل الحق من أتباع محمد ﷺ، وهي أثمن ميراث ورثوه عنه، فإذا قَصَّرَ أهل الحق في الدعوة إليه ضاع الدين، وإذا لم

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ١٣٥).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) «الفكر التربوي عند ابن تيمية» (ص ٦٣).

يحموا سننه غمرتها البدع، وإذا لم يجلو محاسنه علتها الشوائب فغطتها، وإذا لم يتعاهدوا عقائده بالتصحيح داخلها الشك، ثم دخلها الشرك، وإذا لم يصونوا أخلاقهم بالمحافظة والتربية أصابها الوهن والتحلل.

وكل ذلك لا يقوم ولا يستقيم إلا بقيام الدعوة واستمرارها واستقامتها على الطريقة التي كان عليها محمد ﷺ وأصحابه الهداة من العلم، والحكمة في الدعوة، والإخلاص في العمل، وتحكيم القرآن في ذلك كله.

ولا يظنن ظان أن الدعوة إلى اللّه ختمت بالقرآن، وأنه أغنى عنها فقطع أسبابها، وسد أبوابها! بل الحقيقة عكس ذلك؛ فالقرآن هو الذي وصل الأسباب، وفتح الأبواب، وجعل الدعوة سنة متوارثة في الأعقاب.

وما دامت عوارض الاجتماع البشري وأطوار العقل الإنساني تدني الناس من القرآن -إلى حد تحكيمه في الخواطر والهواجس، وتبعدهم منه إلى درجة الكفر به- فالقرآن ذاته محتاج إلى دعوة الناس إليه؛ بل الدعوة هي أصل دعوات الحق.

ولم يمر على المسلمين زمن كانوا أبعد فيه عن القرآن كهذا الزمن، فلذلك وجب على كل من امتحن اللّه قلبه للتقوى، وآتاه هداه أن يصرف قوته كلها في دعوة المسلمين إلى القرآن؛ ليقيموه، ويحفظوا حكمة اللّه في تنزيله، ويحكموه في أهواء النفوس، ومنازع العقول، ويسيروا بهديه وعلى نوره؛ فإنه لا يهديهم إلا إلى الخير، ولا يقودهم إلا إلى السعادة»[1].

ولما كانت الدعوة على هذه الصفة من الشرف والفضل؛ تنافس في الدخول فيها وولوج أبوابها الكثير من الناس، حتى تسورها من ليس أهلاً

---

(١) «آثار محمد البشير الإبراهيمي» (٤/ ٤٠٨-٤٠٩).

لها، وانحرف بها عن منهج النبوة من هو دونها!

والواجب الأوحد الأكيد -بحق- هو سلوك منهج الأنبياء في الدعوة إلى اللَّه -سبحانه وتعالى-.

قال الشيخ ربيع بن هادي[1] شارحًا ذلك: «لا يجوز -شرعًا ولا عقلاً- العدول عن هذا المنهج واختيار سواه، وذلك لأمور:

أولاً: أن هذا هو الطريق الأقوم الذي رسمه اللَّه لجميع الأنبياء؛ من أولهم إلى آخرهم.

واللَّه -واضع هذا المنهج- هو خالق هذا الإنسان، والعالم بطبائع البشر وما يصلح أرواحهم وقلوبهم: ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾ [الملك: ١٤].

ثانيًا: إن الأنبياء قد التزموه وطبقوه، مما يدل دلالة واضحة على أنه ليس من ميادين الاجتهاد.

فلم نجد:

نبيًّا افتتح دعوته بالتصوف!

وآخر بالفلسفة والكلام!

وآخرين بالسياسة!

... بل وجدناهم يسلكون منهجًا واحدًا، واهتمامهم واحد بتوحيد اللَّه أولاً في الدرجة الأولى.

ثالثًا: إن اللَّه قد أوجب على رسوله الكريم -الذي فرض اللَّه علينا

---

(١) في «منهج الأنبياء في الدعوة إلى اللَّه» (ص ٩١-١٠٥).

اتباعه- أن يقتدي بهم، ويسلك منهجهم، فقال بعد أن ذكر ثمانية عشر منهم: ﴿أولئك الذين هدى اللَّه فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠].

وقد اقتدى بهداهم في البدء بالتوحيد، والاهتمام الشديد به.

رابعًا: ولما كانت دعوتهم في أكمل صورها تتمثل في دعوة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-، زاد اللَّه الأمر تأكيدًا، فأمر نبينا محمدًا ﷺ باتباع منهجه، حيث قال: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين﴾ [النحل: ١٢٣].

والأمر باتباعه يشمل الأخذ بملته -التي هي التوحيد، ومحاربة الشرك- ويشمل سلوك منهجه في البدء بالدعوة إلى التوحيد.

وزاد اللَّه -تعالى- الأمر تأكيدًا -أيضًا- فأمر أمة محمد ﷺ باتباع ملة أبينا النبي الحنيف، فقال -تعالى-: ﴿قل صدق اللَّه فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين﴾ [النحل: ١٢٣].

إذن؛ فالأمة الإسلامية مأمورة باتباع ملته، فكما لا يجوز مخالفة ملته، لا يجوز العدول عن منهجه في الدعوة إلى التوحيد ومحاربة الشرك ومظاهره ووسائله.

خامسًا: قال اللَّه -تعالى-: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللَّه والرسول إن كنتم تؤمنون باللَّه واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ [النساء: ٥٩].

وإذا رجعنا إلى القرآن أخبرنا أن كل الرسل كانت عقيدتهم عقيدة التوحيد، وأن دعوتهم كانت تبدأ بالتوحيد، وأن التوحيد أهم وأعظم ما جاؤا به.

ووجدنا أن اللَّه قد أمر نبينا ﷺ باتباعهم، وسلوك منهاجهم.

وإذا رجعنا إلى الرسول ﷺ نجد أن دعوته -من بدايتها إلى نهايتها- كانت اهتمامًا بالتوحيد، ومحاربة للشرك ومظاهره وأسبابه.

سادسًا: إن اللَّه قد خلق الكون ونظمه تنظيمًا كونيًّا وشرعيًّا، فجعل للكون سننًا يسير في نطاقها، لو اختلفت هذه السنن الكونية لفسد هذا الكون، ووضع للسماوات والأرض والأفلاك والكواكب والشمس والقمر سننًا، لو اختلت هذه السنن؛ لانتهى وجود هذا الكون.

ومن سنن اللَّه الكونية أن الحيوان -من إنسان وغيره- لا يعيش إلا بروح وجسد، فلو فارقت الروح الجسد مات الجسد، وفسد وأنتن، ووجب أن يوارى الجسد حتى لا يؤذي الحيوانات بريحه ونتنه.

ومن سنن اللَّه في عالم النبات: أن الشجرة لا تقوم وتحيا إلا على ساق، فإذا استؤصل ساقها ماتت الفروع.

وهكذا...

وفي عالم الشرائع: لا تقوم الشريعة إلا على العقيدة، فلو خلت الشريعة من العقيدة، فسدت وما بقيت شريعة صحيحة.

فمثلاً: شريعة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- بقيت في الأمة العربية دهورًا، فلما أدخل عمرو بن لحي الخزاعي فيها الشرك أصبحت شريعة وثنية وفسدت، وتغيرت حقيقتها؛ لأنها فقدت عقيدة التوحيد التي قامت عليها، والتي كانت أصلها الأصيل:

عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول لأكثم بن الجون الخزاعي: «رأيت عمرو بن لحي الخزاعي يجر قصبه في النار،

فما رأيت رجلاً أشبه برجل منك ولا بك منه».

فقال أكثم: عسى أن يضرني شبهه يا رسول اللَّه؟! قال: «لا؛ إنك مؤمن، وهو كافر؛ إنه أول من غير دين إسماعيل، نصب الأوثان، وبحر البحيرة، وسيب السائبة، ووصل الوصيلة، وحمى الحامي»[1].

فبعد إفساد عمرو بن لحي لعقيدة الشريعة التي جاء بها إبراهيم، وتبعه على ذلك إسماعيل؛ صارت ديانة وثنية، والعرب عباد أوثان، ولو بقوا مصرين على الانتماء -جملة- إلى إبراهيم ودينه وشريعته، ولو بقوا يتمسكون -عمومًا- ببقايا مما جاء به؛ كتعظيم البيت، والطواف به، والقيام بالحج والعمرة، والوقوف بعرفة والمزدلفة، وهدي البدن، وغيرها من أنواع التقرب إلى اللَّه.

وكذلك كانت رسالة موسى وعيسى رسالة توحيد وشريعة سماوية، فلما فقدتا عنصر التوحيد بقول اليهود: «عزير ابن اللَّه!»، وبقول النصارى: «المسيح ابن اللَّه!» صارتا ديانتين كافرتين، لا يجوز نسبتهما إلى اللَّه، ولا إلى هذين النبيين الكريمين.

---

(١) صحيح - رواه ابن إسحاق في «السيرة» (١/ ١٢١ -ابن هشام)، وابن جرير (٧/ ٥٦)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٨٣) بسند حسن عن محمد بن إبراهيم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة.

وهناك طريق أخرى عن أبي هريرة -بسند حسن أيضًا- عند ابن أبي عاصم في «الأوائل» (١٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٦٠٥).

وانظر: «البداية والنهاية» (٢/ ١٨٧-١٩٣) لابن كثير.

و(قصبه): أمعاؤه.

و(البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحامي): قرابين متنوعة تقدم إلى آلهة الطواغيت الكفار الباطلة! فلا يستفاد منها، ولا من لحمها بسبب اعتقاداتهم الشركية المنكرة!!

قال -تعالى-: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون باللَّه ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم اللَّه ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون. وقالت اليهود عزير ابن اللَّه، وقالت النصارى المسيح ابن اللَّه ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم اللَّه أنى يؤفكون﴾ [التوبة: ٢٩ و٣٠].

عن أبي سعيد الخدري -رضي اللَّه عنه- عن النبي ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة؛ أذن مؤذن: تتبع كل أمة ما كانت تعبد؛ فلا يبقى من كان يعبد غير اللَّه من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد اللَّه من بر وفاجر وغبرات أهل الكتاب، فيدعى اليهود، فيقال لهم: من كنتم تعبدون؟ قالوا: كنا نعبد عزير ابن اللَّه، فيقال لهم: كذبتم، ما اتخذ اللَّه من صاحبة ولا ولد، فماذا تبغون؟ فيقولون: عطشنا ربنا، فاسقنا، فيشار: ألا تردون؟ فيحشرون إلى النار كأنها سراب يحطم بعضها بعضًا، فيتساقطون.

ثم يدعى النصارى، فيقال لهم: من كنتم تعبدون؟

قالوا: كنا نعبد المسيح ابن اللَّه، فيقال لهم: كذبتم، ما اتخذ اللَّه من صاحبة ولا ولد، فيقال لهم: ماذا تبغون؟ فكذلك مثل الأول، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد اللَّه من بر وفاجر أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من رأوه فيها، فيقال: ماذا تنظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد، قالوا: فارقنا الناس في الدنيا على أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم، ونحن ننتظر ربنا الذي نعبد، فيقول: أنا ربكم فيقولون: لا نشرك بربنا شيئًا مرتين»[(١)].

---

(١) رواه البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (٣٠٢).

والشاهد من الآيتين والحديث: أن اليهود والنصارى أفسدوا رسالتي موسى وعيسى رسالتي التوحيد والإيمان بعبادتهم لعزير وعيسى وقولهم فيهما ما قالوا، فصاروا بذلك مشركين كافرين وتحولت تانكم الرسالتان -بتصرفهم الخبيث وتحريفهم الدنيء- إلى ديانتين وثنيتين كاذبتين، لا يجوز نسبتهما إلى اللَّه ولا إلى ذينك الرسولين الكريمين، ولو بقي منهما الكثير الكثير من شرائع موسى وعيسى.

ولقد اتضح للقارئ أن عقيدة التوحيد بالنسبة لجميع شرائع الأنبياء بمن فيهم خاتم الأنبياء -عليه الصلاة والسلام- كالأساس للبناء؛ فلا قيام للبناء إلا بالأساس، وكالأصل للشجرة، فلا قيام ولا حياة للشجرة إلا بأصلها، وكالروح للجسد، فلا قيام ولا حياة للجسد إلا بالروح، وبهذه المقاييس العقلية والشرعية يجب أن يقيس العاقل الدعوات؛ ليعرف منها ما هو على جادة الأنبياء، وما هو بعيد عنها.

وأحب أن أزيد ثلاثة أمثلة نزداد بها فهمًا لسنن اللَّه التشريعية، وأن التنظيم والترتيب فيها أمر مقصود لذاته ويجب اتباعه، ولا يجوز العدول عنه.

الأول: الصلاة: فقد علمنا رسول اللَّه ﷺ الصلاة تعليمًا عمليًّا، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[1].

فبدأ ﷺ بالقيام ثم بالتكبير ثم بالقراءة، ثم بالسجود، هذا ما تفعله في ركعة، ثم الثانية كذلك، ثم التشهد الأول، ثم التشهد الأخير، ثم السلام.

---

(١) رواه البخاري (٦٣١، و٦٠٠٨، و٧٢٤٦) عن مالك بن الحويرث -رضي اللَّه عنه-.

فلو قالت جماعة الآن: الأفضل في هذا العصر -أو الواجب- نبدأ بالسلام ونختم بالتكبير! أو نقدم السجود على الركوع! أو نجعل التشهد بدل الفاتحة! والفاتحة بدل التشهد!!

فلو تم لها هذا -أو شيء منه- فهل تكون هذه صلاة صحيحة؟ وهل تكون إسلامية!!

الثاني: الحج: إذ حج رسول اللَّه ﷺ، وعلم الناس مناسك الحج، وقال: «خذوا عني مناسككم»[1].

وجعل الوقوف بعرفة في مكان وزمن معين هو اليوم التاسع، وجعل المبيت بالمزدلفة في ليلة معينة، وجعل يوم النحر وأيام التشريق ولياليه في مكان وزمن معين، وجعل طواف الإفاضة في زمن معين، وجعل للسعي مكانًا معينًا بين الصفا والمروة، حدد بدايته ونهايته.

فلو أن جماعة أرادوا أن يغيروا شيئًا من هذه المناسك عن زمانه أو مكانه، فقالوا -مثلاً-: نريد أن يكون طواف الإفاضة في اليوم السابع، وأن يكون بين الصفا والمروة، ونريد أن ننقل الوقوف بعرفة إلى اليوم الثامن أو العاشر إلى مزدلفة أو منى، ونريد النحر بعرفات، أو نريد أن نقدم ونؤخر في هذه المناسك حسب المصلحة، وحسب ظروف الحجاج!!

أيكون هذا حجًا إسلاميًا، أو يكون مسخًا وتشويهًا لهذا النسك!!

الثالث -وهو بيت القصيد-: فقد بدأ رسول اللَّه ﷺ دعوته بالتوحيد، وكذلك جميع الرسل، وكان ﷺ يوصي أمراءه ودعاته بالبدء بدعوة التوحيد، فمن ذلكم -من أمثلة كثيرة- قوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «إنك تأتي قومًا

---

(١) رواه مسلم (١٢١٨) عن جابر.

من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا اللّه، فإن أطاعوك لذلك فأخبرهم أن اللّه فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنياءهم، فترد إلى فقرائهم»[1] ألا تراها دعوة منظمة وتشريعًا منظمًا؟!

فهو يبدأ بأصل الأصول، ثم يتدرج من الأهم إلى المهم.

فلماذا لا نفهم هذا التنظيم الدقيق؟

ولماذا نفهم أنه يجب علينا أن نلتزم سنة اللّه التشريعية وتنظيمه الدقيق في العبادات وجزئياتها، ولا نفهم سنة اللّه وتنظيمه وترتيبه الدقيق في ميدان الدعوة الذي تتابع فيه الأنبياء جميعًا على وتيرة واحدة؟! ونستجيز مخالفة هذا المنهج العظيم الأصل، والعدول عنه؟!

إن هذا لأمر خطير، يجب أن يراجع فيه الدعاة عقولهم ويغيروا مواقفهم.

ثم: هل استفادت الأمة الإسلامية -خصوصًا دعاتها- من هذا المنهج العظيم -منهج الأنبياء- في الاهتمام بالتوحيد وجعله منطلقًا لدعوتهم؟!!

والجواب: إن واقع الأمة الإسلامية مؤلم ومرير، وأن امرءًا لو مات كمدًا -أو أمة- من هذا الواقع المؤلم المظلم؛ لحق له ولها ذلك.

كيف ذلك؟!

إن كثيرًا من الأمة الإسلامية -بما فيهم دعاتها ومفكروها- قد جهلوا هذا المنهج، وبعضهم يتجاهله، وحالت الشياطين بينهم وبينه، واجتالتهم عنه، واتخذوا من المناهج المخالفة لمنهج الأنبياء ما أرداهم ودهاهم في دينهم

(١) رواه البخاري (٤٣٤٧)، ومسلم (٢٩) (٣٠).

ودنياهم، وصدق فيهم قول الصادق المصدوق ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم؛ شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه».

قلنا: يا رسول اللَّه! آليهود والنصارى؟

قال: «فمن»(١).

وأصبحوا غثاءً كغثاء السيل؛ كما قال رسول اللَّه ﷺ: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها».

فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟!

قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن اللَّه من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن اللَّه في قلوبكم الوهن».

فقال قائل: وما الوهن؟ قال: «حب الدنيا وكراهية الموت»(٢).

أجل؛ أصبحوا غثاء كغثاء السيل، وتداعت عليهم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها، وغزوهم في عقر دارهم، واستذلوهم، واستعبدوهم، وامتلكوا نواصيهم وأوطانهم، واستنزفوا ثروتهم، وأفسدوا أخلاقهم.

كل ذلك نتيجة لبعدهم عن منهج اللَّه ومنهج النبوة.

وفي غمرة هذا الواقع المؤلم، وبعد فوات الأوان، فتح كثير من الناس أعينهم واستيقظوا من نومهم، فأخذوا يصيحون في المسلمين: عودوا إلى اللَّه، فهذه مسالك النجاة.

---

(١) رواه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٢) صحيح - رواه أبو داود (٤٢٩٧)، وأحمد (٥/ ٢٨٧) بسند فيه مجهول. لكنه توبع عن أحمد (٥/ ٢٧٨)، وأبي نعيم (١/ ١٨٢)، والطبراني في «الكبير» (١٤٥٢) بسند حسن لذاته. وبالجملة؛ فالحديث صحيح لغيره.

وأخذوا يكتبون ويخطبون، ويوجهون الناس، ويرسمون لهم طرق العزة والكرامة والإنقاذ، وكل قدم جهده وما تراءى له أنه الحق.

وأقول بحق: إنهم قدموا الشيء الكثير في مجال الأخلاق والاجتماع والسياسة والاقتصاد، وهم كثر، ويشكلون اتجاهات متعددة، ولو وحدت جهودهم وانطلقوا من حيث انطلقت الرسل، وساروا في منهجهم جادين لخلصوا أمتهم مما وقعوا فيه، ولوصلوا بهم إلى ما يريدون.

وأهم هذه الاتجاهات ثلاثة:

الأول: يمثله جماعة أخذت بمنهج الرسل في عقيدتها ودعوتها، وتمسكت بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، وترسمت خطى السلف الصالح في عقيدتها وعبادتها ودعوتها.

وهذا هو الاتجاه الدعوي العلمي العملي الذي يجب أن يلتفَّ حوله المسلمون؛ تنفيذاً لقول اللّه -تعالى-: ﴿واعتصموا بحبل اللّه جميعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولتتضافر جهودهم؛ فيرضى عنهم ربهم، وتقوى شوكتهم، ويصلون بذلك إلى ما يريدون من عزة وسيادة وسعادة.

ويؤخذ على أصحاب هذا الاتجاه أنهم لم يبذلوا -كفاية- من الجهود المادية والمعنوية لنشر دعوة الحق التي امتن اللّه بها عليهم، وقصروا -كذلك- في العرض القوي لحقهم في شكل دعوة ومؤلفات بما يتناسب مع مكانة دعوتهم وجلالها.

والثاني: يمثله جماعة اهتمت ببعض الأعمال من الإسلام،وتغلبت عليها نزعات صوفية هزت عقيدة التوحيد في نفوس كثير من أتباعها.

وعليهم مؤخذات في عقائدهم وعباداتهم.

والثالث: يمثله جماعة اهتمت بجوانب من الإسلام -سياسية واقتصادية واجتماعية-، وقدمت الكثير، ويعرف ما قدموه بما هو في المكتبات والمنابر والجامعات، وهم يشكرون على هذا الجهد الذي قدموه.

ولكن يؤخذ على هذا الاتجاه أنهم كتبوا في المجال السياسي الشيء الكثير باسم السياسة الإسلامية، والدعوة إلى حاكمية اللَّه، وإقامة الدولة الإسلامية.

وأهابوا بالأمة الإسلامية -خصوصًا شبابها- لتكريس طاقاتها، وتجنيد إمكانياتها لتحقيق هذه الغاية، بأساليب في غاية من القوة والجاذبية التي تأسر القلوب، وتخلب الألباب، وكتبوا في الاقتصاد الإسلامي وعن محاسن الإسلام، وفيه الشيء الكثير الطيب النافع الذي تحتاج إليه الأمة خصوصًا في هذا الوقت والذي يحمدون عليه[1].

وفيه -أيضًا- ما يؤاخذون عليه أنهم في الوقت نفسه الذي اهتموا فيه بهذه الجوانب قصروا في حق العقيدة تقصيرًا واضحًا، فلو اتجهوا بالقوة نفسها والاهتمام نفسه إلى الإصلاح في العقيدة على منهج الأنبياء وكرسوا جهودهم وأقلامهم على اقتلاع الشركيات ومظاهرها والبدع والخرافات وأساطيرها؛ لحققوا الخير الكثير للإسلام والمسلمين، ولأتوا البيوت من أبوابها، ولكانوا حقًّا على منهج الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-»[2].

---

(١) قال الشيخ ربيع: هذا الكلام حين كان لا يزال كثير من الغبش يغبش تصوري، وقد زال كثير من هذا الغبش، فتبين لي أن أكثر ما قدَّموه فيه أضرار وأخطار.

(٢) «منهج الأنبياء» (ص ٩١-١٠٥).

فهذا هو الأصل الذي يجب سلوكه وإشاعة نوره في الدعوة ذاتها -من جهة-، وبين الدعاة أنفسهم -من جهة أخرى-.

ولكن وجود بعض هـذه الانحرافات المشار إليها آنفًا في المسارات التطبيقية في الدعوة، ظهرت -أيضًا- (مفاهيم دعوية) مغرقة في الخطأ، سادرة في الغلط، مما أوجد عددًا من الظواهر -أو التصورات- المخالفة للشرع؛ كتابًا وسنة.

من أهم ذلك مفهوم -أو ظاهرة- الفصل بين العلماء والدعاة[١]!!

عاشراً: اللغة العربية:

وهي قاعدة فهم الدين، والمدخل إلى معرفة الشرائع، وباب الإسلام، وبسبب علم الكلام، والفلسفة المسماة (إسلامية)!! دخل اللغة العربية ما ليس منها، واختلط بها الغريب عنها، سواء في معاني الكلام أو تعاريفه! وسواء في الكتب اللغوية المحضة -كالمعاجم وغيرها- أم في سواها!

ولا أدل على ذلك من إيراد بعض المعاجم اللغوية تفسير الاستواء الوارد في قوله -تعالى-: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] بالاستيلاء!! كما في «مختار الصحاح» (٣٢٥) لمحمد بن أبي بكر الرازي (الأشعري)!! وفي عده من المجاز؛ كما في «أساس البلاغة» (ص ٣١٥) للزمخشري (المعتزلي)!

وهذا كله -بحمد الله- باطل في اللغة دخيل عليها؛ يجب تصفية اللغة منه، وتنقية معانيها ومبانيها عنه؛ إذ «إنه لم يأت في اللغة العربية الصحيحة كون الاستواء بمعنى الاستيلاء.

---

(١) انظر (ص ٢٠٧-٢١٦).

فقد قال الإمام أبو سليمان داود بن علي إمام الظاهرية:

كنا عند ابن الأعرابي[1]، فأتاه رجل فقال: ما معنى قول اللَّه -تعالى-: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]؟

فقال: هو على عرشه؛ كما أخبر -عز وجل-.

فقال: يا أبا عبداللَّه! ليس هذا معناه! إنما معناه (استولى)!!

قال: اسكت.. ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء؛ إلا أن يكون له مضادًا، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى، أما سمعت النابغة:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه   سبق الجواد إذا استولى على الأمد[2]

ولقد سأل ابن أبي داود -رأس الجهم والاعتزال- ابن الأعرابي: أتعرف في اللغة «استوى» بمعنى (استولى)؟ فقال: لا أعرف[3].

وفي لفظ آخر عن ابن الأعرابي؛ أنه قال: «أرادني ابن أبي دؤاد أن أطلب له في بعض لغات العرب ومعانيها «استوى» بمعنى (استولى)، فقلت له: واللَّه ما يكون هذا ولا وجدته[4].

وهذا يدل على خبث ما تنطوي عليه قلوب رؤوس الجهمية والاعتزال، فردهم اللَّه بغيظهم ولم ينالوا خيرًا.

---

(١) هو من أئمة اللغة، توفي سنة (٢٣٠ هـ).

(٢) رواه اللالكائي في «السنة» (٣/ ٣٩٩)، والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٢٨٣).
وصححه شيخنا الألباني -رحمه الله- في «مختصر العلو» (ص ١٩٦).

(٣) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٤١٥) بسند صححه شيخنا في «مختصر العلو» (١٩٥).

(٤) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٢٦٥-٢٦٦).

فهذا كلام إمام العربية ابن الأعرابي يصرح أن الاستواء لم يأت في لغة العرب بمعنى الاستيلاء، وأن الاستيلاء لا يصح أن يكون تفسيرًا لآيات الاستواء، لما في الاستيلاء من معنى المضادة، والمغالبة، والتمانع، واللَّه منزه عن ذلك كله.

وقد قال كثير من الأئمة مثل ما قاله إمام اللغة العربية ابن الأعرابي.

قال ابن عبدالبر[١]:

«وهذه الآيات واضحات في إبطال قول المعتزلة، وأما ادعاؤهم المجاز في الاستواء، وقولهم في تأويل الاستواء: (استولى)؛ فلا معنى له؛ لأنه غير ظاهر في اللغة العربية، ومعنى الاستيلاء في اللغة: المغالبة، واللَّه لا يغالبه -ولا يعلو علوه- أحد، وهو الواحد الصمد، ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته...».

وقال الأئمة -أيضًا- في إبطال تأويل الاستواء بالاستيلاء:

«إن اللَّه -تعالى- لم يزل مستوليًا غالبًا قادرًا محيطًا على خلقه كله على عرشه وغيره، فأي فائدة في هذا؟

صرح بهذا الأشعري والخطابي والباقلاني»[٢].

وقد زاد صاحب «مختار الصحاح» -كما سبق- الانحراف في ذلك غلط به، حيث استدل على شرحه اللغوي الخلفي ذاك ببيت شعر دخيل ألا وهو قولهم:

---

(١) في «التمهيد» (٧/ ١٣١).

(٢) من كلام الشيخ شمس الدين الأفغاني -رحمه اللَّه- في كتابه النافع: «الماتريدية» (٣/ ٢٤-٢٦).

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق

وهذا الشعر مصنوع موضوع على العرب!

قال الإمام أبو سليمان الخطابي: «وزعم بعضهم أن معنى الاستواء ههنا الاستيلاء، ونزع فيه ببيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله...»[(١)].

قلت: واعجبًا لأهل الأهواء والبدع؛ يستدلون ببيت مصنوع مختلق موضوع على العرب، ولم يتجرأوا على نسبته إلا إلى الشاعر الكافر الأخطل النصراني!!!

فقد بنوا بنيانهم المنهار على بيت مصنوع موضوع على العرب، ونسبوه إلى هذا الشاعر الكافر الأخطل النصراني.

وهذا البيت -أيضًا- لا يوجد في «ديوانه»، وتجرأ بعضهم فنسبه إلى علي -رضي اللَّه عنه-!!

أما صرائح الكتاب والسنة المتواترة والإجماع والفطرة فيحرفونها، ولا يطمئنون بها!

هذا من العجب العجاب!!!»[(٢)].

---

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٣٧)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٠٧).

(٢) «الماتريدية» (٣/ ٢٦- ٢٧).

وانظر: «كتاب العين» (٧/ ٣٢٦) للخليل بن أحمد الفراهيدي، و«معاني القرآن» (١/ ٢٥) للفرّاء.

٧- تجديد الدين

عن أبي هريرة -رضي اللّه عنه-، قال: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ، قال:

«إن اللّه يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها».

أخرجه أبو داود (٤/ ١٠٩/ ٤٢٩١) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» (٣/ ٧٤٢-٧٤٣/ ٣٦٤)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ٥١)-، والبزار في «البحر الزخار»؛ كما في «التنبئة فيمن يبعث اللّه على رأس كل مئة» (ق٢/ أ)، وسَمُّويه في «فوائده» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦١-٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٢٧١-٢٧٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤١٣)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس لمعالي ابن إدريس» (ص ٤٥-٤٦)-، والحسن بن سفيان في «مسنده»؛ كما في «توالي التأنيس» (ص ٤٦) -ومن طريقه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥٣)-، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١/ ١٢٣) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٢٣-١٢٤)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص ٥١-٥٢)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٢٣- ٣٢٤/ ٦٥٢٧)، والحاكم (٤/ ٥٢٢)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٦٤/ ١١٠٧) -ومن

طريقه ابن حجر في «توالي التأنيس» (ص ٤٦) من طرق عن عبداللَّه بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة المصري الهاشمي، عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن رسول اللَّه ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به: ابن وهب».

قلت: وهو ثقة حافظ؛ فلا يضر تفرده، وباقي رجاله ثقات.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه اللَّه- في «الصحيحة» (٢/ ١٤٨): «سكت عليه الحاكم والذهبي، وأما المناوي؛ فنقل أنه صححه، فلعله سقط ذلك من النسخة المطبوعة من «المستدرك»، والسند صحيح؛ رجاله ثقات رجال مسلم.

ووقع عند الحاكم والهروي مكان (شراحيل): (شرحبيل)؛ ولا أراه محفوظًا، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في ترجمة: (شرحبيل بن شريك) من «التهذيب». واللَّه أعلم» ا.هـ.

وقال الزين العراقي؛ كما في «التنبئة فيمن يبعث اللَّه على رأس كل مئة» (ق ٢/ أ)، و«مرقاة الصعود على سنن أبي داود» (ق ١٨٩/ ب)، و«فيض القدير» (٢/ ٢٨٢): «سنده صحيح».

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٢٠٣): «وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات» ا.هـ.

وقال السيوطي في «التنبئة» (ق ٢/ أ): «اتفق الحفاظ على أنه حديث صحيح... وأما المتقدمون؛ فكلهم لهجوا بذكر هذا الحديث».

ورمز لصحته في «الجامع الصغير».

وقال في «مرقاة الصعود» (ق ١٨٩/ ب): «اتفق الحفاظ على تصحيحه؛ منهم: الحاكم في «المستدرك»، والبيهقي في «المدخل».

وممن نص على صحته من المتأخرين: الحافظ ابن حجر» ا.هـ.

وقال المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٢٨٢): «بإسناد صحيح».

وقال -عقبه-: «... وأخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» من رواية عمرو بن سوّاد، وحرملة، وأحمد بن عبدالرحمن بن وهب -ابن أخي ابن وهب-؛ كلهم عن عبدالله بن وهب بهذا الإسناد.

قال ابن عدي: لا أعلم رواه غير[1] ابن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب، ولا عن ابن وهب غير هؤلاء الثلاثة.

قلت (الحافظ): ورواية عثمان بن صالح، والأصم، وأبي الربيع ترد عليه؛ فهم ستة أنفس رووه عن ابن وهب.

قال أبو بكر البزار: «سمعت عبدالملك بن عبدالحميد الميموني يقول: كنت عند أحمد بن حنبل، فجرى ذكر الشافعي؛ فرأيت أحمد يرفعه، وقال: روي عن النبي ﷺ يقول: «إن الله -تعالى- يقيض في رأس كل مئة سنة من يعلم الناس دينهم».

فكان عمر بن عبدالعزيز على رأس المئة الأولى، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المئة الأخرى».

وقال ابن عدي: سمعت محمد بن علي بن الحسين يقول: سمعت أصحابنا يقولون: «كان في المئة الأولى عمر بن عبدالعزيز، وفي المئة الثانية

---

(١) في المطبوع من «توالي التانيس» (ص ٤٦): (عن!)، والتصويب من «الكامل»، وبه يستقيم المعنى.

محمد بن إدريس الشافعي».

وقد سبق أحمد ومن تابعه إلى عدِّ عمر بن عبدالعزيز في المئة الأولى: الزهري؛ فأخرج الحاكم من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن وهب -عقب روايته عن عمه عن سعيد بن أبي أيوب- الحديث المذكور.

قال ابن أخي ابن وهب: قال عمي [حدثنا] يونس عن الزهري أنه قال: فلما كان في رأس المئة منَّ اللَّه على هذه الأمة بعمر بن عبدالعزيز.

قلت (الحافظ): وهذا يشعر بأن الحديث كان مشهورًا في ذلك العصر؛ ففيه تقوية للسند المذكور؛ مع أنه قوي لثقة رجاله» ا.هـ بطوله.

تنبيه:

١- قال أبو داود -صاحب «السنن»- عقبه: «رواه عبدالرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل».

وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٦/ ١٦٣): «وعبدالرحمن ابن شريح الإسكندراني ثقة، اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه، وقد عضل الحديث».

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: «وسعيد الذي رفعه أولى بالقبول؛ لأمرين:

أحدهما: أنه لم يختلف في توثيقه، بخلاف عبدالرحمن؛ فقد قال فيه ابن سعد: «إنه منكر الحديث».

والثاني: أن معه زيادة علم على من قطعه» ا.هـ.

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه اللَّه-: «ولا يعلل الحديث قول أبي داود عقبه: (وذكره)؛ وذلك لأن سعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت -كما في

«التقريب»-، وقد وصله وأسنده؛ فهي زيادة من ثقة يجب قبولها».

٣- قال المنذري: «لم يجزم -يعني: أبا علقمة- برفعه».

قلت: قال السخاوي: «وقوله: فيما أعلم، ليس بشك في وصله، بل قد جعل وصله معلومًا له».

وقال شمس الحق العظيم آبادي في «عون المعبود» (١١/ ٣٩٧): «نعم؛ لكن مثل ذلك لا يقال من قبل الرأي؛ إنما هو من شأن النبوة، فتعين كونه مرفوعًا إلى النبي ﷺ» ا.هـ.

هذا الحديث يؤكد: أن الطائفة المنصورة والفرقة الناجية تقوم بتجديد الدين، وعلماؤها يحيون ما اندرس من السنن، ويدفعون غربة الإسلام الثانية كما دفع رسول اللَّه ﷺ والصحابة -رضي اللَّه عنهم- غربة الإسلام الأولى.

قال شيخ الإسلام -رحمه اللَّه-: «فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفة ممتنعة من أمته على الحق أعزاء لا يضرهم المخالف ولا خلاف الخاذل، فأما بقاء الإسلام غريبًا ذليلاً في الأرض كلها قبل الساعة؛ فلا يكون.

وقوله ﷺ: «ثم يعود غريبًا كما بدأ» أعظم ما تكون غربته إذا ارتد الداخلون فيه عنه، وقد قال -تعالى-: ﴿من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي اللَّه بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل اللَّه ولا يخافون لومة لائم﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فهؤلاء يقيمونه إذا ارتد عنه أولئك.

وكذلك بدأ غريبًا ولم يزل يقوى حتى انتشر، فهكذا يتغرب في كثير

من الأمكنة والأزمنة، ثم يظهر حتى يقيمه اللَّه -عز وجل-؛ كما كان عمر ابن عبدالعزيز لما ولي قد تغرب كثير من الإسلام على كثير من الناس حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر، فاظهر اللَّه به في الإسلام ما كان غريبًا.

وفي «السنن»: «إن اللَّه يبعث لهذه الأمة في رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها».

والتجديد إنما يكون بعد الدروس، وذاك هو غربة الإسلام، وهذا الحديث يفيد المسلم أنه لا يغتم بقلة من يعرف حقيقة الإسلام، ولا يضيق صدره بذلك، ولا يكون في شك من دين الإسلام؛ كما كان الأمر حين بدأ، قال -تعالى-: ﴿فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فسئل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك﴾ [يونس: ٩٤] إلى غير ذلك من الآيات والبراهين الدالة على صحة الإسلام»[١].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه اللَّه-: «قال النووي: فيه أن الإجماع حجة، ثم قال: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين، ما بين شجاع، وبصير بالحرب، وفقيه، ومحدث، ومفسر، وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد، وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد، وافتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد، وأن يكونوا في بعض منه دون بعض، ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولاً؛ فأولاً إلى أن يبقى فرقة واحدة ببلد واحد، فإذا انقرضوا جاء أمر اللَّه. انتهى ملخصًا مع زيادة فيه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٩٦-٢٩٨).

ونظير ما نبه عليه ما حمل عليه بعض الأئمة حديث: «إن اللَّه يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها»: أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مئة سنة واحد فقط، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو متجه، فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد، إلا أن يدعى ذلك في عمر بن عبدالعزيز؛ فإنه كان القائم بالأمر على رأس المئة الأولى باتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها، ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه، وأما من جاء بعده فالشافعي وإن كان متصفًا بالصفات الجميلة إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل، فعلى هذا كل من كان متصفًا بشيء من ذلك عند رأس المئة هو المراد سواء تعدد أم لا»[1].

إن هذا الحديث العظيم إحدى المبشرات التي أخبر بها الرسول ﷺ أمته، وإنه ليمنح المسلم المصدق بما جاء به الرسول ﷺ طاقة من الأمل الأكيد بنصر اللَّه لعباده المؤمنين ويمنحه قوة للعمل والبذل والتضحية، رجاء أن يكون له من أمر التجديد نصيبًا.

وسنتناول بعض المعاني التي يقررها حديث التجديد.

١- فيه تأكيد شديد على عناية اللَّه -سبحانه وتعالى- بالأمة المحمدية المرحومة -زادها اللَّه شرفًا-، وأن اللَّه لن يكلها إلى نفسها، بل يهيئ لها المجددين المسددين الذين يرجعون بها إلى الأمر الأول الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه.

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٥).

وقول الرسول ﷺ: «إن اللَّه يبعث لهذه الأمة»: فيه أن هذا المبعوث لم يعد همه نفسه فحسب، بل تجاوز ذلك ليعيش «لهذه الأمة»، فإن هذا المجدد تعدى نطاق ذاته المحدود إلى الأفق الأرحب؛ ليؤثر في مجريات الأمور وواقع الأحداث من حوله، وليقود خطوات الأمة المسلمة في معركة الحياة، نحو مراقي العزة والنصر، ومن ثم يحدث التوازن في مسيرة الحياة البشرية كلها، ويأخذ الإسلام دوره في الوجود.

فهو بهذا مجدد للأمة الإسلامية بإيقاظها، وإعادة ثقتها بدينها، وردها إلى المنهج الصحيح.

وهو مجدد للبشرية كلها: البشرية المتلهفة إلى العدالة، المتعطشة إلى الإيمان، المحتاجة إلى التوحيد والسنة أكثر من حاجتها إلى الطعام والشراب والهواء.

إن المجدد ليس ممن يقنعون باليسير، ويكتفون بالدون، فيرضى أحدهم بحظ نفسه وحفظها ومن يعول -إن استطاع-، ثم يترك أمر الناس فوضى لا سراة لهم!

لقد تعاظمت همته، واشتدت عزيمته، وقوي عوده، فصار لا يطيق صبرًا على الفساد والانحراف، وأقلق قلبه الجور والظلم الذي ملأ الأرض طرًّا؛ فأبى إلا أن يشق الطريق، فكان كالنذير العريان الذي لا يكذب أهله.

إن الذين تتحرك في نفوسهم الآمال والتطلعات كثيرون، ولكنهم يتناقصون ويتساقطون واحدًا بعد الآخر كلما تقدمت بهم الطريق وازدادت التحديات وكثرت المتاعب، فالقمم لا يرقاها إلا آحاد الناس!

ومن أجل ذلك تميز فرد أو أفراد بأنهم المجددون؛ لأنهم صابروا

العقبات واصطبروا عليها، وغالبوها حتى سلست بأيديهم أزمة الأمور؛ لأن همتهم أعظم من تلك العقبات: إنها تجديد الدين لهذه الأمة، ليحتل المسلمون دورهم القيادي الريادي بين الأمم.

لذلك فهم يمارسون دورهم العالي العالمي من خلال دورهم الإسلامي، ويمارسون دورهم الإسلامي من خلال الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية.

٢- أما «البعث» الذي يكون على رأس المئة، فإن اللّٰه يقيض لهذه الأمة على رأس المئة مجددًا، يتصدى «لنفع الأنام، وينتصب لنشر الأحكام»[١].

فليست ولادته ولا وفاته على رأس المئة، بل تجديده ودعوته.

ولذلك استغرب المناوي فهم بعض أهل العلم: أن المجدد يكون موته على رأس القرن، قائلاً: «وموته على رأس القرن أخذ لا بعث»[٢].

قال ابن الأثير: «وإنما المراد بالذكر من انقضت المئة وهو حي عالم مشهور مشار إليه»[٣].

وقال مثله الكرماني والطيبي[٤].

وقال السيوطي في منظومته التي سماها: «تحفة المهتدين بأخبار المجددين»[٥]:

(١) «مقدمة فيض القدير» للمناوي (١/ ١٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٢).

(٣) «جامع الأصول» (١١/ ٣٢٤).

(٤) «فيض القدير» (١/ ١٢).

(٥) موجودة في آخر رسالته «التنبئة»، وموجودة في «فيض القدير» (٢/ ٢٨٢)، و«عون المعبود» (٤/ ٨١).

والشرط في ذلك أن تمضي المئة وهو على حياته بين الفئة
يشار بالعلم إلى مقامه وينصر السنة في كلامه[١].

٣- أما المقصود بـ (الرأس) في قوله ﷺ: «على رأس كل مئة سنة»، فقد قال بعضهم: يعني في أولها، وقال آخرون: بل في آخرها[٢].

وأصل مادة (رأس) في اللغة يدل على التجمع والارتفاع[٣].

وتستعمل هذه المادة في الوجهين في أول الشيء وفي آخره[٤].

ومنه: رأس المال؛ أي: أصله وأوله[٥].

وتقول: القافية رأس البيت بمعنى: آخره[٦].

وجاء الوجهان في الشرع:

فمن الأول: «رأس الأمر الإسلام»[٧]؛ بمعنى: أوله وأسه.

ومن الثاني: قوله ﷺ: «أرأيتم ليلتكم هذه؟ على رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد»[٨].

وحين نعود إلى تحديد الأئمة للمجددين نجده محتملاً للوجهين، فهذا

---

(١) «التنبئة» (ق ١٨/ ب).

(٢) «عون المعبود» (٤/ ١٧٨ - ١٧٩).

(٣) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٤٧١).

(٤) «الصحاح» للجوهري (٣/ ٩٣٣).

(٥) «القاموس المحيط» (٢/ ٢٢٦).

(٦) «لسان العرب» (٦/ ٩١).

(٧) صحيح - أخرجه الترمذي (٢٦١٦) وغيره، وهو حديث صحيح.

(٨) أخرجه البخاري (١١٦).

عمر بن عبدالعزيز الذي أطبقت عليه الأمة، تولى سنة (٩٩ هـ)، وتوفي -رحمه الله- سنة (١٠١ هـ).

وهذا الشافعي، توفي -رحمه الله- سنة (٢٠٤ هـ).

٤- أما قوله ﷺ: «من يجدد لها دينها».

فهناك سؤال كبير خطير: هل المقصود بذلك فرد أو إن المقصود ما هو أوسع من ذلك.

فأما لفظ: «من» فمما لا يخفى أنه يطلق على المفرد وعلى الجماعة -من حيث اللفظ-، ومن حيث المراد بها في الحديث على لفظ (عالم)[١].

واختار هذا الرأي عدد من العلماء، ونسبه السيوطي إلى الجمهور فقال:

وكونه فردًا هو المشهور قد نطق الحديث والجمهور[٢]

ونسبه غيره إلى (العلماء)[٣].

واختار آخرون: العموم، منهم الحافظ ابن حجر وابن الأثير والذهبي والمناوي والعظيم أبادي وغيرهم.

وحديث الطائفة المنصورة يرجح الثاني، ولذلك فأهم صفاتها:

١- موافقة عقيدتها لما كان عليه ﷺ وأصحابه، في أبواب التوحيد كلها: من أسماء الله وصفاته، والإيمان، والقدر، إلى غير ذلك من أصول

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٥)، و«فيض القدير» (١/ ١٠).

(٢) «التنبئة» (ق ١٨/ ب).

(٣) «بذل المجهود» (١٧/ ٢٠٣).

الاعتقاد، وأسعد الناس بذلك هم الذين يؤمنون بالنصوص كتابًا وسنة إيمانًا صادقًا دون أن يسلطوا عليها سهام التحريف والتأويل والإنكار والتضعيف نقيض معناه!

٢- اعتمادها في التفقه والاستنباط على الوحي المنزل، أو على ما أحال عليه الوحي المنزل من الأدلة كالإجماع الثابت، أو القياس الصحيح، أو المصلحة الراجحة التي لا تعارض نصًّا من النصوص، وأين من ذلك الذين نبذوا النصوص، وتشبثوا بأقوال الأئمة وقدموها على الوحي المنزل.

وليس يعني هذا نبذ أقوال أهل العلم المعتبرين ونشر الفوضى بين المسلمين، وفتح المجال لحدثاء الأسنان، وسفهاء الأحلام.

٣- ومن الخصائص المهمة لأهل الحديث: الحرص على العمل بالشرع والتزام الأوامر والنواهي.

إن المعرفة الصحيحة بالله التي يحرص عليها أهل الحديث ليست هي المعرفة الذهنية، بل هي المعرفة القلبية التي ينتج عنها الإخلاص والخوف والرجاء والمراقبة والانقياد.

ولذا كان الأئمة السابقون حين يذكرون السلف أهل الحديث يعدون من خصائصهم: المحافظة على المفروضات والسنن والمستحبات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصلة الرحم، وحب المساكين، والإحسان إلى الجيران.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني[1]: «... ويرون المسارعة إلى أداء الصلوات وإقامتها في أوائل الأوقات أفضل من تأخيرها إلى آخر الأوقات، ويوجبون قراءة الفاتحة خلف الإمام، ويأمرون بإتمام الركوع والسجود حتمًا

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» (١/ ١٣١).

واجبًا، ويعدون إتمام الركوع والسجود بالطمأنينة فيهما، والارتفاع من الركوع والانتصاب منه والطمأنينة فيه، وكذلك الارتفاع من السجود والجلوس بين السجدتين مطمئنين فيه من أركان الصلاة التي لا تصح إلا بها، ويتواصون بقيام الليل للصلاة بعد المنام، وبصلة الأرحام، وإفشاء السلام، وإطعام الطعام، والرحمة على الفقراء والمساكين والأيتام، والاهتمام بأمور المسلمين، والتعفف في المأكل والمشرب والملبس والمنكح والمصرف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والبدار إلى فعل الخيرات أجمع، ويتحابون في الدين ويتباغضون فيه...»[١].

وإلى هذا وذاك فأهل الحديث والسنة يحرصون على جمع الصف ووحدة الكلمة، فهم ليسوا حزبًا محدودًا ينفي من عداه بالهوى والتحكم، ولكنهم راية منهجية عقدية سلفية من انطبقت عليه صفاتها وخصائصها؛ فهو من هذه الفئة، فهم جماعة أفهام لا جماعة أبدان.

المجدد يكون من أهل السنة

فهذه الفرقة الناجية والطائفة المنصورة يستحيل أن يكون المجدد من غيرها استحالة تامة؛ إذ هي القائمة بأمر اللَّه، المتبعة لشرعه، السائرة على هدى نبيه شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، ومن ثم فهي المجددة لهذا الدين حين كاد يختلط بالأهواء وظلمتها، وهي الواقفة عند حدود اللَّه حين تجاوزت الأهواء بأصحابها فلم يبق لهم من الدين إلا الانتساب، فكيف يكون التجديد عمل غيرها؟!

ويكون لهذه الطائفة علماء يمتازون بالموقف الصلب الثابت، والعلم

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (١/ ١٣١ - منيرية).

الواسع، والعمل الدؤوب في بلد واحد، أو في بلدان متعددة، فردًا أو أفرادًا وهؤلاء من التجديد أوفى نصيب.

معنى التجديد:

والتجديد يعني: جعل الشيء جديدًا، فتجديد الدين يعني: إعادة نضارته ورونقه وبهائه، وإحياء ما اندرس من سننه ومعالمه، ونشره بين الناس.

ولفظ (التجديد) يؤكد أن التجديد الموعود لا بد أن يكون على حين فترة من العلماء؛ فيبعث اللَّه هؤلاء المجددين ليعيدوا للناس الثقة بدينهم، ويعلموهم ما جهلوا من شأنه، وهكذا يبدو جليًّا أن التجديد لا يعني إضافة شيء جديد إلى الدين، كما أنه لا يعني اقتطاع شيء منه ونبذه، فهذا وذاك ليسا في الحقيقة تجديدًا، وإنما هو مسخ وتجريد!

فالتجديد المقصود المنشود ليس تغييرًا في حقائق الدين الثابتة القطعية؛ لتلائم أوضاع الناس وأهوائهم، ولكنه تغيير للمفهومات المترسبة في أذهان الناس عن الدين، ورسم للصورة الصحيحة الواضحة، ثم هو بعد ذلك تعديل لأوضاع الناس وسلوكهم حسبما يقتضيه هذا الدين.

إن أي حركة تستهدف تغيير معالم الدين تكون في حقيقتها هدمًا له، وقضاء عليه، وإن بدا أنها تدعو إليه، أو تحقق له بعض المكاسب الآنية.

ونلحظ في كلمتي (الأمة)، و(دينها) أن الأصل فيهما العموم والشمول؛ فهذه الحركة التجديدية التي تقوم عبر التاريخ الإسلامي في كل وقت يضعف فيه الخير وينكمش، تستهدف إصلاح الأمة بكاملها في جميع أقطارها على كافة مستوياتها، فهي ليست حركة إقليمية محدودة تقف عند

بلد معين لا تتعداه أهدافها وطموحاتها، وليست مقصورة على فئة معينة من الفئات التي تكوّن المجتمع، تخاطب كل فئة على قدر ما تحتمله عقولها، بالأسلوب الذي يناسبها، فالإسلام لم ينزل ليكون دينًا لفئة خاصة من العقلاء الأذكياء مثلاً! كلا، بل الإسلام إنقاذ للبشرية -كلها- من ظلمات الكفر والبدع بأنواعه في الدنيا، ومن ظلمات النار والسعير يوم القيامة.

مجالات التجديد:

وحين نلحظ بجوار ذلك الكلمة الأخرى: «من يجدد لها دينها» نجدها تفتح أمام العلماء آفاقًا جديدة في حقيقة التجديد ونوعه.

إن هذا التجديد (للأمة) لا ينحصر في مجال واحد فحسب، بل يمتد امتدادًا آخر؛ ليشمل الدين كله: فيشمل:

أولاً: التجديد في مجال العقيدة:

وهيهات أن يكون التجديد يعني إضافة شيء آخر إلى العقيدة الربانية! كلا بل التجديد هو تخليص العقيدة من هذه الإضافات البشرية؛ لتصبح نقية صافية ليس فيها أثر لصنع البشر وآرائهم وفلسفاتهم، ولتفهم باليسر والوضوح وعدم التكليف والتنطع التي فهمهما سلف هذه الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

فأول خطوة في مجال التجديد في العقيدة هو تصفية العقيدة الإسلامية من آثار علم الكلام، ومن جميع ما علق بها.

ومن التجديد في مجال العقيدة ربط آثارها الواقعية بها، فلا يكفي أن يؤمن المرء بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله على مقتضى ما يدين به السلف إيمانًا معرفيًا جافًا، بل لا بد من العمل على إحياء الآثار القلبية؛ لأن أعمال

القلوب جزء لا يتجزأ من الإيمان: وعمل القلوب؛ هو: الإخلاص، والحب، والبغض، والخوف، والرجاء، والرغبة، والرهبة، والإنابة، والخشوع.

ولقد غفل كثير من الناس عن هذه المعاني، فطال الأمد، وقست القلوب، وصار الحديث عن صحة القلب ومرضه وعلاجه، وعن المعاني الإيمانية القلبية وقفًا على الصوفية الذين أسرفوا وغلوا وانحرفوا، فضلوا، وأضلوا كثيرًا عن سواء السبيل، ولقد كان أئمة السلف نماذج حق في صدق اللجأ إلى اللَّه، وعمق الصلة به، وأوفى الناس حظًّا من ذلك صحابة رسول اللَّه ﷺ، ثم التابعون لهم بإحسان، ثم العلماء العاملون على مدار القرون.

ومن يتأمل سيرهم وأحوالهم يجد من ذلك الشيء العجيب الغريب.

إن من واجب المجدد أن يولي هذه القضية عناية كبيرة، فهي الأثر العملي المباشر للعقيدة، ولذا نجد أن اللَّه -تعالى- بعد ما أثنى على المؤمنين بتصديقهم بيوم الدين، أتبع ذلك بذكر إشفاقهم من عذاب اللَّه، فقال -سبحانه-: ﴿والذين يصدقون بيوم الدين. والذين هم من عذاب ربهم مشفقون. إن عذاب ربهم غير مأمون﴾ [المعارج: ٢٦-٢٨].

ثانيًا: التجديد في مجال النظر والاستدلال:

إن إحياء الحركة العلمية التي تهدف إلى دراسة القضايا الشرعية كلها دراسة مبنية على الدليل الشرعي الصحيح بعيدًا عن عصبية المذاهب، ولذا فالبحث عن الحق هو ضالة المسلم المنشودة أنى وجده سعد به وقبله غير ناظر إلى هذه الحواجز المذهبية، ولضمان سير منهج التفقه والاستنباط سيرًا سليمًا بعيدًا عن الانحراف أو الفوضى التشريعية، فلا بد من صياغة المنهج السليم للتفقه من خلال استقراء طريقة السلف الصالح.

ثالثًا: التجديد في السلوك الفردي والجماعي.

وذلك بالعمل على صياغة حياة المسلمين صياغة إسلامية شرعية، والإفادة من المعاني الوجدانية القلبية التي يفترض أنها بدأت تستيقظ في النفوس؛ بربط الأحكام التفصيلية بها.

إن الانحراف السلوكي في حياة المسلمين المؤمنين حقًا عن هذا الدين يرجع إلى أحد سببين:

١- إما الجهل بحكم اللَّه ورسوله في هذه المسألة.

٢- وإما ضعف الإيمان وضعف الإرادة بحيث تغلب الإنسان شهوته، أو تغلبه ظروفه فيقع في المحظور، فمعالجة الجهل هي بالتعليم والتفهيم وربط الناس بالنصوص الشرعية، ومعالجة الضعف الداخلي هي بمخاطبة القلوب، والتأثير عليها.

رابعًا: فضح المناهج المبتدعة والاتجاهات والأوضاع والمبادئ والسبل المخالفة للإسلام.

﴿لِيَحيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَهْلَكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ولقد كان من مهمة الأنبياء والمرسلين ﷺ كشف طريق الضلال؛ لئلا يلتبس بطريق الحق، فكان النبي ﷺ يقول: ﴿فاتقوا اللَّه وأطيعون ولا تطيعوا أمر المسرفين الذي يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾ [الشعراء: ١٥٠-١٥٢].

واستبانة سبيل المجرمين من مقاصد القرآن: ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾ [الأنعام: ٥٥].

شروط المجدد:

المجدد يعمل لانتشال الأمة من هوة سحيقة لتحاول الصعود إلى القمة.

فهو مثل أعلى في صحة العلم الشرعي ووفرته واتساعه، وفي صدق العمل الصالح وإخلاصه، ومعافى من علل الأمة وأمراضها، ناج من الآفات والانحرافات التي تنخر فيها، متحل بالصفات والأخلاق التي يدعو إليها.

ولذلك فنحن بحاجة إلى وضع بعض القواعد والأصول والضوابط المفيدة في هذا الباب.

لنستطيع في واقعنا تميز الدعوات المحقة من الدعوات المبطلة، ولا يلتبس علينا هذا بذاك.

أ- فالتجديد مهمة «الفرقة الناجية والطائفة المنصورة»، وهم أهل الحديث:

وهم السائرون على منهج الرسل -عليهم الصلاة والسلام- في الاعتقاد وفي غيره.

إن التجديد لا بد أن ينطلق من وضوح في الاعتقاد: في الإيمان، والأسماء والصفات، والولاء والبراء، والعبادة، والحكم، بحيث يكون منهج السلف الصالح في جميع ذلك هو المنطلق الرئيس للتجديد.

والدين عندنا ليس عاطفة هوجاء وحماسة غامضة تقول: لا تفرقوا الصف!

الدين عندنا ليس تصفيقًا لكل من يهتف باسم الإسلام، ولو كان يرفع راية الإسلام بيد، ويسعى لتدميره باليد الأخرى.

الدين عندنا وحي منزل محفوظ يحتكم إليه في كل شيء، ومن اضطرب هذا الميزان في يده؛ ضاع على مفترق الطرق، وشرد في مفاوز التيه.

ومن الغريب العجيب أن قومًا عدُّوا الروافض من المجددين للإسلام!

وأغرب من ذلك كله أن يدخلهم ابن الأثير في عداد المجددين[(١)]!

وما أجمل ما رد عليه العظيم آبادي، فقال:

«ولا شبهة في أن عدهما من المجددين خطأ فاحش، وغلط بين؛ لأن علماء الشيعة وإن وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد، وبلغوا أقصى المراتب من أنواع العلوم، واشتهروا غاية الاشتهار، لكنهم لا يستأهلون المجددية! كيف وهم يخربون الدين فكيف يجددونه؟ ويميتون السنن فكيف يحيونها؟ ويروجون البدع فكيف يمحونها؟ وليسوا إلا من الضالين والمبطلين الجاهلين، وجل صناعتهم التحريف والانتحال والتأويل لا تجديد الدين، ولا إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة»[(٢)].

وليست المسألة مقصورة على الرافضة فحسب، فالصوفية الذين اعتنقوا الفلسفات اليونانية، ومارسوا الطقوس الهندية الوثنية، وقتلوا روح الجهاد، لا يقلون خطرًا عنهم.

وأصحاب المناهج الكلامية في أبواب الاعتقاد ممن عارضوا نصوص الكتاب والسنة بخيالات فاسدة، وشبهات عقلية كاسده هم حجر عثرة في طريق التجديد.

وهذا المجدد الأول عمر بن عبدالعزيز -رحمه اللَّه- يقول: «من جعل دينه عرضًا للخصومات أكثر التحول»[(٣)].

وهذا المجدد محمد بن إدريس الشافعي -رحمه اللَّه- يقول: «لأن يبتلى

(١) «جامع الأصول» (١١/ ٣٢٤).

(٢) «عون المعبود» (٤/ ١٨٠).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٢٨).

الله المرء بكل ذنب نهى الله عنه -ما عدا الشرك- خير له من الكلام»[١].

وهكذا يبقى التجديد محصورًا في الطائفة المنصورة والفرقة الناجية التي سلمت من البدع المحدثة في الدين.

ب- ولا بد من العلم الشرعي الصحيح والاجتهاد[٢].

قال السيوطي:

بأنه في رأس كل مئة ... سيبعث ربنا لهذي الأمة

منا عليها عالم يجدد ... دين الهدى لأنه مجتهد

وقال ضمن الشروط:

يشار بالعلم إلى مقامه ... وينصر السنة في كلامه

وأن يكون جامعًا لكل فن ... وأن يعم علمه أهل الزمن[٣]

وهذه الأمور ضرورة للتجديد؛ لأن من مهمات التجديد إحياء العلم الشرعي، ونشر العمل بالسنة، وتعليم الناس دينهم والذين يتصدون لذلك لا بد أن يكونوا على جانب عال من العلم الصحيح.

ت- ومن لفظ: «التجديد» يظهر جليًّا أن المجدد صاحب إرادة فاعلة، فهو ينطلق بالأمة من واقعها المرفوض المنحرف صعدًا إلى مراقي النجاح وطرق الصلاح.

ولذلك سمى الرسول ﷺ الفئة المتمسكة بـ «الطائفة المنصورة»، فهي

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٤٦).

(٢) «التنبئة» (ق ١٧-١٨).

(٣) المرجع السابق (ق ١٨).

تناضل عن السنن، وتقارع المبتدعة الضالين، فيعينها اللَّه وينصرها، ولذلك؛ فهي «منصورة».

وأشار الرسول ﷺ إلى هذا المعنى بقوله: «ظاهرين»، وفي رواية: «لعدوهم قاهرين»؛ فهو ظهور غلبة بالحجة والبرهان، وظهور قهر للأعداء ومكابدة لهم.

وفي رواية ثالثة: «لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلا ما يصيبهم من اللأواء».

ومن مجموع هذه الروايات ندرك أن التجديد:

أولاً: إدراك واع لحال الأمة وما تعانيه.

وثانيًا: إرادة فاعلة جازمة على التغيير.

وثالثًا: إمضاء لهذه الإرادة وتحقيق عملي لها.

إن اللأواء والجهد لا يصيب إلا من جاهد، وطريق التجديد ليس مفروشًا بالورود، بل هو طريق الصبر والمصابرة والمجاهدة.

﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن اللَّه لمع المحسنين﴾ [العنكبوت: ٦٩].



حديث العدول رعاية

١- دليل من دلائل النبوة، وعلم من أعلام الرسالة.

٢- كلام الأقران بعضهم ببعض يطوى ولا يروى.

٣- وجوب حرمة أهل العلم وتوقيرهم.

٤- في كل قرن سابقون.

٥- انحرافات الفرق المخالفة: انتحال وتحريف وتأويل.

٦- صحة المنهج السلفي وحجيته.



١- دليل من دلائل النبوة وعلم من أعلام الرسالة

قال الإمام النووي -رحمه الله-:

«وهذا من أعلام النبوة»[١].

وقال صديق حسن خان: «... فهذا علم من أعلام النبوة»[٢].

قلت: وقد حقق الله -سبحانه وتعالى- هذا الحديث جملة وتفصيلاً، فمن حيث الجملة؛ فقد قيض الله لهذا الدين علماء جهابذة حملوا الكتاب والسنة، وحموها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ومن حيث التفصيل:

١- لم تزل طائفة من أهل العلم في كل عصر قائمة على الحق، وتدعو إليه لا تخاف في الله لومة لائم.

٢- ظهور المجددين في كل قرن؛ ليجددوا لهذه الأمة دينها.

٣- تغير معالم الدين مما يدعو إلى ظهور المجددين والعلماء العاملين.

٤- ظهور الغالين والمبطلين والجاهلين الذين يريدون طمس معالم هذا الدين الحق.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧).

(٢) «الدين الخالص» (٣/ ٥٤٦).

٢- كلام الأقران بعضهم ببعض يطوى ولا يروى

حملة العلم القائمون به الذابون عنه الذي عرف بهم، وعرفوا به عدول، ولذلك لا يقبل قول بعضهم بعض؛ لأنهم أقران!

١- قال الإمام ابن عبدالبر -رحمه اللَّه-:

«باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض.

عن الزبير بن العوام: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين، والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم، أفشوا السلام بينكم»[1].

عن ابن عباس: «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرًا من التيوس في زروبها».

عن مالك بن دينار يقول: «يؤخذ بقول العلماء والقرَّاء في كل شيء

(١) حسن لغيره - أخرجه الترمذي (٢٥١٠)، وأحمد (١/ ١٦٧)، وغيرهما بإسناد ضعيف.

وله شواهد صحيحة من حديث أبي الدرداء، وأبي هريرة -رضي اللَّه عنهم-.

وبالجملة؛ فالحديث حسن لغيره.

وهذا الذي اعتمده شيخنا -رحمه اللَّه- بأخرة حيث تراجع عن تضعيفه وأثبته في «صحيح الجامع الصغير» (١٣٦١/ ١).

وقد سألته عن ذلك؛ فأخبرني في (٧/ ٧/ ١٩٩١م) أن هذا هو المعتمد عنده، وأن ما في «ضعيف الجامع الصغير» يحذف.

إلا قول بعضهم في بعض؛ فلهم أشد تحاسدًا من التيوس، تنصب لهم الشاة الضارب فينيبها هذا من ههنا، وهذا من ههنا».

عن عبدالعزيز بن أبي حازم قال: سمعت أبي يقول:

«العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يَزْهُ عليه حتى كان هذا الزمان؛ فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من هو دونه؛ فهلك الناس».

قال أبو عمر -رحمه اللَّه-: قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته، وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعدواة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحت -لعدم الحفظ والاتقان- روايته؛ فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إمامًا في الدين قول أحد من الطاعنين:

إن السلف -رضي اللَّه عنهم- قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد؛ كما قال ابن عباس

ومالك بن دينار، وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا، لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه.

ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمة الجلة الثقات السادة بعضهم في بعض مما لا يجب أن يلتفت فيهم إليه، ولا يعرج عليه، وما يوضح صحة ما ذكرنا، وباللَّه التوفيق.

عن حماد أنه ذكر أهل الحجاز فقال: «قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء، واللَّه لصبيانكم أعلم منهم، بل صبيان صبيانكم».

عن مغيرة قال: «قدم علينا حماد بن أبي سليمان من مكة؛ فأتيناه لنسلم عليه، فقال لنا: احمدوا اللَّه يا أهل الكوفة؛ فإني لقيت عطاءً وطاوسًا ومجاهدًا، فلصبيانكم، وصبيان صبيانكم أعلم منهم».

عن مغيرة قال: قال حماد:

«لقيت عطاء وطاوسًا ومجاهدًا؛ فصبيانكم أعلم منهم، بل صبيان صبيانكم».

قال مغيرة: هذا بغي منه.

قال أبو عمر: صدق مغيرة، وقد كان أبو حنيفة، وهو أقعد الناس بحماد يفضل عطاء عليه.

عن الضحاك بن مخلد، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «ما رأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح».

عن سفيان بن عيينة قال: «قال ربيعة بن أبي عبدالرحمن للزهري: لو جلست للناس في مسجد رسول اللَّه ﷺ في بقية عمرك، قال: فقال رجل

للزهري: أما إنه لا يشتهي أن يراك، فقال الزهري: أما إنه لا ينبغي أن أفعل ذلك حتى أكون زاهدًا في الدنيا راغبًا في الآخرة».

وروي عن ابن شهاب؛ أنه قيل له:

«تركت المدينة ولزمت شغبًا وإدامًا، وتركت العلماء بالمدينة يتامى، فقال: أفسدها علينا العبدان: ربيعة وأبو الزناد».

عن إسحاق بن طلحة بن أشعث قال: «بعثني عمر بن عبدالعزيز إلى العراق فقال: أقرئهم ولا تستقرئهم، وحدثهم ولا تسمع منهم، وعلمهم ولا تتعلم منهم».

عن الأوزاعي يقول: «كانوا يستحيون أن يتحدثوا بأحاديث فضائل أهل البيت؛ ليردوا أهل الشام عما كانوا يأخذون فيه».

عن الزهري قال:

«ما رأيت قومًا أنقض لعرى الإسلام من أهل مكة، ولا رأيت قومًا أشبه بالنصارى من السبائية».

قال أحمد بن زهير؛ يعني: الرافضة.

قال أبو عمر -رحمه اللَّه-: فهذا حماد بن أبي سليمان وهو فقيه الكوفة بعد النخعي، القائم بفتواها، وهو معلم أبي حنيفة.

وهو الذي قال فيه إبراهيم النخعي حين قيل له: من يسئل بعدك؟ قال: حماد، وقعد مقعده بعده، يقول في عطاء وطاوس ومجاهد، وهم عند الجميع أرضى منه، وأعلم بكتاب اللَّه وسنة رسوله، وأرضى منه حالاً عند الناس، وفوقه في كل حال؛ لأنهم لم ينسب واحدًا منهم إلى الإرجاء، وقد نسب إليه حماد هذا، وعيب به، وعنه أخذه أبو حنيفة، واللَّه أعلم.

وهذا ابن شهاب قد أطلق على أهل مكة في زمانه أنهم ينقضون عرى الإسلام ما استثنى منهم أحدًا، وفيهم من جلة العلماء من لا خفاء بجلالته في الدين، وأظن ذلك -واللَّه أعلم- لما روي عنهم في الصرف ومتعة النساء.

عن الأعمش قال: «كنت عند الشعبي؛ فذكروا إبراهيم، فقال: ذاك رجل يختلف إلينا ليلاً ويحدث الناس نهارًا، قال: فأتيت إبراهيم فأخبرته، فقال: ذاك يحدث عن مسروق واللَّه ما سمع منه شيئًا قط».

عن الأعمش قال: «ذكر إبراهيم النخعي عند الشعبي فقال: ذاك الأعور الذي يستفتي بالليل ويجلس يفتي الناس بالنهار، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: ذلك الكذاب لم يسمع من مسروق شيئًا».

وذكر ابن أبي خيثمة هذا الخبر، عن أبيه، قال: «كان هذا الحديث في كتاب أبي معاوية فسألناه عنه؛ فأبى أن يحدثنا به».

قال أبو عمر: معاذَ اللَّه أن يكون الشعبي كذابًا، بل هو إمام جليل، والنخعي مثله جلالة وعلمًا ودينًا، وأظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث الهمداني: حدثني الحارث وكان أحد الكذابين، ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي -رضي اللَّه عنه- وتفضيله له على غيره، ومن ههنا -واللَّه أعلم- كذبه الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر -رضي اللَّه عنه-، وإلى أنه أول من أسلم، وتفضيل عمر -رضي اللَّه عنه-.

قالت عائشة -رضي اللَّه عنها-: «ما علم أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري بحديث رسول اللَّه ﷺ، وإنما كانا غلامين صغيرين».

وذكر المروزي في «كتاب الانتفاع بجلود الميتة» في قصة عكرمة ذبًّا عنه ودفعًا لما قيل فيه ما يجب أن يكن في بابنا هذا، فمن ذلك أنه ذكر حديث سمرة؛ أنه قال: كانت للنبي ﷺ سكتتان في الصلاة عند قراءته، فبلغ عمران ابن الحصين، فقال: كذب سمرة، وكتبوا إلى أبي بن كعب، فكتب أن صدق سمرة، وهذا الحديث مشهور جدًّا.

عن طاووس، قال: «كنت جالسًا عند ابن عمر فأتاه رجل فقال: إن أبا هريرة يقول: إن الوتر ليس بحتم، فخذوا أو دعوا، فقال ابن عمر: كذب أبو هريرة؛ جاء رجل إلى رسول اللَّه ﷺ فسأله عن صلاة الليل، فقال: «مثنى مثنى؛ فإذا خشيت الصبح؛ فواحدة».

وخطأت عائشة -رضي اللَّه عنها- ابن عمر في عدد عُمَرِ رسول اللَّه ﷺ، وفي أن «الميت يعذب ببكاء أهله عليه».

وقد كان بين أصحاب رسول اللَّه ﷺ وجلة العلماء عند الغضب كلام هو أكبر من هذا، ولكن أهل العلم والفهم والفقه لا يلتفتون إلى ذلك؛ لأنهم بشر يغضبون ويرضون، والقول في الرضا غير القول في الغضب.

ولقد أحسن القائل:

لا تعرف الحكيم إلا ساعة الغضب.

ومن أشنع شيء روي في هذا الباب وأشده نوطًا وجهلاً.

عن ابن شوذب، قال: «كان الضحاك بن مزاحم يكره المسك، فقيل له: إن أصحاب محمد ﷺ يتطيبون به، قال: نحن أعلم منهم».

عن أيوب قال: «قدم علينا عكرمة فلم يزل يحدثنا حتى صرت بالمربد، ثم قال: أيحسن حسنكم مثل هذا؟»».

قال أبو عمر: وقد علم الناس أن الحسن البصري يحسن أشياء لا يحسنها عكرمة، وإن كان عكرمة مقدمًا عندهم في تفسير القرآن والسير.

وقيل لعروة بن الزبير: «إن ابن عباس -رضي اللَّه عنه- يقول إن رسول اللَّه ﷺ لبث بمكة بعد أن بعث ثلاث عشرة سنة، فقال: كذب؛ إنما أخذه من قول الشاعر».

قال أبو عمر: والشاعر هو أبو قيس صرمة بن أنس الأنصاري، ويقال: ابن أبي أنس هو القائل:

ثوى في قريش بضع عشرة حجة يذكر لو يلقى صديقًا مواتيًا

وعن سعيد بن جبير؛ أنه قال في العمرة: «هي واجبة، فقيل له: إن الشعبي يقول: ليست بواجبة، فقال: كذب الشعبي».

وعن الحسن بن علي -رضي اللَّه عنه-؛ أنه سئل عن قول اللَّه -عز وجل-: ﴿وشاهد ومشهود﴾ [البروج: ٣] فأجاب فيه؛ فقيل له: إن ابن عمر وابن الزبير قالا كذا وكذا خلاف قوله، فقال: كذبا.

وعن علي بن أبي طالب؛ أنه قال: «كذب المغيرة بن شعبة».

وعن عبادة بن الصامت أنه قال: «كذب أبو محمد -يعني في وجوب الوتر-، وأبو محمد هذا اسمه مسعود بن أوس الأنصاري، بدري، قد ذكرناه في الصحابة ونسبناه، وتكذيب عبادة له من رواية مالك وغيره في قصة الوتر، واستشهد عبادة بقول رسول اللَّه ﷺ:

«خمس صلوات كتبهن على عباده...» الحديث.

عن أيوب قال: «سأل رجل سعيد بن المسيب عن رجل نذر نذرًا لا ينبغي له من المعاصي، فأمره أنه يوفي بنذره، قال: فسأل الرجل عكرمة فأمره

أن يكفر عن يمينه، ولا يوفي بنذره، فرجع الرجل إلى سعيد بن المسيب فأخبره بقول عكرمة، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليوجعن الأمراء ظهره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال عكرمة: أما إذ بلغتني فبلغه أما هو؛ فقد ضرب الأمراء ظهره وأوقفوه في تبان من شعر، وسله عن نذرك أطاعة هو للَّه أم معصية؟ فإن قال: هو طاعة؛ فقد كذب على اللَّه؛ لأنه لا تكون معصية اللَّه طاعته، وإن قال: هو معصية؛ فقد أمرك بمعصية اللَّه».

قال المروزي: فلهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان حتى قال فيه ما حكي عنه أنه قال لغلامه: «برد»: «لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس».

قال: وكذلك كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم له في نسبه وعلمه.

قال أبو عمر: والكلام ما رويناه من وجوه عن عبداللَّه بن إدريس أنه قال: قدم علينا محمد بن إسحاق فذكرنا له شيئًا عن مالك فقال: هاتوا علم مالك؛ فأنا بيطاره.

قال ابن إدريس: فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لمالك فقال: ذاك دجال من الدجاجلة، نحن أخرجناه من المدينة، قال ابن إدريس: وما كنت سمعت بجمع دجَّال قبلها -يعني: على ذلك الجمع-، وقال: ابن إسحاق يقول فيه: إنه مولى لبني تيم قريش، وقاله فيه ابن شهاب -أيضًا-، فكذب مالك بن أنس؛ لأنه كان أعلم بنسبه نفسه، وإنما هم حلفاء لبني تيم في الجاهلية، وقد ذكرنا ذلك وأوضحناه في صدر كتاب «التمهيد»، وربما كان تكذيب مالك لابن إسحاق في تشيعه، وما نسب إليه من القول بالقدر، وأما

الصدق والحفظ فكان صدوقًا حافظًا، أثنى عليه ابن شهاب، ووثقه شعبة والثوري، وابن عيينة، وجماعة جلة.

وقد روي عن مالك أنه قيل له: من أين قلت في محمد بن إسحاق: إنه كذاب؟ فقال: سمعت هشام بن عروة يقوله، وهذا تقليد لا برهان عليه، وقيل لهشام بن عروة: من أين قلت ذلك؟ قال: هو يروي عن امرأتي، والله ما رآها قط.

قال أحمد بن حنبل عند ذكره هذه الحكاية: قد يمكن ابن إسحاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هشام.

عن أحمد بن صالح قال:

«سألت عبدالله بن وهب، عن عبدالله بن زياد بن سمعان، فقال: ثقة، فقلت: إن مالكًا يقول فيه: كذاب، فقال: لا يقبل قول بعضهم في بعض».

عن الفضل بن موسى يقول: «دخلت مع أبي حنيفة على الأعمش نعوده، فقال له أبو حنيفة: يا أبا محمد! لولا التثقيل عليك؛ لترددت في عيادتك، أو قال: لعدتك أكثر مما أعودك، فقال له الأعمش: والله إنك لثقيل وأنت في بيتك، فكيف إذا دخلت عليّ؟ قال الفضل: فلما خرجنا من عنده قال أبو حنيفة: إن الأعمش لم يصم رمضان قط، ولم يغتسل من جنابة، فقلت للفضل: ما يعني بذلك؟ قال: قال: كان الأعمش يرى الماء من الماء، ويتسحر على حديث حذيفة.

عن ابن وهب: «قال مالك -وذكر عند أهل العراق- فقال: أنزلوهم عندكم بمنزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم: ﴿وقولوا آمنا

بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد﴾ [العنكبوت: ٤٦]».

عن محمد بن الحسن؛ أنه دخل على مالك بن أنس يومًا فسمعه يقول هذه المقالة التي حكاها عنه ابن وهب في أهل العراق، قال: ثم رفع رأسه فنظر مني فكأنه استحيا، وقال: يا أبا عبداللَّه! أكره أن تكون غيبة، كذلك أدركت أصحابنا يقولون».

عن سعيد بن منصور يقول: «كنت عند مالك بن أنس، فأقبل قوم من أهل العراق، قال: ﴿تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا﴾ [الحج: ٧٢].

قال يحيى بن أبي كثير: «لا يزال أهل البصرة بشر ما أبقى اللَّه فيهم قتادة».

قال قتادة: «متى كان العلم في السماكين؟» يعرض بيحيى بن أبي كثير، وكان أهل بيته سماكين.

عن سلمة بن سليمان: «قلت لابن المبارك: وضعت من رأي أبي حنيفة، ولم تضع من رأي مالك! قال: لم أره علمًا».

وهذا مما ذكرنا مما يسمع من قولهم، ولا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه.

عن عبداللَّه بن وهب: «سئل مالك عن مسألة فأجاب فيها، فقال له السائل: إن أهل الشام يخالفونك فيها فيقولون كذا وكذا، قال: ومتى كان هذا الشأن بالشام؛ إنما هذا الشأن وقف عن أهل المدينة والكوفة».

وهذا خلاف ما تقدم من قوله في أهل الكوفة وأهل العراق، وخلاف المعروف منه من تفضيله للأوزاعي، وخلاف قوله في أبي حنيفة المذكور في الباب قبل هذا؛ لأن شأن المسائل بالكوفة مداره على أبي حنيفة وأصحابه والثوري.

وقال عبدالله بن غانم: «قلت لمالك: إنا لم نكن نرى الصفرة ولا الكدرة شيئًا، ولا نرى إلا في الدم العبيط، فقال مالك: وهل الصفرة إلا دم؟ ثم قال: إن هذا البلد إنما كان العمل فيه بالنبوة، وإن غيرهم إنما العمل فيهم بأمر الملوك».

وهذا من قوله -أيضًا- خلاف ما تقدم.

وقد كان أهل العراق يصفون أهل المدينة أن العمل عندهم بأمر الأمراء مثل هشام بن إسماعيل المخزومي في مدة وغيره، وهذا كله تحامل من بعضهم على بعض.

عن زهير بن إسحاق السلولي إمام مسجد بني سلول، قال: «ذكر سعيد ابن أبي عروبة عند سليمان التيمي فقال سليمان: والله ما كنت لأجيز شهادة سعيد ولا شهادة معلمه»؛ يعني: قتادة.

قال الأصمعي: من أجل القدر.

وروينا أن منصور بن عمار قص يومًا على الناس، وأبو العتاهية حاضر فقال: «إنما سرق منصور هذا الكلام من رجل كوفي، فبلغ منصورًا فقال: أبو العتاهية زنديق، أما ترونه لا يذكر في شعره الجنة ولا النار، وإنما يذكر الموت فقط، فبلغ ذلك أبا العتاهية فقال فيه:

يا واعظ الناس قد أصبحت متهمًا ... إذ عبت منهم أمورًا أنت تأتيها
كالملبس الثوب من عري وعورته ... للناس بادية ما إن يواريها
وأعظم الإثم بعد الشرك نعلمه ... في كل نفس عماها عن مساويها
عرفانها بعيوب الناس تبصرها ... منهم ولا تبصر العيب الذي فيها

فلم تمض إلا أيام يسيرة حتى مات منصور بن عمار فوقف أبو العتاهية على قبره، وقال: يغفر اللَّه لك يا أبا السري ما كنت رميتني به.

قال أبو عمر: تدبرت شعر أبي العتاهية عند جمعي له؛ فوجدت فيه ذكر البعث والمجازاة والحساب والثواب والعقاب.

عن يحيى بن يحيى قال: «كنت آتي القاسم فيقول لي: من أين؟ فأقول: من عند ابن وهب، فيقول: اللَّه اللَّه، اتق اللَّه؛ فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل، قال: ثم آتي ابن وهب فيقول: من أين؟ فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول: اتق اللَّه؛ فإن أكثر هذه المسائل رأي».

عن سليمان بن أبي شيخ قال: «كان أبو سعيد الرازي يماري أهل الكوفة ويفضل أهل المدينة، فهجاه رجل من أهل الكوفة ولقبه: شرشير، وقال: كلب في جهنم اسمه شرشير، فقال:

عندي مسائل لا شرشير يحسنها ... إن سئل عنها ولا أصحاب شرشير

وليس يعرف هذا الدين نعلمه ... إلا حنيفية كوفية الدور

لا تسألن مدينيًا فتحرجه ... إلا عن اليم والممشاة والزير

قال سليمان: قال أبو سعيد: فكتبت إلى أهل المدينة قد هجيتم بكذا فأجيبوا، فأجابه رجل من أهل المدينة، فقال:

لقد عجبت لغاوٍ ساقه قدر ... وكل أمر إذا ما حم مقدور

قال المدينة أرض لا يكون بها ... إلا الغناء وإلا اليم والزير

لقد كذبت لعمر اللَّه إن بها ... قبر الرسول وخير الناس مقبور

وهذا كله مما ذكرت لك من قول بعضهم في بعض، وقد علم الناس فضل المدينة وأهلها في العلم.

عن سليمان بن موسى يقول: «إذا كـان فقـه الرجـل حجازيًـا، وأدبـه عراقيًا؛ فقد كمل».

وذكر ابن وهب عن مالك قال: كان أبو بكر محمد بن عمرو بن حـزم يقول: «إذا وجدت أهل المدينة على أمر؛ فلا تشك أنه الحق».

فرواية هذا وشبهه وكتابه أولى من رواية انطـلاق الألسـنة في أعـراض أهل الديانات والفضل، ولكن أولو الفهم قليل، واللَّه المستعان».

وقد كان ابن معين -عفا اللَّه عنه- يطلـق في أعـراض الثقـات الأئمـة لسانه بأشياء أنكرت عليه؛ منها قوله:

«كان عبدالملك بن مروان أبخر الفم، وكان رجل سوء»، ومنهـا قولـه: «كان أبو عثمان النهدي شرطيًّا»، وفيها قوله في الزهري: «إنـه ولّـى الخـراج لبعض بني أمية، وأنه فقد مرَّة مالاً؛ فاتهم به غلامًا لـه، فضربـه فمـات مـن ضربه»، وذكر كلامًا خشنًا في قتله على ذلك غلامـه تركـت ذكـره؛ لأنـه لا يليق بمثله.

ومنها قوله في الأوزاعي: «إنه كان من الجنـد»، وقـال في موضـع آخـر من ذلك الكتاب: «يكتب عن أحد من الجند ولا كرامـة»، وقـال: «حديـث الأوزاعي عن الزهري ويحيى بـن أبـي كثـير ليـس بثـابت»، ومنهـا قولـه في طاوس: «إنه كان شيعيًّا».

ذكر هذا كله محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في الأخبار التي في آخر كتابه «الضعفاء»، عن الغلابي، عن ابن معين، وقد رواه مفترقًـا جماعـة عـن ابن معين منهم: عباس الدوري وغيره.

ومما نقم على ابن معين وعيب به -أيضًا- قوله في الشافعي: «إنه ليس

بثقة»، وقيل لأحمد بن حنبل: إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي، فقال أحمد: «ومن أين يعرف يحيى الشافعي، هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقول الشافعي -أو نحو هذا-، ومن جهل شيئًا عاداه».

قال أبو عمر -رحمه اللَّه-: صدق أحمد بن حنبل -رحمه اللَّه-: إن ابن معين كان لا يعرف الشافعي -رحمه اللَّه-، وقد حكي عن ابن معين أنه سئل عن مسألة من التيمم؛ فلم يعرفها.

عن أحمد بن زهير قال: «سئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها، فقال: سل عن هذا أهل العلم».

ولقد أحسن أكثم بن صيفي -رحمه اللَّه- في قوله: «ويل لعالم أمر من جاهله، من جهل شيئًا عاداه، ومن أحب شيئًا استعبده».

وقد كان عبداللَّه الأمير بن عبدالرحمن بن محمد الناصر يقول: إن ابن وضاح كذب على ابن معين في حكايته عنه أنه سأله عن الشافعي فقال: ليس بثقة، وزعم عبداللَّه أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه: سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال: هو ثقة، قال: وقد كان ابن وضاح يقول: ليس بثقة، فكان عبداللَّه الأمير يحمل على ابن وضاح في ذلك، وكان خالد بن سعد يقول: إنما سأله ابن وضاح عن إبراهيم بن محمد الشافعي، ولم يسأله عن محمد بن إدريس الفقيه الشافعي.

وهذا كله عندي تخرص وتكلم على الهوى، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه أحمد بن حنبل -رحمه اللَّه- ونبهه على موضعه من العلم، وقال له: «لم تر عيناك قط مثل قول الشافعي».

وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه جفاء وخشونة كرهت ذكره، وهو مشهور عنه، قاله إنكارًا منه لقول مالك في حديث: «البيعان بالخيار»، وكان إبراهيم بن سعد يتكلم وكان إبراهيم بن أبي يحيى يدعو عليه.

وتكلم في مالك -أيضًا- فيما ذكره الساجي في «كتاب العلل» عبدالعزيز بن أبي سلمة، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وابن إسحاق، وابن أبي يحيى، وابن أبي الزناد، وعابوا عليه أشياء في مذهبه، وتكلم فيه غيرهم لتركه الرواية عن سعد بن إبراهيم، وروايته عن داود بن الحصين، وثور بن زيد، وتحامل عليه الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه حسدًا لموضع إمامته، وعابه قوم في إنكاره المسح على الخفين في الحضر والسفر، وفي كلامه في علي وعثمان، وفي فتياه إتيان النساء في الأعجاز، وفي قعوده عن مشاهدة الجماعة في مسجد رسول الله ﷺ، ونسبوه بذلك إلى ما لا يحسن ذكره، وقد برأ الله -عز وجل- مالكًا عما قالوا، وكان -إن شاء الله- عند الله وجيهًا، وما مثل من تكلم في مالك والشافعي ونظائرهما من الأئمة إلا كما قال الشاعر الأعشى:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أو كما قال الحسين بن حميد:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه ... أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

وكلام أبي الزناد في ربيعة هو من هذا الباب -أيضًا-.

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول:

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالمًا ... وللناس قال بالظنون وقيل

وهذا خير من قول القائل:

وما اعتذارك في شيء إذا قيل ....

فقد رأينا الباطل والبغي والحسد أسرع الناس إليه قديمًا، ألا ترى إلى قول الكوفي في سعد بن أبي وقاص أنه لا يعدل في الرعية ولا يغزو في السرية، ولا يقسم بالسوية، وسعد بدري وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة الذين جعل عمر بن الخطاب -رضي اللَّه عنه- الشورى فيهم، وقال: توفي رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راضٍ.

فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة بعضهم في بعض؛ فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة -رضوان اللَّه عليهم- بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضل ضلالاً بعيدًا، وخسر خسرانًا، وكذلك إن قبل في سعيد ابن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة، وأهل الكوفة، وأهل الشام على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن يفعل -إن هداه اللَّه وألهمه رشده-؛ فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون، وكان خيره غالبًا، وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق لا يصح غيره -إن شاء اللَّه-.

قال أبو العتاهية:

بكى شجوه الإسلام من علمائه ... فما أكترثوا لما رأوا من بكائه

فأكثرهم مستقبح لصواب من ... يخالفه مستحسن لخطائه

فأيهم المرجو فينا لدينه ... وأيهم الموثوق فينا برأيه

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا، وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا بسيرهم وأخبارهم، فمن قرأ فضائلهم وفضائل مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين -رضي اللَّه عنهم-، وعنى بها، ووقف على كريم سيرهم، وسعى في الاقتداء بهم، وسلوك سبيلهم في علمهم، وفي سمتهم وهديهم؛ كان ذلك له عملاً زاكيًا، نفعنا اللَّه -عز وجل- بحبهم جميعم.

ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما ندر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعنى بفضائلهم، ويروي مناقبهم حرم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق، جعلنا اللَّه وإياك ممن يستمع القول؛ فيتبع أحسنه.

وقد افتتحنا هذا الباب بقوله ﷺ: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء»، وفي ذلك كفاية، وقد أكثر الناس من القول في الحسد نظمًا ونثرًا، وقد بينا ما يجب بيانه من ذلك وأوضحته في كتاب «التمهيد» عند قوله ﷺ: «لا تحاسدوا ولا تقاطعوا...»، وأفردنا للنظم والنثر بابًا في كتاب «بهجة المجالس»، ومن صحبه التوفيق أغناه من الحكمة يسيرها، ومن المواعظ قليلها، إذا فهم واستعمل ما علم، وما توفيقي إلا باللَّه وهو حسبي ونعم الوكيل»[1].

٢- قال عبدالوهاب السبكي:

«قاعدة في الجرح والتعديل ضرورية نافعة، لا تراها في شيء من كتب

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٨٧-١١١٨).

الأصول، فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل، ورأيت الجرح والتعديل، وكنت غرًّا بالأمور، أو فَدْمًا مقتصرًا على منقول الأصول، حسبت أن العمل على جرحه؛ فإياك ثم إياك، والحذر كل الحذر من هذا الحسبان.

بل الصواب عندنا: أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه؛ لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون[١].

وقد عقد الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر في «كتاب العلم» بابًا في حكم قول العلماء بعضهم في بعض، بدأ فيه بحديث الزبير -رضي اللَّه عنه-: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء...» الحديث.

وروى بسنده عن ابن عباس -رضي اللَّه عنهما-؛ أنه قال: «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده هم أشد تغايرًا من التيوس في زروبها».

---

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه اللَّه- كلمة دقيقة هامة للغاية: «كل رجل ثبتت عدالته؛ لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه». كما في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧/ ٢٧٣).

وقال الإمام ابن جرير الطبري -رضي اللَّه عنه-: «لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة، ثبت عليه ما ادعي عليه؛ وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك: للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم أحد إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن». كما في «هدي الساري» للحافظ ابن حجر (٢/ ١٥١-١٥٢).

وعن مالك بن دينار: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض».

قلت: ورأيت في كتاب «معين الحكام» لابن عبدالرفيع من المالكية: وقع في «المبسوطة» من قول عبدالله بن وهب: أنه لا يجوز شهادة القارئ على القارئ -يعني: العلماء-؛ لأنهم أشد الناس تحاسدًا وتباغضًا.

وقاله سفيان الثوري ومالك بن دينار.

ولعل ابن عبدالبر يرى هذا؟ ولا بأس به، غير أنا لا نأخذ به على إطلاقه، ولكن نرى أن الضابط ما نقوله: من أن ثابت العدالة لا يلتفت فيه إلى قول من تشهد القرائن بأنه متحامل عليه، إما لتعصب مذهبي أو غيره.

ثم قال أبو عمر بعد ذلك: الصحيح في هذا الباب: أن من ثبتت عدالته، وصحت في العلم إمامته، وبانت ثقته وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينه عادلة، تصح بها جرحته على طريق الشهادات.

واستدل بأن السلف تكلم بعضهم في بعض بكلام منه ما حمل عليه الغضب أو الحسد، ومنه ما دعا إليه التأويل واختلاف الاجتهاد، مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا.

ثم اندفع ابن عبدالبر في ذكر كلام جماعة من النظراء بعضهم في بعض، وعدم الالتفاف إليه لذلك؛ إلى أن انتهى إلى كلام ابن معين في الشافعي، وقال: إنه مما نقم على ابن معين وعيب به، وذكر قول أحمد بن حنبل: من أين يعرف يحيى بن معين الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما

يقوله الشافعي، ومن جهل شيئًا عاداه.

ثم ذكر ابن عبدالبر كلام ابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد في مالك بن أنس، قال: وقد تكلم -أيضًا- في مالك عبدالعزيز بن أبي سلمة، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، ومحمد بن إسحاق، وابن أبي يحيى، وابن أبي الزناد، وعابوا أشياء من مذهبه، وقد برأ اللَّه -عز وجل- مالكًا عما قالوا، وكان عند اللَّه وجيهًا.

قال: وما مثل من تكلم في مالك والشافعي ونظائرهما إلا كما قال الأعشى.

كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أو كما قال الحسن بن حميد:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول:

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالمًا وللناس قالٌ بالظنون وقيل

وقيل لابن المبارك: فلان تكلم في أبي حنيفة، فأنشد:

حسدًا إذ رأوك فضَّلك اللَّه بما فضَّلت به النجباء

وقيل لأبي عاصم النبيل: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فقال: هو كما قال نصيب:

سلمت؟ وهل حي على الناس يسلم؟!

وقال أبو الأسود الدؤلي:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

ثم قال ابن عبدالبر: فمن أراد قبول قول العلماء الثقات بعضهم في بعض، فليقبل قول الصحابة بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك؛ فقد ضل ضلالاً بعيدًا، وخسر خسرانًا مبيناً.

قال: وإن لم يفعل -ولن يفعل إن هداه اللّه وألهمه رشده-؛ فليقف عندما شرطناه في أن لا يقبل في صحيح العدالة، المعلوم بالعلم عنايته: قول قائل لا برهان له.

قلت: هذا كلام ابن عبدالبر، وهو على حسنه غير صاف من القذى والكدر؛ فإنه لم يزد فيه على قوله: إن من ثبتت عدالته ومعرفته لا يقبل قول جارحه إلا ببرهان، وهذا قد أشار إليه العلماء جميعًا حيث قالوا: لا يقبل الجرح إلا مفسرًا، فما الذي زاده ابن عبدالبر عليهم؟

وإن أومأ إلى أن كلام النظير في النظير والعلماء بعضهم في بعض مردود مطلقًا، كما قد قدمناه عن «المبسوطة»، فليفصح به.

ثم هو مما لا ينبغي أن يؤخذ هنا على إطلاقه، بل لا بد من زيادة على قولهم: إن الجرح مقدم على التعديل، ونقصان من قولهم: كلام النظير في النظير مردود، والقاعدة معقودة لهذه الجملة، ولم ينح ابن عبدالبر فيما يظهر سواها، وإلا لصرح بأن كلام العلماء بعضهم في بعض مردود، أو لكان كلامه غير مفيد فائدة زائدة على ما ذكره الناس، ولكن عبارته -على ما ترى- قاصرة عن المراد.

فإن قلت: فما العبارة الوافية بما ترون؟ قلت: ما عرفناك أولاً من أن الجارح لا يقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة

يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء، أو غير ذلك.

فنقول مثلاً: لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب، لو صح لتوفرت الدواعي على نقله، وكان القاطع قائمًا على كذبه.

ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح: حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكون برآء من الشحناء والعصبية في المذهب؛ خوفًا من أن يحملهم ذلك على جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جرحوا بناءً على معتقدهم، وهم المخطئون، والمجروح مصيب.

وقد أشار شيخ الإسلام سيد المتأخرين تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح» إلى هذا، وقال: «أعراض المسلمين: حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام».

قلت: ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم، من أجل «مسالة اللفظ»، فياللَّه والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة، ومقدم أهل السنة والجماعة؟! ثم ياللَّه والمسلمين! أتجعل ممادحه مذام؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة للَّه -تعالى-، وإنما أنكرها الإمام أحمد -رضي اللَّه عنه- لبشاعة لفظها.

وينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم، فإنك لم تُخْلَق لهذا، فاشتغل بما يعنيك، ودع ما لا يعنيك.

ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض!

فإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد ابن حنبل والحارث المحاسبي، وهلم جرًّا إلى زمان العز ابن عبدالسلام والتقي ابن الصلاح؛ فإنك إذا اشتغلت بذلك خشيت عليك الهلاك، فالقوم أئمة أعلام ولأقوالهم محامل، وربما يفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يفعل فيما جرى بين الصحابة -رضي الله عنهم-»[(١)].

٣- وقال محمد عبدالحق اللكنوي:

«إيقاظ في بيان حكم الجرح غير البريء.

الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك، فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود.

ولهذا: لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق صاحب «المغازي»: إنه دجال من الدجاجلة، لما علم أنه صدر من منافرة باهرة، بل حققوا أنه حسن الحديث، واحتجت به أئمة الحديث.

(١) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ١٣-٥٨) باختصار.

ولم يقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري.

وقدح الثوري في أبي حنيفة الكوفي.

وقدح ابن معين في الشافعي

وقدح أحمد في الحارث المحاسبي.

وقدح ابن منده في أبي نعيم الأصبهاني.

ونظائره كثيرة، في كتب الفن شهيرة.

ومن ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر؛ أي: إذا كان بلا حجة؛ لأن المعاصرة تفضي غالبًا إلى المنافرة.

ولنذكر نبذًا من عبارات النقاد، تضييقًا لطعن أصحاب الفساد؛ فإن كثيرًا منهم أفسدوا في الدين، وأهلكوا وهلكوا بجرح أئمة الدين، وضلوا وأضلوا بقدح أكابر السلف، وأعاظم الخلف؛ لغفلتهم عن القواعد المؤسسة والفوائد المرصصة في كتب الدين.

وقد ابتلي بهذه البلية جمع كثير من علماء عصرنا المشهورين بالفضائل العلية، وقلدهم في ذلك أكثر العوام، الذين هم كالأنعام، بل زادوا نغمة في الطنبور، وزادوا ظلمة في الديجور؛ فإنهم لما وفقهم اللّٰه بمطالعة كتب التاريخ وأسماء الرجال، ولم يوفقهم للغوص والخوض والاطلاع على ما مهده نقاد الرجال: تجاسروا وبادروا، وتجاهلوا وتخاصموا، وأطلقوا لسان الطعن على الأئمة الثقات، والأجلة الأثبات، مستندين بما صدر في حقهم من معاصريهم ومنافريهم، أو أعاديهم ومحقريهم، أو ممن له تعنت وتعصب بهم!

فليحذر العاقل من أن يكون بمثل هذا التجاسر مغبونًا ومفتونًا، ومن أن يكون من ﴿الأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم

يحسبون أنهم يحسنون صنعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة السمين المفسر أبي عبداللَّه محمد بن حاتم البغدادي، المتوفى في آخر سنة خمس وثلاثين ومئتين: وثقه ابن عدي والدارقطني، وذكره أبو حفص الفلاس، فقال: ليس بشيء.

قلت: «هذا من كلام الأقران الذي لا يسمع؛ فإن الرجل ثبت حجة».

وقال الذهبي في ترجمة أبي بكر بن أبي داود السجستاني، المتوفى سنة ست عشرة وثلاث مئة من كتابه: «تذكرة الحفاظ» بعد ما ذكر توثيقه عن جمع من الثقات، وعن ابن صاعد وغيره تضعيفه:

قلت: «لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه، كما لم يقدح تكذيبه لابن صاعد، وكذا لا يسمع كلام ابن جرير فيه، فإن هؤلاء بينهم عداوة بينة، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض».

وقال الذهبي في ترجمة عفان الصفار من «ميزانه»: «كلام النظراء والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأنى فيه».

وقال في ترجمة أبي الزناد عبداللَّه بن ذكوان: قال ربيعة فيه: ليس بثقة ولا رضًا.

قلت: «لا يسمع قول ربيعة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة».

وقال في ترجمة محمد بن إسحاق بن يحيى، أبي عبداللَّه المعروف بابن منده الأصبهاني: «أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل اللَّه العفو، فلقد نال ابن منده -أيضًا- من أبي نعيم وأسرف».

وقال في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبداللَّه الأصفهاني: «كلام

ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنبًا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها.

قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ: رأيت بخط ابن طاهر المقدسي يقول: أسخن اللَّه عين أبي نعيم يتكلم في أبي عبداللَّه ابن منده! وقد أجمع الناس على إمامته.

قلت: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح أنه لعدواة، أو لمذهب، أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه اللَّه، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس».

وفي «فتح المغيث»: «لكن قد عقد ابن عبدالبر في «جامعه» بابًا لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأى أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح، فإن انضم إلى ذلك عداوة؛ فهو أولى بعدم القبول».

وفي «طبقات الشافعية» للتاج السبكي: «ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك، ودع ما لا يعنيك.

ولا يزال طالب العلم نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين الماضين، وإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد بن

حنبل والحارث المحاسبي، وهلم جرًّا إلى زمان العز بن عبدالسلام، والتقي بن الصلاح؛ فإنك إذا اشتغلت بذلك خفت عليك الهلاك، فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، وربما لم نفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يفعل فيما جرى بين الصحابة -رضي الله عنهم-».

وفيه -أيضًا-: «الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم: الجرح مقدم على التعديل على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي، أو غيره: لم يلتفت إلى جرحه».

وفيه -أيضًا-: «قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه، من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء، أو غير ذلك.

وحينئذ؛ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي ذئب، وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح، ونحوه.

ولو أطلقنا تقدم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون».

وفي «الخيرات الحسان في مناقب النعمان» لابن حجر المكي: الفصل التاسع والثلاثون في رد ما نقله الخطيب في «تاريخه» عن القادحين فيه: اعلم

أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط مرتبته، بدليل أنه قدم كلام المادحين وأكثر منه، ومن نقل مآثره، ثم عقبه بذكر كلام القادحين فيه.

ومما يدل على ذلك -أيضًا-: أن الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من متكلم فيه أو مجهول، ولا يجوز إجماعًا ثلم عرض المسلم بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين.

وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يعتد به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام؛ فهو مقلد لما قاله أو كتبه أعداؤه، أو من أقرانه فكذلك، لما مر أن قول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول، وقد صرح الحافظان الذهبي وابن حجر بذلك».

فائدة:

قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة، وهو كما أشرنا إليه مقيد بما إذا كانت بغير برهان وحجة، وكانت مبنية على التعصب والمنافرة، فإن لم يكن هذا ولا هذا؛ فهي مقبولة بلا شبهة، فاحفظه؛ فإنه مما ينفعك في الأولى والآخرة»[1].

(١) «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» (ص ٤٠٩-٤٣١).

٣- وجوب حرمة أهل العلم وتوقيرهم[١]

يعج الميدان الدعوي اليوم بحالة من الخلل الناشئ عن التضخم الكمي الذي فرض نفسه على حساب التربية النوعية، الأمر الذي أفرز كثيرًا من الظواهر المرضية من أخطرها تطاول الصغار على الكبار، والجهال على العلماء، وطلبة العلم بعضهم على بعض، حتى إن الواحد منهم ينسى قاموس التآخي، وما أسرع ما يخرج إلى العدوان على إخوانه، ويجردهم من كل فضل، فلا يحلم ولا يعفو ولا يصبر، ولكن يجهل فوق جهل الجاهلينا، بل إن من طلاب آخر الزمان من غاص في أوحال السب والشتم والتجريح، وانتدب نفسه للوقيعة في أئمة كرام اتفقت الأمة على إمامتهم، وهو لا يدري أنما ذلكم الشيطان يستدرجه إلى وحل العدوان، وهو يحسب أنه يحسن صنعًا، ويتوهم أنه يؤدي ما قد وجب عليه شرعًا.

إن الجناية على العلماء خرق في الدين، فمن ثم قال الطحاوي في «عقيدته»: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين -أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر- لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء؛ فهو على غير السبيل»[٢].

قال ابن المبارك: «من استخف بالعلماء ذهبت آخرته، ومن استخف بالأمراء ذهبت دنياه، ومن استخف بالإخوان ذهبت مروءته»[٣].

---

(١) استفدنا هذا المبحث من كتاب «الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام» لمحمد إسماعيل المقدم (ص ١٠ و٣١٩- ٣٦٥) باختصار وتصرف.

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٧٤٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٠٨).

وقال الإمام أحمد بن الأذرعي: «الوقيعة في أهل العلم ولا سيما أكابرهم من كبائر الذنوب»[(١)].

والطاعنون في العلماء لا يضرون إلا أنفسهم:

وهم مفسدون في الأرض، وقد قال -تعالى-: ﴿إن اللَّه لا يصلح عمل المفسدين﴾ [يونس: ٨١].

وهم عرضة لحرب اللَّه -تعالى-، القائل في الحديث القدسي: «من عادى لي وليًّا؛ فقد آذنته بالحرب»[(٢)].

وهم متعرضون لاستجابة دعوة العالم المظلوم عليهم، فدعوة المظلوم -ولو كان فاسقًا- ليس بينها وبين اللَّه حجاب، فكيف بدعوة ولي اللَّه الذي قال فيه: «ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»؟![(٢)].

قال الإمام الحافظ أبو العباس الحسن بن سفيان لمن أثقل عليه: «ما هذا؟! قد احتملتك وأنا ابن تسعين سنة، فاتق اللَّه في المشايخ، فربما استجيب فيك دعوة»[(٣)].

ولما أنكر السلطان على الوزير نظام الملك صرف الأموال الكثيرة في جهة طلبة العلم؛ أجابه: «أقمت لك بها جندًا لا ترد سهامهم بالأسحار»؛ فاستصوب فعله، وساعده عليه[(٤)].

وبما أن الجزاء من جنس العمل؛ فليبشر الطاعن في العلماء المستهزئ

---

(١) «الرد الوافر» (ص ١٩٧).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٧/ ١٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٥٩).

(٤) «تحفة الطالبين» (ص ١١٥- ١١٧)، و«المنهاج السوي» (ص ٧٤-٧٦).

بهم؛ بعاقبة من جنس فعله:

فعن إبراهيم -رحمه اللَّه- قال: «إني أجد نفسي تحدثني بالشيء، فما يمنعني أن أتكلم به إلا مخافة أن أبتلى به».

وليعلم أنه يخشى على من تلذذ بغيبة العلماء والقدح فيهم أن يبتلى بسوء الخاتمة -عياذاً باللَّه منها-؛ فهذا القاضي الفقيه الشافعي محمد بن عبداللَّه الزبيدي، قال الجمال المصري: «إنه شاهده عند وفاته وقد اندلع[1] لسانه واسودَّ، فكانوا يرون أن ذلك بسبب كثرة وقيعته في الشيخ محيي الدين النووي -رحمهم اللَّه جميعًا-»[2].

وروي عن الإمام أحمد أنه قال: «لحوم العلماء مسمومة، من شمها مرض، ومن أكلها مات»[3].

قال الحافظ ابن عساكر -رحمه اللَّه تعالى-:

«واعلم يا أخي -وفقنا اللَّه وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته-: أن لحوم العلماء -رحمة اللَّه عليهم- مسمومة،وعادة اللَّه في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه برآء أمر عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاف على من اختاره اللَّه منهم لنعش العلم خلق ذميم»[4].

وقال -أيضًا- رحمه اللَّه-: «.. ومن أطلق لسانه في العلماء بالثلب؛

---

(١) خرج من الفم واسترخى، وسقط على العنفقة، وهي الشعيرات بين الشفة السفلى والذقن.

(٢) «الدرر الكامنة» (٤/ ١٠٦).

(٣) «المعيد في أدب المفيد والمستفيد» (ص ٧١).

(٤) «تبين كذب المفتري» (ص ٢٨).

ابتلاه اللَّه -تعالى- قبل موته بموت القلب، ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣].

ومن مخاطر الطعن في العلماء: التسبب إلى تعطيل الانتفاع بعلمهم.

كان الحسن البصري -رحمه اللَّه- يقول:: «الدنيا كلها ظلمة، إلا مجالس العلماء»[١].

وقال السخاوي -رحمه اللَّه-: «إنما الناس بشيوخهم؛ فإذا ذهب الشيوخ فمع من العيش؟!»[٢].

ومن شؤم الطعن في العلماء:

أن القدح بالحامل يفضي إلى القدح بما يحمله من الشرع والدين، ولهذا أطبق العلماء على أن من أسباب الإلحاد: «القدح في العلماء».

لما استهزأ رجل من المنافقين بالصحابة -رضي اللَّه عنهم-، قائلاً: «ما رأيت مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء» أنزل اللَّه -عز وجل-: ﴿ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أباللَّه وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون. لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦][٣].

ويقول بكر بن عبداللَّه أبو زيد: «بادرة ملعونة... وهي تكفير الأئمة: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني، أو الحط من أقدارهم، أو أنهم مبتدعة ضلال، كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال،

---

(١) «جامع بيان العلم» (٢٦٤) (ص ٢٣٦).

(٢) «فتح المغيث» (٢/ ٣٢٠).

(٣) «تفسير الطبري» (١٤/ ٣٣٣-٣٣٥).

وفساد وإفساد، وإذا جرح شهود الشرع جرح المشهود به، لكن الأغرار لا يفقهون ولا يتثبتون»[(١)].

ومن شؤم تلويث الجو الدعوي بالطعن في العلماء، وتجريح الأخيار:

التسبب في إنزواء بعض هؤلاء الأخيار، وابتعادهم عن ساحة التربية والتعليم والدعوة، صيانة لأعراضهم، وحفظًا لحياة قلوبهم؛ لأن القلوب الحرة يؤذيها التعكير:

فأقبح به من تعويق، وتثبيط، وتزهيد حذرنا منه العلامة الشيخ طاهر الجزائري -وهو على فراش الموت بكلمات حقها أن تكتب بماء العيون لا بماء الذهب-؛ إذ قال -رحمه الله-:

«عدوا رجالكم، واغفروا لهم بعض زلاتهم، وعضوا عليهم بالنواجذ؛ لتستفيد الأمة منهم، ولا تنفروهم؛ لئلا يزهدوا في خدمتكم»[(٢)].

فإذا خلت الساحة من أهل العلم والتقى؛ اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً، يفتونهم بغير علم، وإذا أفتوهم بغير علم؛ فلا تسأل عن الحرمات التي تستباح، والدم المعصوم الذي يهراق،والعرض الذي ينتهك، والمال الذي يهدر، ونظرة واحدة إلى الواقع الأليم في بعض بلاد المسلمين،وما يقع فيها من مجازر ومذابح بأيدي الأدعياء الذين استبدوا برأيهم، وتأولوا بأهوائهم، وركبوا رؤوسهم، ولم يصغوا إلى نصائح العلماء؛ تنبئك عن مخاطر تغييب العلماء، وقطع الصلة بينهم وبين الشباب.

إن العلماء هم «عقول الأمة»، والأمة التي لا تحترم عقولها غير جديرة بالبقاء.

---

(١) «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص ٩٤).

(٢) «التعالم» (ص ٩١).

ومن الوقيعة ما قتل!

لا ينحصر شؤم الوقيعة في العلماء في ولائم السوء التي تشيع فيها الغيبة والنميمة، لكنه يتعداها إلى آثار خطيرة في واقع الأمة، فالشر مبدؤه شرارة، «ومعظم النار من مستصغر الشرر».

وكثير من الفتن تبذر بذرتها في مجالس الغيبة والوقيعة، ولا يتوقع أصحابها أن تبلغ ما بلغت، ثم تلقح بالنجوى، وتنتج بالشكوى، وإذا بها تشتعل وتضطرم رويدًا رويدًا حتى يستعصي إطفاؤها حتى على الذين أوقدوا شرارتها، فهؤلاء الغيابون أكلة لحوم البشر هم من الذين وصفهم رسول الله ﷺ فقال: «إن من الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر، وإن من الناس مفاتيح للشر مغاليق للخير، فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه، وويل من جعل الله مفاتيح الشر على يديه»(١).

وهاك هذه الشواهد التاريخية التي تدل على أنه «رُبَّ قولٍ يَسيلُ منه دم»(٢).

قال أبو معبد عبدالله بن عكيم الجهني -تابعي جليل- في خطبة له: «لا أعين على دم خليفة أبدًا بعد عثمان»، فقال رجل متعجبًا: «يا أبا معبد! أو أعنت على دمه، فقال أبو معبد: «إني لأرى ذكر مساوىء الرجل عونًا

---

(١) حسن - أخرجه ابن ماجه (٢٣٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم (٢٩٧)، وحسنه شيخنا الألباني -رحمه الله- بطرقه في «الصحيحة» (رقم ١٣٣٢).

(٢) انظر: «المنهج المسلوك في سياسة الملوك» (ص ٤٤٧).

على دمه»[١].

فهؤلاء الساعون بالوشاية والنميمة، أحصوا اجتهادات أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي اللَّه عنه-، وصوروها بحسب ما تتخيل عقولهم الضعيفة، وقلوبهم المريضة، فاتخذوا ذلك سلمًا إلى الفتنة.

حين علم حذيفة -رضي اللَّه عنه- بمقتل عثمان بن عفان -رضي اللَّه عنه- قال: «اللَّهم العن قتلته وشتامه، اللَّهم إنا كنا نعاتبه ويعاتبنا، فاتخذوا ذلك سلمًا إلى الفتنة، اللَّهم لا تمتهم إلا بالسيوف»[٢].

قال عبدالواحد بن زيد للحسن البصري -وكلاهما من التابعين-: «يا أبا سعيد أخبرني عن رجل لم يشهد فتنة ابن المهلب بن أبي صفرة إلا أنه عاون بلسانه ورضي بقلبه»، فقال الحسن: «يا ابن أخي كم يد عقرت الناقة؟»، قلت: «يد واحدة»، قال: «أليس قد هلك القوم جميعًا برضاهم وتماليهم»[٣].

ولعل النزعة الخارجية التي تطل برأسها من وقت إلى آخر لتبعث الحياة في فكر الخوارج الأولين وسلوكهم هي المسؤولة عن كثير من التعديات على الحرمات، فقد قال ﷺ في شأن الخوارج: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»، وهذه العلامة هي التي جعلت أحد العلماء، وقد وقع مرة في يد بعض الخوارج، فسألوه عن هويته، فقال: «مشرك مستجير، يريد أن يسمع كلام اللَّه»، وهنا قالوا له: «حق علينا أن نجيرك، ونبلغك مأمنك»،

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ٨٠).

(٢) «الكامل» لابن الأثير (٣/ ٥١).

(٣) «الزهد» للإمام أحمد (ص ٢٨٩).

وتلوا قول اللَّه -تعالى-: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام اللَّه ثم أبلغه مأمنه﴾ [التوبة: ٦] بهذه الكلمات نجا «مشرك مستجير»، ولو قال لهم: «مسلم» لقطعوا رأسه(١).

وفي عصر آخر اتهم القاضي عياض بأنه «يهودي»؛ لأنه كان يلزم بيته للتأليف نهار السبت، وهذا الشيخ علاء الدين العطار تلميذ الإمام النووي -رحمهما اللَّه- مع أنه كان شيخ زمانه- كان يمشي متأبطًا وثيقة من أحد القضاة بصحة إيمانه وبراءته من كل ما يكفره مخافة أن يصادفه أفاك في مجلس.

وفي القصة التالية معتبر ومزدجر وتذكرة بأن «من الغيبة ما قتل»:

عن رشيد الخباز قال: «خرجت مع مولاي إلى مكة، فجاورنا، فلما كان ذات يوم، جاء إنسان فقال لسفيان: «يا أبا عبداللَّه! قدم اليوم حسن وعليٌّ ابنا صالح»، قال: «وأين هما؟»، قال: «في الطواف»، قال: «إذا مرًّا، فأرنيهما»، فمر أحدهما، فقلت: «هذا علي»، ومر الآخر، فقلت: «هذا حسن»، فقال: «أما الأول؛ فصاحب آخرة، وأما الآخر؛ فصاحب سيف، لا يملأ جوفه شيء»، قال: فيقوم إليه رجل ممن كان معنا، فأخبر عليًّا، ثم مضى مولاي إلى علي يسلم عليه، وجاء سفيان يسلم عليه، فقال له علي: «يا أبا عبداللَّه! ما حملك على أن ذكرت أخي أمس بما ذكرته؟ ما يؤمنك أن تبلغ هذه الكلمة ابن أبي جعفر، فيبعث إليه، فيقتله؟»، قال: فنظرت إلى سفيان وهو يقول: «أستغفر اللَّه» وجادتا عيناه(٢).

---

(١) وانظر صورًا مماثلة من تهور الخوارج وانتهاكهم حرمات الإسلام مع تورعهم مع الكافرين في «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص ١٢٨-١٢٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٦٦).

وعن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، قال: «كنا مع رجاء بن حيوة، فتذاكرنا شكر النعم، فقال: «ما أحد يقوم بشكر نعمة»، وخلفنا رجل على رأسه كساء، فقال: «ولا أمير المؤمنين؟»، فقلنا: «وما ذكر أمير المؤمنين هنا! وإنما هو رجل من الناس»، قال: فغفلنا عنه، فالتفت رجاء فلم يره، فقال: «أتيتم من صاحب الكساء، فإن دعيتم فاستحلفتم فاحلفوا»، قال: فما علمنا إلا بحرسي قد أقبل عليه، قال: «هيه يا رجاء، يذكر أمير المؤمنين، فلا تحتج له؟!»، قال: فقلت: «وما ذاك يا أمير المؤمنين؟»، قال: «ذكرتم شكر النعم، فقلتم: ما أحد يقوم بشكر نعمة، قيل لكم: ولا أمير المؤمنين؟ فقلت: أمير المؤمنين رجل من الناس!»، فقلت: «لم يكن ذلك»، قال: «آللَّه؟»، قلت: «آللَّه»، قال: فأمر بذلك الرجل الساعي، فضرب سبعين سوطًا، فخرجت وهو متلوث بدمه، فقال: «هذا وأنت رجاء بن حيوة؟»، قلت: «سبعين سوطًا في ظهرك خير من دم مؤمن»، قال ابن جابر: فكان رجاء بن حيوة بعد ذلك إذا جلس في مجلس يقول ويتلفَّت: «احذروا صاحب الكساء»[1].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦١).



هدم القمم طريق مختصر لهدم الإسلام

احذر أخي المسلم الوقيعة في أهل العلم، وإلا حشرت نفسك في خندق واحد تظاهر أعداء الإسلام الذين يحاولون تحطيم قمم الإسلام باعتبار ذلك أقصر طريق لطعن الإسلام نفسه، فلا تكونن ظهيرًا للمجرمين، واستحضر قول موسى الكليم -عليه وعلى نبينا الصلاة والتسليم-: ﴿قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرًا للمجرمين﴾ [القصص: ١٧].

إن محاولة هدم القمم للتوصل بذلك إلى هدم الدين وإطفاء نوره هي سياسة قديمة قدم الكائدين لهذا الدين:

فمن محاولاتها الأولى: ما جرى من حديث الإفك في حق الصديقة بنت الصديق، الطاهرة البتول، المبرأة من فوق سبع سماوات أم المؤمنين عائشة -رضي اللَّه عنها-، فقد كان الإفك طعنة موجهة في المقام الأول إلى صاحب الرسالة ﷺ، ثم للرجل الثاني في الإسلام أبي بكر الصديق -رضي اللَّه عنه-، ثم لعائشة الصديقة التي حمل عنها ربع الشريعة.

ومن المحاولات: اجتهاد أعداء السنة والتوحيد من المستشرقين وأذنابهم من الذين نافقوا في الطعن في راوية الإسلام أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-، وهو أكثر الصحابة رواية عن رسول اللَّه، فإذا هدم أبو هريرة -رضي اللَّه عنه- انهدم قسم عظيم من سنة رسول اللَّه ﷺ.

وهذا عين ما يقال في المحاولات الخائبة للطعن في «صحيح البخاري» باعتباره أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وقد صرح بعض الدجاجلة

الطاعنين في البخاري بهذا الهدف جهارًا نهارًا، فقال في جرأة يحسد عليها في سياق التعليل لاختياره «صحيح البخاري» بالذات للتشكيك في أحاديثه: «هي أن يكون الرجوع بأحاديث غيره إلى القرآن أولى وأهم باعتبار أنه عمدة المراجع لأصح الأحاديث»(١).

ومن ذلك ما يدأب فيه الرافضة -قبحهم اللَّه-، ونكس راياتهم من الطعن في صحابة رسول اللَّه ﷺ، وتصويرهم -إلا خمسة منهم- في أشنع صورة وأقبحها، وكلما عظم بلاء الصحابي في رفع راية الإسلام ونصرته بالعلم والعمل والجهاد، عظم حظه من تطاولهم وأحقادهم، كالخلفاء الثلاثة الراشدين، والمجاهدين الفاتحين الذين أطفأوا نار المجوسية، وكسروا ظهر الكسروية؛ ليتوسلوا بذلك إلى الطعن في هاديهم ومعلمهم ومربيهم ﷺ.

ولقد فقه السلف هذه الحقيقة، وتنبهوا لمراميها البعيدة، فكشفوا عوارها، وهتكوا سترها.

فعن مصعب بن عبداللَّه قال: «حدثني أبي عبداللَّه بن مصعب الزبيري، قال: قال لي أمير المؤمنين المهدي: «يا أبا بكر! ما تقول فيمن تنقص أصحاب رسول اللَّه ﷺ؟»».

قال: قلت: «زنادقة»، قال: «ما سمعت أحدًا قال هذا قبلك!»، قال: قلت: «هم قوم أرادوا رسول اللَّه ﷺ بنقص، فلم يجدوا أحدًا من الأمة يتابعهم على ذلك، فتنقصوا هؤلاء عند أبناء هؤلاء، وهؤلاء عند أبناء هؤلاء، فكأنهم قالوا: رسول اللَّه ﷺ يصحبه صحابة السوء، وما أقبح

(١) «الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» لسيد صالح أبو بكر (ص ١).

بالرجل أن يصحبه صحابة السوء!»، فقال: «ما أراه إلا كما قلت»[١].

وقال الإمام أحمد -رحمه اللَّه-: «إذا رأيت أحدًا يذكر أصحاب رسول اللَّه ﷺ بسوء؛ فاتهمه على الإسلام».

وقال الإمام أبو زرعة -رحمه اللَّه تعالى-: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول اللَّه ﷺ حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[٢].

فكل من أراد طعن الإسلام طعن في رموزه وحملة شريعته، والذابين عن حوزته.

قال الإمام يحيى بن معين -رحمه اللَّه-: «إذا رأيت الرجل يتكلم في حماد بن سلمة، وعكرمة مولى ابن عباس؛ فاتهمه على الإسلام».

وقال الإمام أحمد -رحمه اللَّه-: «إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة؛ فاتهمه على الإسلام؛ فإنه كان شديدًا على المبتدعة».

وقال أسود بن سالم: «كان ابن المبارك إمامًا يقتدى به، كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلاً يغمز ابن المبارك؛ فاتهمه على الإسلام».

وقال سفيان بن وكيع: «أحمد عندنا محنة، من عاب أحمد؛ فهو عندنا فاسق».

وقيل: «أحمد محنة، به يعرف المسلم من الزنديق».

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٧٤).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ١٠١).

وقال الدورقي: «من سمعته يذكر أحمد بن حنبل بسوء؛ فاتهمه على الإسلام».

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة ... وبحب أحمد يعرف المتنسك
وإذا رأيت لأحمد متنقصًا ... فاعلم بأن ستوره ستهتك

ومن ذلك: حرص الأبواق المنافقة على الطعن في المجددين الذين بعثوا سنة النبي ﷺ، وذبوا عن دعوة التوحيد إلى يومنا هذا.

فمن وافق القوم في تطاولهم على رموز الإسلام؛ فقد أعانهم من حيث يدري أو من حيث لا يدري على تحقيق غاياتهم الخبيثة، وشمت بنا أعداء الدين، و:

كل المصائب قد تمر على الفتى ... وتهون غير شماتة الأعداء

وقال هارون لأخيه موسى -عليه السلام-: ﴿فلا تشمت بي الأعداء﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وقد أمرنا رسول اللّه ﷺ أن نعوذ باللّه -تعالى- من «شماتة الأعداء»(١).

وعن أيوب قال: مرض أبو قلابة بالشام، فعاده عمر بن عبدالعزيز، وقال: «يا أبا قلابة! تشدد لا يشمت بنا المنافقون»(٢).

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٦١٦).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٤).

أسباب ظاهرة التطاول على العلماء

جماعها: الانحراف عن هدي السلف الصالح في التربية والتأديب، والتعليم والتهذيب، أما بيانها؛ فدونكه:

السبب الأول: تشييخ الصحف، وافتقاد القدوة:

فقد كان السلف يمنعون من كانت وسيلته إلى الفقه الكتب من الفتوى، ومن التدريس، كما يمنعون من تلقي القرآن من المصحف من الإقراء.

قال أبو زرعة: «لا يفتي الناس صحفي، ولا يقرئهم مصحفي»[1].

وقال بعضهم: «من أعظم البلية: تشييخ الصيحفة».

وقال الإمام الشافعي -رحمه الله-: «من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام».

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة ... يكن من الزيغ والتحريف في حرم
ومن كان أخذه للعلم عن كتب ... فعلمه عند أهل العلم كالعدم

وقال الإمام ابن جماعة -رحمه الله-: «وليجتهد على أن يكون الشيخ ممن له على العلوم الشرعية تمام الاطلاع، وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثرة بحث وطول اجتماع، لا ممن أخذ عن بطون الأوراق، ولم يعرف بصحبة المشائخ الحذاق»[2].

---

(١) «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٩٧).

(٢) «تذكرة السامع والمتكلم» (ص ٨٧).

قال القاضي عياض[١] -رحمه اللَّه- في ترجمة أبي جعفر الداودي الأسدي: «بلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاءهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك فأجابوه: اسكت لا شيخ لك! أي: لأن درسه كان وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل بإدراكه، يشيرون أنه لو كان له شيخ يفقهه حقيقة الفقه؛ لعلم أن بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان».

وأصل هذا الجواب قديم، قائم في نفوس العلماء سلفًا وخلفًا، وممن روي عنه من الأئمة المتقدمين: أبو حنيفة -رحمه اللَّه تعالى-، فقد أسند الخطيب: قيل لأبي حنيفة: «في المسجد حلقة ينظرون في الفقه»، فقال: «لهم رأس؟»، قالوا: لا، قال: «لا يفقه هؤلاء أبدًا»[٢].

وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي -رحمه اللَّه تعالى-: «وإذا ثبت أنه لا بد من أخذ العلم عن أهله؛ فلذلك طريقان:

أحدهما: المشافهة، وهي أنفع الطريقين وأسلمهما؛ لوجهين[٣]:

الأول: خاصية جعلها اللَّه -تعالى- بين المعلم والمتعلم، يشهدها كل من زاول العلم والعلماء، فكم من مسألة يقرؤها المتعلم في كتاب، ويحفظها ويرددها على قلبه، فلا يفهمها، فإذا ألقاها إليه المعلم فهمها بغتة، وحصل له العلم بها بالحضرة؟ وهذا الفهم يحصل إما بأمر عادي من قرائن أحوال،

---

(١) «ترتيب المدارك» (٤/ ٦٢٣).

(٢) «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٨٣).

(٣) لم يذكر إلا وجهًا واحدًا؛ فتأمل.

وإيضاح موضع إشكال لم يخطر للمتعلم ببال، وقد يحصل بأمر غير معتاد، ولكن بأمر يهبه اللَّه للمتعلم عند مثوله بين يدي المعلم، ظاهر الفقر بادي الحاجة إلى ما يلقى إليه.

وهذا ليس ينكر؛ فقد نبه عليه الحديث الذي جاء: «إن الصحابة انكروا أنفسهم عندما مات رسول اللَّه ﷺ»[1].

وحديث حنظلة الأسيدي حين شكا إلى رسول اللَّه ﷺ أنهم إذا كانوا عنده وفي مجلسه كانوا على حال يرضونها، فإذا فارقوا مجلسه زال ذلك عنهم، فقال رسول اللَّه ﷺ: «لو أنكم تكونون كما تكونون عندي؛ لأظلتكم الملائكة بأجنحتها»[2].

وقد قال عمر بن الخطاب: «وافقت ربي في ثلاث»[3]، وهي من فوائد مجالسة العلماء؛ إذ يفتح للمتعلم بين أيديهم ما لا يفتح له دونهم، ويبقى ذلك النور لهم بمقدار ما بقوا في متابعة معلمهم، وتأدبهم معه، واقتدائهم به؛ فهذا الطريق نافع على كل تقدير.

وقد كان المتقدمون لا يكتب منهم إلا القليل، وكانوا يكرهون ذلك، وقد كرهه مالك، فقيل له: فما نصنع؟ قال: «تحفظون وتفهمون حتى تستنير قلوبكم، ثم لا تحتاجون إلى الكتابة».

وحكي عن عمر بن الخطاب كراهية الكتابة، وإنما ترخص الناس في ذلك عندما حدث النسيان، وخيف على الشريعة الاندراس.

---

(١) «صحيح البخاري» (١٢٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠٢)، ومسلم (٢٣٩٩).

الطريق الثاني: مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين، وهو -أيضًا- نافع في بابه؛ بشرطين:

الأول: أن يحصل له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب، ومعرفة اصطلاحات أهله، ما يتم له به النظر في الكتب، وذلك يحصل بالطريق الأول، ومن مشافهة العلماء، أو مما هو راجع إليه، وهو معنى قول من قال: «كان العلم في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، ومفاتحه بأيدي الرجال»، والكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئًا، دون فتح العلماء، وهو مشاهد معتاد.

والشرط الآخر: أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين، وأصل ذلك التجربة والخبر.

أما التجربة؛ فهو أمر مشاهد في أي علم كان، فالمتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما يبلغه المتقدم، وحسبك من ذلك أهل كل علم عملي أو نظري، فأعمال المتقدمين -في إصلاح دنياهم ودينهم- على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالع سيرهم، وأقوالهم، وحكاياتهم؛ أبصر العجب في هذا المعنى.

وأما الخبر؛ ففي الحديث: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[1].

وفي هذا إشارة إلى أن كل قرن مع ما بعده كذلك.

وعن ابن مسعود؛ أنه قال: «ليس عام إلا الذي بعده شر منه، لا أقول

---

(١) رواه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) بلفظ: «خير الناس قرني».

عام أمطر من عام، ولا عام أخصب من عام، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيهدم الإسلام ويثلم[١].

ومعناه موجود في «الصحيح» في قوله: «ولكن ينتزعه مع قبض العلماء بعلمهم؛ فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون»[٢].

والأخبار هنا كثيرة، وهي تدل على نقص الدين والدنيا، وأعظم ذلك العلم؛ فهو إذًا في نقص بلا شك.

فلذلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم؛ أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أي نوع كان، وخصوصًا علم الشريعة، الذي هو العروة الوثقى، والوزر الأحمى، وباللَّه تعالى التوفيق»[٣].

وفصل بكر بن عبداللَّه أبو زيد أهمية التلقي عن الأشياخ فقال: «الأصل في الطلب أن يكون بطريق التلقين والتلقي عن الأساتيذ، والمثافنة للأشياخ، والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف وبطون الكتب، والأول من باب أخذ النسيب عن النسيب الناطق وهو المعلم، أما الثاني عن الكتاب؛ فهو جماد فأنى له اتصال النسب.

وقد قيل: «من دخل في العلم وحده خرج وحده»[٤]؛ أي: من دخل

---

(١) رواه الدارمي (١/ ٦٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٩) وغيرهما.

(٢) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٣) «الموافقات» (١/ ١٤٥-١٥٤).

(٤) «الجواهر والدرر» للسخاوي (١/ ٥٨).

في طلب العلم بلا شيخ خرج منه بلا علم؛ إذ العلم صنعة، وكل صنعة محتاج إلى صانع، فلا بد إذًا لتعلمها من معلمها الحاذق.

وهذا يكاد يكون محل إجماع كلمة من أهل العلم إلا من شذ مثل: علي بن رضوان المصري الطبيب (م سنة ٤٥٣ هـ)، وقد رد عليه علماء عصره، ومن بعدهم، قال الحافظ الذهبي -رحمه اللَّه تعالى- في ترجمته له[1]:

«ولم يكن له شيخ، بل اشتغل بالأخذ عن الكتب، وصنف كتابًا في تحصيل الصناعة من الكتب، وأنها أوفق من المعلمين وهذا غلط» ا.هـ.

وقد بسط الصفدي في «الوافي» الرد عليه، وعنه الزبيدي في «شرح الإحياء» عن عدد من العلماء معللين له بعدة علل؛ منها ما قاله ابن بطلان في الرد عليه:

«السادسة: يوجد في الكتاب أشياء تصد عن العلم وهي معدومة عند المعلم، وهي التصحيف العارض من اشتباه الحروف مع عدم اللفظ، والغلط بروغان البصر، وقلة الخبرة والإعراب، أو فساد الموجود منه، وإصلاح الكتاب وكتابة ما لا يقرأ، وقراءة ما لا يكتب، ومذهب صاحب الكتاب، وسقم النسخ، ورداءة النقل، وإدماج القارئ مواضع المقاطع، وخلط مبادئ التعليم، وذكر ألفاظ مصطلح عليها في تلك الصناعة، وألفاظ يونانية لم يخرجها الناقل من اللغة كالنورس، فهذه كلها معوقة عن العلم، وقد استراح من تكلفها عند قراءته على المعلم.

وإذا كان الأمر على هذه الصورة؛ فالقراءة على العلماء أجدى وأفضل من قراءة الإنسان لنفسه وهو ما أردنا بيانه...

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٠٥).

قال الصفدي: ولهذا قال العلماء: لا تأخذ العلم من صحفي، ولا من مصحفي؛ يعني: لا تقرأ القرآن على من قرأ من المصحف، ولا الحديث وغيره على من أخذ ذلك من الصحف...» ا.هـ.

والدليل المادي القائم على بطلان نظرة ابن رضوان: أنك ترى آلاف التراجم والسير على اختلاف الأزمان ومر الأعصار وتنوع المعارف، مشحونة بتسمية الشيوخ والتلاميذ ومستقل من ذلك ومستكثر، وانظر شذرة من المكثرين عن الشيوخ حتى بلغ بعضهم الألوف كما في «العزاب» من «الإسفار» لراقمه.

وكان أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي[١] إذا ذكر عنده ابن مالك، يقول: أين شيوخه؟

وقال الوليد[٢]: كان الأوزاعي يقول: «كان هذا العلم كريمًا يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب، دخل فيه غير أهله».

ولا ريب أن الأخذ من الصحف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقط ولا شكل، فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتاب محرر.

ولابن خلدون مبحث نفيس في هذا كما في «المقدمة»[٣] له، ولبعضهم:

---

(١) مقدمة التحقيق لكتاب «الغنية» للقاضي عياض (ص ١٦-١٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١٤).

(٣) (٤/ ١٢٤٥).

من لم يشافه عالمًا بأصوله فيقينه في المشكلات ظنون

وكان أبو حيان كثيرًا ما ينشد:

يظن الغمر أن الكتب تهدي أخا فهمٍ لإدراك العلوم
وما يدري الجهول بأن فيها غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى تصير أضل من «توما الحكيم»[(١)]

السبب الثاني: استعجال التصدر قبل تحصيل الحد الأدنى من العلم الشرعي بحجة الدعوة.

يقول: الدكتور ناصر العقل: «ومن الأخطاء التي ينبغي التنبيه عليها في مسألة الفقه، فصل الدعوة عن العلم، هذه توجد في الشباب أكثر من غيرهم، يقولون: الدعوة شيء، والفقه في الدين شيء آخر، فلذلك نجد أن بعض الشباب يهتم بالدعوة عمليًّا، ويبذل فيها جهده ووقته، لكن تحصيله للفقه والعلم الشرعي قليل جدًّا، مع أن العكس هو الصحيح، ينبغي أن يتعلم، وأن يتفقه، وأن يأخذ العلوم الشرعية ثم يدعو، ولا مانع أن يؤجل الدعوة سنة، أو سنتين، أو خمسًا حتى يشتد عوده، ويكون عنده من العلم الشرعي ما يدعو به، أما أن يبدأ بعض الشباب بالدعوة للَّه -سبحانه وتعالى- بمجرد العاطفة وعلم قليل، ثم ينقطع عن العلم وعن المشايخ، فهذه على المدى البعيد سيكون لها أثرها الخطير في الأمة، سيخرج دعاة بلا علماء، كما حصل في البلاد الإسلامية الأخرى»[(٢)].

---

(١) «حلية طالب العلم» (٢٢- ٢٤).

(٢) «الفقه في الدين» (ص ٥٨).

قال عمر -رضي اللَّه عنه-: «تفقهوا قبل أن تسودوا»[١].

وقال الشافعي -رحمه اللَّه-: «إذا تصدر الحدث؛ فاته علم كثير»[٢].

وعن مالك قال: «أخبرني رجل دخل على ربيعة بن أبي عبدالرحمن، فوجده يبكي، فقال له: ما يبكيك؟ وارتاع لبكائه، فقال له: أدخلت عليك مصيبة؟ فقال: «لا، ولكن استفتي من لا علم له، وظهر في الإسلام أمر عظيم، ولبعض من يفتي ههنا أحق بالسجن من السراق»[٣].

قال الإمام الشاطبي -رحمه اللَّه-: «... السائل لا يصح أن يسأل من لا يعتبر في الشرعية جوابه؛ لأنه إسناد أمرٍ إلى غير أهله، والإجماع على عدم صحة مثل هذا، بل لا يمكن في الواقع؛ لأن السائل يقول لمن ليس بأهل لما سئل عنه: أخبرني عما لا تدري! وأنا أسند أمري لك فيما نحن بالجهل به على سواء، ومثل هذا لا يدخل في زمرة العقلاء، إذ لو قال له: دلني في هذه المفازة على الطريق إلى الموضع الفلاني، وقد علم أنهما في الجهل بالطريق سواء؛ لعدَّ من زمرة المجانين، فالطريق الشرعي أولى؛ لأنه هلاك أخروي، وذلك هلاك دنيوي خاصة»[٤].

السبب الثالث: التعالم وتصدر الأحداث:

فترى «أبتثيا»[٥] صريع الجهل، متشبعًا بما لم يعط، ينصب نفسه مرجعًا

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٦٦).

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٦٦).

(٣) «جامع بيان العلم» (١٢٢٥/ ٢٤١٠).

(٤) «الموافقات» (٤/ ١٩٢-١٩٣).

(٥) الذي يعرف حروف الهجاء: أ ب ت ث ... إلخ.

للفتيا، ويتملكه العجب؛ فيلمز أكابر العلماء، ويفري أعراضهم، ويسفه أقوالهم، فيصد الناس عن سبيل ربهم، يصدهم عن الأدلاء عليه.

عن عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-، قال: «إنكم لن تزالوا بخير ما دام العلم في كباركم، فإذا كان العلم في صغاركم سفَّه الصغير الكبير»[١].

وقال معاوية -رضي الله عنه-: «إن أغرى الضلالة لرجل يقرأ القرآن؛ فلا يفقه فيه، فيعلمه الصبي والعبد والمرأة، فيجادلون به أهل العلم»[٢].

ولقد أصاب المأمون عندما قال -متهكمًا بهذا الضرب من الطلبة-: يطلب أحدهم الحديث ثلاثة أيام، ثم يقول: «أنا من أهل الحديث».

وفي هؤلاء يقول أبو الحسن القالي -رحمه الله-:

لما تبدلت المجالس أوجهًا ... غير الذي عهدته من علمائها

ورأيتها محفوفة بسوى الأولى ... كانوا ولاة صدورها وفنائها

أنشدت بيتًا سائرًا متقدمًا ... والعين قد شرقت بجاري مائها

أما الخيام فإنها كخيامهم ... وأرى نساء الحي غير نسائها

ويقول -أيضًا-:

تصدر للتدريس كل مهوس ... بليد تسمى بالفقيه المدرس

فحق لأهل العلم أن يتمثلوا ... ببيت قديم شاع في كل مجلس

لقد هزلت حتى بدا من هزالها ... كلاها وحتى سامها كل مفلس

---

(١) «جامع بيان العلم» رقم (١٠٥٩).

(٢) «جامع بيان العلم» رقم (٢٣٦٥) (ص ١٢٠٣).

السبب الرابع: الاغترار بكلام العلماء بعضهم في بعض.

فيحاول بعضهم اعتبار ذلك موضع أسوة وقدوة، غافلاً عن القاعدة الجليلة التي أصلها العلماء في ذلك، وهي أن «كلام الأقران في بعضهم البعض يطوى، ولا يحكى»؛ إما لأنه ناشئ عن اجتهاد أو تأويل، وإما لأنه ناشئ عن تنافس ومعاصرة ومنافرة مذهبية، مما لا يكاد يسلم منه بشر، وما ينقل من ذلك إما لا يصح عنهم، وإما يصح فيجب أن نغض الطرف عنه، ونحمله ما أمكن على أحسن الوجوه، وإلا فيجب طيه وكتمانه، والاشتغال بالاستغفار لهم؛ كما رغبنا القرآن الكريم في ذلك.

وقال الحافظ الذهبي -رحمه اللَّه تعالى-: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم اللَّه، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس»[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[٢].

وقال الإمام الطبري: «لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك؛ للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه»[٣].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).

(٣) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٤٢٨).

وقال الإمام أبو عمر بن عبدالبر -رحمه اللَّه-: «والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم؛ لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة، تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها، من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر»[١].

وقال الإمام تاج الدين السبكي -رحمه اللَّه-: «... فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، فيغير على الكتاب والمؤلف ومن عاشره، واستن بسنته مع أن المؤلف لم يرد ذلك الوجه الذي وصل إليه هذا الرجل، فإذا كان الرجل ثقة ومشهودًا له بالإيمان والاستقامة؛ فلا ينبغي أن يحمل كلامه وألفظ كتاباته على غير ما تعود منه، ومن أمثاله، بل ينبغي التأويل الصالح، وحسن الظن الواجب به وبأمثاله»[٢].

وقال -أيضًا- رحمه اللَّه-: «ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض؛ إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك، ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض.

فإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد

(١) «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٩٣).

(٢) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ٥٣).

ابن حنبل والحارث المحاسبي، وهلم جرًّا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبدالسلام والشيخ تقي الدين ابن الصلاح، فإنك إن اشتغلت بذلك خشيت عليك الهلاك، فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل ربما لم يفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يفعل ذلك فيما جرى بين الصحابة -رضي اللَّه عنهم-»[١].

فائدة: من يقضي بين العلماء[٢]؟

سئل يومًا العلامة أبو العباس عبداللَّه بن أحمد بن إبراهيم الأبياني عن فقيهين من أصحابه وتلاميذه، وهما: أبو القاسم بن زيد، وسعيد بن ميمون، فقيل له: «أيهما أفقه»، فقال: «إنما يفصل بين عالمين من هو أعلم منهما»[٣].

إذا تلاقى الفحول في لَجَب فكيف حال الغصيص في الوسط

السبب الخامس: الاغترار بمسلك الإمام ابن حزم -رحمه اللَّه- في شدته على الأئمة.

فيحسب طالب العلم أن هذه الشدة من الغيرة المحمودة على الحق، ومن نصرة الدين، وينسى أنه «لا أسوة في الشر».

قال الإمام الحافظ الذهبي -رحمه اللَّه- في ترجمة ابن حزم: «...وصنف في ذلك كتبًا كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجج العبارة، وسب وجدع، فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها انتقادًا، ونفروا

---

(١) «طبقات الشافعية» (٢/ ٣٩).

(٢) انظر: «الرد الوافر» (ص ١٤-٢٠).

(٣) «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٥٠).

منها، وأحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، و فتشوها انتقادًا واستفادة، وأخذًا ومؤاخذةً، ورأوا فيها الدُّرَّ الثمين ممزوجًا في الرَّصف بالخرز الثمين، فتارة يطربون، ومرة يعجبون، ومن تفرده يهزؤون، وفي الجملة؛ فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول اللَّه ﷺ»[١].

وقال الإمام الشاطبي -رحمه اللَّه تعالى- بعد أن بين أن من علامات العالم المتحقق أن يكون قد تلقى العلم عن الشيوخ ولازمهم: «... وبهذا وقع التشنيع على ابن حزم الظاهري، وأنه لم يلازم الأخذ عن الشيوخ، ولا تأدب بآدابهم، وبضد ذلك كان العلماء الراسخون، كالأئمة الأربعة وأشباههم»[٢].

السبب السادس: جهل المنتقدين بأقدار من ينتقدونهم من العلماء:

وبالتالي لا ينزلونهم منازلهم، ويبخسونهم مكانتهم التي يستحقونها، ولعل أنجع علاج لذلك التعامل المباشر مع العالم، ولحظ سلوكه وسمته وهديه، أو مطالعة ترجمته ومصنفاته إن فاتت لقياه، ومعاشرة تلامذته، وهاك هذه الواقعة.

قال ابن المبارك: «قدمت الشام على الأوزاعي؛ فرأيته ببيروت، فقال لي: «يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟»، فرجعت إلى بيتي، فأقبلت على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالث، وهو -أي: الأوزاعي- مؤذن مسجدهم وإمامهم، والكتاب في يدي، فقال: «أي شيء

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٦-١٨٧).

(٢) «الموافقات» (١/ ١٤٤).

هذا الكتاب؟»، فناولته، فنظر في مسألة منها وقعت عليها: قاله النعمان، فما زال قائمًا بعد ما أذن حتى قرأ صدرًا من الكتاب، ثم وضع الكتاب في كمه، ثم أقام وصلى، ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها، فقال لي: «يا خراساني! من النعمان بن ثابت هذا؟»، قلت: «شيخ لقيته بالعراق»، فقال: «هذا نبيل من المشايخ؛ اذهب فاستكثر منه»، قلت: «هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه».

ثم لما اجتمع الأوزاعي بأبي حنيفة بمكة جاراه في تلك المسائل، فكشفها له بأكثر مما كتبها ابن المبارك عنه، فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك: «غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله، وأستغفر اللَّه -تعالى-، لقد كنت في غلط ظاهر، الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه»[1].

ومما يبين أهمية مخالطة العالم ومعرفة سيرته وتأثير ذلك في حفظ حرمته، قول بعض من ترجم لشيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن أفاض في الثناء عليه: «... ومن خالطه وعرفه فقد ينسبني إلى التقصير فيه، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه».

ومثله قول الحافظ ابن حجر -رحمه اللَّه-: «إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال يلزمه التحري في النقل، فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقعة أمر فادح -سواء كان قولاً أو فعلاً أو موقفًا- في حق المستور، فينبغي أن لا يبالغ في إفشائه، ويكتفي بالإشارة؛ لئلا يكون وقعت منه فلته، ولذلك يحتاج المسلم أن يكون عارفًا بمقادير الناس وبأحوالهم ومنازلهم؛ فلا يرفع الوضيع،

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخه» (١٣/ ٣٣٨).

ولا يضع الرفيع»[١].

وقال الخليفة الراشد عثمان بن عفان -رضي اللَّه عنه-: «... واحفظ لكل منزلته، وأعطهم جميعًا بقسطهم من الحق؛ فإن المعرفة بالناس بها يصاب العدل».

ألا ما أكثر المواقف العدائية التي بنيت على أساس مبدأ: «سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته»، فترى الرجل منحرفًا عن أهل الفضل بسبب الغواية في الرواية.

فلا تلمهم على إنكار ما نكروا   فإنما خلقوا أعداء ما جهلوا

فإذا قيض اللَّه له من الأسباب ما يطلعه على الحقيقة؛ انقشعت سحب الأباطيل، وأسفرت شمس الحقيقة.

السبب السابع: التأثر بفوضوية الغربيين ونعراتهم:

ويتضح هذا في سلوك بعض الشباب الذين يبتلون بالإقامة في ديار الغرب، فيتشربون منهم بعض القيم، وبخاصة سلوكهم إزاء أكابرهم وعظمائهم، بحجة حرية الرأي والتعبير، واعتزازًا بما يدينون به من «الفوضوية» التي يسمونها «ديمقراطية»، دون أن يتفطن هؤلاء الشباب إلى الفروق بين القيم الإسلامية وبين القيم الغربية.

فمن مظاهر الديمقراطية تحكيم رجل الشارع في قضايا الأمة المصيرية[٢]، في حين أن الإسلام يجعل الحكم في ذلك إلى أولي الأمر، أهل

---

(١) «ذيل التبر المسبوك» للسخاوي (ص ٤).

(٢) حتى لو كان ساقط العدالة، أو غارقًا في الجهالة يحتاج ليتعرف على مرشحه أن يوضع له «الرمز الانتخابي» كالساعة والسيارة والنخلة!!

الحل والعقد المؤهلين للنظر في هـذه القضايا دون غيرهم، قال -تعالى-: ﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ [النساء: ٨٣].

وهذا رسول اللَّه ﷺ يسمي رجل الشارع هذا بالرويبضة، ويجعل إقحامه في القضايا العامة المصيرية من أشراط الساعة، فعن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-، قال رسول اللَّه ﷺ: «سيأتي على الناس سنوات خداعات، يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة، قيل: وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه، يتكلم في أمر العامة»[1].

وقال ﷺ للأعرابي الذي سأله: متى الساعة؟ «فإذا ضيعت الأمانة؛ فانتظر الساعة»، قال: كيف إضاعتها؟، قال: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله؛ فانتظر الساعة»[2].

وتأمل موقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي اللَّه عنه- لما أراد أن يتحدث في موسم الحج عن يوم السقيفة، قال له عبدالرحمن بن عوف -رضي اللَّه عنه-: «لا تفعل! فإن الموسم يجمع رعاع الناس، وغوغاءهم، فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وألا يعوها وألا يضعوها على موضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة؛ فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكنًا، فيعي أهل العلم مقالتك،

---

(١) حسن - أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٢)، والحاكم (٤/ ٤٦٥، ٥١٢)، والإمام أحمد (٢/ ٢٩١)، وحسنه الألباني -رحمه اللَّه- في «الصحيحة» رقم (١٨٨٧).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٤٢ - «فتح»).

ويضعوها على موضعها»[١].

السبب الثامن: التعصب الحزبي، والبغي، وعقد الولاء على غير الكتاب والسنة.

فبعض الناس يربون أتباعهم على الولاء لأشخاصهم، والانتماء لذواتهم، أو جماعاتهم، ويوالون في ذلك ويعادون، دون اعتبار لمبدأ الحب في اللَّه، والبغض في اللَّه، وفي هؤلاء يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه تعالى-:

«وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته، ويعادي على ذلك، بل عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان، ومن عرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدًا بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه، ويقدم من قدم اللَّه ورسوله عليه، ويفضل من فضله اللَّه ورسوله»[٢].

وقال -أيضًا- رحمه اللَّه تعالى-:

«ومن نصب شخصًا كائنًا من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل؛ فهو ﴿من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا﴾ [الروم: ٣٢]، وإذا تفقه الرجل، وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين، مثل أتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم، ويعادي من خالفهم»[٣].

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٢٠٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥١٢).

(٣) المصدر السابق (٢٠/ ٨-٩).

وقال -أيضًا- رحمه اللَّه تعالى-:

«وليس للمعلمين أن يحزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى... وإذا وقع بين معلم ومعلم، أو تلميذ وتلميذ، أو معلم وتلميذ خصومة ومشاجرة، لم يجز لأحد أن يعين أحدهما حتى يعلم الحق، فلا يعاونه بجهل ولا بهوى، بل ينظر في الأمر؛ فإذا تبين له الحق أعان المحق منهما على المبطل، سواء كان المحق من أصحابه أو أصحاب غيره، وسواء كان المبطل من أصحابه أو أصحاب غيره، فيكون المقصود عبادة اللَّه وحده، وطاعة رسوله، واتباع الحق والقيام بالقسط، قال اللَّه -تعالى-: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء للَّه ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فاللَّه أولى بهما، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا، وإن تلووا أو تعرضوا فإن اللَّه كان بما تعملون خبيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

ومن مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه، فقد حكم بحكم الجاهلية، وخرج عن حكم اللَّه ورسوله، والواجب على جميعهم أن يكونوا يدًا واحدة مع المحق على المبطل، فيكون المعظم عندهم من عظمه اللَّه ورسوله، والمقدم عندهم من قدمه اللَّه ورسوله، والمحبوب ما يرضي اللَّه ورسوله، لا بحسب الأهواء، فإن من يطع اللَّه ورسوله فقد رشد، ومن يعص اللَّه ورسوله؛ فإنه لا يضر إلا نفسه»[١] ا.هـ.

السبب التاسع: التحاسد والتنافس على الغلو والرياسة.

عن يوسف بن أسباط: سمعت سفيان يقول: «ما رأيت الزهد في شيء

---

(١) المصدر السابق نفسه (٢٨/ ١٥-١٧).

أقل منه في الرياسة، ترى الرجل يزهد في المطعم والمشرب والمال والثياب، فإن نوزع في الرئاسة، حامى عليها وعادى».

وقال الفضيل بن عياض: «ما من أحد أحب الرياسة إلا حسد وبغى وتتبع عيوب الناس، وكره أن يذكر أحد بخير».

وقال سفيان الثوري: «ما أحب أحد الرياسة إلا أحب ذكر الناس بالنقائص والعيوب، ليتميز هو بالكمال، ويكره أن يذكر الناس أحدًا عنده بخير».

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه ... بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل

وليس من الإنصاف أن يدفع الفتى ... يد النقص عنه بانتقاص الأفاضل

وقال الأوزاعي -رحمه اللَّه- لبقية بن الوليد:

«... يا بقية لا تذكر أحدًا من أصحاب محمد نبيك ﷺ إلا بخير، ولا أحدًا من أمتك، وإذا سمعت أحدًا يقع في غيره؛ فاعلم أنه إنما يقول: أنا خير منه».

لطيفة: إذا كنت خاملاً؛ فتعلق بعظيم!

«كان أحمد بن عبدالدائم بن يوسف بن ساهل شاعرًا مشهورًا مولعًا بالهجاء، حتى إنه لما دخل دمشق، قدم لقاضيها شهاب الدين الخوئي قصيدة هجو، فردها إليه، وقال: «كأنك ذاهل»، قال: «بل لست بذاهل، بل صنعت ذلك عمدًا لأشتهر؛ لأني رأيت الناس اجتمعوا على الثناء عليك، فرأيت أن أخالفهم، فإني لو مدحتك فأعطيتني لم يشعر بي أحد، فإذا هجوتك وعزرتني يقال: «ما هذا؟»، فيقال: «هذا غريم القاضي»، فأشتهر[1].

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ١٧١).

السبب العاشر: عدم التثبت في النقل:

«فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله»[١].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه اللَّه تعالى-: «إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال، يلزمه التحري في النقل، فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقعة أمر فادح، سواء كان قولاً أو فعلاً أو موقفًا في حق المستور، فينبغي أن لا يبالغ في إفشائه، ويكتفي بالإشارة؛ لئلا يكون وقعت منه فلتة، ولذلك يحتاج المسلم أن يكون عارفًا بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم، فلا يرفع الوضيع، ولا يضع الرفيع»[٢] ا.هـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه اللَّه تعالى-: «من الغلط الفاحش الخطر قبول قول الناس بعضهم ببعض، ثم يبني عليه السامع حبًّا وبغضًا ومدحًا وذمًّا، فكم حصل بهذا الغلط أمور صار عاقبتها الندامة، وكم أشاع الناس عن الناس أمورًا لا حقائق لها بالكلية، أو لها بعض الحقيقة، فنميت بالكذب والزور، وخصوصًا من عرفوا بعدم المبالاة بالنقل،

---

(١) «المقدمة» لابن خلدون (٣٥ - ٣٦).

(٢) «ذيل التبر المسبوك» للسخاوي (ص ٤).

أو عرف منهم الهوى، فالواجب على العاقل التثبت والتحرز وعدم التسرع، وبهذا يعرف دين العبد ورزانته وعقله»[١] ا.هـ.

السبب الحادي عشر: الفراغ:

فإن الاشتغال بلغو القول وتجريح الآخرين وسائر آفات اللسان إنما هو ثمرة الفراغ الذي لم يبادر صاحبه إلى ملئه بالعمل الصالح.

قال ﷺ: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»[٢].

وقال الحسن البصري: «نفسك إن لم تشغلها بالحق، شغلتك بالباطل».

فالطاعن في أهل الحق فارغ، وأهل الحق مشغولون بحقهم، ويقول المثل العربي: «ويل للشجي من الخلي، وويل للعالم من الجاهل»، والشجي: هو المشغول، والخلي: هو الفارغ.

السبب الثاني عشر: الجحود وعدم الإنصاف.

ومن مظاهره: تنكر الطالب لشيخه الذي طالما أفاده، وعلمه، وأحسن إليه لأجل زلة زلها، أو غضبة غضبها، فيجحد كل ما مضى من إحسانه إليه، ويقول كما تقول كافرات العشير: «ما رأيت منك خيرًا قط»، ويطلق لسانه في ذم شيخه، والتشنيع عليه، ويقول الشاعر في مثل هذا:

فيا عجبًا لمن ربَّيت طفلاً ... ألقمه بأطراف البنان

أعلمه الرماية كل يوم ... فلما اشتد ساعده رماني

أعلمه الفتوة كل حين ... فلما طرَّ شاربه جفاني

---

(١) «الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة» (٢٧٢-٢٧٣).

(٢) رواه البخاري (١١/ ٢٢٩).

أعلمه الرواية كل وقت فلما صار شاعرها هجاني

قال الشافعي -رحمه الله-: «الحر من راعى وداد لحظة، وانتمى لمن أفاده لفظة».

صحبة يوم نسب قريب وذمة يعرفها اللبيب

وكان محمد بن واسع يقول: «لا يبلغ العبد مقام الإحسان حتى يحسن إلى كل من صحبه ولو ساعة، وكان إذا باع شاة يوصي بها المشتري، ويقول: «قد كان لها معنا صحبة».

وكان الأولى بالجاحد الكفور أن يتمثل ما قاله الضيف الكريم لمضيفه الذي أحسن إليه؛ فقد «كان الرجل شجرة عنب كثيرة الثمر، فكان غارسها إذا مر به صديق له؛ اقتطف عنقودًا ودعاه، فيأكله، وينصرف شاكرًا.

فلما كان اليوم العاشر؛ قالت امرأة صاحب الشجرة لزوجها: ما هذا أدب الضيافة، ولكن أرى إن دعوت أخاك، فأكل النصف، مددت يدك معه مشاركًا، إيناسًا له، وتبسطًا، وإكرامًا، فقال: «لأفعلن ذلك غدًا».

فلما كان الغد، وانتصف الضيف في أكله، مد الرجل يده، وتناول حبة، فوجدها حامضة لا تساغ، وتفلها وقطب حاجبيه، وأبدى عجبه من صبر ضيفه على أكل أمثالها، فقال الضيف: «قد أكلت من يدك من قبل على مر الأيام حلوًا كثيرًا، ولم أحب أن أريك من نفسي كراهة لهذا، تشوب في نفسك عطاءك السالف»[1].

ومن مظاهر الجحود: الرجوع عن التعديل والتزكية إلى التجريح والذم لمحض الهوى وشهوات الأنفس، قال الزعفراني: «حج بشر المريسي، فلما

(١) انظر: «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي (٢/ ١٢١).

قدم قال: رأيت بالحجاز رجلاً ما رأيت مثله سائلاً ولا مجيبًا -يقصد الإمام الشافعي -رحمه اللَّه- قال: فقدم علينا ، فاجتمع إليه الناس، وخفوا عن بشر، فجئت إلى بشر، فقلت: «هذا الشافعي الذي كنت تزعم قد قدم»، قال: «إنه قد تغير عما كان عليه»، قال: «فما كان مثل بشر إلا مثل اليهود في شأن عبداللَّه بن سلام»[1].

رصاص من أحببته ذهب وذهب من لم ترض عنه رصاص

ومن مظاهر الجحود: الانكباب على مصنفات العالم والنهل من فيض علمه سرًّا، مع إظهار الاستغناء عنه، وذم كتبه في الملأ[2].

ومن مظاهره: تنكر منتسبي الدعوة للجيل السابق الذي عاصر مراحل التأسيس، وعانى ما اكتنفها من جهد وآلام، وليتهم إذ جحدوا كفوا ألسنتهم عن الأذى؛ إذًا لحمدوا أبلغ الحمد في زمن يصدق عليه قول القائل:

إنا لفي زمن ترك القبيح به من أكثر الناس: إحسان وإجمال

وقول الآخر:

عدنا في زماننا عن حديث المكارم
من كفى الناس شره فهو في جود حاتم

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٥).

(٢) وأكثر ما يقع هذا في زماننا مع العلامة الألباني الذي هو حقيق بقول القائل:

عتا في عرضه قوم سلاط لهم من نثر جوهره التقاط
همو حسدوه لما لم ينالوا مناقبه فقد فسقوا وشاطوا
وكانوا عن طرائقه كسالى ولكن في أذاه لهم نشاط

السبب الثالث عشر: استثمار المغرضين لزلات العلماء:

الحكم على زلة العالم هو من وظائف المجتهدين، فهم العارفون بما وافق أو خالف، أما غيرهم؛ فلا تمييز لهم في هذا المقام[١].

«فإن قيل: فهل لغير المجتهد من المتفقهين في ذلك ضابط يعتمده أم لا؟

فالجواب: إن له ضابطًا تقريبيًّا، وهو أن ما كان معدودًا في الأقوال غلطًا وزللاً قليل جدًّا في الشريعة، وغالب الأمر أن أصحابها منفردون بها، قلما يساعدهم عليها مجتهد آخر، فإذا انفرد صاحب قول عن عامة الأمة؛ فليكن اعتقادك أن الحق في المسألة مع السواد الأعظم من المجتهدين، لا من المقلدين»[٢].

(١) «الموافقات» (٥/ ١٣٩).

(٢) المصدر السابق (٥/ ١٤٠).

٤- في كل قرن سابقون

إن حمل عدول الأمة للعلم في كل قرن يدل على سبقهم إلى الخير، وهذا يدل على أن كل خلف فيه سابقون.

عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال:

«في كل قرن من أمتي سابقون»[١].

(١) حسن - أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٨)، وعنه الديلمي (٢/ ٣٣٣) معلقًا، ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٣٢).

قال شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢٠٠١): «وهذا إسناد جيد».

٥- انحرافات الفرق المخالفة للصراط المستقيم لا تخرج عن انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين

قال العلامة صديق حسن خان -رحمه اللَّه-:

«والحديث دليل واضح على تعديل أهل الحديث على لسان رسول الأمة ونبي الرحمة صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم.

وهذه فضيلة وشرافة لا يساويها شيء من الفضائل، ولكن هذا الفضل مشروط بالأوصاف المذكورة في هذا الحديث.

وقد وجدت هذه الصفات في عصابة الحديث، وجماعة المحدثين قديمًا وحديثًا، وللَّه الحمد.

وما أجمع هذا الحديث لأوصاف أهله واختصاصهم بها، فإن تلك الصفات لا توجد -على وجه الكمال- إلا في أهل السنة المطهرة.

ويدخل في هذا الحديث كل من هو عالم به، وبالكتاب، وفيه هذه الأوصاف.

وكذا كل من يصدق عليه أنه غال، أو مبطل، أو جاهل؛ فهو داخل في هؤلاء المنفيين.

بيان الفرق التي غالت في الدين

فمن الغالين الطائفة القائلة بوحدة الوجود، مستدلة -بزعمها- ببعض القرآن والحديث.

فهذا الاستدلال منهم بالكتاب والسنة تحريف لهما؛ لأنهما قاضيان

على كفر من قال بهذه المقالة، دلالة من النص، وإشارة منها.

ومنهم الطائفة الرافضة المدعية لحب أهل البيت، وهم عن حبهم بمعزل، وفتنتهم أشد الفتن الباقية في الإسلام.

ومنهم الخوارج الغالون في كتاب اللَّه، النافون للحديث والاحتجاج به.

ومنهم المعتزلة، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، ومن في معناهم من شعبهم، ومن غيرهم.

بيان من انتحل الباطل في الدين

وأما المبطلون فهم فلاسفة الإسلام، وحكماء هذه الملة، الذين انتحلوا أديان أهل اليونان، ومسائلهم ومقالاتهم، في كتبهم القديمة والجديدة، وتكلموا على بنائها في الأحكام الشرعية، وأسسوا قواعد عقلية، وافتخروا بهذا الانتحال، وباهوا بذلك القيل والقال، وهم -في الحقيقة- أعداء الإسلام، ومبطلو دين خير الأنام، وعلمهم هذا انتحال لدين اليونان، وإبطال للملة المحمدية.

ومن جملة هؤلاء كان «ابن سينا»، وأضرابه، وبعض الرافضة؛ كالنصير الطوسي، وغيرهما.

الجاهلون في الدين هؤلاء المقلدون للمذاهب

وأما الجاهلون فمنهم مقلدة المذاهب؛ جهلوا كتاب اللَّه وسنة رسوله -صلى اللَّه عليه وآله وسلم-، واتخذوا مقالات الأئمة الكرام ديانة لهم، ومنهاجًا ينهجون إليه وشرعة يسلكونها.

إذا وقفوا على آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة تخالف

مذهبهم؛ صاروا يؤولونها على غير تأويلها، ويصرفونها عن ظاهرها إلى ما تقرر عندهم من المذاهب والمشارب، وطفقوا يطعنون على من عمل بفحواها الظاهر، ومبناها الباهر، كأن الدين -عندهم- هو ما جاء عن آبائهم وأسلافهم، دون ما جاء عن اللَّه في كتابه، أو عن رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وآله وسلم- في سنته.

مع أن كتاب اللَّه العزيز سابق على وجود إمامهم ومقالاته، وسنة رسوله ﷺ المطهرة سابقة على هذه المجتهدات والآراء المحدثات.

وهذا واضح بحمد اللَّه -تعالى-، لا يشك فيه إلا جاحد يرى الشمس مظلمة، والليلة نيرة»[1].

(١) «الدين الخالص» (٣/ ٢٦١-٢٦٣).

٦- دليل على صحة المنهج السلفي، وبينة على حجيته

هذا الحديث يدل دلالة صريحة على صحة منهج السلف الصالح، وأنه صمام أمان من الفتن:

ووجه الاستدلال: أن العدول من كل خلف يحملون هذا العلم عن العدول من السلف حتى ينتهي الأمر إلى الطبقة الأولى من هذه الأمة في العصر الأنور، والقرن الأول الأزهر، وهم صحابة رسول الله ﷺ.

ومن هنا نستنبط أمرين:

الأول: أن الصحابة جميعهم عدول.

الآخر: أن أهل العلم من كل خلف عدول؛ لأنهم حملوا العلم والدين عن الصحابة -رضي الله عنهم-، وتقيدوا بما كانوا عليه، وهذا هو المنهج السلفي الذي مداره على علم الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة من الصحابة، ومن تبعهم بإحسان.

فاظفر أيها السني بهذا المقام، وعض بنواجذك على هذا المقال، وإلى الله وحده المرجع والمآل.

الفهارس العلمية

١- فهرس الآيات

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة الأنعام

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة النور

سورة العصر

٢- فهرس الأحاديث المرفوعة

٣- فهرس الآثار

أبو حازم

أبو حنيفة

أبو زرعة

أبو سعيد الخدري

أبو معبد

أبو هريرة

أحمد بن الأذرعي

أحمد بن حنبل

أسود بن سالم

أكثم بن صيفي

الأوزاعي

الحسن بن صالح

الحسن بن علي

حماد بن أبي سليمان

حماد بن سلمة

ربيعة بن أبي عبدالرحمن

رجاء بن حيوة

الزهري

سعيد بن جبير

سفيان الثوري

سفيان بن وكيع

الشافعي

عبدالله بن سلام

عبدالله بن عباس

عبدالله بن عمرو

عبدالله بن مسعود

عثمان بن عفان

علي بن أبي طالب

عمر بن الخطاب

٤- فهرس المصادر والمراجع

١- «آثار محمد البشير الإبراهيمي» - الجزائر.

٢- «الآحاد والمثاني» لأبي بكر بن أبي عاصم - السعودية.

٣- «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم - مصر.

٤- «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» اللكنوي - حلب.

٥- «أحاديث القصاص» للسيوطي - بيروت.

٦- «أحوال الرجال» لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني - بيروت.

٧- «أخبار القضاة» للقاضي وكيع - بيروت.

٨- «أخطاء يجب أن تصحح من التاريخ»

٩- «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني - بيروت.

١٠- «الأدب المفرد» - للإمام البخاري.

١١- «الأربعين» للآجري - الكويت.

١٢- «الأزهار المتناثرة» للسيوطي - بيروت.

١٣- «أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي» - السعودية.

١٤- «أساس البلاغة» للجرجاني - بيروت.

١٥- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» للملا علي القاري - بيروت.

١٦- «الأسماء والصفات» للبيهقي - بيروت.

١٧- «الأصول العلمية للدعوة السلفية» عبدالرحمن عبدالخالق - الكويت.

١٨- «الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» لصالح أبو بكر - مصر.

١٩- «الأم» للشافعي - بيروت.

٢٠- «الأمالي» للشجري - بيروت.

٢١- «الأنساب» للسمعاني - بيروت.

٢٢- «أنوار التنزيل» للبيضاوي - بيروت.

٢٣- «الأوائل» لابن أبي عاصم - الكويت.

٢٤- «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» - لأبي بكر بن المنذر - السعودية.

٢٥- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» لابن بطة العكبري - السعودية.

٢٦- «إتحاف السالك بفوائد حديث المخلفين من رواية كعب بن مالك» لسليم بن عيد الهلالي - مصر.

٢٧- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» لابن بلبان المقدسي - بيروت.

٢٨- «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم - مصر.

٢٩- «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» للقسطلاني - بيروت.

٣٠- «إرشاد النقاد» للصنعاني - الكويت.

٣١- «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي - السعودية.

٣٢- «الإرشاد في معرفة علماء البلاد» لأبي يعلى الخليلي - السعودية.

٣٣- «إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل» للألباني - بيروت.

٣٤- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر - بيروت.

٣٥- «إعلام الموقعين عن رب العالمين» - لابن قيم الجوزية - بيروت.

٣٦- «الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام» لمحمد أحمد إسماعيل المقدم - السعودية.

٣٧- «إقامة الدليل في إبطال التحليل» لشيخ الإسلام ابن تيمية - مصر.

٣٨- «إقتضاء العلم العمل» للخطيب البغدادي - بيروت.

٣٩- «الإكليل» للسيوطي - بيروت.

٤٠- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكولا - بيروت.

٤١- «الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل» - محمد السيد الجلينيد.

٤٢- «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي.

٤٣- «إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن» للسنوسي.

٤٤- «الإيمان» لابن تيمية - بيروت.

٤٥- «الاتباع» ابن أبي العز الحنفي - الأردن.

٤٦- «الاتجاه السلفي» راجح الكردي - الأردن.

٤٧- «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجمهية» لابن قيم الجوزية - بيروت.

٤٨- «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ ذوي الشرف» للسخاوي - بيروت.

٤٩- «الاستذكار» لابن عبدالبر - حلب.

٥٠- «الاعتبار» للحازمي - بيروت.

٥١- «الاعتصام» للشاطبي - السعودية.

٥٢- «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» لابن تيمية - السعودية.

٥٣- «الانتقاء» ابن عبدالبر - بيروت.

٥٤- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لأحمد شاكر - السعودية.

٥٥- «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» لابن عبدالهادي - السعودية.

٥٦- «البحر الزخار» للبزار - السعودية.

٥٧- «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» لأكرم ضياء العمري - بيروت.

٥٨- «البداية والنهاية» لابن كثير - بيروت.

٥٩- «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن الملقن - السعودية.

٦٠- «البدع والنهي عنها» لمحمد بن وضاح - السعودية.

٦١- «بذل المجهود شرح سنن أبي داود» - بيروت.

٦٢- «البردة» للبوصيري - بيروت.

٦٣- «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» للعلائي - بيروت.

٦٤- «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي - السعودية.

٦٥- «بيان تلبيس الجهمية» لشيخ الإسلام ابن تيمية - السعودية.

٦٦- «البيان والتعريف» ابن حزم - بيروت.

٦٧- «تاريخ أهل الحديث» أحمد الدهلوي - السعودية.

٦٨- «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة» عبدالله فياض - بيروت.

٦٩- «تاريخ التشريع الإسلامي» محمد الخضري - بيروت.

٧٠- «تاريخ الثقات» لأحمد بن عبدالله العجلي - بيروت.

٧١- «تاريخ الدوري» - السعودية.

٧٢- «التاريخ الكبير» للإمام البخاري - الهند.

٧٣- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي - السعودية.

٧٤- «تاريخ جرجان» للسهمي - بيروت.

٧٥- «تاريخ دمشق» لابن عساكر - بيروت.

٧٦- «التبصرة والتذكرة» العراقي - بيروت.

٧٧- «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» لابن عساكر - بيروت.

٧٨- «تحفة الطالبين» للنووي - بيروت.

٧٩- «تخريج الإحياء» للعراقي - بيروت.

٨٠- «تخريج مشكلة الفقر» للألباني - بيروت.

٨١- «تدريب الراوي» للسيوطي - بيروت.

٨٢- «تذكرة الحفاظ» للذهبي - بيروت.

٨٣- «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة - بيروت.

٨٤- «التربية الروحية» سعيد حوى - بيروت.

٨٥- «ترتيب المدارك» للقاضي عياض - المغرب.

٨٦- «التصفية والتربية» علي بن حسن - السعودية.

٨٧- «تصنيف الناس بين الظن واليقين» بكر أبو زيد - السعودية.

٨٨- «التعالم» بكر أبو زيد - السعودية.

٨٩- «التعريفات» الجرجاني - بيروت.

٩٠- «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير - مصر والشارقة.

٩١- «التقريب» لابن حجر - بيروت.

٩٢- «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للعراقي - بيروت.

٩٣- «تلبيس إبليس» لابن الجوزي - بيروت.

٩٤- «التمهيد» لابن عبدالبر - المغرب.

٩٥- «التنبئة فيمن يبعث اللَّه على رأس كل مئة» للسيوطي - مخطوط.

٩٦- «تنقيح الإفادة المنتقى من مفتاح دار السعادة» لسليم الهلالي - السعودية.

٩٧- «تنقيح المقال في علم الرجال» عبدالله المالقاني - بيروت.

٩٨- «التنكيل» المعلمي اليماني - السعودية.

٩٩- «تهذيب الآثار» للطبري - مصر.

١٠٠- «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي - بيروت.

١٠١- «تهذيب التهذيب» لابن حجر - بيروت.

١٠٢- «تهذيب السنن» لابن قيم الجوزية - بيروت.

١٠٣- «تهذيب الكمال» للمزي - بيروت.

١٠٤- «توالي التأنيس لمعالي ابن إدريس» لابن حجر - بيروت.

١٠٥- «التوحيد أولاً يا دعاة الإسلام» للألباني - الإمارات.

١٠٦- «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني - بيروت.

١٠٧- «تيسير العزيز الحميد» سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب عبدالوهاب - مصر.

١٠٨- «الثقات» لابن حبان البستي - بيروت.

١٠٩- «ثقافة الضرار» جمال سلطان.

١١٠- «جؤنة العطار» أحمد بن الصديق الغماري.

١١١- «جامع الأصول» لابن الأثير - دمشق.

١١٢- «جامع البيان في تفسير القرآن» للطبري - بيروت.

١١٣- «جامع التحصيل» للعلائي - بيروت.

١١٤- «الجامع الصغير» للسيوطي - بيروت.

١١٥- «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر - السعودية.

١١٦- «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي - بيروت.

١١٧- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي - السعودية.

١١٨- «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» أحمد بن عبدالكريم الغزي - السعودية.

١١٩- «الجديد على جوهرة التوحيد» محمد أحمد العدوي.

١٢٠- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم - الهند.

١٢١- «جزء القراءة خلف الإمام» للبخاري - الهند.

١٢٢- «الجليس الصالح الكافي والأنيس الشافي» للنهرواني - بيروت.

١٢٣- «جمهرة أنساب العرب» ابن حزم - مصر.

١٢٤- «الجواهر والدرر» للسخاوي - السعودية.

١٢٥- «جوهرة التوحيد» للبيجوري - بيروت.

١٢٦- «حاشية على سنن ابن ماجه» للسندي - بيروت.

١٢٧- «الحب والبغض في اللَّه» لسليم الهلالي - للسعودية.

١٢٨- «الحث على حفظ العلم، وذكر كبار الحفاظ» ابن الجوزي - بيروت.

١٢٩- «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان - الأردن.

١٣٠- «حلاوة الإيمان» سليم الهلالي - السعودية.

١٣١- «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني - بيروت.

١٣٢- «حلية طالب العلم» بكر أبو زيد - السعودية.

١٣٣- «حياة الألباني» الشيباني - الكويت.

١٣٤- «خطبة الحاجة» الألباني - بيروت.

١٣٥- «الخلاصة في أصول الحديث» للحسين بن عبدالله الطيبي - بغداد.

١٣٦- «خلق أفعال العباد» البخاري - الكويت.

١٣٧- «الخيرات الحسان في مناقب النعمان» لابن حجر المكي - بيروت.

١٣٨- «الدر المنثور» السيوطي - بيروت.

١٣٩- «الدرر الكامنة» لابن حجر - بيروت.

١٤٠- «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية» صادق أمين - الأردن.

١٤١- «الدعوة والدعاء بين تحقيق التوكل واستعجال النتائج» سليم الهلالي الهلالي - السعودية.

١٤٢- «دفاح عن حديث الجارية» سليم الهلالي - الكويت.

١٤٣- «دلائل النبوة» للبيهقي - بيروت.

١٤٤- «الدوسية» لحزب التحرير.

١٤٥- «الدين الخالص» صديق حسن خان - مصر.

١٤٦- «ذخيرة الحفاظ» القيسراني - السعودية.

١٤٧- «ذكر الأمر بلزوم الجماعة» الآجري - مخطوط.

١٤٨- «ذم الكلام وأهله» الهروي - السعودية.

١٤٩- «ذيل التبر المسبوك» للسخاوي.

١٥٠- «الرد الوافر» ابن ناصر الدين الدمشقي - بيروت.

١٥١- «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» للسيوطي.

١٥٢- «الرسالة التبوكية» ابن قيم الجوزية - السعودية.

١٥٣- «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» اللكنوي - حلب.

١٥٤- «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» ابن الوزير الصنعاني - بيروت.

١٥٥- «الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة» عبدالرحمن السعدي.

١٥٦- «زاد المسير» لابن الجوزي - بيروت.

١٥٧- «سؤالات ابن الجنيد» ابن الجنيد - السعودية.

١٥٨- «سؤالات الآجري» أبو عبيد الآجري - السعودية.

١٥٩- «سقط اللآلئ» للزبيدي - بيروت.

١٦٠- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» الألباني - السعودية.

١٦١- «السنة» ابن أبي عاصم - بيروت.

١٦٢- «السنة» لابن نصر المروزي - بيروت.

١٦٣- «السنن الكبرى» النسائي - بيروت.

١٦٤- «السنن الكبرى» البيهقي - بيروت.

١٦٥- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» أبو عمرو الداني - السعودية.

١٦٦- «سير أعلام النبلاء» الذهبي - بيروت.

١٦٧- «السنن» لابن ماجه - بيروت.

١٦٨- «السنن الصغير» للنسائي - بيروت.

١٦٩- «السيرة» لابن هشام - بيروت.

١٧٠- «شأن الدعاء» للخطابي - بيروت.

١٧١- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» اللالكائي - السعودية.

السعودية.

١٧٢- «شرح الألفية» للسخاوي - بيروت.

١٧٣- «شرح الإحياء» الزبيدي - بيروت.

١٧٤- «شرح السنة» البغوي - بيروت.

١٧٥- «شرح العقيدة الطحاوية» ابن أبي العز الحنفي - بيروت.

١٧٦- «شرح المواهب اللدنية» القسطلاني - بيروت.

١٧٧- «شرح شرح النخبة» علي القاري - السعودية.

١٧٨- «شرح صحيح مسلم» النووي - بيروت.

١٧٩- «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي - بيروت.

١٨٠- «شرف أصحاب الحديث» الخطيب البغدادي - بيروت.

١٨١- «الشريعة» للآجري - بيروت.

١٨٢- «شعب الإيمان» البيهقي - بيروت.

١٨٣- «الصحاح» الجوهري - بيروت.

١٨٤- «صحيح البخاري» البخاري - بيروت.

١٨٥- «صحيح الجامع الصغير» الألباني - بيروت.

١٨٦- «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» سليم الهلالي - السعودية.

١٨٧- «صحيح مسلم» مسلم بن الحجاج - بيروت.

١٨٨- «الصحيحة» الألباني - السعودية.

١٨٩- «صلاة العيدين» للألباني - الأردن.

١٩٠- «الصواعق المرسلة» ابن قيم الجوزية - السعودية.

١٩١- «الضعفاء الكبير» العقيلي - السعودية.

١٩٢- «الضعفاء والمتروكين» للنسائي - بيروت.

١٩٣- «ضعيف الجامع الصغير» الألباني - بيروت.

١٩٤- «الضعيفة» الألباني - السعودية.

١٩٥- «طبقات الشافعية الكبرى» السبكي - مصر.

١٩٦- «الطبقات الكبرى» - ابن سعد - بيروت.

١٩٧- «العقد الفريد» ابن عبد ربه - بيروت.

١٩٨- «العقود الدرية» ابن عبدالهادي - مصر.

١٩٩- «عقيدة السلف أصحاب الحديث» الصابوني - بيروت.

٢٠٠- «علل الحديث» ابن أبي حاتم - بيروت.

٢٠١- «العلل الكبير» الترمذي - الأردن.

٢٠٢- «العلل» الدارقطني - السعودية.

٢٠٣- «العلم» لابن أبي خيثمة - بيروت.

٢٠٤- «العلماء هم الدعاة» ناصر العقل - السعودية.

٢٠٥- «العلو للعلي العظيم» الذهبي - السعودية.

٢٠٦- «علوم الحديث» ابن الصلاح - دمشق.

٢٠٧- «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» ابن الوزير - بيروت.

٢٠٨- «عون المعبود» العظيم آبادي - بيروت.

٢٠٩- «عيون الأخبار» ابن قتيبة - بيروت.

٢١٠- «الغاية شرح الهداية في علم الرواية» السخاوي - مخطوط.

٢١١- «غرائب حديث مالك» أبو الحسن البزار - السعودية.

٢١٢- «الغماز على اللماز» لأبي الحسن السمهودي - السعودية.

٢١٣- «الغنية» للقاضي عياض - بيروت.

٢١٤- «فتح الباري» ابن حجر - السعودية.

٢١٥- «فتح القدير» الشوكاني - بيروت.

٢١٦- «فتح المغيث» السخاوي - بيروت.

٢١٧- «الفصل في الملل والنحل» ابن حزم - بيروت.

٢١٨- «فضائل الصحابة» أحمد بن حنبل - السعودية.

٢١٩- «الفقه في الدين» ناصر العقل - السعودية.

٢٢٠- «الفقيه والمتفقه» الخطيب البغدادي - السعودية.

٢٢١- «فهرس الفهارس» الكتاني - بيروت.

٢٢٢- «الفوائد» تمام الرازي - السعودية.

٢٢٣- «الفيصل» للحازمي - مخطوط.

٢٢٤- «فيض القدير» عبدالرؤوف المناوي - بيروت.

٢٢٥- «قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي - حلب.

٢٢٦- «القاموس المحيط» الفيروز آبادي - بيروت.

٢٢٧- «قواعد التحديث» للقاسمي - دمشق.

٢٢٨- «الكاشف» الذهبي - بيروت وجدة.

٢٢٩- «الكامل في الضعفاء» ابن عدي - بيروت.

٢٣٠- «كتاب العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي - بيروت.

٢٣١- «الكشاف» الزمخشري - بيروت.

٢٣٢- «كشف الأستار» الهيثمي - بيروت.

٢٣٣- «الكفاية في علم الرواية» الخطيب البغدادي - المدينة النبوية.

٢٣٤- «الكليات» أبو البقاء الكفوي - بيروت.

٢٣٥- «الكنى والأسماء» الدولابي - بيروت.

٢٣٦- «لسان العرب» ابن منظور - بيروت.

٢٣٧- «لسان الميزان» ابن حجر - بيروت.

٢٣٨- «المؤتلف والمختلف» الدارقطني - بيروت.

٢٣٩- «مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقويم» سليم الهلالي - الأردن.

٢٤٠- «الماتريدية» لشمس الدين الأفغاني - السعودية.

٢٤١- «مباحث في تدوين السنة المطهرة» عطية الجبوري.

٢٤٢- «المجروحين» ابن حيان البستي - السعودية.

٢٤٣- «مجمع البحرين» الهيثمي - السعودية.

٢٤٤- «مجمع الزوائد» الهيثمي - بيروت.

٢٤٥- «مجموع الفتاوى الكبرى» شيخ الإسلام ابن تيمية - مصر.

٢٤٦- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» ابن تيمية - السعودية.

٢٤٧- «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» الرامهرمزي - بيروت.

٢٤٨- «المحلى» ابن حزم - بيروت.

٢٤٩- «مختار الصحاح» الرازي - بيروت.

٢٥٠- «مختصر الصواعق المرسلة» محمد بن الموصلي - بيروت.

٢٥١- «مختصر العلو» الألباني - بيروت.

٢٥٢- «مختصر زوائد البزار» ابن حجر.

٢٥٣- «مختصر سنن أبي داود» المنذري - بيروت.

٢٥٤- «المدخل إلى دعوة الإخوان» سعيد حوى - الأردن.

٢٥٥- «المدخل» للبيهقي - الكويت.

٢٥٦- «مذكرات الدعوة والداعية» حسن البنا - بيروت.

٢٥٧- «المراسيل» أبو داود - بيروت.

٢٥٨- «مراقي الفلاح» للشرنبلالي - بيروت.

٢٥٩- «مرقاة الصعود على سنن أبي داود» للسيوطي - مخطوط.

٢٦٠- «مرقاة المفاتيح» علي القاري.

٢٦١- «مسائل أحمد» لأبي داود - بيروت.

٢٦٢- «المستدرك» أبو عبدالله الحاكم - الهند.

٢٦٣- «مسند الشهاب» القضاعي - بيروت.

٢٦٤- «مسند الفردوس» الديلمي - بيروت.

٢٦٥- «المسند» أحمد بن حنبل - بيروت.

٢٦٦- «مشكاة المصابيح» التبريزي - بيروت.

٢٦٧- «مشكل الآثار» الطحاوي - بيروت.

٢٦٨- «المصنف» ابن أبي شيبة - الهند.

٢٦٩- «المصنف» عبدالرزاق الصنعاني - بيروت.

٢٧٠- «معالم السنن» الخطابي - بيروت.

٢٧١- «المعجم الأوسط» الطبراني - مصر.

٢٧٢- «معجم البلدان» ياقوت الحموي - بيروت.

٢٧٣- «معجم السفر» أبو طاهر السلفي - بيروت.

٢٧٤- «المعجم الصغير» الطبراني - بيروت.

٢٧٥- «المعجم الكبير» الطبراني - العراق.

٢٧٦- «معجم مقاييس اللغة» أحمد بن فارس - بيروت.

٢٧٧- «معرفة السنن والآثار» البيهقي - بيروت.

٢٧٨- «معرفة الصحابة» أبو نعيم - السعودية.

٢٧٩- «معرفة علوم الحديث» أبو عبدالله الحاكم - بيروت.

٢٨٠- «المعرفة والتأريخ» الحسن بن سفيان الفسوي - بيروت.

٢٨١- «المغني» الذهبي - بيروت.

٢٨٢- «مفاتيح الغيب» للرازي - بيروت.

٢٨٣- «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة» ابن قيم الجوزية - السعودية.

٢٨٤- «المفردات في غريب القرآن» الأصفهاني - بيروت.

٢٨٥- «المقاصد الحسنة» السخاوي - بيروت.

٢٨٦- «مقدمة في أصول التفسير» شيخ الإسلام ابن تيمية - السعودية.

٢٨٧- «المقنع في علوم الحديث» ابن الملقن - السعودية.

٢٨٨- «مكانة أهل الحديث» ربيع المدخلي - السعودية.

٢٨٩- «من وصايا السلف» سليم الهلالي - السعودية.

٢٩٠- «مناقب الشافعي» البيهقي - بيروت.

٢٩١- «المنتقى» ابن الجارود - بيروت.

٢٩٢- «منهاج السنة النبوية» شيخ الإسلام ابن تيمية - السعودية.

٢٩٣- «منهج الأنبياء في الدعوة إلى اللَّه» ربيع بن هادي المدخلي - السعودية.

٢٩٤- «منهج الأنبياء في تزكية النفوس» سليم الهلالي - السعودية.

٢٩٥- «المنهج المسلوك في سياسة الملوك»

٢٩٦- «الموافقات» الشاطبي - السعودية.

٢٩٧- «الموضوعات» ابن الجوزي - بيروت.

٢٩٨- «موقف العقل والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين» لمصطفى

صبري - مصر.

٢٩٩- «ميزان الاعتدال» الذهبي - بيروت.

٣٠٠- «النصيحة المختصة» لابن الحبال - بيروت.

٣٠١- «نظم المتناثر» الكتاني - بيروت.

٣٠٢- «النكت على مقدمة صحيح الإمام مسلم» سليم الهلالي - مخطوط.

٣٠٣- «النهاية في غريب الحديث والأثر» ابن الأثير - بيروت.

٣٠٤- «هداية الرواة» ابن حجر - السعودية.

٣٠٥- «هدي الساري مقدمة فتح الباري» ابن حجر - السعودية.

٣٠٦- «الوافي بالوفيات» الصفدي - بيروت.

٣٠٧- «الوصية الصغرى» ابن تيمية - الأردن.

٣٠٨- «وفيات الأعيان» ابن خلكان - بيروت.



٥- فهرس الفوائد والموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com